Mhgool.com

عِلم الاجتماع

دكتور عبد الحميد لطفي

استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت . ص.ب ١١٠٧٤٩

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

* الإدارة : بيروت، شارع مدحت باشا - بناية كريدية تلفون: ٣١٢٢١٣ - برقياً: دانهضة - ص.ب.: ٧٤٩ - ١١ - تلكس: NAHDA 40290 LE

* التوزيع : شارع البستاني - بناية اسكندراني رقم ٣ غربي جامعة بيروت العربية - تلفون: ٣٠٣٨١٦ - ٣١٦٢٠٢.

محتويات الكتاب

الصفحة

الباب الأول

المدخل لعلم الاجتماع

الصفحة

الباب الثانى

تاريخ التفكير الاجتماعى

الصفحة

الباب الثالث

طرق البحث فى علم الاجتماع

الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة السابعة

يهمنى وأنا أقدم هذا الكتاب للمرة السابعة أن أتقدم بالشكر لدار المعارف لتوفيقها فى تقديمها للطبعات السابقة وما حققته من نجاح فى هذا السبيل كدار للنشر ، وأظن أنه ليس أسعد لمؤلف أى كتاب من إعادة طبعه نظراً لما يصاحب هذا من شعور بالرضا وبالتوفيق ، فشكراً لله على ذلك وشكراً للثقة التى أولانى إياها أبناء وطنى وإخوانى فى البلاد العربية عامة . تلك البلاد التى كان لها نصيب واضح من هذا الكتاب .

والطبعة السابعة من كتاب علم الاجتماع لا تعتبر نسخة طبق الأصل من الطبعة السادسة ، وذلك بعد تلك الإضافات والتعديلات التى تميزت بها الطبعة السابعة عامة . وهى ناحية يمكن أن نلمسها بوضوح فى الفصل الأول الذى أعيدت صياغته وأعيد بناؤه كلية . وهى ناحية تنطبق أيضاً على الفصل الثانى .

وأرجو أن يكون الكتاب بوضعه الجديد أكثر عمقاً وإحاطة بموضوع علم الاجتماع ، خاصة وأن الكتاب فى مجموعه لا يخرج عن كونه مدخلا لهذا العلم .

وفقنا الله فى أن نجعل من العلم وسيلة لخدمة أمتنا ، وهو ولى التوفيق .

عبد الحميد لطفى

الإسكندرية فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

أرجو بإضافة هذا الكتاب إلى المكتبة العربية أن أكون قد ساهمت بجهد جديد يضاف إلى تلك الجهود العديدة التى بذلت لعلم الاجتماع فى مصر ، والتى بدأت منذ أكثر من عشرين عاماً على يد الأساتذة المصريين الذين حققوا وجود هذا العلم فى جامعاتنا المصرية ، وأذكر منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة الإسكندرية والذى أنشأ له مدرسة خاصة فى هذا الميدان . بدأ بناءها فى جامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٢ ، وكان له الفضل بذلك فى تخريج عدد كبير من دارسى هذا العلم والباحثين فيه ، كما أذكر أيضاً الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى ، وكان أول أستاذ مصرى يتولى كرسى الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور حسن الساعاتى أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة عين شمس . والأستاذ الدكتور حسن سعفان أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة الأزهر . كان لكل هؤلاء نصيبهم الكبير فى نشر هذا العلم والنهوض بدراساته فى الجامعات المصرية ، بل إن جهودهم قد تخطت نطاق الجامعة إلى المجتمع الأكبر فساهموا فى دراسة كثير من مشكلاته ، كما وضعوا عدداً كبيراً من الكتب والمقالات فى مجالات علم الاجتماع المختلفة .

وكما أشرت إلى عدد من علمائنا المصريين ، أرى واجباً علىّ وأنا أقدم لهذا الكتاب فى علم الاجتماع أن أشير إلى جهود بعض الأساتذة الأجانب الذين جاءونا زائرين فى جامعاتنا ، وكان لهم فضل كبير فى هذا المجال ، وكان أولهم فى ذلك البروفسور إيفانز بريتشارد أول أستاذ لكرسى الاجتماع بجامعة القاهرة وذلك فى سنة ١٩٣٢ ، والمرحوم البروفسور أرثر موريس هوكارت أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة القاهرة ابتداء من سنة ١٩٣٤ حتى توفى فى مصر سنة ١٩٣٩ ، كما أخص بالذكر أيضاً المرحوم البروفسور رادكليف

يراون أحد مؤسسى علم الاجتماع المقارن والذى عين أستاذاً بجامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٨ . ولم يغادر الإسكندرية إلا وكان قد أنشأ فيها معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب . ويهمنا فى هذا المعهد أثره الكبير فى نشر الوعى الخاص بالدراسات الاجتماعية العلمية بعد أن أخذ على عاتقه مهمة تخريج عدد كبير من دارسى علم الاجتماع ابتداء من سنة ١٩٥٠ ؛ ولا يزال مستمراً فى رسالته هذه حتى الآن . وقد استفاد هؤلاء الخريجون من معهدهم كما أفادوا بلادهم فى كثير من الميادين الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالجامعة أو بالهيئات العلمية الأخرى . كما يهمنى أن أشير أيضاً ونحن بصدد الكلام عن معهد العلوم الاجتماعية إلى المرحوم البروفسور زدنلك أولرخ الذى أصبح مديراً لهذا المعهد ابتداء من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤ حين عين أستاذاً لكرسى الاجتماع بجامعة عين شمس . ويعتبر البروفسور أوارخ صاحب مدرسة فى البحث . أخلص لها كل الإخلاص حتى توفى بالقاهرة فى سنة ١٩٥٦ .

أما عن موضوع هذا الكتاب الذى أقدمه ، فليس موضوعاً جديداً يكتب فيه لأول مرة ، بل الواقع أنه قد سبقنى إلى الكتابة فيه كثير من الأساتذة المصريين الذين وضعوا فى نفس الموضوع كثيراً من الكتب التى تعتبر بحق اللبنات الأولى فى هذا الميدان . وكتابى بهذا لا يخرج عن كونه جهداً جديداً يضاف إلى الجهود السابقة كما يعتبر مكملا لها فى بعض الحالات . وأخص من هذه الجهود السابقة ما قدمه الأستاذ الدكتور حسن سعفان فى كتابه « أسس علم الاجتماع » ، والأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب أستاذ الاجتماع بجامعة القاهرة ، فى كتابه « علم الاجتماع ومدارسه » ، والدكتور محمد عاطف غيث مدرس علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية فى كتابه « علم الاجتماع » . كما أضيف إلى هذه الجهود السابقة ما ساهم به عدد من الأساتذة عن طريق ترجمة أهم ما كتب فى هذا الموضوع فى الخارج ، وأخص منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى حين ترجم إلى العربية كتاب (المجتمع) لماكيفروبيج فى سنة ١٩٥٧ ، والأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى أستاذ الاجتماع بجامعة الإسكندرية بترجمة كتاب « المدخل فى علم الاجتماع » لرينيه مونييه فى سنة ١٩٥٠ ، كما قام بترجمة كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع » لأرمان كوفيليه فى سنة ١٩٦٢ بالاشتراك مع الأستاذ عباس الشربينى المفتش بوزارة التربية والتعليم وخريج معهد العلوم الاجتماعية ، كما قام الدكتور فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة المساعد بجامعة عين شمس بترجمة كتاب (علم الاجتماع) لموريس جنزبرج فى سنة ١٩٦٠ .

وليست هذه هى المرة الأولى التى أكتب فيها هذا الموضوع ؛ فلقد سبق لى ذلك فى سنة ١٩٦٢ حينما اشتركت فى وضع كتاب (أصول علم الاجتماع) مع الدكتور مصطفى الخشاب والدكتور محمد طلعت عيسى مدرس الاجتماع بجامعة القاهرة والدكتور عبده الخولى أستاذ الاجتماع المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . والدكتور عبد الباسط حسن مدرس الاجتماع بمعهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة . كما اشتركت قبل ذلك فى عام ١٩٦١ فى كتاب آخر بعنوان (مذكرات فى علم الاجتماع) مع الدكتور مصطفى فهمى مدير الليسيه بالإسكندرية والأستاذين حسن كمال لطفى وعبد الرازق المكى من خريجى معهد العلوم الاجتماعية . أما أول محاولة لى فى ذلك فكانت كتاب (علم الاجتماع) الذى وضعته فى سنة ١٩٥٤ بالاشتراك مع زوجتى السيدة رسمية عيسى رئيسة قسم بوزارة التربية والتعليم ، والأستاذ مصطفى الجندى رئيس مدينة ديرب نجم . والأستاذ حسن كمال لطفى المدرس الأول بدور المعلمات . وقد وضعنا هذا الكتيب عقب تخرجنا جميعاً من معهد العلوم الاجتماعية .

وعلى الرغم من كل ما كتب فى موضوع هذا الكتاب ، فإنى ما زلت أعتبره موضوعاً بكراً ، إذا قيس بما كتب فيه باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما مما لا يزال معه مجال هذا العلم مفتوحاً لدراسات أخرى كثيرة لا بد أن تأخذ مكانها يوماً ما فى المكتبة العربية .

لقد وضعت هذا الكتاب فى ثلاثة أبواب رئيسية هى على التوالى : المدخل لعلم الاجتماع ، وتاريخ التفكير الاجتماعى ، وطرق البحث فى علم الاجتماع . ولقد كان فى الإمكان أن ينفرد كل من هذه الأبواب بكتاب مستقل ، ولكننى فضلت أن أجمعها كلها فى كتاب واحد نظراً لترابط موضوعاتها ووجوب تقديمها كوحدة متماسكة ، ونحن فى مستهل دراستنا لعلم الاجتماع الذى تميزت نشأته بارتباط دراساته بتحديد طرق البحث المناسبة له كعلم جديد بين العلوم ، كما لا يخرج تاريخ التفكير الاجتماعى عن عرض للمراحل التى اجتازها هذا العلم فى نشأته ونشأة طرق البحث الخاصة به .

ويشتمل كل باب من هذه الأبواب الرئيسية على عدد من الفصول التى يدرس كل منها ناحية معينة ، وقد اكتفيت فى كل باب بعدد من الموضوعات الهامة ، والكتاب بذلك لم يطرق كل الموضوعات التى تدخل فى نطاق علم الاجتماع ، وإنما تلك التى رأيت

وجوب الإلمام بها كخطوة أولى لدراسة المجتمع الإنسانى. وقد اخترت لترتيب هذه الفصول نوعاً من التسلسل المنطقى الذى يتفق وظهور موضوعاتها، فالفصل الأول من الباب الأول يهدف إلى تعريف الطالب بعلم الاجتماع ووضعه بين العلوم الاجتماعية الأخرى، ثم تعريف لهذا العلم كما انتهى إليه العلماء فى هذا الشأن. ويهتم الفصل الثانى بالمجتمع الإنسانى، نشأته وأشكاله ووظائفه، وأخيراً ما نشأ نتيجة لهذه التجمعات مما يتمثل فيما اصطلح عليه من تسميات كالتنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى والنظام الاجتماعى. ونظراً لتشعب هذه الموضوعات وتعقدها فقد أفردنا لها عدداً من الفصول التى تدرسها بشىء من التفصيل، فيدرس الفصل الثالث كلا من التنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى. ويدرس الفصل الرابع النظم الاجتماعية عامة، كما اخترت عدداً من النظم البارزة فى المجتمع كنماذج لهذه النظم، وخصصت لذلك الفصل الخامس لدراسة النظام الاقتصادى، والفصل السادس لنظام الأسرة، والفصل السابع لنظام الزواج، وإذا انتقلنا إلى الفصل الثامن نكون قد انتقلنا إلى موضوع أساسى آخر هو العمليات الاجتماعية، ولا يضم هذا الفصل كل أنواع هذه العمليات اكتفاء بعدد من العمليات الرئيسية التى يهم الطالب الإلمام بها ودراستها وهى عمليات التعاون والمنافسة والصراع والتوفيق والتمثيل. أما الفصل الأخير من الباب الأول وهو الفصل التاسع فقد خصصته لدراسة النظام الطبقى، وهى ناحية اجتماعية هامة ممثلة فى جميع المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، البدائى منها والمتحضر. ولقد تعرضت فى هذا الفصل للأشكال الطبقية الرئيسية الثلاثة، وهى النظام الطائفى الذى يستمد كيانه من النظام الدينى السائد، ثم النظام القانونى الذى يقوم على أساس ما يحدده القانون فى هذا الشأن، وأخيراً النظام العرفى الذى لا يقوم على أساس دينى أو قانونى معين وإنما على أساس من العرف السائد بين الناس.

ويتضمن الباب الثانى من الكتاب وعنوانه (تاريخ التفكير الاجتماعى) عدداً من الفصول التى تستعرض نشأة وتطور التفكير الاجتماعى منذ أقدم العصور إلى أن انتهى به الأمر بظهور علم الاجتماع بوضعه الحالى كعلم موضوعى تجريبى نظرى. شأنه فى ذلك شأن العلوم الطبيعية الأخرى. وقد استقل الفصل الأول بدراسة نشأة هذا التفكير وتطوره، دون أن تتبع هذه النشأة فى كل بلاد العالم اكتفاء بعدد من البلاد التى اعتبرناها رائدة لغيرها فى ذلك. وهذه البلاد هى مصر واليونان والإمبراطورية الرومانية، كما أفردنا فصلا خاصاً لدور الفكر الاجتماعى الإسلامى فى هذا المجال ومثلنا باثنين من رواد هذا الفكر

فى العالم الإسلامى ، هما الفارابى وابن خلدون، وما ساهما به من نصيب بارز فى توجيه الدراسات التى تتعلق بالمجتمع . انتقلنا بعد ذلك إلى الدراسات الاجتماعية التى تعتبر ممهدة لظهور علم الاجتماع ، وخاصة ما تعلق منها بالسياسة وفلسفة التاريخ وإصلاح المجتمع ، وقد مثلنا لكل ذلك بأبرز من كتبوا فى هذه الدراسات أو فلسفوا حولها ، وقد استغرق ذلك الفصل الثالث كله . أما الفصل الرابع بعنوان (نشأة علم الاجتماع) فقد اشتمل عرضاً لنشأة هذا العلم فى العصر الحديث على يد عدد كبير من رواده الذين اخترت منهم أربعة لتقديمهم فى هذا الكتاب ، وهم أوجيست كونت وإميل دوركايم فى فرنسا وهربرت سبنسر فى إنجلترا وفرديناند تونيز فى ألمانيا ، مع الإشارة إلى أهم ما ساهموا به من دراسات تتعلق بهذا العلم الجديد .

وفى مجال دراستنا لطرق البحث الاجتماعى فقد خصصت لذلك الباب الثالث من الكتاب ، ويشتمل على أربعة فصول يبحث الأول منها فيما يجب أن تتميز به الدراسات الاجتماعية من اتجاهات معينة تبعدها عن الطابع الفلسفى والذهنى الذى تميزت به هذه الدراسات فى المرحلة السابقة لنشأة علم الاجتماع ، ذلك الطابع الذى عطل علم الاجتماع عن أن يحتل وضعه المناسب بين العلوم الأخرى لفترة طويلة من الزمن ، ويهتم الفصل الثانى بتحديد المناهج المستخدمة فى الدراسات العلمية الاجتماعية ، وهى مناهج المسح الاجتماعى ، والبحث الاجتماعى ، وبحث الحالة والمنهج التاريخى ، وأخيراً المنهج التجريبى ، كما رأيت أن أمثل بشيء من الاختصار بعدد من البحوث التى أجريت وفقاً لكل منهج منها .

ولما كان كل منهج من المناهج السابقة يرتبط بطريقة أكثر للحصول على البيانات المطلوبة للبحث ، فقد تعرضت فى الفصل الثالث لأهم هذه الطرق، ومنها طريقة المقابلة الشخصية التى يحصل بها الباحث على البيانات اللازمة عن طريق مقابلته الشخصية للأفراد موضوع الدراسة ، وطريقة الاستبيان التى لا تعتمد على المقابلة الشخصية وإنما على الاتصال البريدى فى العادة ، وطريقة الاتصال التليفونى وهى تعتبر فى هذا المجال أحدث من الطريقتين السابقتين ، وأخيراً تعرضت لطريقة الملاحظة وهى أقدم الطرق كلها ، وذلك حين لم يكن أمام الإنسان غيرها لكى يحصل على ما يريد من بيانات ، ولكنها برغم قدمها لا تزال تستخدم إلى يومنا هذا كطريقة مكملة للطرق السابقة على

الأقل . وقد راعيت فى عرضى لكل هذه الطرق أن أشير إلى نقط القوة والضعف فيها، أو إلى مزاياها وعيوبها .

وقد خصصت الفصل الأخير من الباب الثالث من الكتاب أيضاً لدراسة العينات وطرق اختيارها ، وهى عنصر هام فى البحوث الاجتماعية فى الوقت الحاضر ، حيث لا يمكن لأغلب البحوث الاجتماعية أن تتم على كل المجموعة التى يدخل البحث فى نطاقها، مما أوجب ضرورة الاكتفاء بدراسة عينة تختار على أن تكون ممثلة للمجموع الذى اختيرت منه . أما عن طريق اختيار هذه العينة وطرق اختيار وحداتها بعد ذلك تم تحديد حجم العينة المناسب والذى يمكن أن نطمئن إليه إذا أردنا التعميم على المجموع ، فهذا كله هو موضوع هذا الفصل الأخير .

ويود المؤلف أن يعبر عن خالص شكره لمؤسسة الثقافة الجامعية للطباعة والنشر على تعاونها الصادق فى إخراج هذا المؤلف .

وفى ختام هذه الكلمة أرجو أن أكون قد وفقت فى هذا الكتاب ، وأن أكون قد ساهمت به بنصيب فى المجال الاجتماعى العلمى .

والله ولى التوفيق

عبد الحميد لطفى

الإسكندرية فى ١ من يناير سنة ١٩٦٥ .

البَابُ الأولُ

المدخل لعلم الاجتماع

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

- مقدمة
- مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية
- تعريف علم الاجتماع

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

مقدمة :

إذا أردنا التفكير فى ماهية علم الاجتماع . كان أول ما يخطر فى ذهننا هى النواحى التى يقوم هذا القسم بدراستها . أو بمعنى آخر مجال الدراسة الذى يركز عليه هذا العلم، إذ الواقع أن لكل علم من العلوم مادة دراسته . فإذا سألنا أنفسنا ماذا يدرس علم الطبيعة أو ماذا يدرس علم الكيمياء. أو علم وظائف الأعضاء. أو علم التشريح . كان من السهل أن نحدد مجال دراسة كل منها . وأن نجد فصلا واضحاً بين مجال كل منها . وهذا التمييز سهل فى العلوم الطبيعية عامة . أما إذا سألنا أنفسنا ماذا يدرس علم الاجتماع ، دارت فى ذهننا إجابات مختلفة يمكن أن تتمثل فى دراسته للمجتمع أو للظواهر الاجتماعية أو للتفاعلات الإنسانية أو فى العلاقات الإنسانية . إلى آخر ذلك من نواح لابد أن تجول فى ذهننا إذا سألنا هذا السؤال وقد تكون هذه الإجابات صحيحة لولا أنها تصبح فى هذه الحالة إجابات غامضة غير محددة من ناحية أنها يمكن أن تكون إجابات لسؤالنا مثلا ، ماذا يدرس الاقتصاد ؟ أو العلوم السياسية . أو العلوم الدينية . أو العلوم القانونية وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى . حيث نجد أن إجابتنا يمكن أن تكون أيضاً أنها إنما تقوم بدراسة المجتمع ، أو الظواهر الاجتماعية. أو التفاعلات الإنسانية . أو العلاقات الإنسانية . ونكون حينئذ قد وحدنا بين مايدرسه علم الاجتماع وما تدرسه العلوم الاجتماعية الأخرى وهو السبب الذى أقول من أجله إن إجابتنا عن السؤال الأول بالشكل الذى عرضناه أولا تصبح إجابات غامضة وغير محددة . وحتى إذا سلمنا جدلا بأن كل هذه العلوم إنما تدرس هذه النواحى فلابد أن يكون هناك اختلاف فى طريقة دراستها أو فى وجهات نظرها نحو دراستها أو فى الزوايا التى تركز عليها فى هذه الدراسة. ويبقى علينا الآن أن نوضح ما تعنيه هذه الجملة الأخيرة .

الواقع أن كل العلوم الإنسانية إنما تشترك جميعاً فى دراسة الظواهر الاجتماعية التى

يمكن تعريفها فى كثير من البساطة والدقة فى الوقت نفسه بأنها : « التصرفات الإنسانية التى توجد على درجة معينة من الانتشار فى مجتمع معين وفى وقت معين» وهى بحسب تعريفى لها ليست أية تصرفات فردية أو نفسية مثلا . وإنما هى تصرفات إنسانية توصف فى الوقت نفسه بأنها على درجة معينة من الانتشار تبعد بها عن أن تكون تصرفات فردية ، ودرجة الانتشار هنا نسبية . فهى قد تكون واسعة الانتشار . وقد تكون محدودة الانتشار . فالزواج مثلا ظاهرة اجتماعية لأنه تصرف يمارس فى المجتمع بدرجة معينة من الانتشار . والطلاق يعتبر فى الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لأنه يمارس فى المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، وعلى الرغم من أن الظاهرتين تعتبران اجتماعيتين إلا أن درجة أو نسبة انتشار كل منهما فى المجتمع تختلف عن الأخرى . وقد يكون الاختلاف كبيراً كما قد يكون بسيطاً بين ظاهرة اجتماعية وأخرى . وهكذا الحال فى بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى حيث نجدها تمارس فى المجتمعات بنسب تختلف عن بعضها البعض . كما هو الحال فى انتشار ظواهر كالأسرة والخطبة وممارسة الشعائر الدينية ، والاحتفال بالأعياد ، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة . والتعليم ووسائل الترفيه . إلى آخر ذلك آلاف الظواهر الاجتماعية التى تنتشر فى مجتمع معين وفى وقت معين .

ونحن إذا قلنا فى مجتمع معين ، فإنما نعنى بذلك أن لكل مجتمع ظواهره الاجتماعية التى تميزه عن المجتمعات الأخرى أو التى نشاهدها فيه ولا نشاهدها فى غيره ، فنحن إذا انتقلنا إلى الهند مثلا وجدنا من الظواهر مالا نعرفه فى مصر ، والتى إذا مارسها أحد فى مصر ما أصبحت ظاهرة اجتماعية ، وإنما تكون فى هذه الحالة مجرد ظاهرة فردية لأن عنصر الانتشار ينقصها ، وهكذا الحال فى بقية المجتمعات حيث نلاحظ فى كل منها ظواهره الاجتماعية التى لا تمارس إلا فيه ، كما أننا نقول فى زمن معين لأن الظواهر الاجتماعية عامة قابلة للتغير أو للزوال ، فإذا قارنا بين المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر ونفس المجتمع فى القرن العشرين وجدنا أن كثيراً من الظواهر التى كانت منتشرة فى القرن التاسع عشر قد تلاشت فى القرن العشرين ، كما نجد بالتالى ظواهر أخرى فى القرن العشرين لم تكن معروفة فى القرن التاسع عشر .

نعود فنقول إن العلوم الإنسانية عامة تقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الظواهر الاجتماعية نجدها فى العادة على درجة معينة من التركيب والتعقيد ، فأية ظاهرة اجتماعية

إنما نجد لها جوانب متعددة ، منها الجانب الاقتصادى والجانب القانونى والسياسى والدينى وغيرها من الجوانب ، فالأسرة مثلا ظاهرة اجتماعية لها جوانبها الاقتصادية والدينية والقانونية والسياسية وخلافها ، وهى على هذا الأساس يمكن أن تكون مجالا لدراسة الباحث فى العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو القانونية ، ونجد فى هذه الحالة أن كل باحث فى هذه العلوم المختلفة إنما يركز فى دراسته عادة على الجانب الذى يهمه من الظاهرة الاجتماعية فالباحث فى العلوم الاقتصادية يهمه الجانب الاقتصادى للأسرة ، والباحث فى العلوم الدينية يركز على الجانب الدينى ، وهكذا نجد لكل من هذه العلوم نصيباً فى دراسة الأسرة ، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الباحث فى علم الاجتماع فى دراسته للأسرة كظاهرة اجتماعية ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان لإمكان التداخل بين الزوايا المختلفة لدراسة الظاهرة الواحدة ، وبين ظاهرة بالذات وبقية الظواهر الأخرى ، ولكننا نستطيع أن نقول إن الباحث فى علم الاجتماع إنما يهمه فى دراسته للظاهرة الاجتماعية أنها ظاهرة إنسانية تحدث فى المجتمع الإنسانى ، بل إن هناك من الظواهر ما نراه ممثلا فى كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، متخلفها ومتقدمها ، فهل هذه الظواهر الاجتماعية ظواهر عشوائية اعتباطية ، أو أنها ظواهر تخضع لنوع معين من النظام أو لنوع معين من القوانين ؟ هل ظاهرة كالأسرة أو الزواج أو الطلاق أو الدولة تقوم وتختفى عشوائياً أم أن هناك قوانين معينة تنظمها وتتحكم فى سيرها أو فى اتجاهها ؟ وإن كانت هناك مثل هذه القوانين التى تخضع لها الظاهرة فى نشأتها ونموها واستمرارها أو اختفائها فما هى هذه القوانين أو الاتجاهات التى تخضع لها هذه الظواهر ؟

وفكرة أن هناك قوانين تتحكم فى الظواهر الاجتماعية ليست فكرة جديدة ، ولكنها راودت كثيراً من المفكرين القدماء ، ونجدها واضحة فى فلسفة ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى ، حين رأى أن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر عشوائية ، وإنما هى ظواهر لها نوع من النظام ولها ما يتحكم فيها من قوانين ، بل لقد سار ابن خلدون فى تفكيره أبعد من ذلك حينما أراد أن يكتشف القانون الذى تخضع له الدول عامة فى نشأتها وازدهارها ، ثم اختفائها ، وهو قانون الأطوار الثلاثة ، الذى وضعه ابن خلدن والذى رأى فيه كما سنرى

فى جزء آخر من هذا الكتاب « أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص ، وأن العمر ، الطبيعى للأشخاص على مازعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة ، وأن الدولة فى الغالب ، لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال ، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون أربعين الذى هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته . . . » وإلى آخر قانونه أو نظريته[١] التى تعتبر محاولة ، رائدة فى توضيح أن الظواهر الاجتماعية إنما تسير وفق قواعد محددة يمكن الكشف عنها مقدماً ، وابن خلدون بفلسفته هذه، ولو أنها لم تكن علمية فى نتائجها إلا أنها كانت علمية ، بالدرجة الأولى فى اتجاهها .

وما يقال عن محاولة ابن خلدون يمكن أن نقوله عن محاولة العالم الإيطالى كورادوجينى Corado Gini فى القرن العشرين حينما حاول هو الآخر أن يضع قانوناً لنشأة وتطور واضمحلال المجتمعات الإنسانية وفق قواعد معينة يجتازها المجتمع فى نشأته ثم ازدهاره ثم فنائه[٢] . وما قلناه عن ابن خلدون يمكن أن نقوله عن كورادو جينى فى أن دراسته لم تكن علمية بالمعنى الدقيق ، ولكن اتجاهه هو الآخر كان علميا . هذا ، ومن الملاحظ أن كلا من ابن خلدون وكورادو جينى قد أراد أن يطبق نظريتهأو قانونه على المجتمعات الإنسانية عامة ، كقانون تخضع له هذه المجتمعات فى كل زمان ومكان .

بعد ذلك نعود فنسأل هل يمكن أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين محددة مثل تلك التى تخضع لها الظواهر الطبيعية ؟ الواقع أن جهود علم الاجتماع تتجه فى الوقت الحاضر إلى الكشف عن هذه القوانين ، وإن كان العلم لم يصل إلى هذه المرحلة وصولا قاطعاً ، وقد يكون ذلك لأنه علم يعتبر حديثاً إذا قورن بالعلوم الأخرى . بل إن كلمة Sociologie نفسها لم تظهر إلا حوالى سنة ١٨٣٠ حينما صاغها أوجست كونت Auguste Comte ثم شاع استعمالها واعترف بها فى اللغات الأخرى حيث نجدها فى الإنجليزية Sociology وفى الألمانية Soziologie وفى الإيطالية Sociologia، حتى فى اللغة العربية كثيراً ما يستخدم نفس الإصطلاح الأجنبى إلى جوار الإصطلاح العربى (علم الاجتماع) ؛ وإذن فعلم الاجتماع حديث لا يزيد عمره كثيراً على مائة عام ، وربما تشفع له حداثته فى عدم توفيقه حتى الآن فى الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية بشكل

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ، الجزء الثانى .

(٢) انظر كتاب « دراسات فى علم السكان » للمؤلف .

محدد ، كما تمكنت العلوم الطبيعية . ولا يعتبر هذا شيئاً شاذا أو مما يعيب علم الاجتماع، فالعلوم الطبيعية نفسها لم تهتد إلى أغلب القوانين التى تنظم الظواهر الطبيعية إلا متأخراً ، بل لا تزال هذه العلوم تحاول الكشف عن كثير من القوانين التى لم تهتد إليها حتى الآن ، ويمكن أن نمثل لذلك بالقوانين التى تخضع لها ظواهر طبيعية كالمطر والبرق والرعد والأجسام الطافية والجاذبية وغيرها . والتى لم تكتشف إلا فى فترات متأخرة من تاريخ الإنسان ، وكان الإنسان قبل اكتشافها كثيراً ما يفسرها تفسيرات دينية أو ميتافيزيكية أو تفسيرات أخرى لا تمت للظاهرة بأية صلة . ولا يزال الإنسان حتى الآن يحاول أن يكشف أسرار كثير من الظواهر الطبيعية التى لم يهتد إليها بعد . وهذا نجده ممثلا بوضوح فى الدراسات التى تقوم الآن حول ظواهر الفضاء والكواكب أو فى الدراسات التى تقوم بها العلوم الطبية حول طبيعة الإنسان وأمراضه التى لا يزال الكثير منها سراً حتى الآن . وكل هذا يجعلنا نحكم فى النهاية بأن العلوم الطبيعية نفسها قد مرت خلال مراحل تطورها بالمرحلة التى يمر بها علم الاجتماع فى الوقت الحاضر ، وذلك حينما كانت الدراسات الطبيعية عاجزة عن تفسير الظواهر الطبيعية أو الكشف عن طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها . مما يجعلنا نتساءل بالمثل : لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ؟ ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن العلم من الكشف عنها مستقبلا دون أن نحدد فترة زمنية لهذا المستقبل ؟ المهم أننا سنفترض على الأقل أن علم الاجتماع إنما يجتاز فى الوقت الحاضر المرحلة التى سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها والتى كانت قبلها تحكم على الظواهر الطبيعية أحكاماً تختلف تماماً عن حقيقتها وطبيعتها الفعلية .

„ مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية "

إذا أردنا أن نحدد وضع علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية الأخرى وجدنا أن هذه العلوم الأخرى إذا كانت تركز فى دراستها للظاهرة الاجتماعية على الجانب الذى يهمها ، فإن علم الاجتماع لا يمكن أن يركز على جانب معين ، أو يهتم بجانب واحد شأنه شأن هذه العلوم ، لأن الجانب الواحد لا يمكن أن يصل به إلى النتيجة المقصودة ، لأن الظاهرة الاجتماعية فى مظهرها وإن كان لها عدة جوانب إلا أن هذه الجوانب لا تنفصل عن بعضها . وإنما على العكس من ذلك نجدها على اتصال تؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، وأن هذا التأثير المتبادل لابد أن تكون له صلة بطبيعة الظاهرة نفسها والقوانين أو القواعد التى تتحكم فيها ، بل إن نفس الشىء يمكن أن يقال عن وضع الظاهرة الاجتماعية من الظواهر الأخرى ، حيث نجد أن الظواهر الاجتماعية فى المجتمع متبادلة التأثير تؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، فظاهرة كالأسرة تؤثر على ظاهرة أخرى كالدولة وتتأثر بها كما تؤثر على الظواهر الاقتصادية والترفيهية فى المجتمع ، ونجد بالتالى أن ظاهرة كالدولة تؤثر على باقى الظواهر الأخرى ، ونفس الشىء يقال عن بقية الظواهر الاجتماعية من ناحية التأثير المتبادل بينها .

ولقد وضح كارل مانهايم هذه النقطة عند تمييزه بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى (الخاصة) بقوله : « إن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التى تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة ، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقى عند هدف واحد ، ذلك لأن كل أجزاء الحياة الاجتماعية متصلة اتصالا وثيقاً ، وجميع الوظائف الاجتماعية متداخلة ، ويتوقف بعضها على البعض الآخر ، كما أن أى تغيير يحدث فى ناحية من نواحى المجتمع لابد أن يتردد صداه فى نواح أخرى كثيرة . وهذا يدعو إلى عدم إمكان فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها والوقوف على آثارها وكشف القوانين المنظمة لسيرها . ودراسة هذا شأنها لا يمكن أن يختص بها أى من العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأصبحت الحاجة ماسة بذلك إلى علم الاجتماع لكى يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية فى جملتها ، ويضع أسس الدراسة ومناهج البحث التى تسير عليها العلوم الاجتماعية التى تعتبر

علم الاجتماع

فروعاً منه ، وينسق بين نتائجها العامة وقوانينها التي ترتبط بوحدة المجتمع ومقوماته الأساسية باعتبار أن هذه العلوم جميعاً إنما تعالج مظاهر متعددة لحقيقة واحدة هي الحقيقة الاجتماعية »[١] .

وإذن فعلم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية شأنه فى ذلك شأن العلوم الاجتماعية الخاصة ، ذلك لأن موضوع كل هذه العلوم لايخرج عن كونه الظواهر الاجتماعية. ولكن نظراً لأنه لا توجد ظواهر اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو دينية مستقلة بنفسها أو فى حالة عزلة عن بقية نواحى الحياة الاجتماعية ؛ ونظراً لعدم إمكان عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض ، لأنها تعتمد على بعضها وتؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، أصبح فى غير الإمكان أن نميز بين علم الاجتماع وبين العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث الموضوع ؛ ويصبح ضرورياً أن يكون التمييز فى هذه الحالة من ناحية وجهة النظر ، أو زاوية الدراسة فحسب حيث نجد أن وجهة نظر علم الاجتماع عامة ؛ بمعنى أنه يدرس الظواهر الاجتماعية ككل يعتمد على بعضه ويؤثر فى بعضه ويتأثر ببعضه ، وهو يخالف بذلك العلوم الاجتماعية الأخرى التى تختلف وجهة نظرها من هذه الناحية فى أنها خاصة أو متحيزة لناحية من النواحى قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دينية مثلا ، متجاهلة بذلك اعتماد الظواهر الاجتماعية على بعضها وأن الحياة الاجتماعية عموماً كل لا يتجزأ .

ويحاول مارشال جونز أن يوضح هذه الناحية التى تميز زاوية الدراسة عند كل من علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة فيما يدرسه كل منهما بقوله :

« إن ظاهرة كالمنافسة مثلا يهتم بها كل من الباحث فى علم الاجتماع والباحث فى العلوم الاقتصادية ، إلا أن الاثنين يختلفان فى زاوية اهتمامهما . فالعالم الاقتصادى يهتم بالمنافسة فى مجالاتها الصناعية والتجارية بينما لا يرى عالم الاجتماع فى هذين المجالين أكثر من مظهر من مظاهر المنافسة العديدة مما يتجه باهتمامه إلى عدم الوقوف عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى المظاهر الأخرى للمنافسة ، كما توجد فى الأسرة وفى المجالات الدينية أو كوسيلة للحصول على القوة أو النفوذ لأنه يهدف من دراسته إلى الكشف عن العوامل التى توجه أو تؤثر فى المنافسة كظاهرة اجتماعية عامة وفى كل مظاهرها ومجالاتها حتى إذا تمكن من ذلك

---

(١) Kar Mannheim, in his forward to Viola Klen's, The Feminine Character (London, 1946), pp. VII - XIV.

يكون قد اهتدى إلى حقيقة عامة عن العلاقات الإنسانية »[١] .

وهذا الاتجاه عند الباحث فى علم الاجتماع يجعله يهتم فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية بنواحيها الشائعة Common ولا يركز كثيراً على النواحى الفريدة Unique لأن النواحى الشائعة هى التى لابد أن يكون لها صلة وثيقة بتردد الظاهرة واتجاهها ، أما النواحى الفريدة فهى بحكم هذا الوصف يغلب ألا يكون لها دور فعال فى تردد الظاهرة وانتشارها .

وعلى أساس هذا الرأى يمكن أن نلمس كيف تختلف زاوية الدراسة عند الباحث فى علم الاجتماع عنها عند الباحث فى التاريخ ، حيث نجد أن كلا منهما يدرس المجتمع الإنسانى والحوادث الإنسانية مع اختلاف يتضح فى اهتمام عالم التاريخ بالكشف عن النواحى التى تعتبر فريدة نسبيا ؛ فهو يلاحظ ويثبت ويحلل تفاعلات يمكن أن توصف بأنها لا تتكرر ، ومن ذلك على سبيل المثال اهتمام علماء التاريخ بالثورة الفرنسية كحدث يختلف عن بقية الحوادث الإنسانية ، وقد يلجأ عالم التاريخ إلى عمل مقارنات بين الثورة الفرنسية وأحداث أخرى ، أو ثورات أخرى حدثت فى غير الزمان والمكان ، ولكنه يهتم دائماً فى دراسته بالنواحى الفريدة أكثر من اهتمامه بالنواحى الشائعة . وبهذه الطريقة يسعى عالم التاريخ إلى أن يكون فى هذا المجال حجة فى تاريخ فرنسا فى القرن الثامن عشر ، أو حجة فى الثورة الفرنسية بالذات ، لا أن يكون حجة فى الثورات عامة ، وهو يختلف بوضعه هذا عن الباحث فى علم الاجتماع الذى يحاول أن يكون حجة فى دراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، قد تكون الثورة مثلا أو الأسرة أو الزواج أو انحراف الأحداث أو تنظيم الأسرة أو غير ذلك من الظواهر .

وإذن ففى مجال التفاعلات الإنسانية يهتم الباحث فى علم الاجتماع بتلك التى تتميز بالشيوع أو التكرار سواء أكانت ذات طابع اقتصادى أم سياسى أم قانونى أم دينى ذلك لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية ككل مهما اختلفت هذه الجماعات فى تكوينها أو تنظيمها أو حضارتها ، وعلم الاجتماع على هذا الأساس لا يدرس ثورة معينة أو حربا معينة أو إضرابا معينا أو أية ظاهرة اجتماعية بعينها فى زمان ومكان معينين إلا كوسيلة لدراسة الظاهرة دراسة عامة ، كوسيلة لدراسة الثورات عامة والحروب عامة

(١) Marshal Jones, Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 43.

والإضرابات عامة كظواهر اجتماعية ، وما يصاحب هذه الظواهر من أمور شائعة لا يمكن أن توصف بأنها فريدة، وعلم الاجتماع بذلك يهدف إلى المعرفة عن التشابه الذى يوجد بين الجماعات الإنسانية عامة على اختلاف أنواعها ، أى المعرفة عن نماذج التفاعل الشائعة للاتجاهات المختلفة للحياة الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نعبر عنه بكلمات أخرى إذا قلنا إنه يبحث عن القواعد أو القوانين التى تختفى وراء تصرفاتنا الاجتماعية أو حياتنا الاجتماعية .

تعريف علم الاجتماع

حاول كثير من العلماء أن يعرفوا هذا العلم ، كل بطريقته الخاصة ، ولا بأس من أن نستعرض عدداً من هذه التعاريف على سبيل الإلمام بوجهات النظر المختلفة ، وعلى سبيل التعرف على عدد من العلماء الذين ساهموا بنصيب كبير فى نشأة هذا العلم وتطوره . وتتميز أغلب هذه التعاريف بقصرها وسطحيتها مما أفقدها الكثير من أهميتها العلمية ، ولكنها مع ذلك تعبر عن وجهات نظر معينة كما نلمس منهـا مرحلة من مراحل تطور علم الاجتماع . ومن هؤلاء العلمـاء الذين اشتهروا بتعاريفهم :

١ — هنرى جيدنجز ، وقد عرف علم الاجتماع بأنه « المدرسة العلمية للمجتمع .

"The scientific study of society"(١).

٢ — لستر وارد وقد عرفه بأنه « علم المجتمع »

"The Science of Society"(٢).

٣ — إدوارد روس ، وقد عرفه بأنه «علم الظواهر الاجتماعية »

"The Science of Social Phenomena"(٣).

٤ — سمول ، وقد عرفه بأنه «علم العملية الاجتماعية »

"The Science of Social Process(٤)"

٥ — روبرت ماكيفر ، ويرى أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدور حول ، العلاقات الاجتماعية .

Sociology is (about) social relationships, the network of relationships we call society(٥).

---

(١) Henry Giddings, Introductive Sociology (N. 4, 1901) p. 9.

(٢) Lester Ward, Popular Science Monthly, June, 1902, p. 113.

(٣) Edward Ross, Foundation of Sociology (N.y., 1905) p. 6

(٤) A.W. Small, General Socilogy (Chicago, 1905) p. 35.

(٥) R. Maciver and Ch. Page, Society (London, 1955) p. v.

٦ – فيرشيلد ، وقد عرفه بأنه « دراسة الإنسان وبيئته الإنسانية فى علاقتهما بعضهما ببعض » .

"Study of man and his human environment in their relations with each other[1]".

وهكذا نكون قد استعرضنا مجموعة من التعاريف لعدد من العلماء . إلا أن هذه التعاريف فى مجموعها يمكن اعتبارها متطرفة فى سطحيتها وغير علمية بالتالى ، إذا أطلقناها على علم الاجتماع لأنها مما يمكن أن يمتد إلى عدد آخر من العلوم ، وعلى ذلك وجدنا خلطاً فى مثل هـــذه التعاريف التى عرضناها بين علم الاجتماع . والعلوم الاجتماعية الأخرى . وهذا الخلط دعا عدداً آخر من العلماء إلى أن يكونوا أكثر دقة فى تعاريفهم ليجنبوا ذلك القصور الذى وجدت عليه التعاريف السابقة ، ومن هؤلاء العلماء وليام أوجبرن وذلك حين نجده فى تقديمه لعلم الاجتماع ، يرى « أنه العلم الذى يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وعلاقاتها بعوامل أربعة هى الحضارة والبيئة الطبيعية والوراثة والجماعة »

Sociology is concerned with the study of Social life of man and its relations to the factors of cultural, natural environment, heredity, and the group[2]".

وهذا التعريف وإن كان أكثر عمقاً وشمولا من التعاريف الأولى إلا أنه لا يعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يمكن أن يمتد إلى غيره من العلوم الاجتماعية ، والتعريف بوضعه هذا يمكن أن ينطبق على علم الجغرافية الاجتماعية ، كما يمكن أن يكون تعريفاً لعلم الاقتصاد .

ومن التعاريف الأخرى التى يمكن أن نذكرها فى هذا المجال أيضاً ذلك الذى عرضه العالم الفرنسى رنيه مونييه فى أول محاضرة له فى علم الاجتماع فى الجزائر فى سنة ١٩٢٠ وذلك حين قال « أطلق اسم علم الاجتماع على الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الإنسانية حسب ما تسمح به مشاهدتها فى الزمان والمكان[٣] » .

---

(١) H.P. Fairchild, General Sociology (N.y., 1932) p. 90.

(٢) William Ogburn, Meyer Ninkoff, A Hand-book of Sociology (London, 1947), p. 5.

(٣) رنيه مونييه : المدخل فى علم الاجتماع . ترجمه السيد محمد بدوى (الإسكندرية ١٩٤٩) ص ٤ .

وهذا التعريف ينطبق عليه ما قلناه عن تعريف أوجبرن من ناحية أنه أكثر عمقاً وشمولا ولكن يعيبه ما يمكن أن يندرج تحته من علوم أخرى لا تخرج مهمتها عن أن تكون دراسة وصفية مقارنة تفسيرية للمجتمعات الإنسانية كالجغرافية البشرية أو التاريخ مثلا .

ولقد ساهم موريس چنزبرج فى هذا المجال بمفهوم لعلم الاجتماع رأى فيه أنه « دراسة التفاعلات والعلاقات الإنسانية ، ظروفها وآثارها » :

"The study of human interactions and interrelations, their conditions and consequences"(1).

وواضح من التعريف بصورته هذه أنه يمكن أن يمتد إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع .

ويلاحظ أن كل هذه المفاهيم السابقة لعلم الاجتماع لم تشر إلى ناحيته النظرية التى تعتبر أهم ما يميز هدف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهى الناحية التى تتمثل فى دراسة الظاهرة الاجتماعية ككل لكشف ماهيتها والنواحى التى تؤثر فيها أو تتأثر بها ، كما لو كانت ظاهرة طبيعية تخضع لقواعد أو قوانين ثابتة يمكن الكشف عنها كما يمكن بالتالى القيام بعمليات للتنبؤ حول هذه الظواهر ، كما هو الحال فى العلوم الطبيعية تماماً . ولقد تساءلنا من قبل لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ، ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن العلم من الكشف عنها مستقبلا ، وقد افترضنا على هذا الأساس أن علم الاجتماع إنما يجتاز حاليا المرحلة التى سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها قبل مرحلة الكشف عن القوانين .

ويرجح إمكان تبنى هذا الفرض ما تمكن علم الاجتماع من تحقيقه خلال محاولاته المتتالية فى الكشف عن كثير من الجوانب التى تتعلق ببعض الظواهر الاجتماعية وإن كانت هذه الكشوف لم تصل بعد إلى مرحلة القوانين وإنما فقط إلى مرحلة الاحتمالات ، الأمر الذى أمكن التنبؤ معه بوقوع نواح معينة أو أحداث

---

(١) Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 7.

أجتماعية بذاتها ، إلا أنها تنبؤات غير قاطعة ؛ لا تزال تخضع لاحتمال كبير أو احتمال ضئيل دون أن تصل إلى مرحلة الجزم أو مرحلة التنبؤ بنسبة مائة فى المائة وهذه الناحية نجدها واضحة فى الفروض التى أمكن تحقيقها عن طريق الدراسات العلمية التجريبية فى علم الاجتماع ، فالفرض لا يخرج عن كونه مشكلا من أشكال التنبؤ الذى يخضعه الباحث للدراسة فإما أن يتحقق أولا يتحقق ؛ فإذا تحقق الفرض صح التنبؤ ، وإذا توالت صحة نفس الفرض فى عدد كبير من الحالات أو الدراسات أصبح الاحتمال قوياً فى أن يصبح هذا الفرض قانوناً .

ولقد تمكن علم الاجتماع فعلا من الكشف عن عدد لابأس من به الارتباطات التى تتعلق بظواهر اجتماعية بذاتها ، ارتباطات اقترب بعضها من الوصول إلى مرحلة الواحد الصحيح ، وأقول اقترب فقط إذ لا يخلو الأمر دائماً من وجود احتمال بدرجة معينة لفشل هذه الارتباطات ، هذا ويمكن أن نمثل للارتباطات التى أمكن لعلم الاجتماع أن يحددها بطريقة علمية ذلك الارتباط القوى الذى أصبح معروفاً بصفة عامة بين مستوى التعليم وبين معدل الإنجاب أو المواليد ، أو بين المستوى الاقتصادى ، وبين ممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو بين عدد من المتغيرات المتعلقة بالأسرة وبين ظاهرة كانحراف الأحداث أو ظاهرة أخرى كالطلاق أو إصابات العمل ، ومثل هذه الارتباطات نجدها ممثلة فى مختلف الدراسات التى يقوم بها علم الاجتماع فى شتى مجالاته .

ومما سبق أرى أنه كان يجب أن يتفق مفهوم علم الاجتماع مع هذا الهدف الذى يسعى إليه والذى يتمثل فى الكشف عن القواعد أو القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية ، ولقد وجدنا فعلا عدداً من التعاريف الجديدة لعلم الاجتماع ، متضمنة لهذا المعنى ، يمكن أن نسوق منها على سبيل المثال ذلك المفهوم الذى قدم به أوزيبوف Osipov علم الاجتماع على أنه « نسق للقوانين الاجتماعية ، أى القوانين التى تحكم المجتمع فقط » .

ولقد أراد أوزيبوف بهذا القول أن يعرف علم الاجتماع ويميزه فى الوقت نفسه عن علم الفلسفة الذى يعالج القوانين العامة التى تحكم الطبيعة والمجتمع والفكر الإنسانى بينما يقتصر علم الاجتماع على القوانين التى تحكم المجتمع . وهو يقول فى ذلك :

"Philosophy as a science deals with general laws governing nature, society and human thought. Sociology is a system of social laws, i.e., laws governing society only."(١)

ونفس المعنى نجده فى تقديم مصطفى الخشاب لهذا العلم حين يصفه بأنه « دراسة المجتمع فى ظواهره ونظمه وبيئته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية . الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها هذه الظواهر والنظم والقوانين التى تحكمها »(٢) .

ومن المفاهيم التى تتفق وهذا الاتجاه أيضاً ، ذلك الذى كان يقدم به لهذا العلم العالم التشيكوسلوفاكى زدنك أولرخ لطلبته فى معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية وحيث قدم علم الاجتماع على أنه « علم موضوعى تجريبى نظرى يبحث من وجهة نظر عامة فى تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه من ناحية صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها فى حياة الناس معاً » .

"Sociology is an objective, empirical and theoretical science which searches from the total point of view, human states of mind, behaviour and creation from the stand point of their common traits and regularities in so far as they are originated in the life of people together".(٣)

وهذا المفهوم يوضح ماهية علم الاجتماع وطريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ، ويحدد اتجاه الباحث فى علم الاجتماع عن دراسته للظاهرة الاجتماعية ، فالتعريف يحدد أن علم الاجتماع موضوعى تجريبى نظرى يوضح طريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ،

---

(١) G. Osipov, Sociology (Moscow, 1969) p. 9.

(٢) مصطفى الخشاب وعبد الحميد لطفى وطلعت عيسى وعبد الباسط حسن وعبده الخولى ، أصول علم الاجتماع (القاهرة ١٩٦٢) صفحة ١٤ .

(٣) Zdenek Ullrich, Lectures in social Methodology, in the Institute of Social Sciences, Alexandria University, 1950.

ويبعد عن هذا العلم كل ما يتعلق بالتفكير المثالى والفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ والسياسة ، وكل أنواع المعرفة التى تتدخل بطريقة عملية فى الحياة الاجتماعية ، فالموضوعية فى علم الاجتماع . معناها أن نكون غير متحيزين أو متعصبين فى ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وترددها كما تعنى أن نفترض فى أنفسنا عند دراستنا لهذه الظواهر أن نكون دون أى اتصال بها ، فلا يجب أن نتأثر بأية ناحية تعصبية سواء أكانت دينية أو سياسية أو جنسية أو غير ذلك من النواحى التى تهمنا شخصياً . وعلى ذلك فعند دراستنا الاجتماعية يجب أن نستبعد قدر الطاقة العاطفة القومية والرأى السياسى وما شابه ذلك من قيم أو مثل نؤمن بها ، ولقد وجد دائماً أن الحب والكراهية هما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، التى لا يجب أن نحكم عليها من وجهة نظر شخصية أو وجهة نظر المجتمع الذى يعيش فيه الباحث ، وإلا وجد نفسه وقد أصبح شخصياً ومتميزاً فى حكمه .

أما عن التجريب هنا فيبقى أن علم الاجتماع لكى يكون علماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة أصبح لازماً أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية تماماً ، إذ بدون هذا التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة أو فلسفة التاريخ ، وهناك صلة وطيدة بين ، التجريب والموضوعية ، ذلك لأن التجريب امتداد للموضوعية ، بل إن فى استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة فى المائة فى حين يصعب أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وإذا ما انتقلنا إلى ما يعنيه التعريف من أن علم الاجتماع نظرى فهو أن هذا العلم فى دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق الاجتماعية وانتظام حدوثها فى الحياة دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف ، ودون أى اعتبار للتطبيق العملى لهذه الاكتشافات ، لأن هذا التطبيق ليس من اختصاص الباحث فى علم الاجتماع وإنما من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social applied sciences ، تلك العلوم التى تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسية وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكتشفه علم الاجتماع .

أما المقصود بوجهة النظر العامة فهو تمييز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية

الخاصة كالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسة والدينية كما سبق أن وضحنا فى مكان آخر من هذا الكتاب .

ويعين التعريف بعد ذلك موضوع البحث فى علم الاجتماع والذى يتمثل فى تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه وهى عبارة عن الأشـكال الرئيسية للظواهر الاجتماعية ، كما أن كلمة إنسانى تميز بين علم الاجتماع وبين ما يسمى بعلم الاجتماع الحيوانى وعلم الاجتماع النباتى .

وأما ما يقصده التعريف من ناحية « صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها » فتحديد لما يهمنا من الظواهر الاجتماعية ، وهو مدى شيوعها ومدى انتظام حدوثها ، فالصفات الشائعة تعنى ناحية الثبات أى حالة المجتمع كشىء ثابت أما مدى انتظام الحدوث والتردد فيعنى الناحية الديناميكية أى التغير الاجتماعى ، وعلى ذلك فموضوع علم الاجتماع ينحصر فى دراسته للمجتمع فى حالتى ثباته وحركته .

وأخيراً يرى التعريف أن كل ذلك إنما يتم على الناس فى حياتهم معاً تمييزاً لعلم الاجتماع عن علم الحياة وعلم النفس العام ذلك لأن علم الاجتماع لا يهتم بالصفات الشائعة للإنسان التى تنشأ بطريقة فردية ، جسمية كانت أو عقلية .

وختاماً لما قدمناه من مفاهيم لعلم الاجتماع أرى أن مثل هذه التعاريف الأخيرة هى أصلح ما يقدم به علم الاجتماع لأنها تعبر بشكل واضح عن فلسفة هذا العلم ، هذا على الرغم من تجاهلها لناحية هامة تتعلق بالوضع الحاضر الذى يجتازه علم الاجتماع والذى يتميز بأنه لم يستطع حتى الآن أن يهتدى إلى القوانين كما تفيد هذه الكلمة وإنما قد اهتدى إلى مجرد تحديد احتمالات بعضها قوى وبعضها ضعيف الأمر الذى يتطلب منا أن ينص فى مفهوم علم الاجتماع على هذه الناحية ، ما دامت هى السائدة فى الوقت الحاضر ، ويرى مؤلف هذا الكتاب أن يقدم لعلم الاجتماع على الوجه التالى :

« هو العلم الذى يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التى تخضع لها هذه الظواهر فى ترددها أو اتجاهها أو اختفائها » .

الفصل الثانى

التجمع الإنسانى

- أشكال التجمع الإنسانى
- نشأة وتطور التجمعات الإنسانية
- وظائف التجمع

الفصل الثانى

التجمع الإنسانى

أشكال التجمع الإنسانى :

يميل الإنسان منذ أن ظهر على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعه . وقد عبر أرسطو عن هذه الناحية بقوله إن الإنسان كائن اجتماعى . وبحكم هذا الميل عند الإنسان نجده لا يعيش ، فى العادة بمفرده وإنما مع غيره من بنى الإنسان ، ولقد كان هذا يحدث فى أول الأمر بطريقة تلقائية وبدون أى وعى أو قصد ، وظهرت بذلك أبسط أشكال التجمع ، وهى تلك التى تميزت بمجرد وجود الناس قريبين من بعضهم فى مساحة معينة ودون أن يميزهم أى شيء سوى هذا القرب من بعضهم ، حيث لم يكن هذا القرب يرتبط بأى نوع من التنظيم أو التأثير المتبادل أو أية علاقة من نوع آخر ، وقد أطلق اصطلاح (الحشد aggregate) على مثل هذا النوع من التجمع ، وهى تشير بذلك إلى ناحية القرب الجغرافى الذى يربط بين مجموعة من الأفراد دون إعطاء ، أية تفصيلات أخرى عن تجمعهم[1] . أما إذا حدث وقام بينهم تفاعل وأصبح هناك بين الأفراد فى الوقت نفسه شعور بوحدة التركيب ووحدة المصالح والنشاط ، فإن المجموعة تنتقل من مجرد كونها حشداً إلى مرحلة أخرى هى مرحلة الجمع Collectivity وذلك على أساس التعريف الذى يقول :

"A collectivity is a unity of interacting personalities in which those participating possess awareness of more or less homogeneity of composition of interests, of of joint action".[2]

وعلى أساس التعريف السابق يتميز الجمع عن الحشد بوجود تفاعل بدرجة معينة بين أفراده ، كما يتميز أيضاً بشعور أفراده بنوع مشترك من المصالح والأهداف والنشاط ، والشعور بكل هذا ينقص الحشد .

---

(١) Mashall Jones Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 68.

(٢) H. Fairchild, Dictionary of Sociology (N.Y., 1944), p. 47.

أما عن اصطلاح « مجتمع society » فقد اختلف علماء الاجتماع فى تعريفه اختلافاً كبيراً . فماكيفر يرى أن المجتمع عبارة عن « النسق المكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنسانى والحريات[١] » .

"Society is a system of usages and procedures, of authority and mutual aid, of many groupings and divisions, of controls of human behaviour and of liberties.[٢]

ويرى جنزبرج أن كلمة المجتمع society إن هى إلا تعبير « عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة ، منظمة أم غير منظمة عن وعى أم بدون وعى ، تتميز بالتعاون آم تتميز بالعداء » ، كما يرى أيضاً أن المجتمع بهذا المعنى الواسع يتميز عن الاصطلاح فى صيغة المفرد A society ذلك لأن المجتمع شىء عالمى ليس له حدود معينة ، بينما تعنى كلمة « مجتمع » مجموعة من الأفراد تربطهم أو تجمعهم صلات معينة أو طرق من السلوك تميزهم عن أفراد آخرين لا تشملهم أو تربطهم هذه الصلات أو يختلفون عنهم فى السلوك .

A society is a collectivity of individuals united by certain relations or modes of behaviour which mark them off from others who do not enter into those relations or who differ from them in behaviour.[٣]

ويرى يوبانك أن المجتمع عبارة عن « مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معاً فترة من الزمن بلغت من الطول ما مكنهم من تنظيم أنفسهم ، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة » .

A society is a group of people who have lived together and worked together long enough to get themselves organized and to think of themeleves as a social unit with well-defined limits[٤].

ويختلف معنى المجتمع عند مارشال جونز عنه عند العلماء السابقين ، فى أنه يطلق هذا الاصطلاح على نوع معين من الجموع يتميز بالاكتفاء الذاتى ، فالجمع الذى

---

(١) روبرت ماكيفر وشارلز بيج : المجتمع ، ترجمة الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى (القاهرة ١٩٥٧) ص ١٦ .

(٢) صيغة النص عن الأصل الإنجليزى ، طبعة ١٩٥٥ ، ص ٥ .

(٣) Moris Ginsberg, Sociology (Oxford 1949), pp. 40 - 41.

(٤) E. Eubank, Concepts of Sociology (Boston, 1932), pp. 120 - 130.

يستطيع تزويد أفراده بكل احتياجاتهم دون استعانة من خارجه يعتبر مجتمعاً .

A collectivity which can provide all that it needs wholly within itself, and without getting some of its necessities from other groupings, is self-sufficient, and is therefore a society.(1)

ويرى جونز أن ناحية الاكتفاء الذاتى للمجتمع لا تتعارض مع إنشاء علاقات تجارية أو غير تجارية مع غيره من الحشود أو الجموع بقصد الترفيه أو الربح ، إلا أنه مع ذلك يجب أن يكون على استعداد دائماً لأن يصبح عند الضرورة مكتفياً بذاته وأن يحقق كل ضرورياته عن طريق تنظيمه الداخلى ، وهذه صفة لا تتوافر لكل من الحشد والجمع .

ويتفق كل من جون لويس جيلين وجون فيليب جيلين مع مارشال جونز فى ناحية الاكتفاء الذاتى التى تميز المجتمع ، وذلك حينما يريان « أن المجتمع الصحيح لا يعتمد فى بقائه على حشد آخر » .

"The true society is not dependent on some other aggregate for its existence.(2)

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرر أن شعب جمهورية مصر العربية يكوّن مجتمعاً ، بينما لايمكننا أن نطلق اصطلاح مجتمع على أية نقابة مهنية ، لأنها لاتكوّن وحدة مكتفية بنفسها ، بينما يمكننا أن نطلق على مثل هذه النقابات اصطلاح جمع نظراً لما يجمع بين أفرادها من شعور بوحدة الهدف مثلا .

هذا ويميز ما كيفر وشارلز بيج اصطلاحات ثلاثة ، المجتمع Society والمجتمع المحلى Community والهيئة أو الرابطة Association ، وقد سبق أن وضحنا تعريفهما للاصطلاح الأول وهو المجتمع ، أما المجتمع المحلى فيرى المؤلفان أنه مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد التى تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم ، على ألا يمنع هذا من أن يكون المجتمع المحلى جزءاً من مجتمع محلى أكبر ، وتصبح المجتمعات المحلية بذلك داخل مجتمعات محلية أكبر . والمؤلفان إذن يميزان بين نوعين من المجتمعات المحلية ، مجتمعات محلية كبيرة ومجتمعات محلية صغيرة ، فهى قد تكون كبيرة حتى تصل فى اتساعها إلى أن تكون أمة . وقد تكون صغيرة كقرية

---

(١) Jones, op. ci., pp. 69 - 70.

(٢) J.L. Gillin, and J.P., Gillin, An Introduction to Sociology (N.Y. 1942), p. 19.

أو جيرة معينة[١] ، ويكاد المجتمع المحلى الكبير بذلك يتفق مع المجتمع Society من وجهة نظر مارشال جونز .

أما الهيئة أو الرابطة فلا يعتبرها ماكيفر وبيج جماعة محلية وإنما هى توجد داخل الجماعة المحلية ، وهما بذلك يعتبران الجماعة المحلية شيئاً أكبر من الهيئات التى تنشأ فى داخلها ، فالهيئة مجموعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية والنادى الرياضى . وتختلف المجتمعات المحلية عن الهيئات ، فى أننا إذا سألنا عن سبب وجود المجتمعات المحلية كان فى غير الإمكان أن نحصل على إجابة محددة لهذا السؤال ، فى الوقت الذى إذا سألنافيه عن سبب وجود الاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية ، أمكن الإجابة عن ذلك بالرجوع إلى المصالح التى دعت لقيامها . كما أن هناك خلافاً آخر بين الجماعة المحلية والرابطة يظهر فيما إذا تأملنا ناحية المصلحة فى الهيئات أو الروابط التى توجد لتحقيق مصالح معينة ذلك لأننا ننتسب إليها بسبب هذه المصالح فحسب ، فننتسب مثلا إلى النادى الرياضى بقصد تجديد نشاطنا الجسمى أو لممارسة الرياضة عموماً ، كما نشترك فى مؤسسة تجارية لكسب معاشنا أو للحصول على ربح مادى ، وإلى النادى الاجتماعى للاستمتاع بالزمالة ، وهذا يعنى أن للعضوية فى الرابطة معنى محدداً ، ويترتب على ذلك أن تنشأ روابط متعددة فى داخل الجماعة المحلية ، وبذلك أصبح طبيعياً أن ينتسب الفرد إلى الكثير منها بحسب تعدد نشاطها[٢] .

وتكاد تتفق الجماعة المحلية الصغيرة عند ماكيفر مع الجمع Collectivity عند مارشال جونز .

ويميز فرديناند تونيز بين اصطلاحى Community و (Gemeinschaft Society and Gesellschaft) على أساس أنهما نوعان من التجمعات الإنسانية ، يقوم الأول منهما على أساس إرادة عضوية تصدر من داخل الإنسان ، ويقوم التضامن فيها عن طريق القوة الطبيعية للدم ، وهى إذن صادرة عن الطبيعة أو عن نوع من العضوية

---

(١) ماكيفر وبيج . المجتمع ، ترجمة الدكتور عيسى ، صفحة ٧٨

(٢) نفس المرجع ، صفحة ٣ .

الطبيعية التي تنعدم معها الإرادة الشخصية ؛ وأفراد الجماعة في هذه الحالة يعتبرون أعضاء في كل عام يتميز بتضامن طبيعي وصلات منسجمة تذوب فيها إرادة الفرد أمام الجماعة . وأفضل مثل للعلاقة التي تسود الجماعة تلك التي توجد بين الأم وابنها والعلاقات الأسرية إجمالا ، أما المجتمع عند تونيز فهو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم . وعلى ذلك فالمجتمع هنا ليس من إنتاج الطبيعة ، وإنما ينتج من عملية صناعية كمجتمع الشركات والاتحادات التجارية والمصانع والمدن الحديثة . ويقول تونيز في ذلك :

All intimate, private and exclusive being together, is understood as life in Gemeinschaft (Community). Gesellschaft (Society) is public life — it is the world itself. In Gemeinschaft with one's family one lives from birth on bound to it in weal and woe. One goes into Gesellschaft as one goes into a strange country ... Accordingly Gemeinschaft should be understood as a living organism, Gesellschaft as a mechanical aggregate and artifact.(1)

ومن الاصطلاحات الشائعة في علم الاجتماع اصطلاح الجماعة The graup ويعرفها جنزبرج بأنها « مجموعة من الناس بينهم اتصال وارتباط منظم ، ولهم تركيب معلوم » .

Groups are masses of people in regular contact or communication and possessing a recognizable structure.(2)

كما يعرفها يوبانك بطريقة أكثر تفصيلا حين يرى أنها « مجموعة من اثنين أو أكثر من الناس تكون بينهم نماذج من التفاعل منصوص عليها ، ويعتبرها أفرادها وحدة اجتماعية بسبب ما تتميز به من تصرف جمعي معين ، كما يعتبرها الآخرون كذلك في العادة » .

A group is two or more people between whom there is an established pattern of interaction. It is recognized as an entity, by its own members and usually by others, because of its particular type of collective behaviour.(3)

(١) Ferdinand Tonnies, Community and association (Gemeinschaft and Gesellschaft) translated by Charles Loomis (London, 1955), pp. 37 - 39.

(٢) Ginsberg, op. ci., p. 40.

(٣) Eukank, op. ci., p. 99.

وهناك من الشروط ما يجب توافره لكى يطلق اصطلاح الجماعة على أى تجمع إنسانى . فالجماعة تتكون من شخصين أو أكثر على أن يكونوا على اتصال ببعضهم بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويعنى هذا الاتصال من وجهة النظر السوسيولوجية أن الأفراد قد أصبحوا فى وضع يمكنهم من التأثير فى بعضهم والاستجابة إلى بعضهم بطريقة مقصودة ، أو فى وضع يمكنهم من الاستجابة لمؤثر مشترك مما يقوم معه فى النهاية تفاعل اجتماعى أو صلات اجتماعية . ويتميز الاتصال المباشر بين الأفراد بعدم وجود وسيط لهذا الاتصال كأن يكون لهذا الوسيط إنسان أو آلة كالتليفون مثلا ، كما يعتبر الاتصال عن طريق الرسائل اتصالا غير مباشر أيضاً .

وإذا ما قلنا إن الاتصال يرتبط بالاستجابة المقصودة ، تطلب ذلك بالضرورة قدراً معيناً من الاشتراك فى خبرات الماضى ، ذلك لأن الدوافع وحدها لا تكفى دائماً لخلق هذه الاستجابة حتى ولو كان الاتصال وجهاً لوجه ، فالغريب الذى لا يعرف لغة قوم حل بهم يصعب عليه إقامة صلات اجتماعية ، كما يصعب عليه الاشتراك فى حياة الجماعة .

وإذن فالعلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود مهما كان هذا التفاعل سطحياً ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أفراد الجماعة يرتبطون بأشكال مختلفة من الفهم المشترك ، وهذا الفهم المشترك يدور بالتالى حول مصلحة مشتركة تتركز فى هدف معين أو عدد من الأهداف ، مثل إشباع بعض الحاجات الإنسانية أو إشباع رغبة أو عدد من الرغبات الحضارية . ويقول جلين فى ذلك « إن الجماعة لكى تقوم تتطلب قيامها وضعاً معيناً يسمح بالتأثير المتبادل المقصود والاستجابة المقصودة بين الأشخاص الذين تربطهم ، وأن يكون هناك نوع مشترك من الاهتمام يتركز حول دوافع مشتركة أو مصالح مشتركة مع ما يتطلبه كل هذا من قيام عدد من الاتجاهات والتصرفات والشعور المشترك .

"A social group grows out of and requires a situation which permits meaningful interstimulation and meaningful response between the individuals involved, common focusing of attention or common stimuli and or interest and the development of certain common derives, motivations or interest" (1).

(١) Gillin and Gillin, Cultural Sociology, p. 196.

وتختلف العلاقات التى تربط أفراد الجماعة من ناحية درجة التفاعل الذى يقوم بين أفرادها ، فمن الجماعات ما تتميز بالتفاعل العميق بين أفرادها ، ومنها ما يتميز بسطحية هذا التفاعل ، ويمكن أن نمثل لاختلاف هذا العمق إذا قارنا بين الأسرة كجماعة وبين الجماعة فى ناد من الأندية ، كما يختلف هذا العمق بين الأسرة فى المجتمع الريفى والأسرة فى المجتمع الحضرى ، هذا علاوة على اختلاف درجة التفاعل فى الجماعة الواحدة من وقت لآخر.

وعلى أساس درجة التفاعل هذه أمكن التمييز بين نوعين من الجماعات ، الجماعات الأولية Primary Groups ، والجماعات الثانوية Secondary Groups وقد وضع الاصطلاح الأول شارلز كولى Cooley ، وقد شرح اصطلاحه بقوله :

"By primary groups I mean these characterized by intimate face-to-face association and cooperation. They are primary in several senses, but chiefly in that they are fundamental in forming the social nature and ideals of the individual. The result of intimate association, psychologically, is a certain fusion of individualities in a common whole, so that one's very self for many purposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of describing this wholeness is by saying that is a "we", it involves a sort of sympathy and mutual identification for which "we"is the natural expression. It is not to be supposed that the unity of the primary group is one of merely harmony and love, It is always a differentiated and usually a competitive unity, admitting a selfassertion and various appropriatitive passions, but these passions are socialized by sympathy, and come, or tend to come, under the discipline of a common spirit.

ويرى كولى أن أوضح أمثلة للجماعة الأولية هى الأسرة وجماعة اللعب عند الأطفال والجيرة ، وتتميز كلها بعمق الصلات والتفاعل الذى يقويه فى العادة صلة الوجه للوجه ، وإن كانت صلة الوجه للوجه هذه ليست ضرورية فى كل الحالات لكى تكون الجماعة أولية ، فالأسرة مهما تبعثر أفرادها وعاشوا بعيداً عن بعضهم لايخرجها هذا عن صفتها كجماعة أولية ، وبالمثل لاتعتبر صلة الوجه للوجه دائماً أساساً لكى تكون الجماعة أولية ، فقد تتوافر هذه الصلة مع فرد أو جماعة يشعر الإنسان نحوه أو نحوها بالخوف أو الكراهية أو الاحتقار ولا تتكون بالتالى الجماعة الأولية [١] .

(١) Charles Cooley, Social Organization (N.Y., 1923), pp. 23 - 42.

وقد أوحى استعمال كولى لاصطلاح (الجماعة الأولية) بظهور اصطلاح (الجماعة الثانوية) ، ويقصد بها تلك الجماعات التى تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وضعف الاستجابة بينهم بالتالى ، كما تتميز أيضاً بضعف عامل المصلحة المشتركة ويمكن أن نمثل لمثل هذه الجماعات بسكان إحدى المدن أو أفراد حزب من الأحزاب أو أية جماعة أخرى لا تكون الرابطة بين أفرادها قوية ، وكلما تعقدت المدنية ازداد عدد الجماعات الثانوية على حساب الجماعات الأولية .

ويذكرنا شارلز كولى فى كتابته عن الجماعة الأولية بما كتبه من قبل فرديناند تونيز عن الجماعة والمجتمع .

وهكذا نكون قد استعرضنا بعض التعاريف والآراء التى قيلت فى الجماعة ، وهى آراء تعبر كما هو واضح عن رأى أصحابها وهذا هو سبب اختلافها من باحث لآخر .

ومن الواضح أن الجماعة تشبه الجمع فى نواح كثيرة، بل الواقع أنه لا يوجد بينهما تمييز واضح من وجهة النظر السيوسيولوجية ، ولكن مع ذلك يمكن أن نميز بينهما كالتالى:

١ — تكون نماذج التفاعل أكثر وضوحاً فى حالة الجماعة عنها فى حالة الجمع بسبب النص عليها ، وذلك لأن الأهداف التى يعمل من أجلها أفراد الجماعة تتميز بالوضوح والتجديد ، فالجماعة توجد فى العادة لتحقيق ناحية معينة كدراسة الأدب أو تذوق الموسيقى أو ممارسة نشاط رياضى معين ، أو لإنتاج النسل كما هو الحال فى الأسرة ، أو للأعمال التشريعية أو لإدارة مدينة معينة ، وإلى آخر ذلك من الأهداف المحددة ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تفاعلا قوياً بين أفراد الجماعة حول نشاطها الرئيسى . أما فى حالة الجمع فنجد أن طبيعة المصالح التى تربط أفراده أكثر عمومية من تلك التى تربط أفراد الجماعة ، كما هو الحال فى اتحادات العمال التى تخدم كل مصالح العمال ، وكما هو الحال فى هيئة الأمم المتحدة بأوجه نشاطها المتعددة ومن ذلك نرى أعضاء الجمع يتأثرون ببعضهم خلال تحقيق أغراض عامة لا تتميز بذلك الوضوح للأغراض الخاصة بالجماعات ، كما تتميز الجماعات بأنها تستأثر بنصيب أكبر من ولائنا . فنحن نعتبر واجبنا مثلا نحو الأسرة وهى جماعة أكثر أهمية من واجبنا نحو النقابة التى ننتمى إليها وهى جمع . وإذا ما تعارض الواجبان : واجبنا نحو الأسرة وواجبنا نحو النقابة وجدنا لواجب الجماعة أسبقية وأهمية عن الثانى ،

وهكذا الحال فى مجالات كثيرة من حياتنا . فالطالب قد يهمل دراسته فى الجامعة وهى جمع بسبب اشتراكه فى إحدى الجماعات الرياضية أو التمثيلية أو الموسيقية ، والجامعة تتميز هنا بأهدافها الثقافية والقومية العامة ، بينما تتميز الجماعة الرياضية أو التمثيلية بهدف واضح معين .

٢ – يتميز كل من الجمع والجماعة بدرجة معينة من الشعور بالصفات العامة والمصالح التى تربط الأفراد . إلا أن أفراد الجماعة يتميزون بدرجة أكبر من هذا الشعور عن طريق مشاركتهم فى المصلحة والهدف بطريقة أعمق منها فى حالة الجمع ، فالجماعة ليست مجرد مجموعة من الناس وإنما هى قوة تؤثر فى حياة أفرادها ولها نفوذها الواضح عليهم .

٣ – قد يكون للجماعة من الناحية النظرية على الأقل أى حجم من ناحية عدد أفرادها ، ولكنها من الناحية الواقعية تتميز عادة بالصغر من وجهة النظر العددية ، إذ عن طريق هذا الحجم الصغير يمكنها أن تحقق أغراضها لما يصاحب هذا الصغر عادة من سهولة التعارف والتأثير المتبادل وتحقيق نشاطها أيضاً ، فلا يمكن لكل سكان المدينة مثلا أن يشتركوا فى عضوية مجلسها ، إذ على الرغم من أن كل سكان المدينة يكونون جمعاً ، إلا أن مجلس المدينة يتطلب نشاطاً واضحاً يتميز عن نشاط الأفراد كلهم كجمع ، ولذلك كان لابد من اختيار جماعة صغيرة منهم لإدارتها . أما إذا كبر حجم الجماعة كما هو الحال فى المجالس النيابية مثلا ، تطلب الأمر فى هذه الحالة تكوين لجان لدراسة تفصيلات الموضوعات ، وما هذه اللجان التى يتم تكوينها حينئذ سوى جماعات صغيرة تتفرع عن جماعة كبيرة أو جمع كبير .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من التجمعات الإنسانية ، أولها الحشد ويقوم أساساً على قرب الأفراد بعضهم من بعض فى مكان معين . ثم الجمع وهو قد يكون حشداً ، ولكنه يتميز فى الوقت نفسه بشعور أفراده بمصالح عامة ونشاط عام ، ثم المجتمع ويتميز علاوة على ما سبق بناحية اكتفائه بذاته ، وأخيراً الجماعة ويتميز أفرادها بشعور بالمصالح والنشاط ولكنه شعور أقوى بكثير مما هو عليه فى حالة الجمع ، كما تتميز الجماعة فى الوقت نفسه بصغر حجمها .

نشأة وتطور التجمعات الإنسانية

يعتبر تجمع الناس بعضهم ببعض عملية طبيعية ظهرت نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته بمختلف عناصرها ومنها الإنسان نفسه . وكما سبق أن ذكرنا كان التجمع يحدث فى بادئ الأمر دون قصد أو عمد، وإنما نتيجة لصفات الإنسان البيولوجية والنفسية، والظروف التى كان يعيش فيها ، وأبسط أنواع التجمع هو ما عرفناه بالحشد ، ويمكن أن نلخص العوامل التى تدفع الإنسان إلى التجمع فى النقط التالية :

١ — العامل الجغرافى أو البيئة الطبيعية ، حيث يعمل المناخ المناسب واحتمال الصيد الوفير والتربة الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة ، يعمل كل هذا على تجمع الإنسان . كان هذا يحدث منذ العصور الحجرية حين نشأ الإنسان ، ولا يزال يحدث حتى وقتنا الحاضر ، فالإنسان ظهر وظهرت معه حاجته إلى الغذاء والماء لكى يعيش ، وما يصلح للإنسان من غذاء يصلح فى العادة للإنسان الآخر ، فإذا ما وجدت بقعة من الأرض توافر بها الغذاء والماء تجمع فيها عدد من الناس وكونوا بذلك حشداً ، كما كان الإنسان بالمثل يهجر المناطق التى لا يتوافر فيها الغذاء والماء ، وقد شجع على ذلك عدم معرفة الإنسان فى أول أمره للوسائل الفنية التى يمكنه بها أن يحول المناطق غير المناسبة لإنتاج الغذاء طبيعياً إلى مناطق صالحة لتجمعه ، لأن اقتصاده كان يقوم أساساً على الجمع بأنواعه ، فكان يجمع الحيوانات لطعامه عن طريق صيدها ، كما كان يجمع النباتات لنفس الغرض ، وكان فى سبيل ذلك يتنقل عبر مسافات قصيرة نسبياً ، ثم بالتدريج بدأت هجرة الجماعات ، وأخذ ينتقل عبر مسافات طويلة بقصد الجمع أيضاً ، وتعتبر هذه الهجرة مرحلة متقدمة بالنسبة للإنسان ، ولا تزال مهنة الجمع ممثلة بين بعض الجماعات البدائية حتى الآن ، وهى تدل على مدى تحكم الظروف الطبيعية فى حياة الإنسان .

٢ — الدافع الجنسى ، وما يصاحب إرضاء هذا الدافع من إنجاب النسل ، وما يتميز به هذا النسل من بطء نموه، وقد دعا هذا الدافع إلى تجمع الإنسان بنوعه الآخر.

وربما كان تجمع الإنسان لهذه الغاية مؤقتاً فى أول الأمر ، كما يحتمل أن مظهر تعدد الزوجات والأزواج Polygamy كان هو الشائع ، ولابد أن نفترض فى هذه المرحلة أن الذكر كان يكوّن مع أنثاه تجمعاً بسيطاً فى حجمه . وقد شجع هذا التجمع الأسرى ما يتطلبه صغار الإنسان من رعاية أمهاتهم لفترة تعتبر طويلة جداً إذا قيست بتلك التى يحتاج إليها صغار الحيوان . كما نجد أن هذه الفترة فى الحضارات الحديثة تتميز بطولها عما كانت عليه من قبل حتى لتبلغ فى العادة حوالى عشرين عاماً . وربما كانت أطول من ذلك إذا طالت فترة الدراسة للأبناء ولم تكن هذه الفترة طويلة هكذا فيما مضى ، ولكنها كانت على أى الحالات تزيد كثيراً على بضعة الأسابيع التى يحتاج إليها الحيوان ، وقد نتج عن ذلك تجمع الأطفال بأمهاتهم إذا أريد لهم الحياة ، ونتيجة لذلك أيضاً ظهرت الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعى .

٣ – الروابط النفسية ، وهذه تتمثل فيما سماه جيدنجز الشعور بالنوع Consciousness of Kind ويظهر هذا الشعور فى ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لا يشبهها من فصائل ، وهذه الناحية تعتبر عاملا أساسياً فى تكوين المجتمعات الإنسانية ، كما تظهر العوامل النفسية لتجمع الإنسان فى الخوف من أشياء معينة ، وما يصاحب هذا الشعور بالخوف من تجمع الناس فى جماعات للحماية المشتركة ، وتختلف طبيعة هذه التجمعات باختلاف أسباب الخوف نفسها . ومن عوامل التجمع بسبب الخوف الرغبة المشتركة لطرد الحيوانات والحشرات بل الإنسان إذا كان عدواً ، كما تعود الناس على التجمع لمقاومة النيران والفيضانات ومقاومة ما يعتقده الناس من شرور تتعلق بما وراء الطبيعة ، فالناس كانوا يميلون إلى التجمع فى حشود كبيرة أو صغيرة خوفاً من بعض الظواهر الطبيعية كالعواصف والزلازل والخسوف ، والكسوف ، فإذا ما مرت الظاهرة دون أن تؤذيهم – وكان هذا ما يحدث فى الغالب – اعتبروا هذا نتيجة لتجمعهم معاً . وقد تعود الناس عند تجمعهم معاً لهذه الغاية أن يتركوا ما يكونون قائمين بعمله ، كما يغلب على الظن أنهم كانوا يصيحون من الخوف ، وقد ارتبطت هذه الأصوات بالتالى بزوال الخطر ، وهكذا تعود الإنسان على أن يتوقف من عمله وأن يتجمع مع غيره وأن يصيح إذا ما حلت به كارثة طبيعية . ولا تزال هذه التصرفات منتشرة بين الجماعات البدائية حيث يتجمع الناس ويصيحون إذا ما واجهتهم الطبيعة بشىء غير عادى .

٤ ــ العامل الحضارى ، وهذا العامل لابد أنه قد ظهر فى مرحلة متأخرة عن العوامل السابقة ، فالإنسان بعد أن بدأ يعيش فى حشود بدأت النماذج الحضارية فى الظهور ، وقد حدث ذلك أولا نتيجة للتقليد Imitation الذى كان يحدث دون قصد أو عمد وإنما لمجرد معيشة الناس معاً قريبين من بعضهم . ويعد هذا التقليد أساساً لمظهر حضارى هام هو ما نطلق عليه التقاليد Customs أو العادات Habits وقد أصبح لكل منها فيما بعد نوع من القوة التى تعمل على وجودها ، وأصبح التصرف الذى يتفق والعادة أو التقاليد هو التصرف المطلوب ، كما أصبح التصرف الذى لا يتفق معها غير مرغوب فيه ، وظهر بذلك ما عرف بالجزاء ، عقاباً كان أم ثواباً ، فلما أصبح التجمع عادة أصبح بالتالى نوعاً من التصرف الإنسانى الدائم .

٥ ــ قابلية الإنسان للتعليم . عندما انتقلت مرحلة الحشود إلى مرحلة أرقى منها وهى مرحلة الجموع . كان ذلك الانتقال نتيجة للأسس الحضارية كالعادات ، واتفاق المجموعة على ناحية معينة وكراهيتها لناحية أخرى ، وما نتج عن ذلك من وحدة الشعور بالمصالح الشائعة والاشتراك فى اتجاهات واحدة . وقد بدأ الناس يفكرون على هذا الأساس فى أنهم ينتمون إلى جمع من الناس مثلهم . ولم يظهر الجمع نتيجة لهذا المظهر الحضارى فحسب ، وإنما ظهر أيضاً نتيجة لطبيعة فى الإنسان تتمثل فى قابليته للتعلم . وقد اتجهت هذه القابلية إلى تجمعه ، إلا أن التجمع كان فى هذه الحالة عن عمد هدف لتحقيق هدف معين ، وذلك بعد أن تعلم الإنسان أن هذا التجمع يحقق له عدداً من الفوائد . ولم يكن الإنسان فى أول أمره يتعلم من الكتب وإنما كان ذلك عن طريق خبرات حياته . فقد كان يكتشف أن هناك صلات معينة بين الأشياء التى كانت تحدث له ، وكان يستخدم هذه الاستكشافات فيما بعد لكى تحدث الأشياء كما يرغب هو ، فقد اكتشف مثلا أن الناس إذا ما عملوا معاً أمكنهم رد العدو سواء أكان هذا العدو حيواناً أم إنساناً ، وما كان هذا يحدث لو عاش الإنسان منفرداً أو فى حشد غير منظم . وهكذا تعلم الإنسان أيضاً أن فى استطاعة المجموعة أن تحصل على صيد أوفر ومأوى أكثر استعداداً وفى وقت أقصر ، وكانت كل هذه اكتشافات بالنسبة للإنسان فى أول أمره لم يصل إليها إلا عن طريق الخبرات السابقة ؛ ولم يكن هذا بالضرورة يمنع عدداً من الاكتشافات التى كانت تأتى نتيجة

لارتباطات خاطئة : كأن يربط الإنسان بين طعام معين تناوله وبين حسن الحظ أو سوئه بالنسبة لحدث سيئ أو حدث سعيد يكون قد وقع أثناء أو بعد تناوله لهذا الطعام ، بل إن هذه الارتباطات الخاطئة لا تزال سائدة بين المجتمعات الإنسانية الحديثة حتى وقتنا الحاضر .

وهكذا بدأ الإنسان يتعلم الكثير عن نتائج تجمعه كما بدأ يستغل خبرته ويستفيد منها عن طريق التخطيط للتجميع المقصود ، وخاصة بعد أن أصبح وجود الجماعات ضرورياً نتيجة لازدياد عدد السكان ، ونتيجة لتعقد الصلات بينهم وبين البيئة المحيطة بهم . فنشأت الجموع نتيجة لهذه الزيادة وما صاحبها من اختلاف فى التخصص . فبعد أن كان الإنسان مكتفياً بنفسه ، ينتج كل ما يحتاج إليه دون استعانة بغيره ، استغل قدراته الخاصة وبدأ يعمل فى الناحية التى تتفق وهذه القدرات كأن يشتغل البعض فى قطع الأخشاب والبعض الآخر فى المعادن ، وآخرون فى الدفاع كما تخصص غيرهم فى عالم الأرواح . وهكذا تعددت أنواع العمل ، وما صاحب هذا التعدد من ظهور جماعات لم تكن معروفة من قبل ، كأن يكون المشتغلون فى الغابات مثلا جماعة متخصصة لها مصالحها وتجارتها ، ويكون غيرهم جماعات أخرى تختلف فى تخصصها حسب النواحى التى اختاروها لأنفسهم ، ولكن على الرغم من اختلاف الأفراد والجماعات فى الوظائف التى يؤدونها ، فقد ظلوا جميعاً مع ذلك أعضاء فى جمع واحد .

ولقد صاحب هذا النوع من الاختلاف الوظيفى نمو نظام المبادلة وهو نظام اهتدى إليه الإنسان بعد أن أصبح ينتج لنفسه كل ما يحتاج إليه ، ثم تطورت نظم المبادلة بدورها فأصبحت غير مباشرة عن طريق النقود . وقد زاد هذا النظام فى تعقيد العلاقات الإنسانية كما زاد من الاختلافات الوظيفية . وهذا النمو التدريجى فى التخصص الاقتصادى دعا إلى سهولة الحصول على مستلزمات الحياة وزيادة عدد السكان فى الوقت نفسه ، نتيجة لهذه السهولة . ولهذين العاملين أثرهما فى ظهور ما يعرف بوقت الفراغ والذى شجع بدوره على ظهور أنواع جديدة من التخصصات الأخرى التى تتعلق بقضاء هذا الوقت كالنواحى الفنية والرياضية والعلمية . كل هذه الاختلافات الوظيفية دعت فى النهاية إلى أن ينقسم الجمع إلى جماعات كثيرة تختلف باختلاف النشاط الذى تكونت من أجله .

وظائف التجمع

تنحصر وظيفة أى تجمع إنسانى فى مساعدة هذا التجمع على البقاء . وكما عرف الإنسان فى الماضى أهمية التجمع ، فقد ازداد معرفة به فى الوقت الحاضر ، ففى استطاعة الإنسان كمجموعة أن يستغل بيئته للحصول على الغذاء والمأوى وغيرهما من الضروريات بطريقة أفضل كثيراً عما لو استغلها كل فرد على حدة ؛ فالفرد فى استطاعته استغلال البيئة بمفرده لكى يعيش . ولكنه فى هذه الحالة يعيش فى مستوى يقل كثيراً عن ذلك الذى ينعم به إذا ما استغلها مع غيره . وهكذا نجد الإنسان فى الوقت الحاضر لا يرغب فى المعيشة على جمع الجذور أو المبيت فى كوخ بسيط ، وإنما نجده يطمع دائماً فى غذاء ألذ طعماً ومأوى أكثر راحة ؛ ولكى يحقق هذه الرغبة كان عليه أن يعيش وسط مجموعة من الناس ، لأن فى استطاعته بذلك أن يزود نفسه بالطعام المناسب والمأوى المريح والملبس اللائق . وقد أنشأ الإنسان لهذا الغرض كثيراً من نظم الإنتاج والتوزيع والضبط والتعليم إلى آخر ذلك مما نطلق عليه النظم الاجتماعية . وتنتمى هذه النظم جميعاً إلى المجموع لأنها تتكون من أعداد كبيرة من الناس كما أنها تحقق أهدافاً عامة ، ويشعر المنتمون إليها من الأفراد بدرجة معينة من التقارب ، هذا علاوة على أن كلا منها له نوع من التنظيم يبعد به المنتمون إليه عن أن يكونوا مجرد حشد .

وتعتبر النظم الاجتماعية رابطة قوية فى حياة المجموعة ، إلا أنها لا تمثل سوى مظهر واحد من هذه الحياة الجمعية ، ذلك لأن الجماعات Groups تلعب هى الأخرى دوراً هامًّا فى حياة المجموع ، ففى الوقت الذى تقوم فيه النظم بتنظيم وظائف الجمع تقوم الجماعات بالتأثير على شخصية الأفراد الذين ينتمون إليها ، لأنها هى التى تشكل الحيوان الإنسانى لكى يستطيع المعيشة فى المجتمع كإنسان ، فالواقع أن الفرد حينما يولد لا يكون سوى كائن بيولوجى لا تميزه أية حضارة معينة ، يولد وله فعلا تركيب إنسانى من ناحية الجسم ، وله من الأعضاء ما يمكنه من أن يكون إنساناً ، وهذه

المهمة يتولاها المجتمع . وبهذا يختلف الإنسان باختلاف الحضارات ، لأنه يتصرف وفق القيم السائدة للتصرف الإنسانى فى مجتمع معين . يتكلم لغته و يعرف تقاليده و يشعر بشعوره و يستجيب استجابات معينة ، كما يتبادل كلمات وأفكاراً وشعوراً بطريقة يفهمها و يقدرها أفراد المجتمع الذى ينتسب إليه . وإجمالا فهو يعيش كما يعيش ، الآخرون . أما إذا لم يتمكن الفرد من كل هذا فإنه يصبح غريباً عن المجتمع الذى وجد فيه ، ولم يعد بذلك إنساناً من وجهة نظر هذا المجتمع . وكلمة إنسان هنا كلمة نسبية لما لها من معنى يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى ، ومن يعتبر إنساناً فى تصرفاته فى مجتمع معين يعتبر بنفس التصرفات حيواناً فى مجتمع آخر . و إذن فالفرد لا يصبح إنساناً إلا باجتماعه بغيره لأنه عن طريق هذا الاجتماع يتعلم كيف يعدل من تصرفاته بالطريقة التى يقبله بها الآخرون كإنسان .

وتقوم النظم الاجتماعية بتحديد الإطار العام للعمليات التى تعدل من الفرد لكى يكون إنساناً ، أما التعديل الفعلى فيتم عن طريق الجماعات : فهى بصغر حجمها و وضوح أهدافها وما تتميز به من اتصال مباشر بين أفرادها يكون لها تأثير قوى على الفرد ، فالأسرة كجماعة مثلا تبدأ بتعديل أساسى فى تركيب أفرادها : وذلك حينما يتعلمون عن طريقها الوقوف والمشى والكلام : وما يتعلمون عن طريقها أيضاً من عادات تتعلق بالنظافة والعناية بالجسم والتكيف مع الآخرين . ثم توجيههم إلى ناحية اجتماعية هامة هى أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا لكى يحققوا حاجاتهم ورغباتهم الشخصية فحسب ، وإنما يجب أن يكون ذلك فى علاقته بالآخرين : هذا وتقوم الأسرة علاوة على ذلك بغرس عدد من الاتجاهات الإيجابية أو السالبة فى حياة الطفل مما يؤثر عليه فى حياته الجماعية المستقبلة ، فقد تنمى فيه مواقف الخوف والقلق والاضطراب مما يجعله يميل إلى التصرف فى خبراته الجديدة فى المجتمع وفق هذه الاتجاهات : وعلى أساس من الخوف والقلق والاضطراب : كما قد يحدث عكس ذلك فى أسرة أخرى تقوم التنشئة فيها على أساس من الثقة والإيمان بالنفس . هذه الخطوات الأولى لكى يصبح الفرد إنساناً فى استطاعته أن يعيش وسط مجموعة من العلاقات فى المجتمع الأكبر .

و يبدو الفرق واضحاً أيضاً بين النظام الاجتماعى والجماعة إذا مثلنا بنظام التعليم فى المجتمع ، وحيث يقوم النظام الاجتماعى بتنظيم عمليات التعليم بطريقة قد تختلف من

ناحية الدقة والإعداد من مجتمع لآخر ، أما عملية التعليم نفسها فتتم عن طريق الجماعة ممثلة فى الفصل أو حجرة الدراسة وما تتميز به من علاقة وثيقة ومباشرة بين الطالب والمعلم ، فإذا ما فشلت أو ضاعت هذه العلاقة فشل التعليم من أساسه مهما أعد له النظام من إمكانيات مادية وإدارية .

وتقوم النظم الاجتماعية الأخرى بتحقيق نشاطها أيضاً عن طريق الجماعات كما هو الحال فى النظم الدينية والحكومية والترفيهية وغيرها مما يمارس النشاط فيها عن طريق جماعات صغيرة تتميز بالصلة الوثيقة والتأثير المتبادل بين أفرادها .

ومن كل ما سبق نرى أن للتجمعات الإنسانية وظيفة رئيسية تنحصر فى مساعدة الإنسان على البقاء بشتى الوسائل التى تمكنها من تحقيق هذه الغاية ، والتى تختلف بدورها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي

- التنظيم الاجتماعى
- البناء الاجتماعى

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى

التنظيم الاجتماعى Social Organization

رأينا فيما سبق أن ميل الإنسان إلى التجمع الطبيعى والتلقائى قد أوجب عليه ضرورة وضع عدد من القواعد اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة . وقد نشأت هذه القواعد فى أول الأمر دون إعداد أو قصد لأن الإنسان كان يجتمع بالإنسان الآخر بطريقة ميكانيكية بحتة ، كما كان يجاهد مع غيره للحصول على ما يعيشون عليه ، ويتعاون معه ضد الأخطار التى كانت تحيط بهم جميعاً . ثم تكون بعد ذلك وبمرور الوقت ما عرف للإنسان من عادات ونظم وطبقات وجماعات مقصودة ؛ وقد تكون من كل هذا فى النهاية ما يعرف بالتنظيم الاجتماعى[١] .

ويعنى بارنز Barnes بالتنظيم الاجتماعى ، الجهود التى يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له فى العادة حاجات ضرورية ؛ كما يعنى به فى الوقت نفسه الجماعات والأبنية الاجتماعية التى تنشأ نتيجة لهذه الجهود ، وقد وضح ذلك بقوله :

"We mean by social organization both the efforts of men to accomplish certain purposes - usually the satisfaction of vital human needs-and the social groups and structures that result from such efforts".

وعلى ذلك فالتنظيم الاجتماعى من وجهة نظر بارنز له معنيان ، الأول وظيفى والثانى بنائى ، ويقصد بمعناه الوظيفى الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات مثلا ، ويقصد بمعناه البنائى ما ينشأ عن الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع من النشاط كالأسرة لتربية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات .

ويرى راد كليف براون Radcliffe-Brown أن التنظيم الاجتماعى عبارة عن

---

(١) Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947), p. 4.

« تنظيم للنشاط الإنسانى » أو أنه عبارة عن « نسق الأدوار » .

"Arrangement of activities, or the system of roles".(١)

أما مارشال جونز Jones فيعرف التنظيم الاجتماعى بأنه « النسق الذى ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى ، بطريقة مقصودة » .

"Social organization is the system by which the parts of society are related to each other and to the whole society in a meaningful way.(٢)

وعلى الرغم مما تتميز به التعاريف السابقة من اشتراكها فى بعض النواحى فإنها تختلف فى ناحية أخرى هى : أن بعضها يقصر التنظيم الاجتماعى على النشاط وتنظيمه ، والبعض على العلاقات . والبعض الآخر يشارك مع ذلك الجماعات والأبنية الاجتماعية . ولا غرابة فى ذلك لأن التنظيم الاجتماعى فى الواقع يشمل كل هذه النواحى لأنه لا يخرج عن كونه الإنسان فى علاقته بالإنسان نفسه وبالبيئة المحيطة به وجماعاته وحضارته وجنسه وشخصيته ، ذلك لأن كل هذه المظاهر المختلفة لا توجد إلا كأجزاء مترابطة لكل متكامل هو ما يطلق عليه التنظيم الاجتماعى . وعلى ذلك يدخل ضمن هذا التنظيم كثير من الاصطلاحات الاجتماعية ، كاصطلاح البناء الاجتماعى والطبقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية : وكل ما يتعلق بالإنسان ونشاطه فى المجتمع ، وإن كان علماء الاجتماع يتجهون من قبيل التوضيح إلى قصر التنظيم الاجتماعى على تنظيم النشاط الإنسانى بقصد تحقيق غايات معينة عن طريق تعاون أوجه النشاط الإنسانى المختلفة لهذه الغاية . و إذا اتفقنا على هذا الأساس أصبحت وحدات التنظيم الاجتماعى هى أوجه النشاط نفسها وليست الأشخاص ، فالنشاط الجمعى إذا وجد بين شخصين أو أكثر يكون منظماً إذا عهد لكل منهم بمهمة معينة أو نشاط معين يعتبر جزءاً من النشاط الكلى ، و يمكن أن نمثل لذلك بتنظيم أحد المصانع ، وحيث نجد لكل من مديره ورؤساء العمال والعمال والموظفين الإداريين نشاطاً معيناً يمثل جزءاً من نشاط المصنع ككل .

---

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society, 1968, p. 11.

(٢) Jones, op. cit., p. 195.

ومما سبق نرى أيضاً أن هناك صلة واضحة بين التنظيم الاجتماعي وبين تقسيم العمل، بل إن أي تنظيم اجتماعي لا يمكن أن يوجد إلا على أساس عمليتين رئيسيتين : الأولى ، عمليـــة الاختلاف Process of differentiation والتي تتميـــز عن طريقها أجزاء المجتمع بعضها عن بعض عن طريق ما تؤديه كل منها من وظائف مختلفة نتيجة للاختلاف في الخبرات والأهداف والبرامج . أما إذا توحد الناس في كل هذا ما أصبح هناك ما يميز فرداً عن آخر أو مجموعة عن أخرى . وما أصبح هناك داع لأي ترتيب معين لأجزاء المجتمع . وإذن فالتنظيم لا يكون واضحاً إلا عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى . أما العملية الرئيسية الثانية للتنظيم الاجتماعي فهي عمليـــة التكامل Process of integration : وهي العملية التي تصبح الأجزاء المختلفة عن طريقها متآلفة . ولا تعني عملية التكامل أن يكون الأفراد متشابهين ؛ وإنما على العكس من ذلك تمكن هذه العملية الأجزاء المختلفة من تأدية وظائفها بطريقة صحيحة . ولما كانت هاتان العمليتان متلازمتين باستمرار بدرجات معينة ، لم يعد التنظيم الاجتماعي شيئاً ثابتاً . وإنما شيء دائم التغير ذلك لأنه يأتي نتيجة لعمليتي الاختلاف والتكامل في تعاونهما معاً ؛ فإذا لم تتآلف العمليتان ظهر ما يعرف بالمشاكل الاجتماعية ؛ فاختلاف التخصص في نشاط أفراد الأسرة لابد أن يصحبه نوع من التكامل يستهدف التوفيق بين نشاط أفرادها ؛ وإلا اتجهت الأسرة إلى الانهيار . وإذن فعلمية التكامل تقوم بمهمة التوازن في المجتمع كي لا يكون عرضة للتفكك والانحلال ؛ ذلك التفكك الذي قد يأتي على شكل بطالة مثلا نتيجة لاختلال التوازن بين القوة الإنتاجية والقوة الشرائية ؛ فلا يســتطيع المشترون والأمر كذلك دفع القيمة المطلوبة في السلعة ويحل حينئذ ما يعرف بالكساد في الأعمال ؛ وهذا من شأنه أن يؤثر على المجتمع تأثيراً كبيراً في حياته الاجتماعية وحياة أفراده عامة .

البناء الاجتماعى Social Sturcture

سنلجأ لتحديد مفهوم البناء الاجتماعى إلى عالمين اهتماماً كثيراً بهذه الناحية ، وهما تالكوت بارسونز Talcott Parsons وراد كليف براون . وقد خرج بارسونز من دراسته لهذا الموضوع بنظرية أطلق عليها نظرية البنـاء الوظيفى للأنساق الاجتماعية . Structural Functional Theory cf Social System

يرى بارسونز فى نظريته[1] أن الفرد هو وحدة أى نسق اجتماعى وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التى تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة ، والتفاعل عاطفياً أو شعورياً مع الأشياء والحوادث . كما أنه بالإضافة إلى كل هذا ، وبدرجات متفاوتة ، على دراية وفهم للمواقف التى يوجد فيها ولأهدافه ونفسه .

The unit of all social systems is the human individual as actor, as an entity which has the basic characteristics of striving toward the attainment of goals, of reacting emotionally or affectively toward objects and events and of, to a greater or less degree, cognitively knowing or understanding his situation, his goals, and himself.

ويتميز الفعل الذى يقوم به الفرد بأنه يخضع لعدد من النواحى المعيارية التى تبدو فى التصرفات النموذجية التى تحدد اتجاه الفعل المرغوب فيه ، سواء كان هدفاً أو سلوكاً ، وهذا النسق من نماذج التصرف المعيارية يعتبر عنصراً هاماً فى حضارة الجماعة .

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله :

ولا يكفى فى تحليلنا لتركيب النسق الاجتماعى أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسية مستقلة من ناحية شخصية كل وحدة والقيم التى توجهها ، وإنما يجب فى هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفى للكل المركب الذى ينشأ عن تفاعل الوحدات بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتماعية فإن هنالك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التى تحيط به والظروف اللازمة لكى تتمكن مجموعة من الأفراد لكى تعمل

---

(١) Gurvitch, ed., Twentieth Century Sociology, Chap. 3.

كوحدة متكاملة ، هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفية سواء أكان مصدرها بيولوجياً أم حضارياً اجتماعياً أم فردياً إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد ، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية ، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف في العادات الاجتماعية التي تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هي ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) ، وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهمنا إلا من ناحية تأثيره في النسق الاجتماعي وتوجيهه نحو حدث معين .

وإذن فالبناء الاجتماعي هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعي هي الفرد في قيامه بحدث معين ، أصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد . ويتميز بناء النسق لأي حدث اجتماعي بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل ، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل .

A structure is a set of relatively stable patterned relationships of units. Since the unit of social system is the actor, social structure is a patterned system of social relationships of actors. It is a distinctive feature of the structure of systems of social action, however, that in most relationships the actor does not participate as a total entity, but only by virtue of a given differentiated sector of the total action.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية ، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعي ، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر .

Social structure is a system of patterned relationships of actors in their capacity as playing roles relative to one another.

والدور هنا هو الصلة التي تربط النسق الفرعي وهو الفرد كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعي .

وإذا ما حاولنا معرفة طبيعة هذه الصلة ، وماهية البناء الاجتماعي نفسه من وجهة نظر القائم بالدور ، وجدنا أن الدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معياري والآخر تلقائي أو تطوعي ، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة ، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة . ولهذا الناحية بين أفراد الجماعة

أهميتها فى وضع الفرد القائم بالدور ، لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة ، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة ، وإما أن يقابل بالغضب والعقاب . وهذه الناحية المعيارية هى التى تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة . أما العامل الشخصى ، وهو هنا تلقائى تطوعى . فيتمثل فى الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه ، والتى يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة ، دون نظر إلى أى ثواب أو عقاب .

ويتشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة فى جماعته ، ويتفاوت الأفراد فى مدى تشربهم لهذه المثل والقيم السائدة فى الجماعة ، ولهذه قوتها التى تؤثر فى سلوكه :

وإذن فبحسب وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسى للبناء الاجتماعى فى النواحى النموذجية المتوقعة والتى تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة ، ويعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها ، بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له ، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه فى النسق الاجتماعى الكلى ، وتكون له على هذا الأساس شرعيته ، وهو ما يطلق عليه النظام .

From this point of view, the essential aspect of social structure lies in a system of patterned expectations definig the proper behaviour of persons playing certain roles, enforced both by the incumbent's own pcsitive motives for conformity and by the sanctions of others. Such systems of patterned expectations, seen in the perspective of their place in a total social system and sufficiently thoroughly established in action to be taken for granted as legitimate, are conveniently called instiutions.

وهكذا تدرج بنا تالكوت بارسونز فى تحليله للبناء الاجتماعى حتى انتهى فى النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعى ، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التى تربط البناء الاجتماعى بالنظام الاجتماعى .

أما عن موقف راد كليف براون من إصطلاح البناء الاجتماعى ، فهو يرى أن كلمة بناء تعنى فى حد ذاتها الترتيب المنظم للأجزاء ، وعلى ذلك فالتأليف الموسيقى له بناء ، وبالمثل للجملة بناء ، وهكذا الحال بالنسبة للخلية والحيوان ، وعلى هذا الأساس

تصبح أجزاء أو وحدات البناء الاجتماعى هم الأشخاص ؛ والشخص هنا ليس مجرد كائن حى ؛ وإنما هو كائن إنسانى يحتل وضعاً معيناً فى البناء الاجتماعى ، وهنا يميز راد كليف براون بين اصطلاحى شخص وفرد .

ويواصل راد كليف براون توضيحه لمفهوم البناء الاجتماعى فيبين طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الصلة التى تربط بينهم والنواحى التى تتحكم فى هؤلاء الأشخاص وفى الصلات التى تربط بينهم بالتالى فيقول :

"The social relationships, of which the continuing network constitute social structure, are not haphazard conjunctions of individuals, but are determined by the social process, and any relationship is one in which the conduct of persons in their interactions with each other is controlled by norms, rules or patterns. So that in any relationship within a social structure a person knows that he is expected to behave according to these norms and is justified in expecting that other persons should do the same. The established norms of conduct of a particular form of social life it is usual to refer to as institutions."(١)

ونخرج من كل ما سبق أن راد كليف براون يرى فى البناء الاجتماعى ترتيباً للأشخاص فى علاقات محددة تخضع لنظم معينة ، ويختم حديثه فى هذا الموضوع بقوله :

"Thus we may say that when we are dealing with a structural system we are concerned with a system of social positions, while in an organization we deal with a system of roles".(٢)

ونخرج من كل ما سبق بأن البناء الاجتماعى عبارة عن ترتيب للأشخاص فى علاقات تخضع لنظم معينة ، ويمكن أن نمثل لذلك بالبناء الاجتماعى للجيش مثلا ؛ وحيث نجد أن الأشخاص هم وحداته ، وأن بناءه الاجتماعى عبارة عن ترتيب لهذه الوحدات فى مجموعات يطلق عليها أسماء مختلفة كلواء وفصيلة وكتيبة ، ثم ترتيبهم فى مجموعات أخرى كمشاة ومدفعية وطيران ؛ ثم ترتيب للأشخاص فى رتب كعميد وملازم وعريف وإلى غير ذلك من الألقاب . وعلى ذلك فالبناء الاجتماعى يرتبط بترتيب

---

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (London, 1968), p. 10.

(٢) المرجع السابق ص ١١ .

الأشخاص ، بينما يرتبط التنظيم الاجتماعى بترتيب النشاط . وفى تمثيلنا بالجيش نجد أن لكل شخص فيه مهمة معينة هى فى الواقع جزء من النشاط الكلى للجيش ، سواء أكان ذلك فى وقت السلم أم فى وقت الحرب ، أما النظام فيبدو فى النسق المعقد للقواعد ونماذج التصرف التى يتوقع من كل فرد فى المجموعة أن يتصرف بمقتضاها .

وإذن فالشخص هو وحدة البناء الاجتماعى ، ويهتم البناء بترتيب الأشخاص ، والتنظيم بترتيب أوجه النشاط ، والنظام بالتصرفات المتوقعة أو العلاقات فى داخل البناء والاصطلاحات الأربعة : الشخص والبناء والتنظيم والنظام لا تخرج عن كونها اصطلاحات مختلفة لحقيقة واحدة وليست أسماء لحقائق مختلفة .

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

- مقدمة
- تعريف النظام الاجتماعى
- خصائص النظم الاجتماعية
- أشكال النظم الاجتماعية
- النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

مقدمة :

رأينا فيما سبق كيف أن النظام الاجتماعى لا يخرج عن كونه نسقاً يربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض ويربط تلك الأجزاء فى الوقت نفسه بالمجتمع بطريقة مقصودة تتمثل فى الوظائف التى تؤديها الأجزاء المتعددة نفسها والجمع الذى توجد فيه ، كما رأينا فيما سبق أيضاً كيف أن الجماعات لاتخرج عن كونها تجمعات للكائنات البشرية يتجمع عن طريقها الناس فى تفاعل دائم ، ثم يتبلور هذا التفاعل فى طرق للعمل تهدف إلى بقاء واستمرار الجماعة .

وهذه الوظائف التى تؤديها الأجزاء المختلفة للمجتمع تتجه أساساً إلى إرضاء عدد من الدوافع الإنسانية ، نفسية وجسمية . فهى نفسية كتلك التى تدفعنا إلى الأمن والاستجابة والتجربة والخبرات الجديدة . وجسمية كتلك التى تدفعنا إلى الطعام والمأوى والنوع الآخر . وعلى الرغم مما يلاحظ على هذه الدوافع من قلة عددها إلا أنها تتميز مع ذلك بأن وسائل إرضائها متعددة ومتشعبة ، ويمكن أن نلمس ذلك فى حاجة الإنسان إلى الطعام وحيث لا يتمثل تحقيقها فى مجرد الحصول عليه ، وإنما تتمثل أيضاً فى ظهور هذه النماذج المتشعبة للتصرف فى وسائل طهوه ومواعيد تناوله ، وفى تلك المظاهر الاقتصادية المعقدة التى تتعلق بإنتاجه وتوزيعه واستهلاكه كما تشاهد فى المجتمعات الحديثة بنوع خاص . وكذلك الحال فيما يتعلق بإرضاء الدافع الجنسى ؛ وحيث نجد ذلك يدعو إلى ظهور تلك النماذج المتعددة للتصرف ، والتى تتصل بالأسرة والخطبة والزواج والطلاق والبغاء وغيرها من نظم . ولقد اتجهت كل حضارة إنسانية إلى وضع عدد لا حصر له من نماذج التصرف التى تتميز بأنها جمعية ومقننة ومعترف بها ، تتحقق عن طريقها الدوافع الإنسانية الأساسية بطريقة معترف بها أيضاً ويوافق عليها المجتمع . هذه النماذج المقننة هى ما اصطلح على تسميته بالنظم الاجتماعية Social Institutions وتقوم هذه النظم بوظائفها داخل التنظيم الاجتماعى .

تعريف النظام الاجتماعى :

لا بأس الآن بعد هذه المقدمة من أن نستعرض عدداً من التعاريف التى وضعت لهذه النظم لنرى إلى أى مدى قد اتفق أو اختلف علماء الاجتماع حول ذلك ؛ ولنرى أيضاً مدى انطباقها على تقديمنا لهذه النظم .

يرى جيلين وجيلين Gillin أن النظم الاجتماعية هى الأنساق المنظمة الدائمة نسبيًّا، للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التى توجه أغلب نواحى الحياة الاجتماعية .

Social Institutions are those relatively permanent, organized and structuralized system of behaviour, attitudes purposes, material objects, symbols, and ideals which give direction to much of social life.(١)

ويرى بارنز Barnes أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعى والآلة التى تنظم المجتمع الإنسانى وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التى يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية .

Social institutions represent the social structure and machinery through which human society organizes, directs, and executes the multifarious activities required to satisfy human needs.(٢)

ويعرفها جينزبرج Ginsberg بأنها « القواعد الموضوعية والمعترف بها والتى تحكم الصلات بين أفراد الجماعة » .

Recognized and established usages governing the relation between individuals or groups.(٣)

ويصفها وليام أجبرن Ogburn بأنها الطرق التى ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية .

Social institutions are organized established ways of satisfying certain basic human needs.(٤)

---

(١) John L., Gillin & John P. Gilltin, Cultural Sociology (U.S.A., 1948) p. 313.

(٢) Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947) p. ,29.

(٣) Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 42.

(٤) W. Ogburn & M. Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1949) p. 256.

أما سمنر Sumner فيرى أن النظام الاجتماعى يتكون من فكرة وبناء، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأ أو اهتماماً معيناً . أما البناء فهو الأساس أو الجهاز الذى يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التى يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة[1].

وسمنر يشير إذن إلى أن النظم تبدأ بطرق التصرف التى تصبح عادات ثم تتحول إلى قيم أخلاقية بعد أن ترتبط بالفلسفة التى تجعل منها ضرورة للصالح العام ، وحيث تصبح بذلك محددة ومعينة من ناحية ارتباطها بالقواعد والأفعال الموضوعة . والأجهزة التى تستخدم . فإذا وصلت إلى هذه المرحلة يكون بناؤها قد اكتمل وأصبح النظام كاملا .

خصائص النظم الاجتماعية :

للنظم الاجتماعية عدد من الخصائص العامة البارزة والتى يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — يتميز النظام الاجتماعى بأنه يقوم بوظيفته كوحدة فى النسق الحضارى ككل، ذلك لأن النظام لا يخرج عن كونه تنظيماً لنماذج التفكير والتصرف التى تظهر خلال النشاط الاجتماعى وما يتصل به من إنتاج مادى ، وهو بالتالى عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعى أو بدون وعى كوحدة وظيفية . وقد تنجح بعض هذه العناصر الحضارية فتتحول إلى نظام ، بينما قد لاتنجح الأخرى فى أن تكون نظاماً ، فإذا ما حدث ونجحت بعض العناصر الحضارية وتحولت إلى نظام اتجه إلى التوحيد بين أجزائه كما يتجه إلى أن يكيف نفسه كوحدة من وحدات النسق الحضارى ككل فى المجتمع الذى يوجد فيه ، كما يتجه فى الوقت نفسه إلى مساندة هذا النسق الكلى كما سنرى فى نقطة تالية :

٢ — يتميز النظام الاجتماعى بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام ، فأنساق العقائد وطرق العمل وغيرها لاتصبح نظماً إلا بعد أن تصل إلى مرحلة القبول بصفة عامة خلال فترة مناسبة من الزمن ، ففى مجتمعنا مثلا نجد أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج سواء أكان مونوجاميا أو بوليجينيا أو أى نظام سائد آخر لا بد وقد مر بمرحلة طويلة الأمد مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاماً معترفاً به وموافقاً عليه ، ويمكننا أن نقرر على هذا الأساس أن أى نظام لابد أن يكون قد مر قبل إقراره بفترة زمنية معينة

(١) G. Sumner, Folkways (Boston, 1906) pp. 53-54.

يمكن اعتبارها فترة تمرين وتعويد على ممارسة النظام ، وقد يستمر النظام قروناً طويلة كما هو الحال بالنسبة للنظم الدينية ونظم الزواج والملكية ، وقد يندثر بعد فترة من الزمن ، كما اندثر نظام الإقطاع الذى كان سائداً فى أوربا فى القرون الوسطى ، أو نظام السخرة الذى كان موجوداً فى مصر حتى القرن التاسع عشر أو نظام الطوائف الحرفية الذى ظل معمولا به فى مصر أيضاً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن على الرغم من أن أى نظام اجتماعى معرض للزوال إلا أنه على أى الحالات يميل دائماً إلى أن يوصف بثباته واستمراره نسبياً .

٣ — يتميز أى نظام اجتماعى بأن له هدفاً أو عدداً من الأهداف الواضحة ، إلا أن هذا الهدف كثير ما يتعارض بمرور الزمن مع الوظيفة التى يؤديها النظام . ويمكن أن نمثل لذلك بنظام الرق حيث كان يهدف فى أول أمره إلى الحصول على الأيدى العاملة الرخيصة ولكنه لم يعد يهدف إلى ذلك فيما بعد حين أصبح النظام مكلفاً من هذه الناحية ، كذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمذهب الاقتصادى الفردى المعروف بالمذهب الحر والذى كان يتخذ له الشعار المعروف : اترك الطبيعة تعمل واترك الأمور تسير Laissez faire, laissez passer وذلك حينما كان يهدف فى أول امره إلى جودة الإنتاج نتيجة للمصلحة الشخصية التى يحققها الفرد من وراء ذلك ، إلا أن المذهب اتجه فيما بعد إلى القضاء على حرية أغلب الأفراد فى الربح لأنه أتاح الفرصة إلى التلاعب وظهور الاحتكارات القوية التى قضت على مصلحة الأفراد أنفسهم، مما سبق نرى أنه مما يميز النظم الاجتماعية تعرضها لأن تختلف وظيفتها مع الهدف ، أو الأهداف التى وجدت لتحقيقها .

٤ — تتميز النظم الاجتماعية بجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن حتى لتكاد فى بعض الأحيان آن تتحول إلى ما يشبه الطقوس، ولهذا الجمود أثره فيما تتميز به النظم الاجتماعية من صعوبة التغير ، حتى إنها تقف دائماً عقبة أمام هذا التغير ، سواء أكان يتجه بها إلى التقدم أم التأخر.

٥ — تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل فهى تميل دائماً إلى التوحيد بين أجزاء النظام الاجتماعى الكلى وهى تتميز بذلك بأنها غير مستقلة عن بعضها ، وإنما على العكس من ذلك فهى ترتبط ببعضها فى نسق حضارى

موحد . وذلك حين نجد أن كل نظام فى النسق يميل إلى مساندة النظام الآخر . فالخطبة مثلا تسبق الزواج وتسانده ، وهذا بدوره يسبق الأسرة ويساندها ، وبذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط ببعضها وتعتمد على بعضها . علاوة على أننا نجد نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة فى المجتمع رعوية كانت أو زراعية أو صناعية ، والنظم الاجتماعية بذلك تتميز بأنها تعمل فى الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعى فى المجتمع .

أشكال النظم الاجتماعية :

يمكننا أن نميز بين الأشكال الآتية للنظم الاجتماعية :

١ – نظم تلقائية ونظم مقننة، والأولى هى تلك التى نشأت دون قصد أو وعى استجابة للقيم الخلقية السائدة ، ويمكن أن نمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهى التى نشأت أصلا لتنظيم نواح خلقية معينة . أما النظم المقننة فتتميز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة ، وأغلب النظم الاقتصادية كالادخار والتأمين والمصارف .

٢ – نظم أساسية ونظم مساعدة أو فرعية ، والأولى هى التى نشأت لتحقيق الضبط فى المجتمع ، وفى مجتمعنا الذى نعيش فيه نجد من هذا النوع نظماً كالملكية الفردية والدولة والدين ، وحيث لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها . وأما النظم المساعدة أو الفرعية فتقل أهميتها للمجتمع كثيراً عن الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها . ويتوقف اعتبار النظام أساسياً أو فرعياً على الحضارة السائدة والتى هو جزء منها . فما هو ضرورى فى حضارة معينة قد لا يكون كذلك فى حضارة أخرى . فالنظم التعليمية مثلا تختلف أهميتها من مجتمع لآخر حتى فى وقتنا الحاضر . ونظام السيرك كانت له فى روما القديمة أهمية تختلف تماماً عن أهميته فى روما الحاضرة .

٣ – نظم مشروعة ونظم غير مشروعة ، فالنظم التى تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية تعتبر نظماً مشروعة ومتفقاً عليها ، بينما نجد هناك نظماً تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء فى مجتمعنا وفى كثير من المجتمعات الأخرى ، وكذلك الحال فى نظم كالتهريب والرشوة والقمار . وتتميز أغلبية النظم فى المجتمعات الموفقة فى أداء وظيفتها بأنها مشروعة ، وإن كان أى مجتمع لا يخلو فى العادة من انحرافات غير

مشروعة تنبثق عن النظم المشروعة . وتعتبر خروجاً على القيم الخلقية السائدة فى المجتمع . ويجب أن نميز هنا بين هذه القيم وبين القيم السائدة بين أجزاء النظام غير المشروع كتلك القيم التى تتعلق بشرف المهنة مثلا عند طبقة اللصوص أو طبقة المهربين .

٤ – نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار ، ويمكننا أن نميز بين هذين النوعين بمدى انتشار كل منهما بين أفراد المجتمع ، فالدين فى مجتمعنا مثلا وفى أغلب المجتمعات الإنسانية إن لم يكن كلها يعتبر نظاماً عاماً لارتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون فى نطاقه ، بينما يعتبر نظام الكشافة نظاماً محدوداً لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان.

٥ – نظم عاملة ونظم ضابطة ، وتتميز النظم العاملة بأن وظيفتها الأساسية هى تنظيم نماذج التصرف التى تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ، بل لبقائه أيضاً ، كالنظم الصناعية مثلا ، بينما تتميز النظم الضابطة بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التى لا تعتبر فى حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال فى النظم القانونية ، وحيث لا تحتل الجرائم والمخالفات جزءاً من النظام القانونى وذلك بعكس العمليات الصناعية التى تنظمها النظم الصناعية التى هى فى الوقت نفسه جزء من النظام :

النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع :

تبدو أهمية أى نظام اجتماعى فى مدى مايقوم به من نشاط والوظائف التى يؤديها . ولقد وجد كل نظام ليؤدى وظيفة أساسية ، فوجد النظام الزراعى لإنتاج الغذاء والملبس من الأرض ، ووجدت الأسرة لتربية الصغار ، والدولة لتحكم ، والنظام الدينى للعبادة وعلى ذلك فالوظيفة الأساسية لأى نظام هى التى تحدده وتميزه وتبرز أهميته . ولما كانت رغبات الإنسان متعددة ونشاطه متنوعاً لتحقيق هذه الرغبات أصبح محتاجاً لعدد كبير من هذه النظم لكى يتمكن من تحقيق رغباته ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نجمل النظم الاجتماعية الهامة فى حياة الإنسان فى النظم الأربعة الرئيسية الآتية ، وهى هنا مجرد نظم رئيسية نظراً لما ينبثق عنها من نظم فرعية كثيرة العدد فى العادة مثل ذلك العدد الكبير من النظم الذى يتفرع من النظام الاقتصادى مثلا . والنظم الأربعة الرئيسية هى :

١ – النظم الاقتصادية ، وحيث نجد أن كل مجتمع إنسانى فى حاجة إلى نظم اقتصادية

لسد حاجة أفراده المتشابكة والتى لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق هذه النظم ، فإنتاج السلع والمواد المختلفة التى يحتاج إليها أفراد الجماعة ركن هام فى النظام الاقتصادى ، إلا أنه ليس أهم الأركان ، إذ أن استخدام فنون الصناعة فى زيادة الإنتاج لا يفى وحده بإقامة اقتصاد المجتمع ، بل لابد أيضاً من اعتبار لتوزيع الإنتاج توزيعاً منظماً عادلا بين أفراد الجماعة . وتتمثل النظم الاقتصادية فى المجتمع الحديث فيما وضعه المجتمع لنفسه من نظم صناعية وزراعية ومالية وتجارية متنوعة تقوم على سد احتياجات الإنسان من هذه النواحى ، وكانت هذه النظم فى الأزمنة القديمة محدودة إلى درجة كبيرة ، بل لقد كان أغلبها يتركز فى الأسرة ، والنظام الاقتصادى من أهم النظم التى تشكل المجتمعات الحديثة ، وأصبح النظام بذلك مجالا لتدخل الدولة ورقابتها لحماية مصالح الناس وحقوقهم ، وخاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع وعدم الاستغلال والملكية والتعاقد .

٢ — النظم الاجتماعية التى تتركز حول تنظيم العلاقة الجنسية ، وهى نظم قديمة مارستها كل المجتمعات الإنسانية لما لتنظيم هذه العلاقة من أهمية كبرى فى الجماعات قديماً وحديثاً بدائية ومتحضرة ، وأظهر هذه النظم نظم الأسرة والزواج والتى تختلف فى تفصيلاتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

٣ — النظم الدينية ، وتتركز حول العقيدة . وتبدو أهمية هذه النظم فى تنظيم الظواهر التى تتعلق بالعبادة والسحر وطقوس الميلاد والموت والزواج والحروب . والنظم الدينية موجودة فى كل المجتمعات الإنسانية لأنها تسد حاجات اجتماعية هامة ، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، كما يساعد على تكامل شخصية الفرد وتقوية روحه المعنوية فيدفع عنه الخوف ويحيى فيه الأمل بما يبثه فيه من قوى خارقة تتمثل فى قوة الإله الذى يقدر على مساعدته . وللنظم الدينية دور هام فى تكامل المجتمع عن طريق شعائره التى تؤدى وظيفة العاطفة الجماعية المشتركة ، والتى تذكر الفرد وهو غارق فى حياته المادية بولائه لجماعته ولقيمها العليا .

٤ — النظم الاجتماعية التى تعمل للصالح العام للمجموع ، وهذه تتمثل فى الوقت الحاضر فى الدولة وحيث نجدها مسئولة عن تأمين المجموع ضد العدوان الخارجى والداخلى ، كما تعمل على نشر العدالة بين الناس وحماية الضعيف من القوى ومعاقبة كل من يعمل على حدوث اضطراب للمجموع . والدولة نظام سياسى يؤدى وظائف

داخلية وخارجية للمجتمع ، ولا يمكن لغيره من النظم أن يؤديها ولذلك كان نظاماً ضرورياً لاستمرار كيان المجتمع .

وهذه النظم الاجتماعية الأربعة هى أكثر النظم انتشاراً وبروزاً ، فلم توجد أية حضارة تخلو من الأسرة كما لم توجد أية حضارة تخلو من تنظيم اقتصادى ، كما نجد للأغلبية العظمى من المجتمعات نوعاً من الحكومة وعقيدة دينية معينة : وتختلف كل هذه النظم من مجتمع لآخر من ناحية الاتساع ودقة التنظيم . وواضح أن هذه النظم الأربعة تتركز حول الحاجات الإنسانية الضرورية وهى الغذاء والجنس والعقيدة والأمن .

وتحديدنا لهذه النظم الأربعة لا يمنع من وجود عدد من النظم الهامة الأخرى ، ولكنها تأتى فى الأهمية بعد النظم الأربعة السابقة . ومن أمثلة هذه النظم الأخرى ما يقوم منها على شئون التربية والتعليم والمواصلات والترفيه والفنون والصحة وغيرها مما يحتاج إليه المجتمع ، وتشرف الدولة فى المجتمعات الحديثة على أغلب هذه النظم أيضاً .

ولما كان الكتاب لا يتسع لعرض كل هذه النظم الاجتماعية فسنكتفى فيه بعدد منها نوضحه كنماذج لدراسة باقى النظم ، فيتعرض فى الفصل الخامس للنظم الاقتصادية عامة وتمثل باثنين من نظمها الفرعية ، هما نظام الملكية ونظام النقد ، كما سندرس الأسرة كنظام اجتماعى فى الفصل السادس ، وأخيراً ندرس نظام الزواج فى الفصل السابع .

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية
(النظام الاقتصادى)

- مقدمة
- ماهية النظام الاقتصادى
- تطور النظم الاقتصادية
- نظام الملكية
- نظام النقد

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية

(النظام الاقتصادى)

مقدمة :

تحتل النظم الاقتصادية جانباً كبيراً من حضارتنا حتى لتبدو وقد طغت على النظم الاجتماعية الأخرى ، ذلك لأنها تضم إليها من نشاط الإنسان ما تعلق بالإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى سواء كان آلياً أم يدوياً ، كما تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما تعلق منها بالجملة أو القطاعى ، التعاونى أو الفردى ، كما يضم كل ما يتصل بالنظم الائتمانية كالبنوك وغيرها . وكل هذه النواحى قد يملكها أو ينظمها فرد أو مجموعة من الأفراد ، عن طريق المنافسة أو عن طريق الشركات الاحتكارية ؛ كما قد تديرها الدولة أو الهيئات التعاونية . ونظراً لضخامة هذا النشاط واتساعه ، وجدنا أنفسنا وقد ارتبطنا بشكل واضح بالنشاط الاقتصادى والوظائف الاقتصادية ، ولقد استأثر هذا النشاط نتيجة لأهميته وتعقده بعلم خاص به وهو علم الاقتصاد . كما ظهر فى الوقت نفسه من رأى فى الظروف الاقتصادية العامل الرئيسى للنشاط الإنسانى والنظم الاجتماعية ، وقد عرف هذا الرأى بالتحكم الاقتصادى .

ويدور النشاط الاقتصادى حول موضوعات رئيسية ثلاثة هى :

١ ــ إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع ، ويهتم الاقتصاديون أساساً بالوسائل التى يمكن أن تتحول بها المادة الخام إلى أغذية أو أدوات وبالأنماط أو نماذج التصرف التى تؤثر فى النشاط الإنسانى والتفاعل الذى يتم خلال إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك فإنهم يبحثون فى كيفية توزيع عملية الإنتاج بين أفراد المجتمع وعما إذا كان هناك تخصص بين الأفراد أو الجماعات فى حرفة معينة ، ففى مجتمعنا مثلا نجد هناك تخصصاً بنسبة كبيرة فى أنواع التجارة والصناعة والحرف المختلفة والتى يتطلب بعضها سنوات طويلة من

الدراسة والتمرين ، بينما لا نجد الأمر كذلك فى كثير من المجتمعات الصغيرة أو البدائية والتى لا يتعدى التخصص فيها ذلك الذى يوجد بين عمل الرجل وعمل المرأة ، أو ذلك الذى ينتظر من كل فرد فى المجتمع أداؤه تبعاً لسن معينة .

٢ ــ توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ؛ ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التى تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة فى سبيل التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال فى معظم الجماعات البدائية ، أم أن الأسرة نفسها وحدة فى جزء أكبر يتم التوزيع فيه عن طريق نظم أخرى كالتجارة مثلا ؛ هذا علاوة على أن التوزيع فى المجتمعات المتحضرة يتم بواسطة طرق كثيرة التعقيد .

٣ ــ استخدام واستهلاك السلع والخدمات ؛ وهى أنماط أو نماذج التصرف التى تحكم هذه العمليات . فالمجتمعات البسيطة لا تنتج فى العادة أكثر مما تستهلك ، وهى لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج ، أما المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضاً كبيراً تواجه معه مشكلة ملكية هذا الفائض وللتحكم فيه ، وهى مشكلة لا تدخل فى نطاق النظام الاقتصادى وحده ، بل تتعداه إلى النظام السياسى نفسه .

أما من وجهة نظرنا كاجتماعيين فيهمنا النظام الاقتصادى فى أنه جزء من التنظيم الاجتماعى ، كما تهمنا العلاقة بين النشاط الاقتصادى وبين المظاهر الأخرى للحياة الإنسانية . وعلى ذلك فلا يهمنا النظام الاقتصادى من ناحية وظائفه الداخلية كعوامل التشغيل والعرض والطلب ونظمه النقدية والائتمانية ومشاكل الإنتاج والإدارة ، ذلك لأن كل هذا يهم أولا عالم الاقتصاد ، بينما يركز عالم الاجتماع اهتمامه فيما يمكن أن يكون للنسق الاقتصادى من آثار على التنظيم الاجتماعى ككل ، وفيما يمكن أن يكون له من آثار على النظم الأخرى فى المجتمع ، وما يمكن أن يكون له من آثار على طرق معيشتنا وطرق تفكيرنا عامة .

ماهية النظام الاقتصادى

لكل حضارة وسائلها الفنية التى تهدف إلى استغلال البيئة بقصد إرضاء الحاجات الأساسية للإنسان كحاجته إلى الغذاء والمأوى والملبس . وهذه الوسائل كمجموعة هى المظهر الذى يتميز به النظام الاقتصادى فى مجتمع معين ووقت معين . وتتمثل هذه الوسائل فى مجموعة الخبرات والمهارات والفنون Technology السائدة فى المجتمع وما لها من أثر على التنظيم الاجتماعى نفسه من نواح كثيرة . وهذه المجموعة من الخبرات والمهارات والفنون فى حد ذاتها لا تزيد على كونها جزءاً من النظام الاقتصادى ، إلا أنه توجد إلى جوارها نواح أخرى كثيرة تتمثل فيما يسود المجتمع من عادات وتقاليد وأفكار وخرافات وغيرها مما يقوم حول الوسائل المستخدمة فى النظام ؛ ولها أثرها بالتالى فى كيفية استخدام وملكية الأدوات وتوزيع الإنتاج وغيرها من نواح تؤثر فى الوسائل نفسها ، فى الوقت الذى لا تعتبر فيه هذه النواحى جزءاً من الوسائل نفسها . وعلى ذلك فالنظام الاقتصادى لا يقتصر على كونه مجموعة الوسائل ، وإنما لابد أن يضاف إليها تلك النواحى المعقدة من عادات وعقائد وأفكار . ويمكن أن نعرف النظام الاقتصادى على هذا الأساس بأنه عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات فى تفاعلها معاً لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية .

The economic institution is the complex of techniques, ideas and customs, relating to the exploitation of the environment for the satisfaction of subsistence needs.(1)

وتختلف تفاصيل النظام الاقتصادى من حضارة لأخرى وذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة وبين البيئة الطبيعية . وقد وجدنا على هذا الأساس اقتصاداً يقوم أساساً على الصيد من البر أو البحر ، واقتصاداً يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات والماشية ، واقتصاداً يقوم على الصناعة أو التجارة أو النقل ، كما نجد فى بعض الحالات اقتصاداً يقوم على اثنين أو أكثر من هذه الأسس ، وعلى ذلك

---

(1) Marshall Jones, op. ci., p. 224.

يمكننا أن نميز بين المجتمعات اقتصادياً كالآتى :

١ ـ اقتصاد الجمع : وهو ذلك الذى يتركز نشاطه حول استخدام الإنتاج الذى يوجد فى البيئة بصورة طبيعية كصيد الحيوانات وصيد الأسماك واستغلال النباتات البرية ، وتتميز المجتمعات البسيطة بهذا النوع من الاقتصاد عادة .

٢ ـ الاقتصاد التحويلى البسيط ، وهو ذلك الذى يعتمد على تحويل الإنتاج الطبيعى السابق بطرق بسيطة ، أو يعتمد على النشاط الزراعى واستئناس الحيوان ، وهذان النشاطان هما أبرز أشكال هذا النوع من الاقتصاد ، وكان لهما أهميتهما فى تطور الإنسان عامة لأنهما حررا الإنسان من الاعتماد الكلى على الطبيعة باعتماده على نفسه وسيطرته على البيئة إلى حد كبير ، ويدخل ضمن هذا النوع من الاقتصاد أيضاً الجهود الأولية التى يبذلها الإنسان فى تحويل إنتاجه إلى أشكال تعمل على صلاحية استخدامها كتحويل القطن إلى غزل ، وكالصناعات اليدوية الأخرى التى كانت فى حد ذاتها بداية للمرحلة التالية .

٣ ـ الاقتصاد التحويلى المعقد ، وهو ذلك الذى يعتمد على اعتبار الإنتاج الطبيعى مادة خام يمكن تحويلها إلى مجموعة من المواد الجديدة عن طريق عدد من العمليات التى تنتهى بالمادة الخام إلى بضائع تامة الصنع تختلف كل الاختلاف عن طبيعة المادة نفسها مثل تحويل القطن والصوف إلى ملابس ، وكالصناعات التى تعتبر أكثر تعقيداً من ذلك كإنتاج النايلون وأدوات البلاستيك والأدوات الزجاجية والآلات وغيرها ، ويمكن أن نمثل لذلك النوع من الاقتصاد بهذا الذى تأخذ به بلادنا فى الوقت الحاضر والذى أخذت به قبلنا كثير من البلاد الأوربية والأمريكية .

٤ ـ الاقتصاد المنوع ، وهو الذى يعتمد على أكثر من نوع من الأشكال الاقتصادية السابقة بسيطة ومعقدة ، وذلك حينما نجد جانباً من المجتمع يعتمد على الاقتصاد التحويلى البسيط بينما يعتمد جانب آخر على الاقتصاد التحويلى المعقد . وهذا هو الوضع فى أغلب بلاد العالم ، حيث نجد أنه قلما تتميز أية دولة بنوع واحد من الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالجمع بين النوع الثانى والثالث ، ونجد مصر مثلا لهذا النوع من الاقتصاد المنوع ، حيث نجد اقتصادنا يجمع بين الاقتصاد التحويلى البسيط والاقتصاد التحويلى المعقد .

تطور النظم الاقتصادية

كان للإنسان نشاطه الاقتصادى منذ ان ظهر على وجه الأرض . وقد بدأ ذلك عندما كان يعتمد كلياً على ما يجمعه من جذور وثمار ونباتات لغذائه ؛ وما كان يصيده من حيوانات يتغذى عليها . وقد ظهر مبدأ تقسيم العمل فى أول الأمر بين الذكور والإناث حيث كانت تترك للنساء مهمة جمع الجذور والنباتات بينما يقوم الرجال بالصيد ، وكانت الأسرة بذلك هى النظام الرئيسى للإنتاج والاستهلاك ، مع وجود بعض الحالات كان يشترك فيها الجمع كله فى الإنتاج والاستهلاك ، وذلك حينما كانت الأسرة كلها أو معظمها تتعاون فى الصيد ، فيخرج الرجال لهذه المهمة لعدة أيام أو لعدة أسابيع ثم يعودون لا قتسام ما صادوه فيما بينهم . ولم يكن هناك من رأس مال يمكن مقارنته بما هو موجود فى النظم الاقتصادية الحاضرة إذ لم يكن ذلك يتعدى الرماح والعصى والصنانير والقوارب وأدوات التنكر وخلاف ذلك من أدوات تتعلق بالصيد .

ولقد تميز الشكل الاقتصادى السابق بناحية الاكتفاء الذاتى فلم تكن هذه الجماعات تعرف التجارة بأية صورة من صورها ، ذلك لأن طرق المواصلات على الأقل لم تكن تشجع على ذلك ، كما لم تكن هناك أسس معينة للتبادل كالنقود فى الوقت الحاضر مثلا . وقد عرفت هذه الجماعات فيما بعد ما سمى بنظام تبادل الهدايا Gift exchange والذى يتمثل فى إعطاء أحد الرجال هدية لرجل آخر يكون فى العادة من قبيلة أخرى ، ثم ينتظر منه هدية مساوية لها فى القيمة . وكان خلق الصداقة بين الأفراد هو الغرض الأول من هذا النظام ، وبذلك كانت أهميته اجتماعية ؛ ثم ظهرت أهميته الاقتصادية بالتدريج عندما أصبحت الهدايا تمثل أشياء لا تتوافر لدى المهدى إليه وكانت هذه الهدايا فى العادة من الأسلحة وأدوات الزينة أو الأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية . وكان هذا النظام أساساً لظهور أول شكل للتجارة بين الجماعات المختلفة بعد أن وجد أن أفضل الهدايا هى تلك التى لا يملكها الآخر أو التى يحتاج إليها .

وكما وجد نظام تبادل الهدايا وجد أيضاً نظام تبادل الخدمات ، وذلك على شكل

مساعدة أسرة لأخرى فى الزراعة مثلا ، ويكون هذا ديناً يرد فى مناسبة أخرى على شكل عمل أيضاً . أما إذا قدمت إحدى الأسر مساعدة أكبر مما رد إليها حسبت قيمة المساعدة الزائدة ورد بدلها جزء من المحصول .

ويقوم نظام تبادل الهدايا على أساس شعور كل المتبادلين بالرضا وذلك حين يشعر كل منهما بأن ما حصل عليه يساوى ما قدمه فى القيمة ، وهذا يتطلب نوعاً من الاتفاق فى تقدير القيمة بين الشخصين برغم عدم وجود مستوى معين للتقويم مثل ذلك الذى يقوم به النقد حديثاً . وعلى ذلك كانت عملية التبادل تتم على أساس تقدير الشخصين أو الجماعتين . فلما أخذ التبادل يأخذ شكل التجارة ظهر أساس جديد أخذ شكل العرف أو الاصطلاح للقيمة النسبية لأنواع مختلفة من السلع والخدمات ، كأن يوافق عرفياً على أن البقرة تساوى عدداً معيناً من الماعز أو الخراف أو أن آنية معينة تساوى فى القيمة كمية من الحبوب تكفى لملئها أو لملء نصفها . وما تحديد الأسعار والأجور العرفى الموجود فى المجتمعات المتقدمة سوى استمرار لذلك التقدير القديم لقيمة الأشياء حين مبادلتها عند المجتمعات البدائية .

ولقد اتجهت المجتمعات التى كان يسود فيها استبدال الهدايا نحو استخدام أشياء معينة تؤدى مهمة جمع أو تخزين الثروة ، كأدوات الزينة الشخصية والأشياء ذات القيمة الفنية كالأسلحة المزخرفة وهى ما يمكن خزنه أو حفظه لاستخدامه كهدايا أو كثروة أو كنز . كما كانت تستخدم أيضاً كأساس لتقدير القيمة ما دامت توجد على شكل وحدات معينة ، ففى جزيرة ميلانيزيا Melanesia فى المحيط الهادى تحفظ الأصداف على شكل عقود بعد إدخالها فى قطع من الدوبارة . وتستخدم الأطوال المعينة منها كأساس لتقويم الأشياء الأخرى ، كأن تقدر قيمة حيوان من حجم معين مساوية لطول معين من هذه العقود[1] كما نجد القبائل فى شرق أفريقيا تستخدم أداة الحفر الحديدية التى تستخدم فى اقتلاع الجذور كنوع من النقود على أن يكون لها حجم ووزن معينان وعلى ذلك يشيع تخزينها كنوع من الثروة ، كما تستخدم أيضاً كمادة خام ما دام فى الإمكان تشكيلها عند الحداد إلى أية أداة أخرى ، هذا علاوة على شيوع استخدامها

(١) Radcliffe-Brown, Lectures of Economic Sociology in Alex. Institute of Sociology, 1949.

فى دفع المهور على شكل عدد معين منها .

وقد استخدم فى الشرق الأدنى قديماً عدد من المعادن كالذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة نظراً لعدم تلفها عند حفظها . كما أمكن تشكيلها إلى وحدات ذات أوزان متساوية من كل معدن . وأصبحت كل وحدة تعادل الأخرى من ناحية القيمة ، وأمكن بذلك تحديد قيمة الأشياء الأخرى على أساس أوزان معدن معين ، وكانت هذه الواحدات بذلك هى أول مظهر للوحدات النقدية والتى ظهرت فيما بعد لأول مرة عندما بدئ فى سك بعض قطع من المعادن وضح عليها وزنها .

وقد استخدمت النقود كأساس للقيمة أى كوسيلة لمقارنة القيم النسبية للأشياء المختلفة كما استخدمت كواسطة للاستبدال . أى استبدال السلع والخدمات بالنقود بدلا من استبدالها بسلع وخدمات أخرى ، وهذا الاستبدال بالنقود هو ما يطلق عليه الاقتصادى النقدى money econo . y كما تستخدم النقود فى الوقت نفسه كوسيلة لجمع وتخزين الثروة .

ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لمبادلة السلع بين أفراد القبائل المختلفة . ثم أخذت الأسواق تمتد . ونشطت بذلك حركة المبادلة كما نشأت القرى والمدن بجوار هذه الأسواق ، وظهرت بذلك مرحلة اقتصادية جديدة هى مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة إلى مدينة) وذلك إذا قورنت بالمرحلة الاقتصادية السابقة التى كانت تتميز بأنها عائلية .

لم تعد الجماعات فى المرحلة الجديدة ترتبط بالضرورة بأواصر القرابة أو المصاهرة وإنما بروابط الإقامة والسكنى فى قرية معينة أو مدينة بذاتها ،وقد ترتب على ذلك تعدد السلع وتنوع الأعمال . وبعد أن كان الصانع يتلقى من عميله المادة الأولية لتحويلها إلى سلعة مصنوعة لحساب هذا العميل أصبح يجلب المادة الخام ويحولها ثم يبيع السلعة المنتجة فى الأسواق لحسابه الخاص . وأصبحت كل مدينة مركزاً خاصاً للإنتاج لها أسواقها الأسبوعية والشهرية وعملتها وجماركها الخاصة ، بحيث كان الشخص الأجنبى عن المدينة لا يستطيع أن يدخل بضائعه إلى أسواقها إلا بعد دفع رسم معين . وتطورت المبادلات التجارية فى هذا الدور بتطور الجماعة ، فكانت توجد تجارة متنقلة حين يطوف التجار ببضائعهم من سوق إلى أخرى ، وتجارة مقيمة فى جهة واحدة ، وكان التجار المقيمون يحاربون التجار المتنقلين لمنافستهم لهم .

ولما جاء عهد القوميات وتكونت الدول الحديثة، دخل الاقتصاد فى طور جديد هو الاقتصاد القومى وقد أخذت الدول الحديثة تتكون فى هذا الدور وأصبحت كل أمة بيئة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث حجم الثروة الموجودة فيها وأنواعها وموقعها الجغرافى وطبيعة مناخها وعدد سكانها . وقد أصبح لكل أمة بذلك اقتصاد قومى قائم بذاته ، ولا يعنى ذلك ضرورة وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . وإنما كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة إلى أجزاء أصغر تبعاً لاختلاف مناطقها من زراعية وصناعية ، إلا أنها مع ذلك ترتبط جميعاً بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق فى سبيل انتقال الأشخاص ورءوس الأموال من جهة إلى أخرى فى داخل الدولة . وقد صاحب هذا الدور القومى إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن وتعبيد الطرق وتسهيل المواصلات وتنظيم الشرطة والإدارة لنشر الأمن ، وتوحيد العملة فى سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص، كما تطورت الأسواق فلم تعد السوق محلية خاصة بإقليم معين بل قومية يمتد نشاطها إلى كافة أنحاء الدولة وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة فى المدن والقرى لسد حاجات قاطنيها . ولقد ظل الحال كذلك حتى قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من ازدياد حاجات الإنسان وتحسن طرق المواصلات مما أدى فى النهاية إلى ظهور مرحلة اقتصادية جديدة هى مرحلة الاقتصاد الدولى .

بدأت مرحلة الاقتصاد الدولى خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الاتصال بين الدول وتشابكت علاقاتها الاقتصادية وتطور الصناعة ، ثم ارتفاع شأن التجارة الدولية نتيجة لتحسين وسائل المواصلات وتسهيل طرق المعاملات ، وبذلك لم تعد الأسواق قومية بحتة أو مقصورة على دولة بعينها بل دولية ترتبط ببعضها ، ولا يزال هذا الاقتصاد سائداً فى الوقت الحاضر ، وتبدو دولية الأسواق بشكل واضح فى أسواق القطن والذهب مثلا ، كما أصبحت أثمان السلع شبه موحدة فى الأسواق العالمية وتشابهت النظم الاقتصادية من صناعية وتجارية ومالية فى كثير من الدول .

ويرجع هذا التطور الذى تميزت به مرحلة الاقتصاد الدولى إلى كثرة الحاجات وارتفاع مستوى المعيشة مما جعل فى غير الاستطاعة أن تكفى أية دولة نفسها بنفسها من جميع نواحى الحياة ، وأصبح الأمر يتطلب ضرورة إشباع بعض حاجاتها عن طريق

الاعتماد على غيرها من الدول ، وذلك نتيجة لاختلاف الثروات الطبيعية وتباين البيئات الزراعية والصناعية ، وبذلك وجد نوع من التعاون الاقتصادى بين الشعوب تبعاً لتباين مقدرة كل منها ، وأصبح فى غير الإمكان أن تعيش أية دولة فى عزلة اقتصادية تامة عن سائر الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة ذات موارد طبيعية ضخمة كالولايات المتحدة مثلا ، والتى نجدها برغم غناها وسيطرتها الاقتصادية تحتاج إلى البلاد الأخرى لتصريف منتجاتها حتى لا تضطر مصانعها إلى الإغلاق مع ما يصاحب ذلك من أزمات اقتصادية وبطالة بين عمالها ، كما أنها تحتاج فى الوقت نفسه إلى بعض الموارد الأولية من الخارج كالبترول مثلا .

ويتميز الوقت الحاضر بعدد كبير من النظم الاقتصادية التى تعتبر نظماً فرعية للنظام الاقتصادى العام كوحدة ، ومن هذه النظم العديدة : نظام الملكية ، ونظام النقد ، والنظام التعاونى ، والنظام الاشتراكى ، ونظام المنافسة والشركات المساهمة ، إلى آخر ذلك من النظم الشائعة فى المجتمعات الحديثة . وسنستعرض معاً نظامين من هذه النظم نعتبر دراستهما نموذجاً لدراسة باقى النظم .

نظام الملكية

تعتبر الملكية ركناً هاماً من أركان النظام الاقتصادى فى المجتمع ، وهى فى جوهرها عبارة عن نظام التوزيع فى شكله الثابت ، ولذا فقد استلزم الأمر وضع حقوق وواجبات للفرد المالك أو الجماعة المالكة للشيء . ومن هنا تدخل المجتمع فى أمر الملكية وأصبحت نظاماً يخضع أفراد المجتمع لعاداته وتقاليده ، كما أصبح لها بالتالى أثر كبير فى حياة الجماعة ، فالإنسان يميل بطبعه إلى ملكية كل ما يعتقد أنه لازم لإشباع حاجاته ، ويزداد عنده هذا الميل كلما ازداد ما يبذله من جهد للحصول على هذه الأشياء فتعلو قيمتها فى نظره ، ويسعى للاحتفاظ بها لنفسه والاحتفاظ بحريته المطلقة فى التصرف فيها ، وقد تلقى غريزة التملك هذه من المجتمع قبولا فيعمل على تنميتها كما قد تلقى معارضة فيعمل على الحد منها أو القضاء عليها .

وإذن فنظام الملكية نظام اقتصادى سواء أكان قائماً على العرف أم على القانون ، وتعود جذوره القانونية إلى القانون الرومانى الذى جعل من الملكية نظاماً معترفاً به قانوناً ، كما تعود جذوره العرفية إلى النظام الإقطاعى الذى كان يسود أوربا فى العصور الوسطى وحيث كانت ملكية الأرض تقوم أساساً على العرف والقوة .

ويأخذ نظام الملكية فى الوقت الحاضر أشكالا متنوعة وتنظيمات تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فهناك الملكية الشائعة والملكية الجماعية والملكية الفردية ، كما أن هناك الملكية العامة والملكية الخاصة . وكثيراً ما يقوم خلط بين بعض هذه الأنواع من الملكية . وذلك حين تستعمل الملكية الخاصة والملكية الفردية أحياناً بمعنى واحد ، كما قد تعتبر الملكية الشائعة والملكية الجماعية شيئاً واحداً عند البعض أيضاً وهو ما يخالف الواقع ، فالملكية الجماعية Collective property تعنى أن حق الملكيـــة يتعلق بالمجتمع نفسه باعتباره وحدة واحدة وشخصاً معنوياً ، فى حين أن الملكية الشائعة Common property تتضمن فكرة الشيوع بين عدد من الأفراد ، وهذان النوعان من الملكية يتعارضان مع الملكية الفردية التى تخص الفرد الواحد إلا أنهما لا يتعارضان بالضرورة مع الملكية الخاصة ،

فلكية العائلة مثلا يمكن أن تكون شائعة ومع ذلك فهى ملكية خاصة ، وبالمثل فإن اصطلاح الملكية الفردية Individualistic Property واصطلاح الملكية الخاصة Private Propetry لا يؤديان نفس المعنى ، فالملكية الفردية ليست إلا صورة من صور الملكية الخاصة ، وتعتبر هذه الصورة أهم صور الملكية الخاصة فى هذه الأيام ، غير أنها لا تعتبر الصورة الوحيدة : فلكية العائلة كما ذكرنا تعتبر ملكية خاصة. وتناقض الملكية الخاصة ، الملكية العامة Public Property : ويقوم الصراع بين المذاهب السياسية والاقتصادية دائما حول هذين النوعين من الملكية ومشروعيتهما والمفاضلة بينهما .

ومن المرجح أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة عند الجماعات الإنسانية الأولى وإنما كان الأمر مشاعاً بين الجميع ، وكان هذا الشيوع يشمل فى بادئ الأمر القبيلة بأسرها ثم أصبح مقصوراً على العائلة الواحدة بعد أن انقسمت القبائل إلى عائلات واستقرت كل منها فى مكان معين . ثم بدأت الملكية الفردية تطغى تدريجياً على الملكية العائلية ، ولقد اقتصرت الملكية الفردية فى بداية أمرها على بعض أنواع الثروة المنقولة كالأسلحة وأدوات الزينة ، ثم اشتملت فيما بعد الكثير من الأموال المنقولة ، حتى امتدت أخيراً إلى الأموال الثابتة كالمبانى والأراضى : ويستند هذا التطور التاريخى لنظام الملكية على أساسين :

الأول : دراسة المجتمعات البدائية الموجودة حاليًّا باعتبارها ممثلة للنظم الأولى للإنسان، وإن كان هناك شك فى أن تكون النظم السائدة فى هذه المجتمعات هى بالضرورة من بقايا الماضى البعيد .

الثانى : دراسة بعض المجتمعات المندثرة فى العصور القديمة والوسطى ، وإن كان من الصعب تعميم ذلك لأن الوثائق التى عثر عليها من العصور القديمة لا تسمح بتأكيد نظام شامل وعام للشيوع . ولقد عرفت بعض الشعوب القديمة نظام الملكية الجماعية للقرية أو القبيلة مثلا ، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذه الصورة من صور الملكية هى أقدمها . أو أن هذه الصورة هى الصورة التى كانت موجودة فى كل مكان ، أو أنها حيث وجدت كانت تنطبق على جميع الأحوال .

ولقد قويت المنافسة بين أنصار كل من الرأيين ، فالاقتصاديون الأول يرون عدم الاعتراف بفكرة المشاع الفطرى لأنها تنال من اعتبار الملكية الفردية التى يقدرون أهميتها ،

بينما يرى الاشتراكيون الأخذ بهذه الفكرة لأنها تتفق وآراءهم التى يعتبرونها عودة لما كان عليه الأمر فى الماضى ، وعلى ذلك فإن أصل الملكية والصورة الأولى التى كانت عليها أمر لم يتبين تماماً بعد ، على أنه يمكن أن نقول بأنه قد وجدت صورة من الملكية الشائعة فى بعض الأماكن فى بعض العصور القديمة ولكننا لا نستطيع التعميم ، كما يمكن القول أيضًا بأنه فى خلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة انتشرت الملكية الخاصة الفردية واتسع نطاقها وغزت عدة ميادين كانت مغلقة دونها . وقد وضعت لتنظيمها القواعد القانونية المدعمة لها وذلك حينما أسبغ القانون الرومانى على المالك صفة المشرع عندما يتصرف فى ملكيته ، وجعل من الملكية حقًّا مطلقاً تحميه قوة السلاح . وقد شاهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى توسعاً فى ملكية الثروة المنقولة وبصفة خاصة ملكية الديون والحقوق المنقولة . وازدادت أهمية الثروة المنقولة جيلا بعد جيل حتى أيامنا هذه .

وقد لاقت هذه الأنواع المستحدثة من أنواع الملكية صعوبات دينية نتيجة لتحريم القروض بفائدة . غير أنه أمكن التغلب على هذه الصعوبة بالاجتهاد فى التفسيرات التى تؤدى إلى إباحة ما كان يعتقد أنه من المحظورات . وبذلك ظهرت طبقة من الأغنياء من أصحاب الثروات المنقولة إلى جانب أصحاب الثروات العقارية ، كما ازدادت أهميـــة الثروة المنقولة فى هذه الأيام بسبب انتشار الشركات المساهمة والتجاء الحكومات إلى القروض ، ثم شمل حق الملكية أخيراً أشياء كانت متروكة دائماً مشاعاً للجميع وذلك حين أصبح ذلك الحق يسرى على الاختراعات الصناعية والعلامات التجارية والأعمال الفنية والإنتاج الأدبى .

ولكن على الرغم من اتساع رقعة الملكية الخاصة الفردية فقد أصبحت فى العصر الحديث تقابل بهجوم شديد ، وقد أخذ هذا الهجوم مظهرين ، الأول اتساع رقعة الممتلكات الجماعية ، والثانى تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقًّا مطلقاً ، وتدخل المشرع لتقييد هذا الحق فمن ناحية اتساع رقعة الممتلكات الجماعية تعمل الحكومات على هذا التوسع عن طريق ما تستولى عليه من ثروات ودخول خاصة لأغراض جماعية ، ومن أمثلة ذلك ما بلغته الضريبة العامة على الإيراد فى كل من إنجلترا ومصر ، حيث بلغت فى تدرجها إلى حد الاستيلاء على ٩٠٪ أو أكثر من الدخل الفردى ، إذا ما زاد على حد معين . ومن ناحية أخرى فإن القروض الداخلية التى تعقدها الدولة تؤدى إلى وضع

اليد على جزء كبير من الثروات والدخول الخاصة بتوجيهها لصالح المجموع . وقد اتسع نطاق التدخل العام للدولة عن طريق التأميمات التى تشق طريقها الآن فى غالبية الدول ، وهو تأميم على حساب الملكية الخاصة الفردية . كما أن الدولة كثيراً ما تقوم بمشروعات تعمل على الحد من توسيع الملكية الخاصة الفردية كتلك التى تتعلق بخدمات النقل والإنارة وشق الطرق والترع وإقامة المبانى العامة .

ومما سبق نرى أن الملكية الخاصة إذا كانت قد فقدت فى العصور الحديثة بعض الميادين فى بعض النواحى فقد فازت بغيرها فى نواح أخرى ، وترتب على ذلك أن نظام الملكية الجماعية قد اتسع ، إلا أن ذلك لايمنع أن يكون نصيبها النسبى من مجموع الأموال القابلة للتملك لم يزد عن نصيب الممتلكات الخاصة الفردية إذ أنه لايوجد ما يمنع من اتساع النطاق الخاص بكل من النوعين من الملكية فى آن واحد نظراً لأن التقدم الفنى والاقتصادى يخلق باستمرار أموالا جديدة للتملك . إلا أن هذا إذا صح بالنسبة للدول التى تبيح الملكية الخاصة لأموال الإنتاج بصورة مطلقة أو مقيدة فإنه لا ينطبق على الدول التى ألغت — كقاعدة عامة — الملكية الخاصة لأموال الإنتاج كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى .

أما عن تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً، فإذا كانت الحرية بمعناها القديم هى التى أوحت فى الوقت الحاضر بمهاجمة الملكية الخاصة على إعتبار أن حق الملكية شأنه شأن الحقوق الأخرى ذو صفة نسبية وازدياد الرغبة فى القضاء الجزئى على هذا الحق . وقد فرضت نتيجة لذلك كثير من القيود بعضها لأسباب صحية كضرورة تسوير الأرض الفضاء واشتراط البناء بحسب مواصفات معينة ، والبعض الآخر للمحافظة على أرواح النـاس عن طريق إلزام الملاك بهدم المبانى التى يخشى سقوطها ، وبعضها لحماية المواطنين من الجشع كقانون الإيجارات المعمول به حالياً فى مصر وقانون التسعيرة الجبرية . هذا ونجد فى ميدان الملكية الزراعية كثيراً من القوانين الخاصة بمواعيد الرى ومنع إنتاج بعض المحاصيل كالتبغ والحشيش، كما لم تسلم الأموال المنقولة مادية وغير مادية من هذه القيود كالقوانين التى تعين حداً أقصى لفائدة القروض وتلك الخاصة بذبح المواشى ، والإجراءات القانونية التى تنظم التصرف فى الأشياء ذات القيمة، التاريخية وحق الاستيلاء عليها ، كما وضعت للأسهم والسندات أيضاً بعض القوانين التى تنظم ملكيتها .

ولم يقتصر التطور الحديث للتشريع على فرض قيود على مباشرة المالك لحق الملكية، وإنما حدث تغير فى طبيعة الحق ذاته ؛ فإن إساءة استعمال الحقوق قد أدت إلى إنكار الصفة المطلقة للحقوق وبصفة خاصة حق الملكية الذى وصف بأنه وظيفة اجتماعية، فالمالك يجب أن يؤدى حساباً للمجتمع عن كيفية استغلال ماله بحيث إذا كان لا يحسن القيام بهذه الوظيفة جاز للمجتمع أن يتدخل لإرشاده أو إكراهه أو نزع ملكيته .

ولقد تميز القرن العشرون باتجاه حديث نحو التوسع فى تفسير حق المجتمع فى نزع الملكية للمنفعة العامة وهو ما يؤدى إلى القضاء الجزئى على حق الملكية ؛ ففكرة المنفعة العامة ذات معنى واسع لأنها تشمل اعتبارات كثيرة صحيحة ونفسية ورياضية وجمالية وغير ذلك من الاعتبارات . ويعتبر تأميم الأراضى والصناعات خطوة واضحة لهذا الاتجاه وخاصة ما بدأ منها فى بعض الدول عقب الحرب العالمية الأولى وحيث لجأت الدولة فى بعض دول أوربا الوسطى والشرقية إلى نزع الملكيات الزراعية الكبيرة بقصد تحقيق الإصلاح الزراعى بإعادة توزيعها على صغار المزارعين ، وقد أقدمت مصر على هذه الخطوة فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ بقانون الإصلاح الزراعى الذى وضع لتحقيق نفس الغرض . وتتجه الدول حالياً نحو تأميم الصناعات الأساسية فيها ، كما فعلت إنجلترا عند تأميمها للسكك الحديدية ومناجم الفحم وبنك إنجلترا وصناعة الصلب ، وكما فعلت فرنسا عند تأميمها لمناجم الفحم والكهرباء والغاز والبنوك وشركات التأمين ، وكما فعلت مصر عند تأميمها شركة قناة السويس والبنوك وشركات التأمين .

نظام النقد

تتميز المجتمعات البدائية وحيث لا يوجد النظام النقدى بأن السلع والخدمات تقارن ببعضها من ناحية قيمة كل منها. فعمل يوم فى حقول الأرز مثلا يعتبر مساوياً، فى القيمة لكمية معينة من المحصول . أما فى الاقتصاد النقدى فنجد أن كل منفعة، سلعة كانت أو خدمة تقوم حسب اصطلاحات نقدية ويصبح بذلك سعر أية ، منفعة هو قيمتها النقدية ، وبذلك يقوم نظام النقد فى الوقت الحاضر بدور هام ، فى الحياة الاجتماعية .

وتعتمد قيمة النقد على كمية المنافع التى يمكن أن تستبدل به ، وعلى ذلك فهى قابلة للتغير من وقت لآخر . فالجنيه المصرى اليوم مثلا أقل فى القيمة مما كان عليه منذ عشر سنوات، وهذا يتمشى مع نظرية القيمة النقدية The Quantity Theory of Money التى ترى أن أسعار المنافع فى بلد معين تتوقف على كمياتها ؛ المتوافرة للمشترين وكمية النقد المتوافرة ، لشرائها ، فإذا كانت كمية السلع صغيرة وكمية النقد كبيرة انخفضت قيمة النقد وارتفعت الأسعار . ويحدث العكس إذا، كانت كمية السلع كبيرة وكمية النقد قليلة وحيث ترتفع قيمة النقد وتنخفض الأسعار .

ويمكن أن نلمس ذلك إذا مثلنا بمصر ، فبعد قيام الحرب العالمية الثانية ، (١٩٤٥ — ١٩٤٩) ازدادت كمية النقد المتداولة فى مصر وارتفعت الأسعار تبعاً لذلك .

والجدول التالى يوضح هذه الناحية للسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، والأرقام القياسية محسوبة على أساس اعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

الارتباط بين كمية النقد المتداول والرقم القياسي للأسعار للسنوات ١٩٤٠ – ١٩٤٧(١)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسي للأسعار
١٩٤٠	٣٣	١١٣
١٩٤١	٤٤	١٣٨
١٩٤٢	٦٦	١٨٤
١٩٤٣	٨٧	٢٤٢
١٩٤٤	١٠٨	٢٧٩
١٩٤٥	١٣٢	٢٩٣
١٩٤٦	١٤٣	٢٨٨
١٩٤٧	١٤٩	٢٧٩

كما يوضح الجدول التالى الارتباط الواضح بين انخفاض نفقات المعيشة ، بانخفاض كمية النقد المتداول فى مصر ابتداء من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

الارتباط بين انخفاض كمية النقد المتداول وبين نفقات المعيشة للسنوات ١٩٥١–١٩٦٠(٢)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٥١	٢١٤	٣١٩
١٩٥٢	٢١٣	٣١٧
١٩٥٣	١٩٦	٢٩٦
١٩٥٤	١٩٤	٢٨٤
١٩٥٥	١٩١	٢٨٣
١٩٥٦	٢٣٢	٢٩٠
١٩٥٧	٢٢٠	٣٠٢
١٩٥٨	٢١٢	٣٠٢
١٩٥٩	٢٠٦	٣٠٣
١٩٦٠	٢٢٦	٣٠٤

(١) الإحصاء السنوى الجيب لسنة ١٩٤٧ .
(٢) الإحصاء السنوى لسنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ .

أما الجدول التالى فيوضح الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى فى مصر وبين ، الارتفاع فى نفقات المعيشة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ على اعتبار أن سنة ١٩٦٧=١٠٠ .

الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى وبين ارتفاع نفقات المعيشة
للسنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٢ (١)

السنة	الدخل القومى بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٦٨	٢٥١٠	١٠٢
١٩٦٩	٢٦٥٧	١٠٦
١٩٧٠	٢٩٢٧	١٠٩
١٩٧١	٣٠٥٥	١١٤
١٩٧٢	٣١٧٣	١١٧

ولأى تغير فى المستوى العام للأسعار أثر كبير على الحياة الاجتماعية فنجد حسب الجدول الأول أن الشخص كان يدفع ٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٤٥ لنفس الشىء الذى كان يدفع له ١٠ قروش فى سنة ١٩٤٠ فإذا ظل دخله ثابتاً كان معنى هذا أنه قد أصبح أكثر فقراً ، هذا مع وجود أشخاص لا شك فى أنهم يستفيدون ، من ارتفاع الأسعار .

ولقد استخدم الذهب والفضة كنقود لأول مرة فى بلاد الشرق الأدنى ، ومنها انتشر استعمالها فى جهات كثيرة من العالم ، إلا أن هذا الانتشار كان ضئيلا لأن استعمالها عقب اختراعها كان محدوداً إلى درجة كبيرة .

وإذا ما استخدمت المعادن الثمينة فى بلد ما كأساس للنقد اعتمد مستوى الأسعار فيها إلى درجة ما على النسبة بين كمية النقد المعدنى المتداولة وكمية البضائع المعروضة للبيع ، ففى أوربا فى القرن التاسع عشر أدى نقص الذهب اللازم للنقد إلى انخفاض فى مستوى الأسعار مما أدى إلى كثير من الاضطرابات الاجتماعية فى أنحاء متفرقة منها ، كما أدى اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا فى سنة ١٨٤٩ إلى وفرته وبالتالى إلى انخفاض قيمة النقد وارتفاع الأسعار .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لسنة ١٩٧٤ صفحتا ٢٠٨، ٢١٩.

وقد تكون قيمة قطعة النقد المعدنى مساوية تماماً لقطعة من نفس المعدن لها نفس الوزن ودرجة النقاء ، كما كان الحال فى إنجلترا حتى سنة ١٩١٤ فيما يختص بالجنيه الذهب ، وقد لا يكون الأمر كذلك فيما يختص بالنقود المصنوعة من الفضة أو البرونز والتى إذا ما صهرت كانت قيمتها أقل بكثير من قيمتها الاسمية ، ولكنها تصلح للتبادل عن طريق إلزام الأفراد بذلك .

وعلى الرغم من أن النقد لا يزال يقوم بوظيفة كواسطة للتبادل فى الوقت الحاضر إلا أنه قد تغير كثيراً فى طبيعته ، فلم يكن له فيما مضى سوى شكله المعدنى . أما فى الوقت الحاضر فقد أخذ مظهره المعدنى يختفى أمام مظهره الورقى .

ولقد كان فى الإمكان فيما مضى استبدال النقد الورقى بما يساويه من نقد ذهبى ، كما كان الأمر فيما يتعلق باستبدال الورقة من فئة الجنيه بجنيه ذهبى لأى شخص يملكها . ولكن الأمر لم يعد كذلك حالياً بعد أن أصبح فى غير الإمكان استبدال الأوراق المالية بنقود ذهبية ، وقد صاحب ذلك ظهور نوع خاص من النقود الورقية غير القابلة للتحويل . وتطبع الورقية تحت إشراف الدولة وهى التى تحدد الكمية التى تطبع وتقوم بمراقبة تداولها فى الأسواق .

ولقد أدى استعمال النقد غير القابل للتحويل إلى تخفيف صلة النقد الذهبى ، بوفرة الذهب أو ندرته كما كان الأمر عندما كان كل الدفع بالنقود الذهبية ، هذا ونجد أنه فى الاقتصاد الحديث الذى يتميز بالنقد الورقى غير القابل للتحويل قد أصبح فى الإمكان زيادة كمية النقد المتداول بطبع كميات أخرى منه عن طريق الحكومة .

وتؤدى زيادة كمية النقد فى بلد من البلدان بدون زيادة ملازمة فى كمية السلع المتوافرة إلى ارتفاع الأسعار ، وقد تسببت الحرب العالمية الثانية ، فى وجود هذه الظاهرة فى كل أنحاء العالم ، وقد أتت هذه الزيادة لسببين الأول نقص السلع والثانى وهو الأهم زيادة كمية النقد عن طريق زيادة الطبع وهذا هو ما يفسر زيادة ثمن الأشياء فى الوقت الحاضر .

أما عن نظام المصارف فقد عرف لأول مرة فى بلاد ما بين النهرين ، ثم انتشر منها إلى البلاد الأخرى ، وأمكن للشخص بذلك أن يضع نقوده فى المصرف

وأن يفوضه بأن يدفع نيابة عنه أى مبلغ فى حدود ماله فى المصرف لأى شخص آخر ، ويطلق على هذا التفويض نظام الشيكات . وقد انتشر استخدام الشيكات فى أوربا ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت كل المبالغ الكبيرة لا تدفع إلا بواسطة الشيكات . وهذا يعنى أن النقد لا يكون فقط على شكل نقود معدنية أو ورقية بل يأخذ أيضاً شكل إضافات فى البنوك . فيعتبر الشخص يملك مالا إذا كان له رصيد فى أحد البنوك ويمكنه بذلك أن يدفع ما يريد من النقود لشخص آخر عن طريق كتابة شيك بالمبلغ . وعلى الشخص الذى يملك الشيك أن يتسلم ، قيمته نقداً أو أن يضيفه إلى رصيده فى نفس البنك أو أى بنك آخر .

ولهذا النقد المصرفى أهمية كبيرة فى النظم الاقتصادية الحاضرة وحيث لم يعد هناك فى العالم ما يكفيه من النقد لتغطية كل ما تتطلبه أعماله المالية .

والنظام النقدى بوضعه الحاضر يوضح كيف أن الحياة الاجتماعية فى العالم ، كله تتوقف على ما يسمى بالنظام النقدى . فالدخل الحقيقى لدولة من الدول يتكون من مجموع السلع والخدمات المتوافرة لتوزيعها على سكان هذه الدولة ، وعلى ذلك فإن ثروة أى قطر هى إلى حد ما مسألة ما يملكه هذا القطر من ممتلكات ثابتة كالأراضى والطرق والسلك الحديدية والموانى والمناجم وما شاكل ذلك من ممتلكات ثم دخله عن طريق السلع والخدمات التى تنتجها ، أما الدخل الحقيقى للفرد فهو عبارة عن نصيبه الذى يحصل عليه من السلع والخدمات التى ينتجها ، وهذا يتوقف على دخله النقدى ، أى كمية النقد التى يتسلمها والتى يمكنه إنفاقها ، كما يتوقف أيضاً على الخدمات التى يحصل عليها ، وقد يظل دخله ثابتاً بينما ترفع الأسعار فيقل بذلك دخله الحقيقى .

ولقد أصبح للنقد أهميته فى الاقتصاد الحديث لأن تفكير أى شخص أصبح قائماً على أساس نقدى ، وأصبح النظام النقدى بذلك عادة اجتماعية ، فالمجتمع هو الذى أعطى الذهب والفضة قيمتها ، وكان بذلك سبباً فى انتشارهما كنقود ، وقد أصبحت للنقود الورقية نفس الأهمية التى كانت للنقود المعدنية وذلك نتيجة ، إلزام الدولة لرعاياها بوجوب استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات وقبولها إذا دفعت لهم .

الفصل السادس

النظم الاجتماعية
(الزواج)

- مقدمة
- أصل الزواج
- انتشار الزواج
- أشكال الزواج
- نظم الاختيار فى الزواج

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

(الزواج)

مقدمة :

يشترك كل من الإنسان والحيوان فى الغريزة الجنسية ، إلا أن الإنسان يميز بين العلاقات الجنسية المسموح بها والعلاقات المحرمة أو الممنوعة . ومعنى هذا أن الجماعات الإنسانية لا تعتبر العلاقة بين الجنسين فردية أو بيولوجية ، وإنما تعتبرها إلى جوار ذلك خلقية أو جماعية ، وما الزواج إلا وسيلة اتخذتها الجماعات لتنظم هذه العلاقة ، ومن الواضح طبعاً أن إشباع الغريزة عند الإنسان لا تختلف كثيراً عنه عند باقى الحيوانات ، ولكنه لا ينتهى عند الحيوانات بشكل أسرة بمعناها الواضح ، كما هو الحال عند الإنسان وذلك لأن رغبة الإنسان لإشباع غريزته دائمة ، ولأن فترة الطفولة عند نسله طويلة . والإنسان بهاتين الظاهرتين يختلف عن الثدييات العليا التى نجد لمعظمها فصلا للإنسان يتفق عادة مع بعض النواحى الطبيعية كالمناخ ووفرة الغذاء . وإذا أضفنا فصل الإنسان هذا إلى سرعة فترة النضج Maturity عند أكثر هذه الحيوانات ، وجدنا هذين العاملين لا يساعدان مطلقاً على تكوين نظام الأسرة عند هذه الحيونات ، بينما نجد أن النشاط الجنسى الدائم عند الإنسان لا يعرف حاجزاً مناخياً أو فصلياً ، وكذلك طول مدة الطفولة عنده يساعد على حياة الأسرة ، وما الزواج إلا أولى المراحل لتنظيم هذه الحياة التى فرضتها الطبيعة عليه ولذا نجد أن الزواج ظاهرة قديمة فى المجتمعات الإنسانية حتى البدائى منها وإن اختلفت أشكاله ومظاهره .

ويعرف وسترمارك Westermarck الزواج بأنه « العلاقة التى تربط رجلا أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون ، وتنطوى هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما »[1] .

(١) Edward Westermarck, The History of Human Marriage (London, 1921).

وعلى هذا يعتبر الزواج نظاما اجتماعياً يساهم بنصيب كبير فى تنظيم الجماعة ، وفى تنظيم الغريزة الجنسية وهو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة فى الحياة المشتركة ، ومما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التى يستنكرها المجتمع .

ويشترط فى الرابطة لكى تكون زواجاً أن تتم تبعاً للشروط التى تحددها العادة أو القانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين والتى تتطلب موافقة الطرفين نفسيهما أو موافقة الوالدين . كما قد يجبر الزوج على إعطاء تعويض (مهر) لخطيبته أو لوالديها أو أن يدفع هؤلاء التعويض (دوطة) وأن يقام حفل خاص وأن يشهد الشهود بأن الزواج قد تم وفق ما تواضع عليه المجتمع .

أصل الزواج :

من المرجح أن الزواج قد نشأ فطرياً ، ويعزز هذا الرأى أنه حتى فى العصور البدائية الأولى لابد أن الرجل والمرأة أو عدة نساء كانوا يعيشون معا لممارسة الغريزة الجنسية وتربية النسل الناتج عن ذلك ، كما كان على الرجل أن يحمى ويعول أسرته ، وعلى المرأة مساعدته وتربية الأطفال ، وكان هذا يحدث أولا طبيعياً ثم أصبح يحدث فيما بعد بحسب شروط معينة تحولت أخيراً إلى نظام اجتماعى Social Institution وقد ظهرت عادات مماثلة لذلك بين القردة العليا حيث تعيش فى سومطرة عادة فى أسر مكونة من الأب والأم وصغارهما .

وهناك بين العلماء من يرى أن الشيوعية الجنسية كانت النظام السائد فى فجر الإنسانية وعلى رأسهم لويس مورجان الذى يرى أن النظام المونوجامى شكل متطور عن الشيوعية الجنسية وذلك فى كتابه بعنوان Ancient Society .

وقد جاء هذا الرأى نتيجة لدراسة بعض الشعوب البدائية ووجود بقايا لهذه الشيوعية الجنسية تتمثل بين بعض العشائر البوليتيزية حيث يعيش أفراد الأسرة الواحدة فى حالة شيوعية جنسية ، فيعاشر الأخوة أخواتهم بدون قيود الزواج . ولكن هذا النظام إذا صح أنه كان مطبقاً بين هذه العشائر فلا يمكن اعتباره شيوعية جنسية ما دام المجتمع قد أقره ونظمه وقيده بقصره على أفراد الأسرة الواحدة، وهو بذلك يعد أحد مظاهر تعدد الأزواج والزوجات فى وقت واحد لا من مظاهر الشيوعية المطلقة . ومن الظواهر التى دعت هؤلاء

العلماء يعتقدون فى هذه الشيوعية الجنسية ما لاحظه مورجان من إباحة الاتصال الجنسى بين الرجال والنساء دون قيد أو شرط عند بعض الشعوب فى بعض الأعياد والحفلات الدينية وهذا أيضاً ليس من الشيوعية المطلقة فى شيء ما دام المجتمع قد أقره وجعله موقوتاً بفترة معينة .

ومما سبق نرى أنه من الخطأ اعتبار هذين المثالين وغيرهما آثاراً لشيوعية جنسية بين هذه العشائر أو أنها آثار كانت تسير عليها جميع الشعوب الإنسانية فى مبدأ نشأتها . إذ ليس هناك ما يدل علميا على أنها كانت سائدة فى أى مجتمع من المجتمعات فى مراحل نشأته الأولى ، وكل ما هناك أن بعض المجتمعات كانت ولا تزال تبيح فى ظروف خاصة بعض حالات من هذا القبيل ، وكانت هذه الحالات استثنائية تباح فى نطاق ضيق وفى ظروف معينة وبقيود كثيرة يحددها المجتمع ، وهذا يجردها من صفة الشيوعية المطلقة . بل ترجع إلى نظم تختلف اختلافاً جوهرياً عنها ، كما هو الحال فى بعض المجتمعات التى ترى أن واجب الضيافة يقتضى إعارة الزوجة للضيف ، على أن يظل هذا ديناً يرده المضيف إذا أصبح ضيفاً ، كما هو الحال عند بعض قبائل الإسكيمو[1] .

ويصح إلى حد ما أن يدخل نظام البغاء ضمن نطاق الشيوعية الجنسية وهو نظام كان ولا يزال مباحاً فى كثير من المجتمعات الحاضرة ، كما كان سائداً فى المجتمعات القديمة إلا أنه برغم ذلك كان قديماً ولا يزال حديثاً مقيداً بقيود كثيرة ، كما ينظر إليه على أنه استثناء لا يمثل الحالة السوية لاتصال الرجل بالمرأة ، كما أنه لا يمارس إلا فى نطاق ضيق هذا وتنظر إليه نفس الشعوب التى تسمح نظمها بممارسته نظرة فيها كثير من الازدراء والسخط .

انتشار الزواج :

يتوقف مدى شيوع ظاهرة الزواج فى المجتمع على السن التى يسمح بها المجتمع ، ويمكن أن يقال عموماً بالنسبة للجماعات المتأخرة ، إن البنات يتزوجن فيها فى سن مبكرة عنه عند الشعوب المتأثرة بالمدنية الغربية ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للرجال . وقد يكون هذا لأن إشباع الغريزة الجنسية عندهم يصعب تحقيقه بدون زواج أو بعلاقة تنتهى عادة بالزواج ، وحتى إذا أمكن إشباع هذه الرغبة بأية وسيلة ، فإن الزواج فى حد ذاته عندهم

(١) E. Hoebel, Man Mn the Primitive World Æ(U.S.A., 1958), pp. 330 - 331.

ضرورة ، فلا بد للرجل من امرأة ترعى بيته وتجمع له الحطب وتطهو طعامه وتجلب الماء وتعد له ملابسه أو تساعده فى الزراعة ، إن كانت الجماعة زراعية . هذا علاوة على أنهم يحسبون حساباً كبيراً للذرية ، ذلك لأن الرجل بدونها يعتبر تعساً سيئ الحظ . كما يسود الاعتقاد بين كثير من هذه الجماعات البدائية فى أن من يموت بلا ذرية . يعذب بعد موته كما هو الحال بين إسكيمو مضيق بيرنج .

والشاب فى الجماعة البدائية لايجد صعوبة فى إعالة الأسرة التى يكونها . لأن فى استطاعته أن يحصل على غذائه بسهولة من الصيد براًّ وبحراً . وهذا يشجعه على الزواج المبكر . وإن كان هذا لايمنع من وجود عوائق أخرى تضطر بعض الشباب فى هذه الجماعات إلى تأخير زواجهم لمدة قد تطول أو تقصر لكى يستطيع شراء زوجة ، حيث لا يمكنه الحصول على ثمنها وهو صغير . كما أن الشاب قد يجد صعوبة فى الحصول على زوجة فى بعض المجتمعات التى يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء . أو حين يحتكر عدد قليل من الرجال عدداً كبيراً من نساء الجماعة ، حيث يتراوح ما يتزوجه كل منهم بين خمس نساء وثلاثين امرأة فى الوقت الذى يظل فيه عدد كبير من الشبان عاجزاً عن الحصول على زوجة واحدة . كما هو الحال بين بعض قبائل الكونجو وجنوب جينيا، كما قد توجد هذه الظاهرة أيضاً عند الجماعات التى يزيد فيها الإناث على الرجال لنفس السبب . وعلى ذلك نجد بين هذه الجماعات ظاهرة اختفاء عنصر العانسات ، كما تنتشر أيضًا بينها ظاهرة خطبة الأطفال لضمان الحصول على زوجة مستقبلا علاوة على انخفاض ثمن الطفلة كثيراً عن ثمنها بعد أن تكبر .

أما عن الزواج بين الجماعات ذات الحضارة القديمة فنجد له أهميته أيضًا حيث ينظر إليه كواجب يجب أداؤه كما هو الحال عند الصينيين عمومًا ، حيث يرون وجوب زواج الرجل بمجرد بلوغه . كما يعتقدون فى أن أكبر لعنة أن تحل بالشخص هى موته دون إنجاب ذرية ، ونجد نفس الشيء عند اليابانيين والهنود . أما فى البلاد الإسلامية فللزواج أهمية كبرى ، حتى إنهم يعتبرون الشخص الذى يتزوج بأنه يتم نصف دينه .

وتحدد القوانين فى البلاد المسيحية عمومًا سن الزواج للنساء والرجال ، وقد أقرت الكنيسة السن التى حددها القانون الرومانى والذى بمقتضاه يمكن للرجل أن يتزوج فى سن الرابعة عشرة والبنت فى الثانية عشرة ، إلا أن التشريعات الحديثة تميل دائمًا إلى رفع هذه السن

لتكون ٢١ سنة للرجل و ١٨ للأنثى . ويحدد القانون المصرى سن الزواج بالنسبة للرجل بثمانى عشرة سنة والأنثى بست عشرة سنة .

أما عن السن التى يتزوج فيها الناس حقيقة فى البلاد الأوربية ، فنجد أن حوالى نصف الرجال والنساء فى السن من ١٥ و ٤٥ سنة يعيشون فى عزوبة برضائهم، بل إن منهم من لا يفكر فى الزواج إطلاقاً وذلك حين نجد أن نسبة العزاب فى إنجلترا ٤١٪ فى سنة ١٩٤٩ ، وفى أيرلندا ٧٣٪ فى سنة ١٩٤٦ ، وفى إيطاليا ٥٤٪ فى سنة ١٩٣٦ ، وفى فرنسا ٤٦٪ فى سنة ١٩٤٦ . وفى السويد ٥١٪ فى سنة ١٩٤٥ . أما عن النساء . فالنسبة فى نفس البلاد وفى نفس السنوات وبنفس الترتيب ٣٥ ٪ ، ٥٩٪ . ٤٦٪ ، ٣٧٪ ، ٤٠٪[1]. وتقل النسبة فى الولايات المتحدة حين نجدها ٢٦٪ للذكور . ٤٠٪ للإناث وذلك فى سنة ١٩٥٠ .

أما عن مصر فنجد أن نسبة العزاب بين كل الذكور فوق ١٦ سنة ٢٤ ٪ وبين كل الإناث فوق ١٨ سنة ١٢٪ وذلك فى سنة ١٩٦٠[2] أما عن نسبة الزواج فى أوربا فهى منخفضة عموماً . كما أن متوسط سن الزواج مرتفع ، كما وجد أن هاتين الظاهرتين أكثر وضوحاً بين الطبقات المرتفعة فى سلم الحضارة عنها بين الطبقات الفقيرة حضارياً ، كما أنهما أقل وضوحاً فى بلاد أوربا الشرقية عنها فى بلاد أوربا الغربية .

ومن العوامل التى قد تدعو إلى انخفاض نسبة الزواج فى العالم الغربى أيضاً اعتماد المرأة على نفسها من ناحية كسب معاشها بعد أن كانت تعتمد كلية على الرجل، وتقدم التعلم وطول فترته تبعاً لهذا التقدم ، كما نجد أيضاً لتقدم الحضارة المادية دخلا فى ذلك عن طريق ظهور كثير من الاختراعات والاكتشافات الحديثة مما دعا إلى اختلاف الأمزجة والأذواق، وعقد الرغبات . فخلق رغبات جديدة يتطلبها الأزواج فى زوجاتهم والزوجات فى أزواجهن على غير ما كانوا يرمون إليه من الزواج من قبل ، ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق أن قانون الزواج والطلاق عند المسيحيين يعتبر عاملا هاماً فى ابتعاد فئة من الناس عن الزواج ، وهم أولئك الذين يرون أنه من الصعب أن يتخلص أحد الطرفين من قيوده إذا ما أراد ذلك.

أشكال الزواج :

يأخذ الزواج عدداً من الأشكال نجد أن أكثرها شيوعاً الزواج المونوجامى Monogamy وهو الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأة واحدة . والزواج البوليجينى Poloygyny وهو

(١) Warren Thompson, Population Problems (N.Y., 1953) p. 104.

(٢) عبد الحميد لطفى وحسن الساعاتى : دراسات فى علم السكان (القاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٢ .

الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأتين أو عدة نساء، ثم الزواج البوليندرى Polyandry وهو الزواج الحادث بين امرأة ورجلين أو عدة رجال . ، ويطلق على هذين النوعين الأخيرين الزواج البوليجامى Polygamy ، والشكل الرابع للزواج هو زاوج الجماعة Group Marriage والذى يكون بين عدة رجال وعدة نساء ، وستتكلم فيما يلي عن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة :

١ ـ المونوجامية : وهو نظام الزواج الذى لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة فى وقت واحد ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك . وتأخذ بهذا النظام معظم المجتمعات الإنسانية قديمًا وحديثًا، متحضرة وبدائية . وقد ساد هذا النظام على الأخص قديمًا عند اليونان والرومان كما يسير عليه فى الوقت الحاضر جميع الأوربيين وسلالاتهم خارج أوربا، لأنه هو شكل الزواج الوحيد عند المسيحية . هذا وتأخذ بهذا النظام أيضًا معظم الشعوب الإسلامية برغم أن الإسلام فى حد ذاته يبيح تعدد الزوجات ، ويمكننا أن نتصور مدى انتشاره فى مصر مثلا إذا علمنا أنه ينطبق على ٩٦,٤٪ من جميع المتزوجين المسلمين فيها بحسب تعداد سنة ١٩٤٧ ، وعلى ٩٦,٢٪ منهم بحسب تعداد سنة ١٩٦٠ .

٢ ـ البوليجينية : تدل دراسة الجماعات الإنسانية على أن عدد المواليد الذكور يساوى عادة عدد المواليد الإناث فى الجماعة الواحدة ، وعلى ذلك يصبح لنظام الطبيعى للزواج هو المونوجامية ، مما يجعلنا نفترض وجود عوامل أخرى غير العوامل البيولوجية دعت إلى ظهور كل من النظامين البوليجينى والبوليندرى . ومن الأسباب التى تدعو إلى الأخذ بالنظام البوليجينى :

(ا) قسوة الحياة فى بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال كما هو الحال فى حياة الصيادين فى القطب الشمالى والتى تؤدى إلى تناقص عدد البالغين من الذكور عند الإسكيمو حيث تصبح البوليجينية نظامًا طبيعيا للزواج .

(ب) كثرة الأعمال التى تعهد إلى الزوجة كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية حيث يلجأ الرجل إلى زوجة أخرى كى يخفف عبء العمل عن الزوجة الأولى .

(ح) المباهاة بكثرة الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة للأغنياء ، كما هو الحال فى كثير من القبائل ، وكما كان عند بعض العمد ومشايخ البلاد فى مصر .

(د) الرغبة فى الذرية إذا كانت الزوجه الأولى عاقراً .

ويختلف النظام البوليجيني فى قيوده ووجوه تطبيقه باختلاف المجتمعات ، ففى بعضها يباح على الإطلاق وفى بعضها لا يباح إلا فى حالات الضرورة ، كأن تكون الزوجة الأولى عقيماً أو مريضة ، وفى بعضها قد يكون مقصوراً على طبقات خاصة كالملوك والأمراء ورجال الدين . ويختلف الأمر كذلك فيما يتعلق بعدد الزوجات ، وحيث نجد فى بعض المجتمعات أن للرجل الحق فى أن يتزوج أى عدد يشاء من النساء ، وفى بعضها وهو الغالب يكون مقيداً بعدد معين منهن ، كما يرتبط تحديد العدد بمركز الزوج وأهميته فى مجتمعه ..

وتختلف النظم أيضاً فى ناحية مركز الزوجات القانونى وأهمية كل منهن فى الأسرة . فبعض المجتمعات تعاملهن جميعاً على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات ، والبعض يفرق بينهن فيجعل إحداهن مثلا زوجة أصيلة ينتسب إليها جميع أولاد الرجل منها ومن ضرائرها والأخريات زوجات من الدرجة الثانية لا يلتحق بنسبهن أولاد الرجل ، أو يمنح إحداهن من الحقوق أكثر مما يمنحها لغيرها .

ويسود الاتفاق عادة بين الزوجات فى هذا النوع من الزواج خصوصاً إذا كانت الزوجة الأولى هى التى أشارت على زوجها بزواج من جئن بعدها ، وفى هذه الحالة تكون هى صاحبة الأمر بينهن ، كما يسود عادة بينهن مبدأ تقسيم العمل داخل الأسرة ، وإن كان نوع العمل يختلف بين عمل مريح أو نظيف آخر شاق أو غير نظيف ، كما نجد عادة إن كانت إحدى الزوجات حضرية أنها تتولى الأعمال المريحة أو النظيفة بينما تترك للثانية الأعمال الأخرى .

ويمكن أن نمثل للزواج البوليجيني بمجتمع الباجاندا Baganda وهو مجتمع يبلغ عدده حوالى مليون نسمة يعيشون فى أوغندة ، والباجاندا قوم يعيشون على الزراعة والرعى فى منطقة تناسب هاتين الحرفتين ، ويحكمهم ملك يعاونه عدد كبير من الرؤساء الذين يعينهم بنفسه ونظراً لما يتمتع به من نفوذ وغنى ، فإنه يمتلك عدة مئات من الزوجات ، أما الرؤساء ومساعدوهم فلكل منهم عشر زوجات أو أكثر ، أما الفلاحون والموظفون والعمال فيعمل كل منهم ليكون له زوجتان على الأقل إن لم يتمكن من ثلاث أو أربع ، ويكتفى الفقراء من الأجراء بزوجة واحدة نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على أكثر من ذلك ، والباجاندا بذلك يعتبرون من أكثر شعوب العالم ممارسة للنظام البوليجيني ، إن لم يكونوا أكثرهم فعلا ، لأنهم

على العكس من أى مجتمع آخر نجد أن الزواج السائد بينهم هو البوليجينى ، وليس المونوجامى .

ويعد الزوج فى مجتمع الباجاندا منزلا لكل زوجة ، وعلى زوجاته أن يزرنه بالدور ، وتقوم كل منهن بالخدمة والطبخ فى أثناء زيارتها ، وتزوره كل منهن بناء على دعوته ، وعلى الرغم من أنه يفضل فى العادة إحداهن على الأخريات فإنه يحرص دائمًا على ألا يثير بينهن الغيرة والنزاع رغبة فى السلام والانسجام فى بيته . وللزوجة الأولى أفضلية على سائر الزوجات ، ولها حقوق ، أهمها الاحتفاظ بالتعاويذ ، والأدوات ذات الأهمية فى طقوس الباجاندا الدينية . وللزوجة الثانية أهميتها أيضًا ، ومن حقوقها قص شعر زوجها وتقليم أظافره ، ولهذين العملين أهميتهما . لأن الشعر المقصوص والأظافر المقلمة يجب ألا يحصل عليها الأعداء خشية استخدامها لضرر الزوج أو قتله .

ويرجع انتشار الزواج البوليجينى عند الباجاندا إلى زيادة عدد النساء على الرجال بنسبة رجل واحد إلى كل ثلاث نساء . وهذا راجع إلى نسبة الوفيات المرتفعة بين الذكور ، والتى تعود إلى عدد من الأسباب ، منها قتل الذكور فى الأسر الكبيرة عند ولادتهم ، كما يلاقى أفراد البيت المالك نفس المصير عقب ولادتهم ، وذلك بعد أن يختار الأمير الذى سيعقب الملك على العرش ، كما أن الملك يقتل فى العادة أى عدد يشاء من خدمه إذا ما غضب عليهم ، كما أن الذكور عادة وليس الإناث هم الذين يضحى بهم للآلهة فى المناسبات الدينية ، هذا علاوة على مقتل كثير من الرجال فى الحروب السنوية التى يشنها الباجاندا على جيرانهم ، ثم أخيراً ، لأن نساء الباجاندا يزداد عددهن أيضًا بسبب ما يسرقه الجنود من نساء القبائل الأخرى فى أثناء غزواتهم السنوية[١] .

ولقد أباح الإسلام تعدد الزوجات فى حدود خاصة وبعدة قيود . وذلك حينما أباح للرجل أن يتزوج اثنتين وثلاثًا وأربعًا ، على ألا يجمع فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات . وسوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق والواجبات . كما أوجب على الرجل أن يعدل بين نسائه فى كل ما يستطيع العدل فيه ، فى المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمبيت وما إلى ذلك ، فإن خاف ألا يعدل ما صح له الزواج بأكثر من واحدة .

---

(١) Ralph Peals and Harry Hoijor, An Introduction to Anthropology (N.Y., 1954) pp. 428 - 430.

هذا وقد قلت الرغبة فى التعدد فى كثير من البلاد الإسلامية فى الوقت الحاضر وخاصة فى مصر ، حيث لا تزيد نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة على ٣,٨٪ فى سنة ١٩٦٠ من مجموع الأزواج المسلمين منهم ٣,٥٪ متزوجون باثنتين . وحوالى ٠,٣٪ فقط متزوجون بأكثر بأكثر من زوجتين .

٣ – البوليندرية : تعتبر أقل انتشاراً بكثير من البوليجينية ، ويأخذ بها عدد محدود من القبائل البدائية وخاصة عند عشائر التبت Tibetans فى وسط آسيا ، والتودا Todae فى جنوب الهند . ولهذا النظام أشكال متعددة . فأحياناً لا يباح إلا إذا كان الأزواج إخوة أو أقارب ، وأحياناً لا يشترط ذلك ، فيمكن لعدد من الرجال الاشتراك فى زوجة واحدة دون أن يكونوا إخوة أو أقارب .

وفى بعض المجتمعات التى تأخذ بهذا النظام يعامل الأزواج جميعاً على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات والأبوة فيعتبرون جميعاً آباء لمن تأتى بهم الزوجة من الأولاد ، وفى بعض الحالات يعتبر أحد الأزواج وهو فى الغالب الأخ الأكبر . إذا كان الأزواج إخوة ، زوجاً أصيلا ينسب إليه وحده جميع الأولاد ويعتبر الباقون أزواجاً من الدرجة الثانية لهم الحق فى الزوجة دون أن ينسب إليهم الأولاد .

ومن الأمثلة الواضحة للبوليندرية ما نجده بين قبائل التودا وهى قبائل رعوية تسكن جنوب الهند وتعيش على ما تنتجه قطعانها من الجاموس . ويعتبر الزوج المثالى عندهم البوليندرى الأخوى : ويقضى هذا النظام عندهم بأن المرأة إذا تزوجت أصبحت نظريا على الأقل زوجة لكل إخوة زوجها الكبار والصغار بعد أن يكبروا وللذين لم يولدوا بعد . ويعيش الإخوة معاً مع زوجة واحدة فى كوخ واحد دون ما أى نزاع أو غيرة .

وقد يكون الزواج البوليندرى على غير مستوى الإخوة ، وذلك حين يكون الأزواج من قبائل مختلفة ويكونون بالتالى من قرى مختلفة ، وفى هذه الحالة تمر الزوجة عليهم كلا بدوره حيث تمكث فترة معينة عند كل منهم ، إلا أن مثل هذا الزواج يكون فى العادة سبباً فى كثير من النزاع مما يجعلهم يفضلون دائماً البوليندرية الأخوية .

وعندما تشعر الزوجة بالحمل يجتاز أحد الإخوة أو أحد الأزواج عدداً من الطقوس ليصبح والداً للطفل فى المستقبل ، كما يصبح أيضاً والداً للطفلين اللذين سيولدان من بعد دون أن يكون بالضرورة هو الوالد البيولوجى ، حتى إذا ما اكتمل العدد الخاص به أصبح

من حق أحد الإخوة أو الأزواج الآخرين أن ينال نصيبه من الأطفال ، وهكذا[١] .

ويعتبر انتشار النظام البوليندرى بين قبائل التودا نتيجة طبيعية لزيادة عدد الذكور عن الإناث (بنسبة٥:٣) وقد جاء هذا نتيجة لشيوع عادة قتل المواليد الإناث عند ولادتهن ، وفى حالة ولادة توءمين تقتل الأنثى ويبقى الذكر ، أما إذا كانتا أنثيين قتلت الاثنتان ، وإذا كانا ولدين قتل أيضاً أحدهما . وحتى فى الوقت الحاضر حيث تختفى عادة قتل البنات وأصبحت نسبة الذكور إلى الإناث ، متقاربة ، نجد أن هذه المجتمعات تفضل النظام البوليندرى للزواج ولكن بصورة معدلة ، وذلك حين يتزوج عدد من الإخوة زوجتين أو أكثر بدلا من زوجة واحدة .

أما عند قبائل التبت فيرجع وجود النظام البوليندرى إلى الرغبة فى أن تظل ملكية الأرض سليمة فلا توزع بين الورثة إذا استقل كل من الإخوة ببيت وزوجة . وقد توجد البوليندرية لأسباب اقتصادية وذلك حين يعجز الأخ الواحد عن دفع مهر عروسه فيستعين بإخوته الذين يشاركونه فى تكاليف الزواج وفى جميع الحقوق الزوجية كما هو الحال عند قبائل والهوما Walhuma فى شرق أفريقية .

٤ — زواج الجماعة : وفيه يتزوج عدة رجال من عدة نساء مرة واحدة ويصبح الرجل بذلك زوجاً لكل الإناث والمرأة زوجة لكل الذكور ، هذا النوع من نظم الزواج يكاد لا يكون له وجود حاليا أو على الأقل لا يوجد بشكل واضح حتى بين المجتمعات البدائية ، وإن كان من الثابت أن هناك نظماً للزواج تسمح بإعارة الزوجة بشروط يضعها المجتمع كما هو الحال بين قبائل الكومانش Comanche حيث يشترك إخوة الزوج فى زوجته فى مناسبات معينة ، وإن كان هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة واعتبارها زانية إذا سمحت لنفسها بعلاقة تخرج عن هذا الإطار ، وكذلك الحال فيما يختص بإعارة الزوجة عند قبائل الإسكيمو . ولكن مع ذلك تعتبر الخيانة الزوجية جريمة عقوبتها القتل لأنها تحدث دون موافقة الزوج .

ولقد رأينا كيف تطور النظام البوليندرى بين قبائل التودا إلى نوع من زواج الجماعة ، وذلك حين يشترك عدد من الإخوة فى عدد من الزوجات ، كما يوجد شكل آخر للزواج يمكن أن يطلق عليه زواج جماعة ، وذلك بين سكان جزر ماركيز Marquesas

---

(١) Agamson Hoebel, Man in the Primitive World (U.S.A., 1958) p. 327.

ضمن مجموعة جزر بولينيزيا Polynesia حيث يعيش سكان هذه الجزر على الصيد والزراعة، ويعيشون فى قرى منعزلة على طول شواطئ الجزيرة . وحيث تتكون كل قرية من عدد الأسر ، لكل منها رئيس وعدد من المساكن ورصيف على الساحل. ويقدر مركز الأسرة وغناها باتساع هذا الرصيف وطريقة إعداده . الأمر الذى أصبحت معه كل أسرة تحتاج إلى عدد كبير من الرجال لبناء المكان الذى تقيم فيه الأسرة . وزراعة الأرز وجمع الحاصلات . ولهذا الغرض يلجأ رئيس الأسرة إلى جذب عدد من الرجال من القرى الفقيرة ويضمهم إلى بيته ويصبحون أزواجاً معه ويصبح شكل الزواج بذلك بوليندريا : حتى إذا ما تحسنت أحواله المالية أضاف إلى زوجته عدداً آخر من الزوجات لكى يتمكن من إضافة عدد آخر من الأزواج الثانويين ؛ ويصبح الزواج بذلك زواج جماعة ؛ حيث يصبح رئيس الأسرة والأزواج الثانويون أزواجاً لهم حقوق متساوية فى الزوجات. ويحاول رب الأسرة عادة فى سبيل الاحتفاظ بمركزه أن يكون عادلا فى معاملته للأزواج الثانويين وإلا تركوه وانضموا إلى رئيس آخر فى قرية أخرى(١) .

نظم الاختيار فى الزواج :

هناك نظامان أساسيان لاختيار الشريك، الأول الاختيار على أساس داخلى ، ويطلق رجال الاجتماع على هذا النظام اصطلاح الإندوجامى Endogamy وهى كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين الأولى endo بمعنى within والثانية gamos بمعنى marriage وهى القاعدة الاجتماعية التى تتطلب من الشخص أن يتزوج من داخل الجماعة التى ينتسب إليها ، ويطلق على النظام الآخر Exogamy وهى مشتقة من كلمتين يونانيتين ex بمعنى Outside و Gamos, بمعنى Marriage وهى القاعدة الاجتماعية التى تتطلب من الشخص أن يتزوج من خارج الجماعة التى ينتسب إليها .

ويتوسع بعض العلماء فى استخدام هاتين الكلمتين فيطلقون كلمة أجزوجامى على أى نظام يبيح الزواج من خارج الدائرة التى ينتمى إليها الفرد ، وكلمة إندوجامى على أى نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التى ينتمى إليها الفرد ، فإذا حرم مجتمع على أفراده أن يتزوجوا ممن لا يشتركون معهم فى الجنس أو الدين مثلا ، قيل إنه يسير بحسب النظام

---

(١) Ralph Beals & Harry Boijer, An Inroduction to Anthropology, (N. Y., 1954) pp. 431-432.

الإندوجامى ، وإذا أباح المجتمع لأفراده أن يتزوجوا من غير جنسهم أو دينهم مثلا قيل إنه : يسير بحسب النظام الأجزوجامى ، وبذلك أصبحت أغلب المجتمعات تأخذ بنصيب من كل من النظامين حينما تسمح ببعض حالات تنطبق عليها الإندوجامية وبحالات أخرى تدخل ضمن نطاق الأجزوجامية وبالعكس .

الإندوجامية : تظهر الإندوجامية فى عدد من الأشكال أهمها :

١ — الإندوجامى الجنسى . حيث نجد بعض الأجناس لا توافق أو تمنع كلية الزواج أو الاتصال الجنسى عموماً بأشخاص ينتمون إلى جنس آخر ، مثل هنود كاليفورنيا الذين يحكمون بالموت على أية امرأة تقترف الزنا أو تتزوج من رجل أبيض ، كما كان يحرم زواج الإسبانيين بالوطنيات فى أمريكا الوسطى ، وزواج الإنجليز من نساء المستعمرات ويمكن أن نقول عموماً إن كل جنس ينظر باستياء إلى زواجه من جنس آخر وخاصة إذا شعر بأنه يقل عنه ، ويكون الشعور بذلك قويا فيما يختص بالنساء . وكقاعدة عامة نجد أنه فى حالات الزواج التى تتم من هذا النوع يكون الزوج من الجنس الذى اتفق على أنه أرقى ، ذلك لأن المرأة ترفض عادة أن تحقر نفسها بزواجها من شخص تشعر أنه أقل منها من ناحية جنسه ، فنى أمريكا الشمالية كانت الحالات التى تزوجت فيها النساء البيض من الملونين نادرة جداً ، بل إن هذا ممنوع كلية فى الولايات الجنوبية ليس عرفيا فقط ، بل قانونيا ، ولهذا كان امتزاج الدم الأبيض بالدم الزنجى آتياً عن طريق اتصال الرجل الأبيض بالمرأة الزنجية وليس العكس . ولقد كان العرب فى الجاهلية يرفضون زواج بناتهم من الأعاجم مهما كانوا عظماء ، وكانوا يقصدون بالأعجمى أى شخص غير عربى مهما كان جنسه . ومما سبق نرى أن الإندوجامية الجنسية ترجع إلى الزهو الجنسى Pride أو القومى ، كما قد ترجع إلى شعور غريزى بعدم الميل إلى الاتصال الجنسى بين أناس يختلفون تماماً فى مظهرهم . ونجد أن هذا شعور قوى بالنسبة للمرأة حيث إن غريزتها الجنسية أكثر حساسية من غريزة الرجل ، بل إننا نجد هذا الشعور الغريزى عند الحيوانات أيضاً ، حيث نلاحظ أنها لا تقبل الاختلاط الجنسى إلا مع أنواعها المماثلة .

٢ — الإندوجامى الدينى ، ويقصد به عدم الزواج من زوجة أو زوج من دين آخر كاليهود الذين لا يشجعون على ذلك ، حيث نجد حالات الزواج بينهم وبين المسيحيين نادرة ، بل إننا نجد أن الطوائف فى الدين الواحد لا تشجع على مثل هذا الزواج كما هو

الحال فى الديانة المسيحية . حيث نجد مثلا أن الكاثوليكى يفضل الزواج من كاثوليكية مثله؛ والبروتستانتى ببروتستانتية ، أما الإسلام فقد جعل الدين حاجزاً أما هذا النوع من الزواج المختلط ، وقد شرح القرآن ذلك بأن المسلم لا يتزوج بمشركة حتى تسلم ، كما أن الإسلام وإن كان قد وافق على زواج الرجل بمن هى من أهل الكتاب فقد حرم زواج المسلمة بغير مسلم ، وتمنع الديانة الهندوسية الزواج المختلط بين أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة ، والإندوجامية هى روح النظام الطائفى ، فالهندى لا يمنع فقط من الزواج من خارج طائفته . بل إنه يمنع أيضاً من الزواج من قسم آخر من نفس الطائفة إذا كانت مقسمة فى داخلها . وتعتبر الإندوجامية الطائفية فى الهند أوسع أنواع هذا النظام ، وذلك إذا عرفنا أن عدد الطوائف الرئيسية والفرعية يبلغ حوالى ألفين ، والدستور الهندى وإن كان يحاول بعد استقلال الهند أن يقضى على هذا النظام الطائفى إلا أنه لم يوفق فى ذلك حتى الآن .

٣ـ الإندوماجى الطبقى : وهذا منتشر بين عدد كبير من المجتمعات بدائية ومتحضرة ، فالهوفا Hovas فى مدغشقر ينقسمون إلى ثلاث طبقات : النبلاء والعامة والعبيد . وكل طبقة منها تتزوج من داخلها فقط ، كما ينظر النبلاء فى بولينيزيا إلى العامة نظرتهم إلى مخلوقات من طبيعة أخرى ، ولا يمكن الزواج منهم ، وفى المساى فى شرق أفريقيا لا يمكن لأحد من طبقة الحدادين أن يتزوج من أسرة تحترف مهنة أخرى ، وفى الهند لا يصح التزاوج بين طبقة البراهمة والطبقات الأخرى وخاصة طبقة المنبوذين . ويقيم العرب أيضاً لهذا الاعتبار وزناً كبيراً ، وحيث تعيّر الأسرة التى تقبل زواج ابنتهامن أسرة أقل منها درجة أو حسباً . هذا ونجد أن معظم الأسر المالكة تحرم عرفيا أو قونونيا على ملوكها وأمرائها الزواج من عامة الشعب ، كما نجد الطبقات العليا فى معظم الأمم الحديثة لا تشجع على زواج بناتها من رجال الطبقات الأدنى منها ، أو يتزوج رجالها من نسائها ، وإن كانت تبدو حيال هذه الحالة الأخيرة أكثر تسامحاً ، إلا أنه يبدو مع ذلك فى الوقت الحاضر وفى جميع الأمم المتحضرة اتجاه قوى نحو إلغاء هذه القيود أو تخفيضها ، وقد ساعد على ذلك انتشار المثل الديمقراطية ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وانقراض الطوائف ومحاربة آثاره .

الأجزوجامية : وهى تناقض الإندوجامية فى أنها تمنع زواج أحد أفراد الجماعة من

شخص من نفس الجماعة. وتتكون الجماعة الأجزوجامية فى أغلب الأحوال من أشخاص تجمع بينهم رابطة الدم، أو يعتقدون ذلك على الأقل . وأكثر القواعد الأجزوجامية شيوعاً هى تلك التى تمنع زواج الابن من أمه ، والأب من ابنته ، والأخ من أخته وهى قواعد تنتشر فى جميع أنحاء العالم بلا استثناء تقريباً . ولقد حدث بين ملوك مصر القدماء أنهم كانوا يتزوجون من شقيقاتهم . وقد قلدهم البطالمة فى ذلك ، إلا أن هذا لا يعنى أن هذا التقليد كان شائعاً فى الماضى بين كل الناس ، وإنما كان ضرورة تتعلق بالأسر الملكية فقط .

وقد أحلت الشريعة الإسلامية للرجل أن يتزوج من جميع قريباته من ناحيتى الذكور والإناث ما عدا أربع طبقات ضيقة النطاق هى :

(ا) أصوله مهما علوا ، فيحرم عليه الزواج من أمه وجداته من جهة أبيه وأمه مهما علوا .

(ب) فروعه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج ببناته وبنات أولاده الذكور والإناث مهما نزلوا .

(حـ) فروع أبويه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج بأخته وبنات إخوته الذكور والإناث مهما نزلوا .

(د) الفروع المباشرة لأجداده فيحرم عليه الزواج بعمته وخالته وعمة أبيه وخالته وعمة أمه وخالتها . أما الفروع غير المباشرة للأجداد فيحل الزواج بهن ، فيتزوج بنات عمه وعمته وخالته وخاله .

ويتفق مع الشريعة الإسلامية فى ذلك معظم الشرائع فى الأمم المتحضرة قديمها وحديثها وإن اختلفت فى بعض التفاصيل ، فقد كان يباح مثلا زواج الرجل بأخته من أبيه فقط فى كثير من الشعوب القديمة كالعبريين والفينيقيين واليونان ، وفى بعض الدول الأوربية المسيحية كان يحرم الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والخالات وفقاً لما نصت عليه القوانين القديمة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وعلى الرغم من إباحة هذا الزواج بين هذه الطوائف فى الأمم الأوربية فى الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته .

وتبدو الأجزوجامية أيضاً فى بعض القيود التى تقوم على أساس المصاهرة ، حيث نرى أن الأسرة التى يتزوج منها الفرد تصبح من بعض الوجوه أسرة له ترتبط به وبأسرته بروابط تظهر

آثارها فى تحريم الزواج من بعض طبقات الأسرتين : فالإسلام مثلا يحرم الزواج بأصول الزوجة مهما علوا فيحرم على الرجل الزواج بأم زوجته وجدتها وذلك بمجرد العقد على الزوجة حتى إذا لم يدخل بها . ويحرم عليه الزواج بفروع الزوجة مهما نزلوا كبنت زوجته وبنات أولادها وذلك بمجرد الدخول على الزوجة ، وكذا يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وجده لأبيه أو أمه مهما علوا : وكذلك بزوجات الأبناء وأبناء الأولاد مهما نزلوا . كما حرم عليه كذلك أن يجمع بين الأختين .

ولقد وضع الإسلام قيوداً أخرى ترجع إلى الرضاعة : وأساسها أن الإرضاع يخلق بين المرضع وأسرتها من جهة والطفل الذى أرضعته وأسرته من جهة أخرى نسباً يربط الأسرتين بروابط تمنع الزواج بين بعض طبقتيهما .

الفصل السابع

النظم الاجتماعية
(الأسرة)

- مقدمة
- الأسرة نظام اجتماعى
- تطور نظام الأسرة

الفصل السابع

النظم الاجتماعية

الأسرة

مقدمة :

نلاحظ أنه من الشائع بين جميع شعوب العالم أن المتوقع من الزواج أن يؤدى إلى تكوين أسرة ، وهى تعتبر بذلك النتيجة المعتادة إن لم تكن الضرورية للزواج ، بل إن البعض يرى أن الزواج الذى لا تصاحبه ذرية لا يكون أسرة[1] . ومن القواعد العامة سواء عند البدائيين أو فى المجتمعات الحديثة أن مثل هذا الزواج العقيم من السهل جداً أن تنفصم عراه ، وهذا هو ما جعل كلا من القانون والعرف يميز تمييزاً اجتماعياً هاماً بين الزواج الذى لم يأت بأطفال وبين ذلك الذى أنتج أطفالا .

هذا ونجد اتجاهاً فى الوقت الحديث يرى أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، فنجد أن « أجبرن » مثلا يعرف الأسرة بأنها « رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو من زوج بمفرده مع أطفاله ، أو زوجة بمفردها مع أطفالها » ، ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين فى معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال[2] . وأتفق شخصياً مع أجبرن فى رأيه لأنه أقرب إلى الواقع وذلك حين يعتبر أن الزوج والزوجة إذا لم ينجبا أطفالا يكونان أسرة .

ولقد اخترنا الأسرة كنظام اجتماعى لدراسته بشىء من التفصيل لأن الأسرة هى :

١ – أبسط أشكال المجتمع .

٢ – توجد فى أشكالها المختلفة فى كل المجتمعات وفى كل الأزمنة . ذلك لأن الطفل حين يولد يكون فى حاجة لمن يرعاه .

---

(١) على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٥ – ١٦ .

(٢) W. Ogburn & M. Nimcoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) p. 459.

٣ ـ النظام الذى يؤمن وسائل المعيشة لأفراده .

٤ ـ أول وسط اجتماعى يحيط بالطفل ويمرنه على الحياة ، كما يشكله ليكون عضواً فى المجتمع .

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر بأن الأسرة هى أبسط نموذج عالمى للمجتمع يحتوى على أغلب خصائصه الرئيسية .

الأسرة نظام اجتماعى

قد يبدو للبعض أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم . وأنه لا يكاد يختلف عند الإنسان عن نظائره عند الحيوانات ، وأن العلاقة بين الزوج وزوجته والرابطة بين الأولاد وآبائهم . وما يقوم به كل من الأب والأم من وظائف فى حياة الأسرة يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية وما توحى به الميول الطبيعية . إلا أن الدراسة الاجتماعية العملية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن نظم الأسرة تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعى وقواعد تختارها المجتمعات ، وأنها لا تكاد تدين بشىء لدوافع الغريزة . ويدافع عن هذا الرأى الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه « الأسرة والمجتمع » بما يأتى[1] :

١ — اختلاف النظم العائلية فى جميع مظاهرها باختلاف الأمم والهيئات . بل إنها تختلف فى الأمة الواحدة باختلاف العصور ، كما أنها فى مظاهر تطورها واختلافها تتأثر بما تسير عليه الأمة من نظم فى شئون السياسة والاقتصاد والتربية .

٢ — اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور . فأحياناً يتسع كل السعة حتى يشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال فى العشائر التوتمية . وأحياناً يضيق كل الضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب والأم وأولادهما الصغار كما هو الحال فى نظم الأمم الحديثة ، وأحياناً يشمل إلى جانب هؤلاء أفراداً آخرين كالأبناء الكبار وأولادهم والموالى والأرقاء ، كما كان الحال فى الأسرة الرومانية قديماً . وهذا يدل على أن الأسرة نظام اجتماعى تصطلح عليه الجماعات وليس نظاماً طبيعياً تقرره الدوافع الغريزية .

٣ — تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور ، فهى قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية وتشريعية وقضائية وسياسية ودينية ، كما كان الحال فى الأسرة قديماً ، كما قد تضيق هذه الوظائف كما هو الحال فى الأمم الحديثة بعد أن انتزع المجتمع منها معظم سلطاتها القديمة ؛ هذا علاوة على أن توزيع الأعمال والوظائف على أفراد الأسرة يختلف كذلك باختلاف المجتمعات .

---

(١) على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٢٩ — ١٣٧ .

٤ – يختلف محور القرابة فى الأسرة باختلاف المجتمعات وما تسير عليه من نظم ، فنى بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه وأقاربها على حين يعتبر أبوه وأقاربه أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط النسب ، كما هو الحال فى معظم العشائر الأسترالية ، وأحياناً لا يمت بصلة القرابة إلا لأبيه ، أى عكس النظام السابق ، كما هو الحال فى بعض العشائر البدائية الأسترالية والأمريكية ، كما قد يكون الحال فى بعض المجتمعات الأخرى أن يمت الولد بصلة القرابة إلى الناحيتين مع ترجيح ناحية الأب كما هو الحال فى المجتمعات الإسلامية ، وحيث تعترف الشريعة بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات كما يظهر فى الحقوق والواجبات مما يتعلق بالميراث والنفقة وغيرهما ، وقد لا يكون هناك ترجيح لناحية على أخرى كما هو الحال فى معظم البلاد الأوربية ، وهذا واضح فى التسميات اللغوية وحيث نجدها واحدة لقرابة الأم والأب مثل كلمة « Uncle » ، وإن كانت نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب فى بعض الحقوق والواجبات الاجتماعية ، كما يحمل الولد اسم أسرة أبيه وتحمل الزوجة اسم زوجها . وأخيراً قد ينتسب الولد إلى جهة أخرى لا صلة لها بأبويه الطبيعيين كما هو الحال فى بعض العشائر الاستوائية ، وحيث يتبع الولد توتم المكان الذى أحست فيه الأم لأول مرة بحركته فى بطنها ، وقد يكون المكان لتوتم أبيه أو لتوتم أمه أو لتوتم غريب عنهما ، ويشبه ذلك أيضاً نظام الادعاء عند الشعوب الرومانية واليونانية القديمة .

٥ – تقيد النظم الاجتماعية حرية الفرد فى اختيار زوجته ، فلا تبيح له هذا الاختيار إلا فى داخل طبقات معينة وتحظره فى طبقات أخرى . ونجد أن أسس هذا التحريم ترجع جميعاً إلى نواح اجتماعية لا صلة لها بالغرائز .

٦ – تضيق حرية الفرد فى ارتباطه برابطة الزوجية مع أى عدد يشاء وحيث نجد المجتمع يتدخل فى هذه الناحية ، فيبيح تعدد الزوجات فى بعض المجتمعات وتعدد الأزواج فى مجتمعات أخرى ، كما نجد بعض المجتمعات لا تبيح أيًّا من تعدد الأزواج أو الزوجات ، كما أن العدد الذى لا يصح تجاوزه عدد اصطلاحى لا يعتمد إطلاقاً على أى أساس طبيعى أو منطقى ولا يرتكز على أى مظهر من مظاهر الغريزة فأحياناً يهبط الرقم إلى اثنين وأحياناً يصعد حتى يبلغ العشرات .

٧ – لا يقر المجتمع اتصال الرجل بالمرأة ولا يعترف به ولا يكون له أى مظهر عائلى

إلا إذا تم فى الحدود التى رسمتها النظم الاجتماعية وتوافرت فيه جميع الشروط التى يرى المجتمع ضرورتها . كما نجد أن الأولاد الذين يجيئون نتيجة اتصال تم خارج هذه الشروط التى يرى المجتمع ضرورتها لا يلتحق نسبهم بأبيهم على الرغم من صلة الدم التى تربطه بهم والتى لا تختلف فى شىء عن تلك التى تربطه بأولاده الشرعيين. وقد يبيح المجتمع أحياناً بعض ضروب من معاشرة الرجل للمرأة . ولكنه لا يعترف بثمرة هذه المعاشرة على الإطلاق، أو لا يعترف بها إلا بقيود خاصة ، مثل ولد الرقيقة من سيدها . كما كان الأولاد الشرعيون فى بعض المجتمعات لا يعتبرون أولاداً لأبيهم إلا إذا اعترف بهم اعترافاً صحيحاً كما كان الأمر عند الأسرة الرومانية قديماً .

تطور الأسرة

إذا كانت أكثر المجتمعات بدائية فى الوقت الحاضر هى تلك التى تعيش على صيد الحيوانات ، فإننا نجد نظام الأسرة ممثلا فى كل ما هو معروف لدينا من هذه المجتمعات ، بل فى أقلها بساطة ومدنية ، وهذا هو ما يجعل الأسرة تختلف عن كثير من النظم الأخرى كالدولة والكنيسة والقرية فى أنها توجد فى المجتمعات التى لم تمارس كثيراً من هذه النظم الأخرى ، وحيث نجد الأسرة فيها تتكون عامة من ذكر وأنثى أو عدة إناث بالإضافة إلى الأطفال وقريب أو أكثر ، كما نجدها تقسم العمل بين أفرادها ، فالزوج يعمل صياداً والزوجة تعد الطعام وباقى أفراد أسرة يقومون بجمع الخضر والجذور البرية . أما كيف كان شكل الأسرة قبل ذلك فهو أمر يخضع للتخمين . ولكننا مع ذلك نشاهد نوعاً من الاتحاد بين ذكر وأنثى معينين يسود بين القردة العليا ، وعلى ذلك فلنا أن نتصور أن ذلك كان شائعاً أيضاً عند الإنسان فى أولى مراحل نشأته .

ولا يوحى تاريخ الأسرة العريض بوجود تطور كبير تكون قد اجتازته كذلك الذى نلمسه فى تاريخ الحضارة المادية ، والذى تطور من الحضارات الحجرية إلى تلك النظم الهندسية المعقدة فى الوقت الحاضر ، وفى تطور الحكومة من قيادات فردية بسيطة إلى دول قومية متسعة . أما عن الأسرة فيبدو أنها كانت قديماً تشبه إلى حد كبير الأسرة الحديثة فى حجمها المحدود ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية المحدودة أيضاً ، ولكن مع ذلك فهذا لا يعنى أن الأسرة نظام ثابت Static ، لأنها برغم كل هذا قد تغيرت كثيراً خلال الحضارات المختلفة ، كما يبدو أيضاً أن نطاق الأسرة بين الشعوب قديماً كان أكثر اتساعاً مما هو عليه الآن ، فالأسرة مثلا عند سكان أستراليا وأمريكا الأصليين تنتظم جميع أفراد العشيرة Clan إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة ، كما نجد أفراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم ، وإنما أساس انتمائهم لتوتم واحد Totem يتخذونه رمزاً للعشيرة ، ويعتبر عضواً فى العشيرة كل فرد ينتمى إلى هذا التوتم الذى يربطهم برابطة قرابة متحدة فى درجتها وقوتها أيًّا كانت صلتهم من ناحية القرابة الطبيعية .

ولقد رجح وجود هذا النطاق العائلى الواسع عند اليونان والرومان قديماً حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الأرقاء والموالى وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعى قرابتهم فيصبحون بذلك أعضاء فى أسرته لهم كل حقوق الآخرين . وعلى ذلك كانت العضوية فى الأسرة تقوم على الادعاء «Adoption» . بل لقد كان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم .

أما عن الأسرة عند العرب فى الجاهلية فكانت تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الموالى والأدعياء . كما كانت القرابة عندهم تقوم أيضاً على الادعاء لا على صلات الدم ، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضى الأب أن يلحق به .

ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذى استقر عليه الآن فى معظم المجتمعات الحاضرة ، فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى أضيق حدودها حيث أصبحت لا تشمل سوى الزوج أو الزوجة ، وأولادهما ، وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الأشكال القديمة للأسرة فى بعض المجتمعات . بل إن كثيراً من الأمم التى تسير وفق نظام الأسرة الطبيعية لا يزال الفرد فيها ينتمى إلى أسرتين عامتين ، أسرة عن طريق أبيه وأسرة عن طريق أمه ، ويرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية ، وبكثير من الحقوق والواجبات ، وذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة الطبيعية التى تتألف من أبويه وأولادهما .

هذا عن تطور الأسرة من ناحية اتساعها ، أما عن تطور الرئاسة فإنها بحكم كونها مجتمعاً صغيراً معقد الشئون أصبح أمرها لا يستقيم إلا برئيس يشرف على إدارة ذلك المجتمع ، يدين له بالطاعة مختلف أفرادها . ولذلك عنيت النظم الاجتماعية بتعيين رئيس الأسرة ، واتفق معظمها على إسناد هذه الوظيفة للزوج . وعلى هذا تسير معظم القوانين الإدارية ، حيث لا توجب على الأولاد وحدهم طاعة أبيهم ، بل توجب كذلك على الزوجة نفسها طاعة زوجها . وعلى هذا الأساس أيضاً تسير الشريعة الإسلامية فتجعل الرجال قوامين على نسائهم ، إلا أن إسناد الرئاسة للزوج لم يكن هو الشائع فى جميع مراحل التاريخ قديمها وحديثها أو فى جميع المجتمعات الإنسانية ، بل لقد كان الأمر مختلفاً عن ذلك فى بعض المجتمعات مما يمكن أن نجمله فى المراحل التالية :

(ا) المرحلة الماتريركية أو الأمية Matriarchal Period : وتتميز بزعامة الأم للأسرة ، وحول هذه المرحلة نقاش كبير . فبعض العلماء يقول إنها لم تحدث فى تاريخ الإنسانية ، والبعض يقول إنها كانت موجودة أولا ، فما كليناان McLennan مثلا يرى أنه لا بد لنا من أن نفترض أن الإنسان الأول كان يحيا حياة إباحية طليقة كانت للأم خلالها السلطة على أولادها ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى النظام البوليندرى (تعدد الأزواج) وما ارتبط به من انتقال المرأة بالزواج لتعيش مع أهل زوجها . وظهر بذلك نظام الانتساب إلى الأب . وعلى العكس من ذلك فإن هنرى مين Henry Maine لا يعترف بمرحلة الإباحية الطليقة التى افترضها ما كليناان ، ورأى أن العائلة الأبوية الكبيرة هى الشكل الأصلى العام للحياة الاجتماعية . وأن السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها رئيس العائلة كانت هى السبب فى ظهور مبدأ الانتساب إلى الأجداد فى خط الذكور فقط ، ذلك فى كل المجتمعات فى مرحلة معينة من تطورها[1] . وإذن فقد ارتبط وجود هذه المرحلة بوجود أو عدم وجود مرحلة الشيوعية الجنسية ، كما يرجح أن المرحلة الماتريركية كانت موجودة فى المجتمعات التى يقوم فيها الزوج بالصيد ، فيغيب فى رحلات بعيدة بينما تستقر الأم فى مكان معين ترعى أولادها . وتكون نافذة الكلمة عليهم ويكون لخالهم حق الإشراف على تربيتهم .

(ب) المرحلة البطركية Patriarchal Period ، ويرى بعض العلماء أنها كانت النظام الأول للأسرة فى التاريخ القديم ، كما يرى البعض أنها قد ظهرت بعد المرحلة الأمية ، وفى هذه المرحلة يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشئون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات ، بل إنها قد تتسع أكثر من ذلك إذا شملت الإشراف على زوجات أولاده فى حالة معيشتهم جميعاً فى بيت واحد هو بيت الأسرة الكبير .

(حـ) المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية Independent Period وهى التى يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه ، فلا يكون للآخر أى سلطان عليه ، وقد أتت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادى وبخاصة فى بعض المجتمعات الأوربية والأمريكية حيث يصبح البيت مكاناً لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم ، فبعد أن كان الطعام يعد فى البيت أصبح الزوجان يتناولانه فى المطاعم ، وأصبح كل منهما فى وظيفته حيث يقضى معظم النهار ويكون أولادهما أثناء عملهما فى المدارس أو فى دور الرضاعة والحضانة . . . وفى هذه

(١) E.F. Evans Pritchard, Social Anthropology, (London, 1951) pp. 29 - 30.

المرحلة يتغير الموقف بالنسبة للمرأة بعملها خارج بيتها وعودتها فى نهاية اليوم بأفكار استقلالية نتيجة اختلاطها بزملائها وزميلاتها ، وبتكرار هذا كل يوم تضيع سلطة الرجل وينهار النظام البطريركى ، وإن كانت هذه المرحلة غير ممثلة فى المجتمعات عامة إلا فى حدود ضيقة .

ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب ، فالمعروف أن بعضها لم يعرف المرحلة الأمية مثلا ، كما قد نجد فى بعضها جميع المراحل الثلاث ممثلة فى المجتمع الواحد .

أما عن تطور الأسرة من ناحية وظائفها ، فقد كانت الأسرة قديماً تقوم بكفاية نفسها من مستلزمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومأوى فتنتج كل ما تحتاج إليه ، كما كانت تشرع لنفسها وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر والعشائر الأخرى ، كما كانت قواعد الدين والعبادات تنشأ داخل نطاقها ، هذا علاوة على ما كانت تقوم به الأسرة نحو أفرادها من وضع القيم الخلقية المتعارف عليها .

كانت وظائف الأسرة على هذا الشكل من الاتساع فيما مضى ، أما الآن فقد اختلفت هذه الوظائف ، حيث نجد الأسرة تشترى طعامها وكساءها ، كما أصبحت تستأجر مسكنها بدلا من بنائه ، بل إن وسائل اللهو والسمر التى كانت لا تتعدى نطاق الأسرة قد انتقلت بعيداً عنها إلى دور السينما والمسارح والمقاهى والأندية وغيرها من مجالات الترفيه والترويح . كما أخذ المجتمع العام يسلبها وظائفها واحدة بعد الأخرى بعد أن ينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسر تماماً ، فانتزعت منها وظيفتها التشريعية التى تحولت إلى المجالس النيابية وما إليها من هيئات تمارس نفس العمل ، كما انتزعت منها وظيفتها الدينية بعد أن أنشئ للإشراف على شئونها هيئات خاصة تتمثل فى الرؤساء الدينيين والمجامع الدينية والكنائس ، كما انتزع من الأسرة أيضاً معظم وظائفها التعليمية وأنشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى وزارات التربية والمعاهد والمؤسسات الرياضية والثقافية . أما عن وظائف الأسرة الاقتصادية فقد تقلصت هى الأخرى وأنشئ للإشراف عليها هيئات تتمثل فى المصارف والمصانع والشركات والجمعيات ذات الصفة الاقتصادية والمالية ، وأصبح الفرد بذلك لا ينتج لنفسه وأسرته كما كان يفعل من قبل ، وإنما ينتج للمجتمع ، كما أصبح لا يكاد يستهلك شيئاً من إنتاجه الخاص ولا من إنتاج أسرته ، وإنما يستهلك فى العادة إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشئون .

ولكن هل يعنى ذلك أن الأسرة قد تجردت كلية من وظائفها الاجتماعية ؟ الواقع أنه على الرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها السابقة فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته إن لم يكن يفوقها ، ومما يمكن إجماله فيما يلى :

١ ـ لا تزال الأسرة هى أصلح نظام للتناسل ، يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق إنجاب الأطفال ، كما أنها تواصل مهمتها نحو هؤلاء الأعضاء الجدد فتتولى تغذيتهم فى مرحلة طفولتهم المبكرة وتنشئتهم خلال الطفولة المتأخرة تمهيداً لتقديمهم إلى المجتمع ليحتلوا أماكنهم ووظائفهم فيه .

٢ ـ الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه ، وتقوم الأم بأعمال المنزل ، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة .

٣ ـ الأسرة هى المكان الطبيعى لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ ـ تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التى يتعلم فيها الطفل لغته القومية ، كما أنها لا تزال مسئولة إلى حد كبير عن التنشئة والتوجيه وتشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية الموجودة فى المجتمع .

٥ ـ تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التى يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ ـ تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهى التى تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته ، وهى بذلك تعمل أولا على تكامل شخصيته ، هذا علاوة على أنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالتالى بالمجتمع الذى يعيشون فيه .

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

- مقدمة
- عمليتا التعاون والمنافسة
- عملية الصراع
- عملية التوافق
- عملية التمثيل
- عملية المزج الحضارى

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

Social Processes

مقدمة :

إن أهم ما يميز الإنسان عند اتصاله بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة . ويتخذ هذا التفاعل عادة عدداً من الأشكال المختلفة اصطلح المجتمع على اعتبار بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر غير مرغوب فيه . وواضح أن كلا من الاصطلاحين نسبي بمعنى خضوعه لزمان ومكان معينين ، فما يكون مرغوباً فى مجتمع قد لا يكون كذلك فى مجتمع آخر والعكس صحيح ، كما قد يكون ما هو مرغوب فى وقت معين غير مرغوب فيه فى وقت آخر فى نفس المجتمع ، ويهمنا من كل هذا أن حدوث التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع ، فالإنسان ما دام يجتمع بإنسان آخر ، فلا بد أن ننتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة ، وتنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث هذا التفاعل بينهم .

وتختلف العمليات الاجتماعية التى تقوم بين الأفراد فى طبيعتها ومظهرها ، فمنها ما يؤدى إلى التنافر والتفكك Disintegrative Processes كالمنافسة والصراع والعمليات الأخرى التى تؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ومنها ما يؤدى إلى التجاذب والترابط Integrative كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل . وسنعالج فى هذا الجزء من الكتاب عدداً من العمليات الاجتماعية الرئيسية التى تقوم بدور هام فى حياة المجتمعات ، وفى مقدمة هذه العمليات المنافسة والصراع ، والتعاون والتوافق ، والتمثيل والمزج الحضارى . أما عن الطبقية فى المجتمع فسيكون لهذا الموضوع فصل خاص من الكتاب نظراً لتعقده وأهميته .

عمليتا التعاون والمنافسة

Co-operation and Competition

تتميز الحياة فى المجتمع بوجود قوى مختلفة تعمل على اتصال أفراده بعضهم ببعض ، كما توجد فى الوقت نفسه قوى تعمل على انفصالهم بعضهم عن بعض . ويتميز الاتصال عادة بنوع من التضامن أو التعاون . كما يتميز الانفصال بنوع من الخلخلة والصراع ، فالناس يصادقون ويعادون . يتزوجون ويطلقون . يعملون ويضربون ، يلتفون حول مبدأ واحد ثم يتنازعون حول تفصيلاته . وإلى آخر ذلك من مظاهر تمثل الاتصال والانفصال . وعلى هذا نرى أن التنظيم الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات فى وقت من الأوقات إنما يمثل نوعاً من التوازن بين قوى الاتصال وقوى الانفصال ، والتى هى فى الواقع عبارة عن التفاعل الذى يحدث بين الناس بعضهم وبعض ، وهى ما سميناه بالعمليات الاجتماعية .

Social processes are those ways of interacting which we can observe when individuals and goups meet and establish systems of relationships, or what happens when changes disturb already existings modes of life.(1)

وهكذا نجد أن الناس حينما يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك سمى هذا التصرف أو هذه العملية تعاوناً ، وعندما يتنافسون أو يتصارعون ضد بعضهم سمى هذا التصرف تعارضاً ، وهذان التصرفان عبارة عن العمليتين الأساسيتين فى حياة المجتمع .

ومن الواضح أن كلا من العمليتين ليست على درجة واحدة فى كل المجتمعات أو فى كل الأوقات . فنسبة الطلاق مثلا كظاهرة من مظاهر الانفصال نجدها تختلف من مجتمع لآخر . وهذا الاختلاف يأتى فى العادة نتيجة لرضاء أو عدم رضاء المجتمع من هذه الظاهرة ، فمن المجتمعات ما يستنكره ومنها ما يرى فيه شيئاً عادياً لايدعو إلى الاستنكار الشديد ومنها ما يمنعه كلية أو يبيحه بطريقة مطلقة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى ، حيث نجد مجتمعات يبدو فيها هذا النشاط أكثر تعاوناً والبعض الآخر أكثر تنافساً ، كما هو واضح إذا قارنا النشاط الاقتصادى فى كل من الاتحاد

---

(١) Gillin & Gillin, Cultural Sociology, p. 488.

السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الحال أيضًا فيما يتعلق بالنشاط السياسى فى المجتمعات المختلفة حيث نجد مجتمعات يحتل فيها التنافس السياسى جزءاً كبيراً من نشاطها كما هو الحال فى النشاط السياسى فى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث الأولى أكثر هدوءاً فى هذه الناحية من الثانية ، ونجد هذا واضحاً أيضًا فى البلاد التى تكثر فيها الأحزاب السياسية حتى ليبلغ عددها فى بعض البلاد أكثر من عشرة أحزاب ، مما يدل على مدى اختلاف وجهات النظر بين مواطنيها ، بينما نجد بلاداً أخرى لا يزيد عدد الأحزاب السياسية فيها على حزبين . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بإيطاليا حيث تتميز بكثرة أحزابها السياسية ، ونمثل للنوع الثانى بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد فيها سوى حزبين سياسيين .

كما نرى فيما يتعلق بالنشاط العمالى ، ونقصد به هنا الصلة بين العمل ورأس المال ، أن هناك من البلاد أو المجتمعات ما تتميز بكثرة الإضرابات والقلاقل العمالية فيها لأتفه الأسباب ، بينما تتمتع بلاد أو مجتمعات أخرى بهدوء عمالى وانسجام ملحوظ بين العمل ورأس المال ، حتى إن الإضراب فيها يعتبر شيئاً شاذاً . كما نجد هذا التفاوت بين قوى الانفصال والاتصال ممثلا أيضًا فى علاقة الأجناس المختلفة فى الوطن الواحد ، حيث نجد هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر ، فعلاقة البيض بالسود مثلا تختلف عنفاً أو هدوءاً من مجتمع لآخر كما يمكن أن توضحه الدراسة المقارنة لهذه العلاقة فى كل من الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وفرنسا .

أما عن الأسباب التى تدعو إلى مثل هذه الاختلافات الواضحة فى هذه العمليات الاجتماعية بين مجتمع وآخر ، فمما لا شك فيه أن للبيئة أثراً كبيراً فى ذلك من ناحية ما يتوارثه الأبناء عن الآباء ومن ناحية تقليد الناس لبعضهم ، كما نجد أن للاعتبارات الثقافية أو الحضارية والقيم السائدة فى المجتمع دخلا كبيراً فى هذه الناحية .

وأهم الأشكال التى يبرز فيها التعاون هو العمل عمومًا ، فنحن نصف الأفراد بأنهم متعاونون إذا اشتركوا فى عمل شىء واحد ، بمعنى أنهم يؤدون وظيفة معينة كتجفيف ترعة أو رفع سيارة غرست فى الرمال أو نقل كومة من الأحجار ، ونجدهم فى هذه الحالة قد تميزوا بأنهم يقومون جميعاً بنفس العمل ، وهو إما رفع المياه فى الحالة الأولى أو رفع السيارة فى الحالة الثانية أو نقل الأحجار فى الحالة الثالثة . إلا أن هناك نوعاً آخر من الأعمال

يتطلب أنواعاً مختلفة من العمل ، كأن يعمل الأفراد معاً لتحقيق غاية عامة على أساس أن كلا منهم يعمل عملا متخصصًا مخالفاً لما يعمله الآخر ، كما هو الحال عندما يتعاون الكهربائى والحداد والنجار والسروجى فى إنتاج السيارة ، أو عندما يتعاون المهندس والبناء والحداد والنجار فى بناء المنزل ، والتعاون هنا قائم برغم اختلاف عمل كل من الأفراد المتعاونين .

هذا عن التعاون ، وتكون صورته أكثر وضوحاً إذا تكلمنا فى الوقت نفسه عن المنافسة ، ذلك لأن العمليتين متلازمتان ، والمنافسة هى أكثر الأشكال تمثيلا للصراع أو للتعارض الاجتماعى . وتظهر المنافسة إذا ما كان هناك نقص فى أى شىء يحتاج إليه الإنسان فى المجتمع ، والمقصود بنقص شىء فى مجتمع من المجتمعات أن يكون أفراده فى وضع لا يمكنهم معه أن يحصلوا على القدر الذى يحتاجون إليه . ففى بعض المجتمعات مثلا ، بل فى أغلب المجتمعات ، نجد أن عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل أكثر من العمل المتوافر ، وعلى هذا الأساس تظهر المنافسة بينهم حول الأعمال الموجودة فعلا ، وقد تأخذ المنافسة شكلا آخر عندما توجد بين الأفراد الذين يعملون فعلا ، ولكنها تكون فى هذه الحالة حول الأعمال الأفضل أو الأكثر أهمية . وعلى ذلك ، فالمنافسة لا تقتصر حول «لقمة العيش» فقط ، بل تتعدى ذلك لتكون حول أشياء أقل أهمية من ذلك كالمنافسة التى تدور حول الحصول على القوة والنفوذ والمركز الاجتماعى والصداقة والشهرة ، والمنافسة التى تقوم بين التجار حول جذب المشترين والمنافسة التى تدور حول الاكتشافات العلمية ، إلى آخر ذلك من غايات يسعى إليها المتنافسون .

والتعاون والمنافسة كما قلنا من قبل عمليتان متلازمتان فى حياة المجتمع ، وتقرير ذلك يدفعنا إلى أن نستبعد ما يقال بشأن اعتبارهما عمليتين منفصلتين تماماً واستبعاد المبدأ الذى يقول بأن المنافسة أساس المجتمع الإنسانى ، وهى وجهة نظر قديمة قال بها بعض مفكرى اليونان القدماء مثل هرقليطس فى القرن السادس قبل الميلاد ، كما أخذ بها أيضاً عدد من المفكرين الحديثين مثل توماس هوبز Hobbes فى القرن السابع عشر حين قال إن الصراع هو القانون الأساسى للحياة وأن الإنسان فى مهد حياته كان يعيش فى حالة صراع دائم وأنه كان عدواً لكل إنسان آخر ، وقد أخذ بهذا الرأى أيضاً إيما نويل كانت Kant فى القرن الثامن عشر حيث وجدناه يرجع القوة التى تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين

الأفراد وبين الجماعات وأن هذا الصراع يحدث لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه . ولجورج هيجل Hegel فى القرن التاسع عشر رأى شبيه بهذا يرى فيه أن التعارض هو أهم العلاقات الإنسانية . وأن حركة التطور الاجتماعى الإنسانى ماهى إلا النماء المستمر للأضداد ثم اندماجها فى النهاية لإيجاد مرحلة جديدة من التطور . ونجد نفس الفكرة ممثلة فى آراء كارل ماركس Marx فى الصراع الذى يقوم بين طبقتى العمال وأصحاب رءوس الأموال ، كما أسس كل من داروين ووالاس فى القرن التاسع عشر على هذه الفكرة نظريتهما المشهورة فى الانتخاب الطبيعى على أساس أن البقاء للأصلح . ولقد كان للنجاح الكبير الذى لاقته هذه النظرية أثر واضح فى النظريات الاجتماعية على أساس أن الصراع ما دام يسير الطبيعة فلا شك أيضاً فى أنه يسير المجتمع الإنسانى على أنه هو الآخر جزء من الطبيعة . إلا أن نظرية البقاء للأصلح والتى تقوم على أن الصراع هو أساس الحياة قد لاقت كثيراً من المعارضة والنقد الذى يرى أن الصراع ليس وحده هو أساس الحياة . والذى يعيب على داروين تجاهله ناحية التعاون التى تلعب دوراً هاماً فى عملية البقاء وكيف أن هذا التعاون فى داخل النوع هو الذى يعمل على بقائه . ويتمثل ذلك بوضوح فى عمليات إنجاب النسل وجلب الطعام وحماية النوع نفسه . وهذا واضح حتى بين أحط أنواع الحيوانات كما هو الحال عند النمل مثلا ، كما يتمثل أيضاً بين الحيوانات الأرقى وذلك عندما تلجأ الطيور إلى الهجرة على شكل جماعات وعندما يتعاون بعضها على الصيد كما يحدث بين النسور .

كما نجد أن الأمر واضح فى معيشة الحيوانات على شكل قطعان ، كما أن فى تجمعها وهجرتها صورة بارزة لتضامنها المتبادل . أما عن الإنسان فهو يوسع باستمرار من دائرة التعاون فى مجال نشاطه ليس فى مجتمعه فحسب ، بل مع المجتمعات الأخرى التى تختلف عنه فى كثير من الأمور .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن كلا من التعاون والمنافسة ظاهرة طبيعية فى حياة الجماعة ، وأنها توجد عند الحيوان كما توجد عند الإنسان ، بل إن بعض المواقف قد تتطلب المنافسة بقصد تقوية التعاون ، كما هو الحال فى الجمعيات العلمية حيث نجد أعضاءها يعملون معاً لخدمة البحث العلمى إلا أن هدفهم هذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس من المنافسة التى تظهر فى مراجعة أعمال بعضهم واستبعاد ما لا يمكن تدعيمه

بالحقائق والأدلة العلمية ، وليس أدل على ذلك من تلك المنافسة التى تقوم بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول النشاط الذرى واكتشافات الفضاء التى تؤدى فى النهاية إلى الاستفادة المتبادلة من خبرات وتجارب كل منهما . وكذلك الحال أيضاً عن العمال فى بعض المجتمعات حيث يدفعون إلى منافسة بعضهم البعض بقصد زيادة الإنتاج من أجل الصالح العام . وهذان المثالان يوضحان لنا كيف أنه من الخطأ أن نقول إن إحدى العمليتين سابقة للأخرى أو أهم منها . كما نلاحظ أن وجودهما فى المجتمع على هذا الأساس يشبه إلى حد كبير عاطفتى الحب والكراهية فى وجودهما متلازمتين عند الإنسان . فالطفل مثلا قد يحب أمه لأنها تحقق له مطالبه وحاجاته . ولكنه مع ذلك قد يشعر نحوها بكراهية لأنها تلزمه بنوع معين من النظام أو التصرف.

ولنا أن نتساءل الآن إن كان للحضارة التى يعيش الإنسان فى ظلها أو المجتمع الذى يعيش فيه بمثله ومعاييره وعاداته وتقاليده أثر فى عمليتى التعاون والمنافسة ، فلقد رأينا مما سبق أنهما ظاهرتان اجتماعيتان يولد الإنسان ويجدهما حوله فى المجتمع وتأتى ممارستهما عن طريق التجربة لا عن طريق التعليم . وموقف الإنسان فى هذه الناحية كموقف الحيوان تماماً . مع اختلاف فى أن الإنسان يولد فى عالم تظله حضارة معينة يتأثر بها وهى التى تدفعه إلى أن يشق طريقه فى الحياة مع أو ضد أخيه الإنسان .

وللإجابة عن سؤالنا نجد أن حضارة الإنسان تعين له الاتجاه الذى تسير فيه كل من هاتين الظاهرتين ومدى قوتهما أو وضوحهما لأنها هى التى تحدد الأهداف التى يعمل الفرد على تحقيقها ، وما إذا كان الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق التعاون أو المنافسة ، كما أنها هى أيضاً التى تعرف الأشخاص الذين يكونون موضوع التعاون أو المنافسة وعلى أى الأشكال يكون ذلك . وإذن فهاتان العمليتان لا تكونان فى المجتمع الإنسانى عن طبيعتهما كما هو الحال فى المجتمع الحيوانى ، وإنما تخضعان لعدد من الضوابط التى يفرضها المجتمع ، ولنوع معين من الضغط الاجتماعى الذى يختلف فى طبيعته وشكله من مجتمع لآخر .

ولما كانت هذه الضوابط التى يفرضها المجتمع تختلف من مجتمع لآخر ، اختلف تبعاً لذلك التصرف التعاونى أو التنافسى للأفراد بحسب المجتمعات التى ينتمون إليها ، فبينما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى المجتمعات التى يسودها النظام الرأسمالى عامة

منافسة شديدة حول جمع الثروة والرغبة فى أن يموت الإنسان غنياً ، نجد مجتمعات أخرى ترى من العار أن يموت الإنسان غنياً وأن على الإنسان أن ينفق معظم ثروته أثناء حياته، حتى إذا فرض ومات شخص تاركاً ثروة كبيرة واصلت زوجته عملية توزيع هذه الثروة . كما هو الحال عند هنود داكوتا فى أمريكا الشمالية . كذلك نجد أنه فى الوقت الذى تجمع فيه الثروة فى البلاد التى يسودها النظام الرأسمالى عن طريق المنافسة نجدها تجمع فى بلاد أخرى كالاتحاد السوفييتى عن طريق تعاونى : كما نلاحظ أيضاً أن المجتمعات التى تسودها المبادئ الاشتراكية لا تجشع الفرد على أن يرتفع كثيراً عن المستوى الاقتصادى العام للأفراد .

كذلك نجد أن التراث الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات وما يحتوى عليه هذا التراث من أوضاع ومظاهر مصطلح عليها تتمثل فى العرف والعادات والتقاليد السائدة والتى تتدخل فى تنشئة الفرد اجتماعياً والإشراف على تصرفاته وسلوكه وتوجيهه نحو ما يرتضيه المجتمع الذى يعيش فيه . نجد أن هذا التراث الاجتماعى يعين للأفراد هؤلاء الذين تجوز منافستهم أو لا تجوز . كما أن كثيراً من المجتمعات التى تأخذ بمبدأ التعاون فى داخلها تسمح بمبدأ التنافس خارجها . كما قد تأخذ المنافسة شكلا علنياً فى المجتمعات وشكلا سرياً فى مجتمعات أخرى مثل ألمانيا فى العهد النازى وإيطاليا فى العهد الفاشستى حينما كان للمنافسة طابع سرى ، بينما نراها تأخذ شكلا علنياً فى كل من إنجلترا وفرنسا .

نعود بعد ذلك لنسأل : هل فى الإمكان أن نوصف حضارة من الحضارات أو مجتمعاً من المجتمعات عامة بأنه متعاون أو متنافس .

وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن هذا ممكن إذا اتخذنا لذلك أساساً معيناً ، هو فى هذه الحالة الهدف الرئيسى الذى يجاهد أفراد المجتمع للوصول إليه ، حيث نجدهم فى هذه الحالة إما متعاونون أو متنافسون ، ففى الاتحاد السوفييتى مثلا نجد الهدف الرئيسى الذى يتجه إليه الناس هو الدولة الشيوعية أو الجماعية . وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود تعاون على مدى واسع . ولكن على الرغم من وجود هذا التعاون فى النواحى الاقتصادية نجد أن المجتمع يتميز فى الوقت نفسه بصراع شديد فى نواح أخرى كالأسرة كما يتضح من نسبة الطلاق المرتفعة . وإذن فالظاهرتان ممثلتان فى المجتمع .

وإذن فعلى الرغم من وجود التعاون والتنافس فى المجتمعات ، إلا أنه فى الإمكان أن نميز

من وجهة نظر عامة بين مجتمعين يسود أحدهما التعاون ويسود الآخر التنافس ، هذا على أساس موقف أفراده من النشاط الذى يعتبره المجتمع أكثر أهمية . وقد أمكن إثبات ذلك نتيجة لبعض الأبحاث التى عملت لدراسة هذه الناحية . ويمثل لنا ولیم أوجبرن بمجتمعين يقارن بينهما على هذا الأساس[1]. الأول هو مجتمع هنود الكواكيوتل Kwakuitil الذى يقطن فى شمال غرب الولايات المتحدة . والثانى مجتمع هنود الزونى Zuni الذى يقطن فى جنوب غرب الولايات المتحدة ، وقد وجد أن المجتمع الأول يوصف بأنه متنافس بينما يوصف المجتمع الثانى بأنه متعاون على الأساس التالى :

وجد أن أهم ما يسعى إليه الفرد فى مجتمع الكواكيوتل هو النفوذ والجاه . وعلى هذا الأساس يصبح المجد الشخصى أو تمجيد الشخص لنفسه كفرد هو منبع الحياة وفيه إرضاء للآلهة ، ويتوقف تحقيق هذا المجد على وضع الشخص فى المجتمع الذى يحدده مولده فكل قبيلة تشمل عدداً من الأسر التى تدعى أنها منحدرة عن جدود أسطورية ، وفى داخل كل أسرة تقوم خلافات حول وضع كل فرد من أفرادها ، ذلك لأن الابن الأكبر يعتبر نبيلا بينما يعتبر باقى الأبناء من العامة ، وإذن وعلى هذا الأساس يتحدد وضع الفرد أو مرتبته بعاملى الأسرة والميلاد . وأصبح الأفراد بذلك عرضة للصعود أو النزول فى مراكزهم الاجتماعية بحسب مهاراتهم فى المنافسة التى تقوم عادة بين متنافسين يتفقان فى المركز الاجتماعى . وتكون هزيمة أحدهما عن طريق ما يعرف بحفلات البوتلاتش Botlatch Ceremony وهى حفلات تقام فى مناسبات دينية أو حربية معينة ، وحيث يمنح الفرد منافسة فى أثناء هذه الحفلات بعض ممتلكاته على شكل بطاطين أو أوان نحاسية أو خلاف ذلك من الأشياء ، وهذه الهدية المقدمة يجب أن تقبل وتصبح ديناً على ، أن ترد مضاعفة خلال عام ، وإلا حل العار بمن قدمت إليه المنحة ، وفقد بذلك مركزه وينتصر فى الوقت نفسه الدائن وهو صاحب المنحة لأنه يكون بذلك قد كسب التحدى. وعلى ذلك نجد أن الهدف الأساسى عند الكواكيوتل هو تحقيق المجد الشخصى ، ورفع مركز الفرد لا يتم إلا عن طريق المنافسة .

أما عند قبائل الزونى فنجد أن الموقف يختلف عن ذلك تماماً ، حيث يكون الهدف

---

(١) William Ogburn and Meyer Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) pp. 242 - 244.

الرئيسي الذى يسعى إليه الفرد فى المجتمع هو أن ينال تقدير الآخرين ، وعمله يتجه بذلك إلى صالح الجماعة . فهو لا يهتم بجمع ثروة خاصة . كما أنه حين يتزوج يسكن منزل أهل زوجته ويشارك فى عملهم فى الحقل ، كما أن مواردهم الغذائية تجمع معاً وتحفظ فى مخزن عام يشترك فيه الجميع ، أما إذا حصل أحد الأفراد على ثروة نتيجة لظروف خاصة فيعاد توزيعها فى أعياد الشتاء لصالح الجماعة ، وذلك بقصد الحصول على رضاء الآلهة للمجموعة ككل ، وإذا ما أراد أحد أفراد مجتمع الزونى أن يبنى بيتاً كان عليه أن يكرم ليس من عاونوه فى البناء فقط بل القرية كلها فى حفل خاص عندما يتم البناء ، وفى المنزل نجد أنه يمكن لعدد من أقاربه بحسب اتساعه أن يسكنوا فيه معه ، حتى إذا ما حل بينهم خلاف وأراد الرحيل سقطت ملكيته للمنزل . أما عن الملكية الفردية للأرض فعلى الرغم من أنه معترف بها إلا أن كل فرد فى القرية من حقه أن يفلح فيها ، كما أن لكل شخص الحق فى أن يمتلك مئات الأدوات ، ولكنها تكون عديمة القيمة إذا لم يكن حق استعمالها مباحاً لكل أفراد القرية . وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بالغذاء والملبس وحتى تعاويذ الصيد ، ولهذه أهميتها الكبرى فى مثل هذه المجتمعات ، وعلى ذلك تصبح الملكية الفردية لا قيمة لها إلا فى حدود ما يمكن أن تقدمه من فائدة للمجموع .

ومما سبق نرى أن مجتمع الكواكيوتل مناقض تماماً لمجتمع الزونى ، فالمجتمع الأول تبرز فيه الناحية الفردية فى العقيدة الدينية حيث يكون إرضاء الآلهة بطريق فردى يتمثل فى تحقيق مجد شخصى يأتى نتيجة لانتصار الفرد أو تفوقه فى بعض الطقوس الدينية ، كما نجد أيضاً أن الملكية الفردية هى السائدة حيث لا يستفيد منها إلا مالكها ، وبناء على ذلك قد يلجأ الفرد منهم إلى القتل العمد فى بعض الأحيان فى سبيل الحصول على مركز شخصى آخر ، أما عند الزونى فنجد أن إرضاء الآلهة لا يكون إلا عن طريق ما يبذله الفرد من جهد لمساعدة الآخرين .

رأينا فيما سبق صورة للتعاون والتنافس فى مثالين للمجتمعات البدائية ، أما فى المجتمعات الحديثة فإنه من الصعب أن نصل إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالمنافسة والتعاون فيها . ولكن مع هذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً فيما يتعلق بالمنافسة فى المجتمع الرأسمالى الحديث نجد أن أهم ما يسعى إليه الإنسان هو أن يصل إلى القمة فى مهنته التى اختارها لنفسه وأن يتقدم على الأقل فى مجالها ، ويقاس هذا التقدم بالقدر من المال الذى يمكنه الحصول عليه

وعلى ذلك نجد أن فكرة الفرد فى الطبقة البورجوازية فيما يتعلق بالنجاح فردية خالصة، وعلى الرغم مما أدخل على الفكرة من تعديل فى العصور الحديثة إلا أن المبدأ الفردى لا يزال هو السائد فى هذه المجتمعات ، فالأفراد يزداد إنتاجهم إذا كوفئوا فردياً كل بحسب إنتاجه ، حتى لقد أصبحت القيم الحديثة تقوم اقتصادياً على أساس مبدأ المنافسة الفردية ، وقد تغلغلت المنافسة بذلك فى كل نواحى النشاط الإنسانى وفى العلاقات الاجتماعية عامة ، حتى لقد أصبحت مشكلة كل إنسان فى المجتمعات الحديثة .

إذا ما بحثنا عن الدوافع التى تجعل من آحد المجتمعات من وجهة نظر عامة مجتمعاً متعاوناً وتجعل الآخر متنافساً . وجدنا أن ذلك يتوقف أساساً على تركيبه والمثل السائد فيه ، فإذا ما بدأنا بالأساس الأول نجد أنه كثيراً ما يقال بأن الطبقية فى المجتمع تحد من التنافس بين أفراده . إلا أن هذا يكون مقصوراً فى العادة على المنافسة بين طبقة وأخرى حيث لا يكون بينهما من التعادل ما يسمح بهذه المنافسة ، أما عن المنافسة فى داخل الطبقة نفسها فنجدها شديدة فى العادة . ولهذا أثره فى الطبقات الأخرى ، فمنافسه البوتلاتش فى مجتمع الكواكيوتل وهو مجتمع يظهر فيه التقسيم الطبقى ، لا تكون هذه المنافسة إلا بين ندين ، أى بين شخصين متقاربين فى الطبقة أو من طبقة واحدة ، ولكن على الرغم من ذلك فقد ساعد هذا على أن تشيع روح المنافسة فى المجتمع ككل ، وأصبحت هى السائدة فيه . أما عن الأساس الثانى وهو المثل السائدة فى المجتمع ، فنجدها أكثر أهمية فى تحديد مدى التنافس . وأبرز المثل فى المجتمعات عادة ما يتعلق بتحقيق نجاح الفرد فى المجتمع ، وقد رأينا كيف تختلف هذه المثل عند كل من الكواكيوتل والزونى وعند كل من المجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى .

عملية الصراع Conflict

تأخذ المنافسة فى العادة مظهراً سلمياً حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهراً عدائياً سميت صراعاً . وذلك عندما يصبح المقصود منها ليس الشيء موضوع المنافسة فحسب ، بل أيضاً الرغبة فى هزيمة الشخص المتنافس . وتتميز المنافسة بسيادة العامل الشخصى عند المتنافسين والرغبة فى التشفى . وتتدخل العاطفة بشكل واضح ثم تتحرك إلى شعور بالغضب والكراهية . كما تخلق عدداً من الدوافع للمهاجمة والإضرار قد تنتهى بالقضاء على الفرد أو الجماعة الأخرى . وعلى هذا الشكل تتحول المنافسة إلى صراع يعرفه جلين كالتالى :

Conflict is the social process in which individuals or groups seek their ends by directly challenging the antagonist by violence or the threat of violence.(1)

وإذا حاولنا أن نفرق بين المنافسة والصراع وجدنا حول هذه التفرقة آراء كثيرة ، فمن قائل بأن المنافسة تتميز على العكس من الصراع بعدم الاتصال المباشر بين المتنافسين ، ومن قائل بأن المنافسة تتميز بعدم شعور المتنافسين بعضهم ببعض أو بأنها عملية موقتة غير دائمة ، إلى آخر ذلك من أشكال التمييز التى لا يمكن قبولها بطريقة مطلقة لأن المنافسة قد تكون عكس ذلك فى كثير من الحالات .

وإذا أردنا أن نفرق بين الاصطلاحين الإنجليزيين لكل من المنافسة والصراع بحسب تركيبهما اللفظى وجدنا أن الاصطلاح الأول Competition قد اشتق من كلمتين لاتينيتين تعنيان to seek together (بقصد تحقيق هدف معين لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد المتنافسين فقط) . أما الاصطلاح الثانى conflict فهو مشتق أيضاً من كلمتين لاتينيتين تعنيان to strike together (لنفس الغرض السابق) . وواضح أن كلا من المعنيين يتضمن فكرة المنافسة أو تحدى شخص آخر يريد نفس الشيء فى نفس الوقت ، إلا أن تحدى المتنافسين أقل عنفاً من تحدى المتصارعين ، كما هو واضح من كلمتى strike و seek حيث تقترن الأولى بالعنف .

---

(١) Gillin and Gillin, op., ci., p. 625.

ويمكن أن نفرق بين الاصطلاحين أيضًا بحسب ما هو شائع فى معنييهما فى مجتمعنا الحاضر ، فإذا ما تنافس شخص أو جماعة مع شخص أو جماعة أخرى حول عمل من الأعمال أو توزيع نوع من السلع أو حول عقيدة دينية أو نظرية علمية أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة ، فإن الشائع هو عدم استعمال العنف لتحقيق الهدف المطلوب ، واللفظ المستخدم فى مثل هذه الحالات هو المنافسة ، حتى إذا ما استخدم العنف لنفس الغرض حل لفظ الصراع محل المنافسة ؛ وعلى ذلك يكون اختيارنا لأى من الاصطلاحين متوقف على استخدام العنف أو عدم استخدامه . ونقول على هذا الأساس إن ما يدور بين الزنوج والبيض فى جنوب أفريقيا صراع وأن ما يدور بين المرشحين لعضوية مجلس الأمة منافسة . وإذا ما تنافست شركتان حول الحصول على امتياز معين أو حول بيع منتجاتهما بحيث يحقق هذا ربحًا أكبر للبائع أو سعراً أقل للمشترى أو خدمة أفضل أو سلعة أجود ، كانت هذه العملية مثلا واضحًا للمنافسة . أما إذا قامت إحدى الشركتين بحرق مخازن الأخرى أو تدميرها لكى تبعدها عن طريقها كان ذلك صراعًا .

ويمكن أن نلمس مما سبق أن كلاًّ من المنافسة والصراع يتضمن معنى النضال ضد الآخرين ، إلا أن الصراع يعتبر منافسة فى أعمق صورها ، وهو ينشأ فى العادة نتيجة لتعارض المصالح . فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المنافسة ؛ وقد تتحول المنافسة إلى شكل آخر إذا ما تدخل الشعور الشخصى وأصبحت هزيمة الشخص نفسه هى الأساس والهدف وتأخذ بذلك شكل الصراع .

أشكال الصراع : يأخذ الصراع أشكالا مختلفة يمكن أن نميز بينها كالآتى :

١ — الصراع الشخصى :

وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر ، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون ، إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصًا آخر لمجرد النظرة الأولى. وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجيًّا على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد ، وقد تنتهى بالاشتباك الجسمى فى بعض الحالات . والشائع أن يكون

لهذا النوع من الصراع سبب واضح . ويمكن أن نمثل له بأشكال العداء المتعددة التى نلمسها بين بعض الناس نحو آخرين .

٢ – الصراع السياسى :

وهو شكل شائع من أشكال الصراع . ويبدو فى مظهرين . أولهما قومى فى داخل المجتمع الواحد والثانى دولى بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث فى بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية . ويبدو فيما يتبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم ، أو فيما يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات ، أما المظهر الدولى للصراع فيبدو واضحًا فيما تتبادله الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد لسياسة الأخرى . وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعمق صور الصراع بينها ، حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى .

٣ – الصراع الطبقى :

ويحل هذا الصراع فى المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دولى ، وهو يأتى فى العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعيًّا أو سياسيًّا اقتصاديًّا . وقد يأتى هذا الشعور بالرقى على أثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث فى الهند عندما غزاها الآريون ، وقد كونوا من أنفسهم طبقة خاصة واعتبروا المواطنين الهنود طبقة أخرى تقل عنهم فى كل شىء ، وقد كان نفس الشىء يحدث بعد غزو الأوربيين لمستعمراتهم فى إفريقيا وآسيا حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا فى المجتمع . ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها . وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل فى العادة فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات . ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء فى نظرية كارل ماركس حول ما سينتهى إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة . كما رأى فى نظريته أيضًا أن هذا الصراع لن يكون محليًّا فى وطن بالذات وإنما سيكون صراعًا فى كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية .

٤ - الصراع الدينى :

وهو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال تعرفه حتى اليوم ، ومن أقدم أشكاله ما عرفته مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتون فى عهد أمنحتب الرابع ، وذلك حينما حاول معتنقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق ، وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد . ومن أظهر أشكال الصراع الدينى أيضًا ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراع الذى قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها فى عهد الملكة إيزابلا ، إلى آخر ذلك مما عرفه التاريخ فى مراحله المختلفة من صراع دينى .

٥ - الصراع الجنسى :

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها ، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاه وطول القامة وعرض الرأس ، كما تبدو هذه الاختلافات فى النواحى الحضارية التى تتمثل فى العادات والتقاليد واختلاف نماذج التصرف إجمالا . ولما كان الإنسان كالحيوان ميالا بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة إلى من يشبهونه جسمانيًّا وحضاريًّا ، وجدنا أن هذا الشكل من الصراع كثيراً ما يحدث وبنوع خاص فى الوطن الواحد ، ويكون ظهوره فى العادة نتيجة مباشرة للاختلاف حول المصالح أو نتيجة للشعور بأفضلية أو سمو جنس على آخر ، ونلمس هذا الشكل من الصراع واضحًا فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود ، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين ، كما نجد نفس الشيء يحدث بين البيض والسود فى اتحاد جنوب إفريقيا ، كما يمكن أن نمثل لهذا الشكل من الصراع أيضاً بما كان يدور بين سكان أمريكا الشمالية الأصليين من الصفر وبين مستوطنيها من البيض .

نتائج الصراع :

للصراع نتائج أو آثار لا بد أن ينتهى إليها . وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول أمد الصراع . ويمكن أن نلخص آثار الصراع فى النقط التالية :

١ ـ التماسك فى داخل الجماعات المتصارعة . ذلك لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة ، فالعدو المشترك يدفع أفراد الجماعة الواحدة إلى نسيان خلافاتهم الشخصية واتحادهم معاً لحماية أنفسهم وحماية مثلهم وعقيدتهم أو جنسهم، وهذا الاتجاه يتوقف إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذى يتصارعون من أجله .

٢ ـ الخلخلة فى المجتمع ككل ـ عندما يقوم الصراع بين الجماعات فى الوطن الواحد تبرز ظاهرة عدم التماسك . فالنزاع الذى يقوم بين الأحزاب المتصارعة من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية فى الوطن الواحد ، كما تقوم بين أفراده بلبلة فى الأفكار حول المثل والآراء ، أيها صحيح ، وأيها غير صحيح ، وإلى أى الأحزاب ينضمون ، وأيها مخلص ، وإلى آخر ذلك مما يسود بين الناس من تساؤل يجعلهم غير متفقين أو متحدين .

٣ ـ سفك الدماء والخسارات المادية ـ وهذه النتيجة نجدها واضحة فى الحروب وما يصاحبها من خسائر فى الأرواح والثروات ، كما نلمس الخسارة المادية واضحة فيما قد يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رءوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات واشتباكات وتخريب .

٤ ـ القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع .

ه ـ التوافق الاجتماعى فى إحدى صوره العديدة التى سنذكرها فى حديثنا عن عملية التوافق .

عملية التوافق Accommodation

التوافق هو الاصطلاح الذى يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضى أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً أو جماعات . وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا الاصطلاح إلا على من كانوا فى حالة منافسة سابقة أو عداء سابق لوقوع التوافق . وكلمة التوافق Accommodation تعادل كلمة التكييف Adaptation التى يستخدمها علماء الحياة للتعبير عن العملية التى يتمكن بها الكائن الحى من مجاراة ظروف البيئة المحيطة به عن طريق تغيرات عضوية تنتقل بالوراثة ، يستطيع بها الكائن الحى أن يبقى . ولقد مر الإنسان فى مراحل نشأته الأولى بهذه المرحلة من التكيف ؛ أما فى الوقت الحاضر فيكاد يكون الكائن الحى الوحيد الذى يستطيع أن يكيف هو البيئة بحسب ظروفه أو أن يتكيف دون تعديل عضوى فى تركيبه .

واصطلاح التكيف إذن لا يستخدم للتغيرات الاجتماعية وإنما يستخدم بدلا منه اصطلاح التوافق للتعبير عن التغير الذى يحدث فى العادات والاتجاهات ونماذج التصرف والخبرة الفنية والنظم والتقاليد وغيرها من النواحى الاجتماعية التى تنتقل من جيل إلى جيل .

أشكال التوافق : للتوافق أشكال متعددة تتفق مع نوع العلاقة بين الأطراف المتنازعة من ناحية تفوق أحدها قوة أو نفوذاً ، كما تتفق مع نوع الحضارة السائدة فى المجتمع والنظام السياسى السائد ، ومدى سيادة المثل الديمقراطية أو الديكتاتورية فى المجتمع . ويمكن أن نجعل الأشكال الهامة لعملية التوافق فيما يلى :

١ — **الاستسلام** : Yielding ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذى يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر ، كما قد يكون استسلاماً للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأى . وينتهى الصراع بالاستسلام إذا انتصر أحد الطرفين المتنازعين ؛ ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ إلا أن يستسلم ويخضع للشروط التى يفرضها المنتصر ، فإذا لم يرض بها واصل صراعه مع احتمال القضاء عليه كلية ، حتى إذا ما قضى أحد المتصارعين على الآخر انتهت تبعاً لذلك عملية الصراع . ومن الشائع عند انتصار أحد الفريقين أن يقبل المغلوب

الهزيمة ويعترف بها ، وتنتهى بذلك أيضاً عملية الصراع بعد أن يتحدد وضع أو مركز كل من الطرفين . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما قد يحدث من تشابك جسمى بين فرد وآخر لو بين جماعة وأخرى ، حتى إذا ما وضح انتصار أحد الطرفين استسلم الآخر بعد أن يشعر أن استمرار الصراع لن يجديه شيئاً سوى زيادة خسائره ، كما يمكن أن نمثل له أيضاً باستسلام الشعب المهزوم لرغبات الشعب المنتصر أو الغازى كما يحدث فى الحروب عادة ، وقد يكون الاستسلام لمجرد التهديد فقط كما حدث عندما استسلمت تشيكوسلوفاكيا لألمانيا فى سنة ١٩٣٩ خوفاً مما كانت تتوقعه من تخريب وخسائر فى أرواح أبنائها إذا رفضت التسليم .

ومن الملاحظ أن هذا الشكل من التوافق برغم ما يصحبه من استقرار للسلام والأمن فهو يترك أثراً عميقاً من الحقد والكراهية عند الطرف الذى استسلم يحتمل معه قيام الصراع من جديد إذا ما سنحت الفرصة المناسبة .

٢ – التقريب بين وجهات النظر : Compromise

قد يكون من السهل أن ينتهى الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين فى القوة أو النفوذ أو الثروة ، أما إذا كانا متقاربين فى ذلك تعقد الأمر وأصبحت سيادة أحدهما على الآخر أو هزيمته له صعبة التحقيق ، الأمر الذى يجعل كلا منهما يشعر بعدم جدوى صراعه ، وأن مصلحته فى أن يتفق على وضع معين يتجنب به خسارته المستمرة وجهده الضائع .

ويلجأ المتنازعون لذلك إلى الصلح أو التوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة ، وذلك على أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصارع من أجله ، سواء أكان موضوع الصراع ناحية مادية أم معنوية ، ويبرز بذلك مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين ، ويختفى من بينهما مبدأ (الكل أولا شىء) لتحل محله الرغبة فى التنازل أو التسامح عن بعض الأمور لكسب أمور أخرى . وعلى الرغم مما يشعر به كل من الطرفين المتنازعين من عدم رضا . إلا أن كلا منهما يعزى نفسه بخسارة الآخر لشىء مما كان يتمسك به ، وبأن عدم الرضا متبادل بين الاثنين . ويسود استخدام هذا الشكل من التوافق فى المنازعات العمالية وفى المعاهدات الدولية التى تتم فى العادة بين قوى متعادلة .

والذى يحدث عادة عند تطبيق هذا المبدأ أن تكون لجنة من الفريقين المتنازعين ، على أساس أن يتنازل كل منهما عن بعض حقوقه أو وجهات نظره ، كما هو الحال عندما يتفاقم الخلاف بين أسرتين ، أو حين يستدعى الأمر تكوين حكومة ائتلافية تمثل عدداً من الأحزاب المتعارضة ، حيث تتعاون هذه الأحزاب عندئذ على أساس التجاوز عن بعض ما يعمل على اختلافها . ويطلق على هذا المبدأ فى الوقت الحاضر « الفن السياسى » ذلك لأن السياسيين عامة نجدهم ولديهم من الاستعداد دائماً ما يدفعهم لممارسة هذا المبدأ عملا بالحكمة القائلة بأن « نصف الرغيف أفضل من لاشىء » وترتبط ممارسة هذا المبدأ عادة بالمساومة ، وذلك عندما يحاول كل من الطرفين أن تكون خسارته أقل من خسارة الطرف الآخر ، وتكون للمساومة هنا أثرها وفائدتها وذلك عندما يطالب أحد الطرفين مثلا برغيف ونصف فى الوقت الذى لا يطمع فيه فى أكثر من رغيف واحد .

٣ ــ الوساطة : Mediation

وهى من الأشكال الهامة التى ابتدعتها الجماعات لإنهاء خلافاتها . وتقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتخلق بينهم الرغبة فى حل خلافاتهم . ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة ، واقتراحات الوسيط فى هذه الحالة غير ملزمة لأى من الطرفين . ومن أشهر الخلافات التى استخدمت فيها الوساطة على المستوى الدولى الصراع الذى كان يدور فى فلسطين بين العرب واليهود ، حيث أرسلت الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨ وسيطاً من طرفها راعت أن يكون بحكم جنسيته غير متحيز لأى من الطرفين ، وقد اختارته لذلك سويديا على أساس بعد بلده عن أية مصلحة فى فلسطين ، ولقد اجتمع الوسيط بكل من الطرفين المتنازعين ، وقد خرج من اجتماعاته بعدد من الحلول التى اقترحها لحل مشكلة فلسطين وإنهاء النزاع القائم فيها ، إلا أن اقتراحاته لم تصادف قبولا من الأطراف المتنازعة ، فعاد باقتراحات أخرى لم تصادف هى الأخرى قبولا ، وواضح هنا أن قرارات الوسيط لم تكن ملزمة ولم يؤخذ بها فعلا .

وتقوم الوساطة بدور هام فى النزاع الذى يقوم بين العمال أصحاب العمل وبين الدول بعضها وبعض ، كما حدث أن توسطت جمهورية مصر العربية لحل النزاع القائم بين الهند

وباكستان ، ويتجه الوسيط دائماً إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر ، ويلاحظ أن استخدام هذا المبدأ فى هذه الحالة يكون عن طريق طرف ثالث يقبل المتنازعان وساطته ، وهذا غير ما يحدث عندما يتفق الطرفان مع بعضهما مباشرة .

٤ — التحكيم : Arbitration

تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة فى أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة ، وتتكون هيئـــة التحكيم كما هو الحال فى الوساطة من أفراد غير متحيزين لأى من الأطراف المتنازعة . بل إن عدم التحيز هنا ضرورى جداً لأن قرار الهيئة ملزم . وتتكون لجان للتحكيم فى الوقت الحاضر فى كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال ، وتتكون هذه الهيئة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك على أساس قبولها لمبدأ التحكيم ، وقد تلجأ الحكومات إلى مبدأ التحكيم الإجبارى ، بمعنى أن الخلافات تطرح تلقائيا أمام لجان التحكيم لدراستها بقصد إنهاء الخلاف دون أن تطلب الأطراف المتنازعة ذلك وخاصة إذا ما تعلقت هذه الخلافات بالصناعة ، وقد بدأت نيوزيلندا بهذا النظام فى سنة ١٩٤٨ وتبعتها فى ذلك أستراليا ثم كثير من الدول الأوربية كالنرويج وألمانيا وإيطاليا ، وتقوم فلسفة هذه الحكومات فى ذلك على أساس أن الإضرابات والخلافات وخاصة ما تعلق منها بالعمل والعمال تكون فى العادة مكلفة للمجتمع ومضيعة لوقته ، وأن أمر هذه الخلافات لا يخص أو يهم الأطراف المتنازعة فحسب وإنما يهم فى الوقت نفسه مصالح الجمهور التى تتأثر بها .

أما عن التحكيم فى المجال الدولى فيعتبر من الظواهر الواضحة فى العصر الحديث ، وليس أدل على ذلك من الدور الذى تقوم به محكمة العدل الدولية فى لاهاى التى أنشاتها عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٠ للنظر فيما يقوم بين الدول من خلافات ، كما تقوم هيئة الأمم المتحدة فى الوقت الحاضر بنظر كثير من الخلافات التى تقوم بين أعضائها ، وتعتبر مشكلة فلسطين من أهم القضايا التى عرضت على الأمم المتحدة للتحكيم حينما وضعت إنجلترا هذه القضية أمامها فى سنة ١٩٤٧ .

وقد انتهت الأمم المتحدة إلى قرار اعتبرته ملزما للطرفين المتنازعين فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان القرار يقضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وعلى الرغم من أن القرار كان ملزماً

إلا أن الهيئة لم تتمكن من تنفيذه بالشكل الذى قررته . وقد استخدمت هذه الوسيلة أيضاً عندما احتكمت مصر إلى هيئة الأمم فى سنة ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثى عليها ، وقد انتهت الهيئة إلى قرار اعتبرته ملزما بالنسبة للأطراف المتنازعة عندما طلبت إليها الكف عن إطلاق النار .

وعلى الرغم من استخدام هذا الشكل من التوافق فى الخلافات الدولية على مدى واسع أثبتت التجربة أن التحكيم على هذا المستوى الدولى كثيراً ما يلازمه الفشل لأن محاولة تنفيذه بالقوة قد يثير إشكالات تفوق موضوع النزاع خطورة ، وقد تؤدى إلى إشعال حرب عالمية ، ولكن من ناحية أخرى وجد أن التحكيم الدولى غالباً ما ينجح عندما يستخدم كوسيلة لمنع الحروب أو وقفها إذ نراه قد أثبت نجاحه فى حالات كثيرة .

٥ — التسامح : Toleration

من الموضوعات التى يدور حولها الصراع مالا يكون قابلا لتطبيق مبدأ تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعضها ،كما لايكون قابلا لأى من الوساطة أو التحكيم ، ومن أمثلة ذلك ما يدور من نزاع حول العقائد الدينية ، وحيث يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين عن بعض ما تشتمل عليه عقائدهما أو دياناتهما . ويفضل فى هذه الحالة مبدأ آخر للتوفيق أو الصلح أو اوقف الصراع القائم بينهما . هو مبـــدأ التسامح من ناحية الطرفين ، ويؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد قطعا مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أى منهما إلى نتيجة قاطعة مما يدفعهما إلى الرغبة فى الكف عن صراعهما حقنا لدمائهما ، ورغبة فى إعادة الأمن والسلام ، ويتفقان على ذلك مع احتفاظ كل منهما بشعوره نحو الآخر فى أنه ليس على صواب .

وفى هذا النوع من التوافق لا تصفو القلوب كلية بين الأطراف المتنازعة عادة ، كما لا يتوافر حسن النية دائماً ، وإنما يكتفون بالتوفيق أو الصلح لصعوبة إقناع أحدهما للآخر بوجهة نظره مع رغبتهم فى الوقت نفسه فى تحقيق عدد من المصالح المشتركة التى لا يمكن أن يستقيم تحقيقها مع استمرار نزاعهم . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما يعرف باسم التسامح الدينى الذى يتم بين المذاهب المختلفة ، كما هو حادث بين كل من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة البروتستانتية ، أو التسامح

الذى يسود بين المسلمين والمسيحيين من أبناء الوطن الواحد ، كما يبدو هذا الشكل من التوافق أيضًا فى التسامح الجنسى ، كما يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يستطيع البيض أن يعملوا دون تعاونهم مع السود ، وقد أمكن للطرفين تحقيق ذلك عن طريق التسامح ، لخلق حياة مشتركة على أساس قبولهما لاختلافاتهما الجنسية والحضارية ، وكما حدث أيضًا بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن طالت بين الطرفين حربهما الأهلية التى فضلا وقفها بعد اقتناعهما بأهمية التسامح حول مسألة الرق . أما عن التسامح السياسى فنجده ممثلا بشكل واضح فيما نلمسه من تعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وتبادلهما التمثيل السياسى مع احتفاظ كل منهما بمذهبه السياسى والاقتصادى الرأسمالى فى الولايات المتحدة ، والشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، والمذهبان مختلفان كل الاختلاف .

٦ — التبرير : Rationalization

وفى هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسى لإحلال التوافق محل النزاع ، على أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين . ونلمس هذا فيما يحاوله بعض الموفقين بين اليهود والمسيحيين ، أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقط التشابه بين كل من العقيدتين ، أو عندما تحاول بعض الهيئات بقصد التوفيق بين البيض والسود إبراز فضل الحضارة الزنجية وما ساهم به الزنوج من إضافات على الحضارة عامة أو إبراز الناحية الإنسانية لضرورة التوفيق بين بنى الإنسان عامة . وفى الحالات التى يتم فيها التوافق على هذا الأساس تحل الصداقة محل العداء ، ولكن يصعب مع ذلك توافر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد التفكير بين الأطراف المتنازعة . فهم وإن كانوا سيعملون معاً ويخدم كل منهم الآخر إلا أن كلا منهم سيظل محتفظاً بطريقته فى التفكير وبوجهة نظره .

ويحدد التراث الاجتماعى متى وكيف يجب أن يحل التوافق محل الصراع فى المجتمع . ولا يتدخل هذا التراث فى كل أنواع الصراع ، وإنما نجده يسمح ببعض أشكاله ، ويقاوم بعض الأشكال الأخرى ، وهذا واضح فى موقف المجتمعات المختلفة من جريمة القتل مثلا

حيث تختلف وجهات النظر من هذه الناحية ، فبعض المجتمعات وخاصة البدائية منها لا تضع لهذه الجريمة من الأهمية ما تضعها لها المجتمعات الأخرى، وتختلف القيم السائدة فى المجتمع أيضًا من ناحية الأشكال التى تفضلها فى عملية التوافق ، فبعض المجتمعات تصر على الأخذ بمبدأ إنهاء الصراع عن طريق الهزيمة القاطعة لأحد الفريقين ، بينما يسود فى بعض المجتمعات الأخرى مبدأ التوفيق على أساس تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة لبعض الحقوق ، كما تشجع مجتمعات أخرى على مبدأ الصلح المطلق كوسيلة لإنهاء النزاع .

وإذا أردنا أن نمثل لما سبق وجدنا أن مبدأ تقريب وجهات النظر يعتبر علامة من علامات الضعف فى مجتمع الكواكيوتل الذى سبق أن أشرنا إليه فى حديثنا عن عمليتى التعاون والمنافسة . وحيث نجد فى المجتمع أن المنافسة البوتلاتشية تقوم على أساس تحقيق المجد الشخصى عن طريق إذلال شخص آخر . هذا فى الوقت الذى نجد فيه مجتمع الزونى يشجع على الأخذ بمبدأ تقريب وجهات النظر لإنهاء النزاع بين أفراده . أما عن الصينيين فيسود بينهم عادة مبدأ الصلح المطلق ، فإذا ما اشتبك شخصان فى الطريق تجمع حولهما المارة وعملوا على وقف اشتباكهما ، ثم تنتقل المجموعة كلها لأقرب مكان لشرب الشاى حيث يشرح كل من المتنازعين وجهة نظره ، ويتحول الباقون إلى محكمين حتى إذا ما انتهوا من الاستماع إلى الطرفين أصدروا حكمهم بتعيين المخطىء ، وما عليه إلا أن يدفع ثمن ما شربوه من الشاى ، وينتهى الخلاف بذلك عند هذا الحد[1] .

أما فى معظم المجتمعات الحديثة فنجد أن مبدأ تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة من أكثر المبادئ ممارسة لوقف النزاع بين الأفراد والجماعات ، كما نجدها تأخذ علاوة على ذلك بمبدأ التحكيم ، هذا بالإضافة إلى أن الأفراد والجماعات كثيراً ما يلجأون إلى التحكيم بطريقة أكثر رسمية من ذلك لفض نزاعهم عن طريق المحاكم المختلفة .

هذا ، وقد لوحظ أنه فى حالة وقوع التوافق لا يخلو عادة من شعور عدائى بين الأطراف المتنازعة ، لأن التوفيق بينهم كثيراً ما يثبت أنه مؤقت ، وذلك لاحتمال عودة

(١) Ogburn, A Handbook of Sociology.

الصراع بينهم من جديد إذا حل ما يدعو إلى ذلك ، ويرجع هذا إلى أن العداء يظل فى حالات كثيرة خبيثاً فى النفوس برغم مظاهر التوافق التى قد تبدو واضحة . وعلى ذلك يتميز التوافق الاجتماعى بوجود عاطفتى الحب والكراهية معاً ، وهذا هو ما دعا سمنر Sumner إلى أن يصف التوافق بأنه تعاون عدائى .

عملية التمثيل : Assimilation

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التى تعمل على إضعاف الاختلافات التى توجد بين الأفراد أو بين الجماعات ، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التى تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة . . ويتعرض لعملية التمثيل الأفراد أو الجماعات إذ حلوا بين أفراد أو جماعات أخرى غريبة عنهم ، وتختلف عنهم بالتالى فى عدد من النواحى والمقومات التى تميز مجتمعاً عن آخر ، على أن يكون حلولهم بينهم بقصد الإقامة الدائمة بينهم ومشاركتهم حياتهم . وتكون عملية التمثيل قد أصبحت تامة إذا ما انتهى بهم الأمر إلى اتحادهم مع المجتمع المضيف فى نواحى اهتماماته واتجاهاته ، هذا ويكون حلول الأفراد أو الجماعات بين أفراد أو جماعات أخرى فى أغلب الأحوال ، إما على شكل مهاجرين أو على شكل لاجئين .

ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم ، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد فى جماعة واحدة أو مجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة على الأقل .

وإذن فعملية التمثيل تتجه إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفى فى العادة ، تهدف إلى الوحدة ، أو على الأقل إلى التنظيم المتماسك للفكر والعمل ، وهى لا تخرج فى الواقع عن كونها إذابة للعنصر الجديد فى المجتمع الذى حل فيه ، يكتسب خلالها ذكريات وأحاسيس واتجاهات المجتمع الجديد ، كما يشاركه تجاربه وتاريخه ، ويصبح بذلك فى نهاية الأمر جزءاً منه يشترك وإياه فى تراث اجتماعى واحد ، وحضارة واحدة ولا يصبح بالتالى دخيلا عليه أو أجنبيا عنه ، كما كان الحال فى أول الأمر .

واصطلاح التمثيل سواء فى شكله العربى أو شكله الأجنبى **assimilation** هو نفس الاصطلاح المستعمل فى علم وظائف الأعضاء ، وهو التمثيل الغذائى ، وذلك لأن

الجسم يقوم بعملية التمثيل على المواد الغذائية التى تدخله ، وهى عناصر غريبة عنه ، فيحولها إلى مواد تختلف كلية فى تركيبها وتكوينها عن المواد الغذائية نفسها لأنها أصبحت جزءاً من الجسم نفسه ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتمثيل الاجتماعى حيث نجد أن العنصر الغريب يمثل فى المجتمع الجديد ويتحول اجتماعيا إلى عنصر يختلف كلية عما كان عليه قبل أن تتم عملية التمثيل بعد أن يصبح جزءاً من المجتمع الذى حل به .

ومن أشهر عمليات التمثيل التى عرفها التاريخ تلك التى مر بها اليهود فى جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ ، وذلك حينما وجد اليهود فى التمثيل بين الشعوب التى حلوا بها نهاية لبعثرتهم وسبيلا لاستقرارهم . ولقد اقتنع بأهمية هذه العملية عدد كبير من يهود العالم وخاصة هؤلاء الذين استوطنوا بلاد غرب أوربا ، والولايات المتحدة ، حيث اندمجوا فى مجتمعاتها اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، وذابوا فى هذه المجتمعات نهائياً حتى لم يعد هناك ما يربطهم بتاريخهم القديم وتراثهم الاجتماعى الأول سوى عقيدتهم الدينية تقريباً ، أما يهود شرق ووسط أوربا فكانوا لم يوفقوا فى اندماجهم الكامل فى المجتمعات التى حلوا بها ، إما لعدم تشجيع هذه المجتمعات لهذا الاندماج باعتبار أنهم عنصر غير مرغوب فيه ، وإما لأن اليهود أنفسهم كانوا لا يشجعون على هذا الاندماج مفضلين عزلتهم التقليدية التى عرفت عنهم ، ومما شجع على عدم اندماجهم فى العصور الحديثة أيضاً ظهور الحركة الصهيونية فى القرن التاسع عشر كحركة سياسية قومية ، وذلك حينما اتجهت هذه الحركة إلى إثارة الروح القومية بين اليهود ووجوب إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين ، وقد رأى زعماء هذه الحركة عدم تشجيع التمثيل بين اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها استعداداً لعودتهم إلى فلسطين .

ولقد نجحت عملية التمثيل فعلا بين يهود غرب أوربا والولايات المتحدة ، وكانوا على هذا الأساس غير متحمسين للحركة الصهيونية ، بل كانوا معارضين لها فى أول أمرها لأنها كانت تدعو إلى اقتلاعهم من مجتمعاتهم الجديدة التى اندمجوا فيها وأصبحوا جزءاً منها ، كما كانوا عرضة أيضاً لأن يفقدوا جنسياتهم التى حصلوا عليها فى البلاد التى استوطنوها ، وكانوا يعيبون فى الوقت نفسه على يهود شرقى ووسط أوربا عدم

استطاعتهم الاندماج الكامل فى بلادهم ، فى الوقت الذى كانوا يستطيعون فيه إنهاء المشكلة اليهودية عند هذا الحد .

ولقد تبين من الإحصائيات فعلا نجاح عملية التمثيل بين يهود غرب أوربا والولايات المتحدة ، وفشل نفس العملية بين يهود شرق ووسط أوربا ، ففى إحصائية نشرتها جامعة الدول العربية فى كتابها « الهجرة اليهودية إلى فلسطين » نجد أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٤ قد بلغ حوالى ٨٥٠ ألف نسمة ، منهم حوالى ٣١٧ ألفا من بلاد أوربا الشرقية والوسطى وحوالى ثلاثة آلاف فقط من بلاد أوربا الغربية ، أما بالنسبة ليهود الولايات المتحدة فلم يهاجر منهم إلى فلسطين خلال نفس السنوات سوى ٢١٦٠ فرداً فى الوقت الذى كان يبلغ عددهم فى الولايات المتحدة حوالى عشرة ملايين [١].

ومن عمليات التمثيل الاجتماعى الهامة التى مر بها التاريخ أيضاً تلك التى تتعلق باستيطان الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أراضيها مكاناً لتجميع المهاجرين من أغلب بلاد العالم . وقد جاءوا إليها إما بحثاً عن الثروة أو هرباً من بلادهم لأسباب سياسية أو دينية ، جاءوا من إنجلترا وهولندة وإيطاليا واليونان وفرنسا وإسبانيا ومن كل البلاد الأخرى تقريباً ، وكان منهم السلاف والتيوتون والنورديون ، كما كانوا يمثلون كل المذاهب الدينية ومختلف الحضارات والطبقات الاجتماعية ، ولكنهم برغم كل هذا وبمرور السنين تمكنوا أن يكونوا شعباً واحداً ذا تاريخ موحد وحضارة واحدة وتراث اجتماعى مشترك . ويمكن أن نضيف إلى هذه العملية تلك التى مر بها زنوج أفريقيا الذين استوطنوا الولايات المتحدة أيضاً ، حيث نجدهم فى الوقت الحاضر وقد ذابوا تقريباً بين أهلها ، ولم تعد تربطهم ببلادهم الأصلية فى القارة الإفريقية أية رابطة أو اهتمام تقريباً ، كما أصبحت حضارتهم فى أغلبها أمريكية ، هذا على الرغم من أن عملية التمثيل بالنسبة لهم لم تتم بالشكل الذى تمت به بين سكان أمريكا من البيض ، وذلك نظراً لعدد آخر من العوامل التى لم تساعد على تحقيق مثل هذا الاندماج الكامل ، وخاصة ما تعلق منها بالصفات الجسمية التى يختلف فيها الزنوج عن الأوربيين ، والتى لا تزال مصدراً لعدد من المشاكل والاضطرابات التى لم تحل تماماً حتى وقتنا الحاضر .

---

(١) جامعة الدول العربية – الهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٥٦) ص ٤٨ – ٥٣ .

ومن عمليات التمثيل العالمية التى يمر بها الناس فى مختلف المجتمعات تلك التى يتعرض لها كل من الزوج والزوجة حيث يبدآن حياتهما الزوجية فى أغلب الأحيان وهما شبه غريبين عن بعضهما ومختلفين فى كثير من النواحى الاجتماعية ، حتى إذا تقدمت بهما السنوات ازدادا تقاربًا وتفاهمًا حتى يصبحا فى نهاية الأمر وحدة كاملة تتميز باتحاد آمالهما وآلامهما واتجاهاتهما ويصبح تاريخهما كما تصبح تجاربهما واحدة ، وهى التجارب التى مرت بها أسرتهما ، كما تتميز وحدتهما أيضًا بنواحي الاهتمام المشتركة بينهما والتى غالباً ما تكون متعلقة بشئون أسرتهما .

العوامل التى تؤثر فى عملية التمثيل :

قد تكون عمليةّ التمثيل سريعة فى بعض الحالات وقد تكون بطيئة فى حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر فى هذه العملية ضيقًا أو اتساعًا مما يمكن أن نجمله فيما يأتى :

١ — التسامح : قلنا من قبل إن التسامح يعتبر شكلا من أشكال التوافق ، وكلما ازداد عمقًا وأصالة سهلت عملية اتصال الأفراد والجماعات بعضها ببعض ، كما يعمل فى الوقت نفسه على زيادة تجمعهم وتفاعلهم ، وكل هذا يمهد لعملية التمثيل ويعجل بها .

٢ — العزلة : قد يحدث أن يتجه اللاجئون بين شعب من الشعوب إلى العزلة فيقطنون مناطق خاصة لإقامتهم يزاولون فيها حرفهم ونشاطهم الحضارى ، وهذه العزلة التقليدية كانت من العوامل التى لم تساعد اليهود فى أنحاء العالم المختلفة على الاندماج مع الشعوب التى يعيشون بينها بسبب تفضيلهم الدائم إلى أن يظلوا يهوداً فى تقاليدهم وعاداتهم واتجاهاتهم وملبسهم وعقيدتهم . وكان هذا السبب يدعو دائمًا إلى النفور منهم فى أى مجتمع يحلون به ، ونجد نفس الظاهرة بين سكان أمريكا الأصليين من الهنود فى عزلتهم وابتعادهم عن المستوطنين الجدد مما لم يساعد على الاندماج الكامل بينهم حتى يومنا هذا .

ويعتبر الخروج عن العزلة التقليدية من العوامل الهامة التى تشجع على عملية التمثيل إذ يمكن للحضارات عن طريق ذلك أن تتفاعل وأن تساعد على تقدير ما فى الحضارات الأخرى من عوامل تدعو إلى تقريبها من بعضها وانسجام أفرادها معًا .

٣ — التشابه الحضارى : ويعتبر هذا التشابه فى نماذج التصرف من العوامل التى

تساعد على ربط الشعوب بعضها ببعض ، ويمكن أن نلمس ذلك على عملية التمثيل التي تمت فى مصر على من هاجر إليها ، وكان من أصل عربى ، سورى أو لبنانى أو من شمال أفريقيا ، حيث نجد أن هذه العملية قد تمت فى يسر وسهولة نتيجة للتشابه الحضارى الواضح بين العرب جميعاً مهما اختلفت أوطانهم ، بينما نجد فى الوقت نفسه أن عملية التمثيل لم تأخذ نفس الاتجاه بين من استوطنوا مصر من غير العرب كاليونانيين مثلا.

ويمكن أن نمثل لذلك أيضًا بعملية التمثيل التى حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بين المهاجرين إليها من شمال وشمال غرب أوربا وكيف كانت العملية هنا أسرع وأعمق من تلك التى حدثت بين المهاجرين إليها من شرق أوربا أو من القارة الآسيوية .

٤ ــ مدى الاختلاف أو التقارب فى الصفات الجسمية : وقد وجد لهذه الناحية أثر كبير فى عملية التمثيل ، إذ كلما زاد الاختلاف في هذه الصفات ازداد بطء عملية التمثيل ، وخاصة تلك الصفات التى تتعلق بلون البشرة ، ونلمس أثر ذلك بالذات فى ذلك النفور الذى نراه بين السود والبيض أو بين البيض والصفر من أبناء الوطن الواحد، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل عملية التمثيل صعبة التحقيق ، وتذكرنا هذه الصعوبة بعامل الشعور بالنوع الذي قال به جيدنجز .

٥ ــ الاختلاط البيولوجى : ولهذا أثره أيضًا على عملية التمثيل ، وتكون صورته أكثر وضوحًا وفاعلية عن طريق الزواج بين أفراد شعبين مختلفين ، فإذا ما انتشر الزواج بين أفراد الشعب المنتصر والشعب المهزوم ، أو بين أحد الشعوب وشعب آخر هاجر إليه، كانت هذه خطوة هامة فى سبيل التمثيل الذي يحدث بين الشعبين، ولقد وجد أن هذا الاختلاط البيولوجى يساعد كثيراً على الاندماج الحضارى . وقد نجحت هذه الناحية عندما غزا العرب مصر وما صاحب هذا الغزو من عملية تمثيل حدثت بين الشعبين بالتدريج حتى أصبحا في النهاية شعبًا واحداً ، وكان من العوامل التى ساعدت على هذه العملية الزواج الذي كان يتم بين أفراد كل من الشعبين . أما إذا نظر أى من الشعبين إلى هذه الناحية باستياء تأخرت عملية التمثيل الكامل كما هو حادث بين الأوربيين وسكان المستعمرات التي احتلوها ، وكما هو حادث أيضًا بين الأوربيين الذين استوطنوا الولايات المتحدة من ناحية وبين الزنوج فى نفس المجتمع من ناحية أخرى ، هذا فى

الوقت الذى نجحت فيه عملية التمثيل لنفس السبب ، أى عن طريق الزواج بين هؤلاء الأوربيين أنفسهم بعضهم ببعض برغم انتمائهم إلى شعوب مختلفة .

٦ – مدى الشعور بالبعد الاجتماعي أو الطبقي : ولهذا أثره على عملية التمثيل ، فقد يجعلها صعبة إذا كان هذا الشعور قويًّا وقد تكون سهلة إذا خف هذا الشعور ، لأن الذى يحدث فى العادة أن تبتعد كل طبقة عن الأخرى اجتماعيًّا ويكون لكل منها مجال نشاطها فى العمل وفى غير أوقات العمل ، وهذا لا يسمح لأبناء الطبقات المختلفة بالاختلاط ببعضها ؛ حتى ما يتعلق منه بالاختلاط المدرسى ، حيث نجد فى كثير من المجتمعات مدارس خاصة بطبقات بنيها .

ويمكن أن نمثل لهذا البعد الطبقى بما حدث بين سكان الهند الأصليين وبين غزاتها من الآريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة مميزة لا يجوز الاتصال بأهل البلاد من الهنود . حتى لقد كان هذا من العوامل الفعالة لقيام نظام الطوائف الدينى فى الهند . كما سنرى فى جزء آخر من الكتاب . ولقد حدث عكس ذلك بين العرب الذين غزوا مصر وبين أهل البلاد من المصريين ، نتيجة للمثل التى جاء بها الإسلام والتى كانت تدعو إلى المساواة .

٧ – تكافؤ الفرص فى النشاط الاقتصادى : ويساعد على هذه الناحية تسهيل عملية التمثيل ، لأن استئثار مجموعة من الأفراد بخيرات المجتمع على أسس غير عادلة مثل تلك الأسس التى تقوم على الميلاد أو الطبقة أو الجنس يشجع على إثارة روح الحقد والكراهية والحسد ، وكلها أشكال من الشعور تعطل عملية التمثيل . ويحدث العكس إذا ما شعر كل الأفراد بحقهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وبأن العمل والجهد هو أساس النشاط الاقتصادى ولقد كانت هذه الناحية بالذات . وهى التفوق الاقتصادى على غير أساس من تكافؤ الفرص ، من العوامل التى أدت إلى كراهية اليهود فى العالم فى المجتمعات التى كانوا يحلون بها ، كما كانت نفس الناحية تدعو إلى كراهية المصريين للأجانب الذين كانوا يجيئون إلى مصر ويستأثرون باقتصادياتها دون أى أساس من تكافؤ الفرص .

عملية المزج الحضارى Acculturation

وهى العملية التى تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات بعضها ببعض فتتأثر كل حضارة بالأخرى عن طريق الإعارة والاستعارة ، ولكن دون أن تفقد أى من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرها الأصلى ، ودون أن تندمج إحداها فى الأخرى اندماجاً كاملا .

ويعرف جلين المزج الحضارى كالتالى :

Acculturation is the process whereby societies of different cultures are modified through fairly long-continued contact, but without a complete blending of the two cultures. (1)

وتختلف عملية المزج الحضارى عن عملية التمثيل فى ناحية هامة هى أن الأولى تسمح باختلاط الأجناس المختلفة بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص هذه الأجناس . وعلى الرغم من أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح فى العادة إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجى نجد أن عملية المزج الحضارى يمكن أن تتم بدون هذا الاختلاط البيولوجى ، وأمثلتنا على ذلك كثيرة ، فسكان أستراليا الأصليون تأثروا حضارياً بمستوطنيها من البيض دون أن يصاحب ذلك أى صلات بيولوجية تذكر ، وكذلك الحال فيما يتعلق بزنوج أمريكا الشمالية حيث لا نستطيع أن ندعى بأنهم قد مثلوا نهائياً بين سكانها من البيض ، ولكنهم لا شك أنهم تأثروا حضارياً بهم وعلى مجال واسع ، ونفس الشيء يمكن أن نذكره بالنسبة للقبائل الهندية التى تعيش فى الولايات المتحدة والتى تأثرت بعملية المزج الحضارى ، بمعنى أن حضارتهم أو نماذج التصرف عندهم لا يمكن تكون قد ظلت على نقائها الأول وإنما تناولها الكثير من التعديل نتيجة لاتصالهم بالسكان البيض دون أن يصاحب ذلك صلات بيولوجية ذات أهمية .

ولقد كان لعملية المزج الحضارى أثرها كذلك عندما اتصل العرب بالإسبان فى

(١) Gillin & Gillin, op, ci., p. 530.

جزيرة إيبريا من أكثر من ألف عام ،ولا تزال آثار هذا المزج الحضارى ممثلة بين الإسبان حتّى يومنا هذا .

وقد تبدو عملية المزج الحضارى سالبة من جانب واحد بمعنى أن الحضارة الأقوى تؤثر فى الحضارة الأضعف ، إلا أن الواقع يثبت أنها عملية ذات جانبين سلبى وإيجابى ، فإذا ما اختلطت حضارتان وجدنا أن التعديل فيهما متبادل نتيجة لهذا الاختلاط مع اختلاف فى الدرجة فقط ، ونمثل لذلك بزنوج الولايات المتحدة وما أضافوه إلى الحضارة الأمريكية من نواح جديدة مثل تلك التى تأثرت بها اللغة نتيجة إضافة جديدة إليها ، أو تلك التى تأثرت بها الفنون كالرقصات المختلفة وموسيقى الجاز التى تعود أصولها إلى الفنون الزنجية .

وتعتبر عملية المزج الحضارى عملية ممهدة لعملية التمثيل ، إذ أن ما يحدث خلال عملية المزج إن هو إلا مجرد حدوث تعديلات معينة فى أى من الحضارتين أو فى كليهما ، ولكن دون أن يحل محلها شكل جـــديد يغنى عن الشكلين الأولين كما يحدث فى عملية التمثيل حيث نجد أن الصفات الحضارية قد اندمجت تماماً بعضها ببعض ، وانتهت بذلك إلى صفات حضارية جديدة .

وتبدو أظهر أشكال المزج الحضارى فى تلك التى تتم مع اللاجئين إلى أحد المجتمعات والذين لابد أن يمتزجوا حضاريا بمن سبقوهم من السكان لكى يتمكنوا من العيش معهم ، كما تظهر عملية المزج الحضارى بشكل واضح أيضًا عقب غزو شعب لآخر وما يتبع ذلك من تفاعل بين الشعبين ، يظهر أولا على شكل توافق بأشكاله المختلفة التى عرفناها من قبل ، ثم تحل عملية المزج الحضارى ، وذلك عندما يبدأ كل من الشعبين يستعير من الآخر بعض صفاته الحضارية التى تتمثل فى الكلمات اللغوية وفى بعض نواحى التصرف ، وتتأثر الحضارتان بذلك فى كثير من النواحى ، إلا أن الشكل الحضارى لكل من الشعبين يظل كما كان تقريبًا ، حتى إذا طالت فترة الاتصال مهدت عملية المزج الحضارى لعملية التمثيل ، إذا كان هناك من الظروف ما يساعد على قيامها ، حتى إذا تمت أصبحت هناك حضارة واحدة .

الفصل التاسع

النظام الطبقي

- مقدمة
- النظام الطائفي
- النظام الطبقي القانوني
- النظام الطبقي العرفي

الفصل التاسع

النظام الطبقى

Stratification

مقدمة :

تحتل دراسة النظام الطبقى فى المجتمع أهمية كبرى فى علم الاجتماع الحديث ، ولقد فطن الإنسان منذ آلاف السنين إلى نواحى الاختلاف بين الناس وخاصة ما تعلق منها فيما مضى بالذكاء والكفاءة الجسمية والغنى والفقر وما تعلق منها بأمور كالدخل والمهنة والثقافة ومستوى المعيشة فى وقتنا الحاضر .

ومن المفكرين القدامى الذين اهتموا بهذا الموضوع فى كتاباتهم أفلاطون حيث وجدناه يقسم سكان المدينة الفاضلة إلى طبقات ، الطبقة العاملة وطبقة الموظفين والجنود والطبقة الحاكمة ، كما وجدنا أرسطو فى كتابه السياسة قد ميز بين طبقات ثلاث ، الغنية جداً ، والفقيرة جداً ، والمتوسطة .

ومن الكتاب المحدثين الذين أبرزوا هذه الناحية آدم سميث وقد قسم الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على أساس طريقة حصول أفرادها على معاشهم ، وهذه الأقسام :

(ا) أصحاب الأراضى الذين يعيشون على إيجارها للغير .

(ب) العمال الذين يعيشون على ما يتناولونه من أجر .

(حـ) التجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح . وهو يقول فى ذلك :

"The whole annual produce of the land and labour of every country, or what comes to the same thing, the whole price of that annual produce, naturally divides itself, it has already been observed, into three parts, the rent of the land, the wages of labour, and the profits of stock, and constitutes revenue to three

different orders of people, to those who live by rent, to those who live by wages, and to those who live by profit. These are the three great original and constituent orders of every civilized society from whose revenue that of every other order is ultimately derived."(1)

وقد اشتهر كارل ماركس بنظريته فى الطبقات الاجتماعية ، وقد رأى فيها أن التاريخ يتقدم إلى مراحل متعددة مثل مرحلة المدنيات القديمة ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية وأن كلا من هذه المراحل يتميز بطابع معين فى الإنتاج يقوم على أساسه نوع من البناء الطبقى يتمثل فى طبقة مسيطرة وأخرى خاضعة لها. وتحتل الطبقة المسيطرة مركزها بسبب ملكيتها وإشرافها على أدوات الإنتاج مما يسهل لها أيضًا مهمة السيطرة على الحياة الأخلاقية والعقلية فى المجتمع ، وهذا يجعل كل عناصر المجتمع فى متناول يدها بما فيها القانون والدولة والفن والأدب والعلم والفلسفة .

ويرى ماركس أن أية طبقة صاعدة تتميز فى مرحلة تكوينها بالتقدم الفنى فى الإنتاج ، وهذا يصاحبه فى العادة تقدم فى الرخاء الإنسانى . كما تتميز أيضًا بجهودها للاحتفاظ بمصالحها عن طريق آرائها ونظمها التحررية التى تقف بها ضد من يحاول عرقلة هذا التقدم والرخاء الإنسانى . حتى إذا ما نجحت هذه الطبقة الصاعدة فى أن تكون هى الطبقة الحاكمة بدأت تعدل من دورها . فمصالحها الاقتصادية التى كانت تخدم التقدم الفنى تعود لتعرقل هذا التقدم إذا ما أصبح استمراره يشكل خطراً على سيطرتها الاقتصادية ، وبالتالى تقاوم أية محاولة لتغيير التنظيم الاقتصادى للمجتمع ، وتقف فى سبيل ذلك أمام أى تقدم آخر يمكن أن يتحقق عن طريق التقدم الفنى السابق لما فى ذلك من زعزعة لوضع هذه الطبقة الحاكمة ، ثم يبدأ بذلك التوتر والصراع بقصد إعادة تنظيم المجتمع . ويقول ماركس فى ذلك عن صعود الطبقة البورجوازية على أنقاض الطبقة الإقطاعية

"..... the means of production and of exchange, which served as the foundation for the growth of the bourgeoisis were generated in feudal society. At a certain stage in the development of these means of production and of exchange, the conditions under which feudal society produced and exchanged, the feudal organization of agriculture and manufacturing industry, in a word, the feudal

---

(١) Adam Smith, An Inquiry in the Nature and Causes of the Wealth of Nations (N.Y., 1937) p. 248.

relations of property became no longer compatible with the already developed productive forces, became so many fetters. They had to be burst asunder, they were burst asunder.

Into their place stepped free competition, accompanied by social and political constitution adapted to it, and by the economic and political way of the bourgeois class (1).

ويطبق ماركس نفس الشيء على الوقت الحاضر فيما يتعلق بالطبقة البورجوازية وطبقة العمال The Proletariat فالمجتمع البورجوازي الحديث بما يتميز به من ضخامة الإنتاج وتركيز الملكية واتساع التبادل قد خلق طبقة أخرى قوية هي طبقة العمال ، وماركس يشبه البورجوازيين بالساحر الذي نجح بسحره في استدعاء قوى خفية ثم فقد السيطرة عليها . وسيؤدي الإفراط في الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة في الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، سيؤدي هذا إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمات ، وبتوالي هذه الأزمات تقع الكارثة النهائية فتتقوض أركان النظام الرأسمالي وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية .

وإذن فالطبقة الاجتماعية عند ماركس هي أي حشد من الناس يقوم بوظيفة واحدة في تنظيم الإنتاج كالأحرار والعبيد والنبلاء والعامة ، والإقطاعيين والفلاحين ، والتجار والموزعين ، وهم على هذا الأساس المسيطرون والخاضعون . وتتميز كل طبقة على الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادي ؛ فكل طبقة تأخذ وضعها على أساس الوظيفة التي يقوم بها أفرادها في عملية الإنتاج ، ونظام الإنتاج على هذا الأساس هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية ذلك لأن ماركس يعتقد أن العمل هو أساس الكيان الشخصي ، فالإنسان لا يمكنه أن يعيش بدون عمل لأن ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية تجعل من العمل أساساً للحياة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس فالوضع الذي يحتله الفرد في التنظيم الاجتماعي للإنتاج هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، أما العوامل الأخرى كالدخل وطرق الاستهلاك ودرجة التعليم والمهنة ، فما هي سوى علامات مميزة لتوزيع السلع المادية والأهمية الرمزية ، وعلى ذلك فالدخل والمهنة من وجهة نظر ماركس لا يعدان دلالة على الوضع الطبقي ؛ لأنهما

(١) Karl Marx and Friedrich Engels, Manifesto of the Communist Party (N.Y., 1932) p. 14.

لايعدان دلالة على الوضع فى عملية الإنتاج ، فقد يشتغل اثنان بالنجارة ، يدير أحدهما محلا صغيراً يملكه بينما يعمل الآخر فى أحد المصانع ، والاثنان برغم انتمائهما لمهنة واحدة إلا أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين . ويعتقد ماركس أن وضع الإنسان فى عملية الإنتاج هو الذى يحدد خبراته التى تؤثر فى آرائه وأعماله ، فالخبرة تأتيه عن طريق جهوده فى الحصول على معيشته وخاصة خبراته التى تأتيه عن طريق الصراع الاقتصادى الذى يعمل على توحيد الآراء والأفعال .

وإذن فتنظيم الإنتاج هو الأساس الضرورى لوجود الطبقات الاجتماعية ، وبتكرار الصراع حول المكاسب الاقتصادية وسهولة انتقال الآراء بين الأفراد ونمو الشعور الطبقى وازدياد التذمر بسبب الاستغلال ، يساعد كل هذا على إزالة الاختلافات وإزالة الصراع بين الأشخاص والجماعات فى داخل الطبقة الواحدة ، كما يشجع فى الوقت نفسه على تنظيم سياسى يتفق والشعور الطبقى ، وكل هذه الشروط العامة وإن كانت ضرورية لتكوين الطبقة الاجتماعية ، إلا أنها لا تعتبر أساساً كافياً لذلك إلا إذا نظم الأفراد أنفسهم داخل هيئة تحقيق أهدافهم العامة . وقد أراد ماركس بكل ذلك أن يوجه نظر أفراد طبقة البروليتاريا إلى ضرورة تنظيم أنفسهم كى يتمكنوا من القضاء على الطبقة البورجوازية .

وهكذا نرى مما سبق أن ظاهرة الطبقية فى المجتمع ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية نفسها ، كما أنها من الظواهر التى تمكنت منذ القدم أيضاً فى جذب أنظار الكتاب والفلاسفة إليها فكتبوا عنها ولا يزالون يكتبون ويدرسون حتى وقتنا الحاضر ، حين اتسعت هذه الدراسات وتعددت مجالاتها ، وسنحاول أن نلم فى هذا الجزء من الكتاب بنصيب من هذه الدراسات .

وللنظام الطبقى أشكال متعددة يعتبر أهمها ظهوراً فى المجتمعات الإنسانية :

(ا) النظام الطائفى Castes وأساسه دينى

(ب) النظام القانونى Estates وأساسه القانون .

(حـ) النظام العرفى Classes ويقوم نتيجة لاختلال التوازن الاجتماعى الذى ظل موجوداً بعد قيام نظام المساواة بين الأفراد قانوناً .

وسنتكلم عن كل من هذه الأشكال الثلاثة بشىء من الإيجاز .

النظام الطائفى

Castes

يعتبر النظام الطائفى من أكثر النظم الطبقية تطرفًا وجموداً ، وعلى الرغم من أنه يقتصر على الهند وبعض المناطق المحيطة بها ، إلا أنه بذلك يكون قد ضم عدداً كبيراً من الناس يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ مليون هندى ومائة مليون من غير الهنود .

والنظام الطائفى نظام قديم ويرجح أنه بدأ منذ حوالى ثلاثة آلاف عام ، وقد ارتبط ظهوره بظهور الديانة الهندوسية ، وإذن فلفهمه لا بد من فهم لهذه الديانة ولتاريخ الهند نفسها .

كانت الهند منذ القدم هدفًا لكثير من الغزوات ، ومن أهمها ما قام به الآريون ، وقد انقسمت الهند عقب هذه الغزوات إلى أربع فئات ، فئة الحكام وهم الغزاة العسكريون وكان لهم نصيب الأسد منها ، وفئة رجال الدين وكان لهم نفوذ كبير أيضاً ، ثم فئة العامة وأخيراً فئة العبيد وهم أهل البلاد أنفسهم ، ولقد كتب للغزاة الآريين أن يضعفوا بمرور السنين وخاصة بسبب الغزوات المتلاحقة التى كانت تتعرض لها البلاد مثل غزوات الإسكندر والإيرانيين والعرب والمغول . وقد بدأت الديانة الهندوسية تتكون أيام حكم الآريين ثم أخذت تقوى بعد ذلك حتى إذا جاء القرن السادس قبل الميلاد كانت قد اكتملت وناقشت الديانات الآرية الأخرى ، بل لقد تمكنت فى النهاية وخاصة بعد أن ضعف الآريون من القضاء على دياناتهم وتحقير آلهتهم .

وهناك صلة مباشرة بين هذه الديانة الهندوسية وبين الفئات الأربع التى ينقسم إليها السكان من ناحية ، وبين النظام الطائفى من ناحية أخرى . فالطوائف فى الهند تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هى شاتريا Kthariyas والبراهمة Brahmans والفيشيا Vishyas والشودار Sudras وينتسب كل منها إلى فئة من الفئات الأربع التى انقسم إليها الهنود وهى بحسب الترتيب السابق فئة الحكام العسكريين الأرستقراطية وفئة رجال الدين وفئة العامة وفئة العبيد ، ثم ارتفعت فئة البراهمة فيما بعد واحتلت قمة النظام

الطائفى بعد أن ضعف نفوذ الطبقة الأولى باستمرار الغزوات عليها . وتنقسم كل طائفة من هذه الطوائف الرئيسية إلى طوائف فرعية عديدة يبلغ عددها فى بعض الحالات عدة مئات .

ولقد قام النظام الطائفى على أساس دينى يتفق والعقيدة الهندوسية ، فالديانة تعترف بثالوث إلهى يتكون من براهما Brahma وسيفا Siva وفيشنو Vishnu ، وهؤلاء الآلهة يتميزون بأن لا قوة لهم إطلاقاً ، وبذلك يكون مصير الهندوسى أو خلاصه (مصير روحه) بيده هو ، وليس بيد آلهته، ذلك لأن المبدأ الأساسى للديانة الهندوسية هو أن الشخص يولد من جديد بعد موته ، والعالم كله بذلك عملية مستمرة لانتقال الأرواح، الفرد له روح كانت توجد خارجه قبل مولده ويظل وجوده إلى الأبد ، والموت إذن ليس نهاية فى حد ذاته وإنما انتقال لحياة جديدة ، ويتوقف مصير الحياة المستقبلة من ناحية الارتفاع أو الانخفاض على الإنسان وحده ، فإذا ما أخطأ لن تنفعه عقيدته أو صلاته أو تضحيته أو رجال الدين من البراهمة ، لأن الآلهة ليس لديهم من القوة ما يمكنهم من التأثر فى مصير الإنسان فيما يتعلق بحياته المقبلة ، لأن النفوذ مركز فى الكارما Karma وهى قوة تعادل القدر فى ديانتنا ، ولا يظهر هذا النفوذ إلا فى الحياة المقبلة ، وبمعنى أوضح فى تحديد وضعه فى هذه الحياة المقبلة ، ويتوقف حكم الكارما على الدراما Dharma وهى التى تعبر عن مدى أدائه لواجباته الدينية ، وهذه الواجبات قسمان الأول يحوى عدداً من القوانين الخلقية ومنها احترام البراهمة ، والثانى عبارة عن عدد من الشعائر الخاصة بالطائفة . ولـــكل طائفة دار ما خاصة بها ، إلا أنها تشترك جميعاً وفى كل الطوائف بتوصية معينة ، هى أن الإنسان يجب أن يقبل المعيشة فى حياة الطائفة التى ولد فيها ، فإذا ما أهمل هذه التوصية عوقب بعد موته بأن يولد فى طائفة أقل منها ، أما إذا عمل بالتوصية فيكافأ بأن يولد فى طبقة أعلى ، وبذلك فإن مصيره فى المستقبل إما أن يكون مضيئاً أو مظلماً .

والهندوسى بذلك لايمكنه أن يغير طائفته أو النظام الذى تسير عليه كما يجب عليه أن يقبل هذا النظام وأن يقبل وضعه الذى وجد عليه ، ووضعه بذلك يختلف عن وضع الإنسان فى الأديان السماوية الأخرى كالمسيحية والإسلام ، حيث يجاهد الإنسان لتحسين وضعه فى الحياة، ويكون بذلك فى حركة مستمرة من التغير بعكس الهندوسى الذى لا يمكنه

مطلقاً أن يجاهد فى سبيل ذلك ، بل على العكس يكون جهاده مركزاً فى الاحتفاظ بالوضع الذى وجد عليه لكى يتجنب لعنة الطائفة الأدنى ، وبذلك تميز النظام الطائفى بالاستقرار والثبات . كما يتميز فى الوقت نفسهَ بأنه يقر حكم الطوائف الأعلى .

ومن الصعب إعطاء وصف دقيق لتفاصيل النظام الطائفى ، بل إنه يكاد يكون مستحيلا إعطاء رقم معين لعدد الطوائف ، فالطوائف عرضة دائماً للانقسام إلى أجزاء عديدة تصبح فى حد ذاتها طوائف جديدة، وقد يختفى بذلك عدد من الطوائف القديمة، كما أن الطوائف نفسها قد يكون لها أسماء محلية تختلف من مكان لآخر ، وهذا التعقيد يتمثل فيما أظهره تعداد سنة ١٩٠١ من أن البراهمة فى إحدى الولايات ينقسمون إلى ٢٠٠ طائفة رئيسية فى الوقت الذى لا يزيد عددهم فيه على ٥٪ من السكان ، كما بلغ عدد الطوائف الرئيسية فى الهند فى نفس الإحصاء ٢٣٧٨ طائفة(١) .

أثر النظام الطائفى على الحياة الاجتماعية :

على الرغم من أن النظام الطائفى دينى إلا أنه قد اتخذ بمرور الزمن طابعاً اجتماعياً يتعلق بالحياة نفسها ، وذلك بعد أن أصبح فى غير الإمكان أن يعيش الإنسان خارج نطاقة ، وكان لهذا أثره حتى بين الهنود غير الهندوسيين والذين وجدناهم وقد خضعوا لنفس النظام ، فالمسلمون عقب غزو الهند قد كونوا لأنفسهم طوائف خاصة بهم تتفق ومراكزهم، وكذلك الحال بين اليهود الذين انقسموا أيضاً إلى طائفتين تختلفان فى المرتبة ، تتكون الأولى من مهاجريهم الأول ، والثانية من خادميهم الذين تحولوا إلى اليهودية برغم ما فى ذلك من معارضه لتعاليم التوراة ، أما عن المسيحيين فى الهند فكانوا فى الأصل هندوسيين ثم تحولوا إلى المسيحية ، وكانوا بذلك أعضاء فى طوائف ، وقد ظلوا بعد تحولهم هذا على وعيهم الطائفى يتبعون تعاليمها برغم ما فى ذلك من مخالفة لتعاليم الإنجيل ، وما زالوا يذكرون اسم طائفتهم كلما ذكر اسمهم ، وليس أدل على ذلك مما لوحظ فى تعداد سنة ١٩٣١ من أن أقل من ١٪ فقط من سكان الهند جميعاً هندوس ومسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يذكروا طائفتهم مع اسمهم .

وإذن فالنظام الطائفى يعتبر أكثر من نظام يحدد وضع أو مركز الإنسان ، ذلك لأنه

---

(١) Egon Ernest Bergel, Social Stratification (N.Y., 1962) p. 44.

يؤثر فى حياة الإنسان اليومية وله نتائج عميقة الأثر على كل الحياة الاجتماعية ، كما أن له نفوذاً كبيراً فى توجيه كل حضارة الهند ، وأهم مظاهر هذا النظام فلسفته التى يقوم عليها وجزاءاته التى تتعلق به بحكم كونه نظاماً دينيا .

ويتميز النظام الطائفى على الرغم من أنه يخلو من أى تنظيم رسمى معين بأن الطوائف نفسها عبارة عن حقيقة اجتماعية، وناحية خلوه من التنظيم تبدو فى أن الطوائف لا تتبع هيئة معينة أو رئاسة معينة كما لا تقوم حولها حقوق أو التزامات قانونية ، فإذا ما تساءلنا عن العوامل التى تدعو إلى الولاء الطائفى وجدنا الإجابة عن ذلك فى العقيدة الدينية وفى الشعور بالنوع وفى الاطمئنان الذى ينشأ عن الارتباط بجماعة معينة والخوف من العقاب الدينى ، ذلك لأن الفرد إذا استهان بذلك ما أمكنه أن يعيش ، فالانسحاب من الطائفة معناه العزلة عن الحياة ، لأن أية طائفة أخرى لن تقبله ، وبذلك فلن يمكنه الزواج أو الحصول على طعامه ، بل لن تكون له أية صلات اجتماعية ، ويكون بذلك كمن حكم عليه بالموت ، وهذا هو السبب الذى جعل غير الهندوس يكونون طوائفهم الخاصة بهم .

أما عن صلة الطائفة بالمهنة ، فكانت الطائفة والحرفة فى أول الأمر مظهرين لحقيقة واحدة ، وذلك حين كان لكل طائفة حرفة واحدة ولكل حرفة طائفة واحدة ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك بعد أن تعقدت النظم الاقتصادية وازداد عدد السكان بشكل كبير مما لم يعد معه ممكناً أن يظل على ما كان عليه أولا وإلا ظل معظم أفراد البراهمة والشاتريا بدون عمل ، فالملايين التى انحدرت عن رجال الدين وعن الطبقة الحاكمة كان لابد لها أن تجد حرفاً أخرى تعيش عليها ، وهذه الناحية لم تؤثر كثيراً على معظم سكان الهند الذين ظلوا يقومون بحرفتهم التى لم يكن هناك مجال لتغييرها والتى تتميز فى الوقت نفسه بأنها الحرف السائدة فى الهند والتى تتفق مع اقتصادها الرئيسى مثل فلاحة الأرض والرعى وتربية الماشية ، وكذلك الحال فيما يختص بالصناعات اليدوية ، وعلى ذلك ظل أصحاب هذه الحرف داخل طوائفهم ، وإن كان قد حدث تطور فيها ، فإن الطوائف لم تتخل عن حرفها وإنما أضافت إليها حرفا أخرى جديدة لم تكن تمارس فيها من قبل ، وبذلك اتسع مجال العمل فى داخل الطائفة دون أن تزول الحواجز التى كانت تحيط بها ، أما عن طائفتى البراهمة والشاتريا فقد تأثر أفرادهما كثيراً عن هذه الناحية . ومن أمثلة التغير الحرفى عند البراهمة توليهم المراكز الإدارية والحرف المختلفة وخاصة ما تعلق منها

بالتدريس . وقد ساعدهم على ذلك معرفتهم للقراءة والكتابة ، وقبولهم لمثل هذه الحرف فيه تغيير أساسى لنظامهم الطائفى الذى يحرم عليهم أن يكونوا موظفين أو أن يشتغلوا بأجر . هذا وقد فتح أمامهم مجال آخر للعمل كطباخين للأغنياء من أفراد طائفتهم أو الطوائف الأخرى ، وتعيينهم لمثل هذه المهمة له أهمية خاصة من ناحية اطمئنان المخدوم إلى أن طعامه يجهز بحسب المواصفات المطلوبة فى النظام الطائفى ، كما أن فى استطاعة الخادم من طائفة البراهمة تقديم المياه لسيده دون أن تفقد طهارتها . ولناحية المياه هذه أهمية كبيرة فى النظام الطائفى ، هذا طبعاً علاوة على البراهمة الذين ظلوا فى حرفهم الأصلية فى معابدهم كرجال دين خصوصيين عند الأثرياء من الهنود ، أما عن طبقة الشاتريا فقد اتجهت إلى التجارة بنوع خاص كما عملوا موظفين فى الدولة نظراً لأن منهم نسبة كبيرة من المتعلمين ، وقد شغلوا الوظائف التى كان يرفضها البراهمة .

ويعتبر الزواج الداخلى (الأندوجامى) من أهم ما يميز النظام الطائفى ، وعلى الرغم مما نجده من أن الأندوجامية هى دائماً النظام السائد للزواج فى أى نظام طبقى آخر ، إلا أننا نجدها فى النظام الطائفى تتميز بالتطرف المطلق الذى لا يوصف بأى نوع من الاستثناء أو المرونة ، فالأندوجامية التزام دينى ، وعلى ذلك فالجزاء الذى يصاحب الخروج عليها جزاء شديد ، إذ أن النتيجة الطبيعية للزواج من خارج الطائفة أن يفقد الزوجان مركزهما وينتقلا إلى طائفة أدنى أو أن يصبحا بدون طائفة Outcasts ويدخلا بذلك ضمن المنبوذين Untouchables .

ومن النواحى الأخرى التى يتميز بها النظام الطائفى فى الهند تحريم الأكل إلا مع أفراد الطائفة ، هذا علاوة على أن الفرد ممنوع من أكل شىء إلا إذا أعده أحد البراهمة أو أحد أفراد الطائفة التى ينتمى إليها ، أو أفراد من طوائف أخرى يمكنها أن تلمس الطعام دون أن يفقد طهارته . والخدم بذلك يجب أن يكونوا من طوائف طاهرة وخاصة هؤلاء المكلفين بإحضار الماء . أما بالنسبة للبراهمية فإن طعامهم يصبح غير نظيف إذا نظر إليه شخص من طائفة أدنى ، ومحرمات الأكل بين الهندوس إجمالا تجعل من المستحيل على أعضاء الطوائف العليا أن يأكلوا مع أفراد من طوائف أدنى منهم أو مع أغراب .

والنظام الطائفى بذلك نظام مغلق من وجهة النظر الخاصة بمظهريه الأساسيين ، العضوية وتغيير الوضع الاجتماعى ، فليس فى استطاعة أى إنسان أن يكون أو لا يكون

هندوسياً وإنما يكون ذلك بحكم وضع أبويه ، وبذلك لا يستطيع أى إنسان أن يصبح هندوسياً إذا لم يكن كذلك أصلا ، كما لا يمكن أن ينسحب من هندوسيته ، حتى إذا غير الإنسان دينه فإن ذلك لا يؤثر كثيراً ، بل إن غير الهندوس — كما ذكرنا — أقاموا لهم طوائفهم الخاصة كما أن الهندوس الذين تحولوا إلى المسيحية ظلوا على ولائهم للنظام الطائفى ، وكما أن الشخص لا يمكنه أن يكون أو لا يكون هندوسياً فإن فى غير استطاعته كذلك أن يختار طائفة بعينها ، وإنما يظل كل إنسان طول حياته فى نطاق الطائفة التى ولد فيها إلا إذا فقد مركزه عقوبة له على خروجه عن طقوس الطائفة ، وبذلك لا يمكن تغيير المركز إلا إلى الأدنى ، أما أمل الهندوسى الوحيد فى تغيير وضعه إلى أعلى فلا يكون إلا خلال عملية ميلاده من جديد بعد موته .

النظام الطبقى القانونى

Estate System

يأخذ هذا النظام هذه التسمية من ناحية أن أى تمييز بين الطبقات أو الأشخاص أو المراتب المختلفة التى تدخل فى تشكيله إنما يكون عن طريق الحقوق والالتزامات التى كانت تحددها القوانين ، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إعطاء وصف كامل للنواحى القانونية التى تميز بها النظام بشىء من الدقة ، لأن النظام نفسه كان دائم التغير ، هذا علاوة على اختلافه من الناحية التفصيلية من قطر إلى آخر ، كما أن القوانين بدورها كثيراً ما كانت تخضع للتعديل أو التجاهل ، وخاصة حينما تكون الفئة المسيطرة قوية .

ويمكن إجمالا أن نميز فى هذا النظام بين مظهرين رئيسيين : الأول دينى والثانى مدنى . ويتعلق النوع الأول بالكنيسة ورجالها ، وحين كان هناك تمييز واضح بين رجال الدين وبين غيرهم من الناس ، وحيث كانت الكنيسة تعتبر هذا الغير فيما يتعلق بأمور الدين أقل مرتبة من رجال الدين مهما علا مركزهم المدنى ، وكلما كان مركز الكنيسة قوياً كان هذا أكثر وضوحاً ، ولم يسلم الملوك أنفسهم من هذا التمييز ، وذلك حين كان على الملك أن يركع أمام أى قسيس ما دام يقوم بطقوسه الدينية مهما كانت صفة هذا القسيس ومهما كان أصله ، حتى ولو كان أصلا غير حر أو من العبيد .

وكان رجال الدين ينقسمون إلى عدد من الفئات التى لا ترتكز إلى أساس دينى فحسب بل على تمييز قانونى أيضاً ، فكان لكل فئة منها حقوق والتزامات قانونية تنص عليها القوانين الكنسية ، وكان البابا دائماً على رأس هذه الفئات ، ثم يليه رؤساء الكنائس فى البلاد Primates ثم الكرادلة Archbishops فالبطارقة Patriarchs فرؤساء القسس Bishops وإلى آخر ذلك من الفئات ، ويهمنا من كل ذلك أن هذا الترتيب الوظيفى كان سبباً فى ظهور نظام طبقات يتميز بالتطرف فى عدم المساواة مما كان يتمثل فى اللقب وطريقة التخاطب ، والملابس وأدوات الزينة ، وقد أضفى كل ذلك على الكنيسة ذاتها نظاماً طبقياً قانونياً اختلف عن الأنظمة السائدة خارج الكنيسة بأنه لم يكن وراثياً ،

كما تميزت الكنيسة أيضًا بأن نظامها ظل ديمقراطيًّا من ناحية أنه كان يسمح لأى شخص بأن يصل إلى أعلى مراكزها بحسب جهده الشخصى ، ولقد كان فى إمكان أى شخص أن يصل إلى مركز قسيس إذا ما مر بالطقوس المنصوص عليها ، وكانت الكنيسة بذلك هى الهيئة الوحيدة وقتذاك التى كان نظامها يسمح أو يعطى الفرصة للرقى فى الطبقة الاجتماعية ، وهذا لم يكن مسموحًا به فى النظم الأخرى .

أما النظام المدنى فقد تميز بطبقاته أو فئاته الأربع التالية :

١ — البيت المالك Royal family

٢ — النبلاء Noblemen

٣ — العامة Commoners

٤ — عمال الأرض والعبيد Serfs and Slaves

البيت المالك : ظهرت طبقة البيوت المالكة عندما أصبحت القوة الحاكمة وراثية ، وعلى ذلك كان الشخص يصبح ملكًا على ضوء عضويته فى الأسرة المالكة فقط . وقد كون الملك وأسرته بذلك طبقة خاصة ينضم إليها عدد قليل من الأسر . وعلى الرغم من ضآلة هذه الطبقة حجمًا إلا أنها كانت تكون فئة تتميز عن باقى الفئات الأخرى بنفوذها الكبير على كل ما عداها من طبقات وبامتيازاتها الواضحة ، بل إن حقوق وامتيازات كل الفئات الأخرى كانت تتوقف على نفوذ الملك وسياسته ، فقد كان هو القوة الوحيدة التى تنقل الشخص من فئة إلى أخرى ، فهو الذى يعين النبلاء ويعزلهم ، يعطى الأرض ويصادرها ، يمنح النفوذ أو يمنعه ، إلى آخر ذلك من سلطات .

النبلاء : كان هذا اللفظ يطلق على فئات مختلفة من الناس ، منها الأسر الأرستقراطية القديمة وكانت ترث هذا اللقب بالميلاد Nobility by birth وكانت لهذه الفئة أهمية خاصة من ناحية قربها للبيت المالك ، ومن ناحية ملكيتها لمساحات كبيرة من الأراضى ، ثم ظهرت بعد ذلك فئة أخرى من النبلاء وهم نبلاء السيف Nobility of sword وكانت أهمية هذه الفئة تزداد أثناء الحروب ، كما كانت هذه الأهمية تتوقف على مدى نجاح أفرادها فى المعارك ، فإذا ما انتصروا ارتفعت قيمتهم وتقدموا بمطالبهم التى لم تكن تخرج عن زيادة فى الممتلكات وزيادة فى النفوذ ، وكان الملك يهبهم فى

العادة كل ما يريدون ، وخاصة ما كان يعتبر من غنائم الحرب التى انتصروا فيها .
والفئة الثالثة من النبلاء كانت نبلاء الخدمة Nobility of service ، وقد تمثلت هذه الفئة فى أول أمرها فى الخدم الخصوصيين للملك مثل رئيس حراس القصر ورئيس الإصطبلات ورئيس خدم القصر ، وكانت كلها وظائف يرفضها الأحرار من أفراد الشعب ، ولم يكن يقبلها سوى العبيد ، إلا أن هذه الوظائف ارتفعت بمرور الزمن بأصحابها كما وصلوا عن طريقها إلى زمرة النبلاء ، وقد احتلت هذه الوظائف بالتدريج مكانة هامة وأصبحت مما يورث للأبناء مع ما يتصل بها من حقوق والتزامات.
وهذه الفئات الثلاث من النبلاء كانت تلى الفئة المالكة فى الترتيب والأهمية ، وواضح مما سبق أن هذه الفئات لم تكن تشترك سوى فى اللقب فقط ، أما من ناحية أصل أفرادها واتجاهاتهم ومصالحهم وحقوقهم والتزاماتهم والطرق التى سلكوها للوصول إليها ، فكان مما يختلف فيه أفراد كل فئة عن الأخرى .

العامة : كانت هذه الفئة تضم أفراد الشعب من الأحرار ، وكان معظم أفرادها بذلك من الفلاحين أصحاب الأراضى ، وكانت حالتهم دائماً تتجه من سيئ إلى أسوأ بسبب ما كان يفرض على أراضيهم من أموال للحكومة ، حتى لقد أصبح يطلق عليهم الفقراء ، ولقد انتقلت نسبة كبيرة منهم بسبب ذلك من فئة الملاك إلى فئة الأجراء ، وذلك بعد أن فقدوا أراضيهم وأصبحوا يعيشون على ما يؤجرونه من أراضى الغير .

عمال الأراضى والعبيد : انضم إلى هذه الفئة عمال الأرض والخدم والعبيد ، ويتميز كل أفراد هذه الفئة بأنهم لم يكونوا أحراراً ، وينضم إلى فئة عمال الأرض من كان أصلا من العبيد ثم أطلق سراحه بقيود معينة ومن كان أصلا من الفلاحين الأحرار ، ثم ساءت حالته فدخل ضمن زمرة عمال الأرض ، وكانت هذه الفئة تختلف عن بعضها ، فمنهم من كان معتدلا اقتصادياً ومنهم من كان معدماً ، وكانت كل هذه الفئة من عمال الأرض تخضع لعدد من القوانين منها عمل أفرادها فى الأرض وارتباطهم بها وعدم تركهم لها كما كانوا يباعون مع الأرض إذا بيعت ، أما العبيد فكان منهم من يعمل فى المزارع الملكية كما كان منهم من يعمل خدماً خصوصيين فى القصور الملكية أو فى قصور النبلاء ، كما كانوا يعملون جنوداً فى الجيوش الخاصة، وكانوا جميعاً من وجهة النظر القانونية عبيداً غير أحرار حتى من كان يرتقى منهم فقد كان يظل مع ذلك عبداً غير حر .

هكذا كان الشكل الطبقى السائد فى عصور التاريخ المختلفة حتى جاءت العصور الوسطى ، فتميزت بشكل طبقى قانونى يكاد يشبه النظام السابق مع بعض تعديلات فيه، وقد عرف هذا الشكل الجديد بالنظام الإقطاعى Feudalism .

ويمكن أن نميز هذا النظام أيضًا بين أربع فئات هى :

١ — رجال الدين : لم تتغير هذه الفئة كثيراً عما كانت عليه من قبل إلا فيما يتعلق بفئاتها العليا والتى احتلت إلى جوار أهميتها الدينية أهمية أخرى مدنية، وذلك حينما كان رجال الدين يجمعون بين إمارة الكنيسة وإمارة الإقليم مما رفع من أهمية رجال الدين عامة، ولقد انتهى الوضع بهم إلى ذلك نتيجة للنفوذ الكبير الذى كانوا يتمتعون به ونتيجة أيضًا لملكيتهم الواسعة للأراضى وثرائهم بالتالى ، ثم نتيجة لنفوذهم العسكرى . وذلك بعد أن أصبحوا يكونون لأنفسهم قوى مسلحة خاصة بهم، وقد مكنهم كل هذا من أن يكونوا فى النهاية حكامًا مدنيين ، كما أصبحوا فى بعض البلاد ملوكًا . وقد جمعت الكنيسة بذلك بين ناحيتين متعارضتين من القيم ، الأولى ما تعلق منها بالأخوة والمساواة الكنسية والثانية الأرستقراطية العسكرية ونظام الفروسية الذى أصبح من أنظمة الكنيسة، والذى نمثل له بفرسان المعبد الذين لم يختلفوا عن الفرسان الآخرين إلا فى ناحية عدم الزواج. وبذلك تكون الكنيسة قد قوت من النظام الطبقى القانونى بل لقد أصبحت جزءاً منه .

٢ — النبلاء : وقد انضم إلى هذه الفئة أيضًا أفراد يختلفون فى طبيعتهم وأصلهم وإن كانوا قد اتفقوا فى كونهم من النبلاء ، ومن هذه الفئات الفرسان الذين كانوا يخدمون فى الجيش أو فى الدفاع ، ويمكن أن نقول بأنها امتداد لفئة نبلاء السيف التى كانت موجودة قبل العصور الوسطى مع اختلافها فى أنها فى العصور الوسطى، كانت لها السيادة والسيطرة على باقى الفئات التى تدخل ضمن النبلاء ، كما انضم إلى فئة النبلاء أيضًا نبلاء الخدمة بعد أن عززوا مراكزهم وتقربهم إلى الحكام ، كما انضم إلى النبلاء ملاك الإقطاعيات الكبيرة الذين كانوا على درجة من الغنى والنفوذ تمكنهم من الخدمة فى الفروسية ، وقد تمكنت كل هذه الفئات فيما بعد من أن تكون على رأس الطبقات الأرستقراطية وأن يصل بعض أفرادها إلى فئة الأمراء .

٣ — سكان المدن : كان لانتقال أوربا ابتداء من القرن الثانى عشر من اقتصاد يقوم أساسًا على الاكتفاء الذاتى إلى اقتصاد يقوم على الأسواق والنفوذ أثره فى نشأة المدن، وقد

ظهرت بذلك طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهى طبقة سكان المدن . وقد تميزت المدن بأن اقتصادها كان يقوم عادة على أساس غير زراعى . وكانت المدن تتكون بناء على أمر يحدد وضعها كمدينة ، وكان للحكام مصلحتهم فى إصدار مثل هذه القوانين التى تحدد المدن لما كان يرتبط بذلك من زيادة دخلهم عن طريق الضرائب المالية التى كانت تفرض على سكانها . كذلك لم يكن كل من ينتقل إلى المدينة يعتبر مواطناً Citizen وإنما كان ذلك متروكاً لما يحدده القانون فيمن يعتبر مواطناً ومن لا يعتبر كذلك ، وذلك لما كان يتمتع به سكان المدن من حقوق وامتيازات لا تتوافر لغيرهم ممن يسكنون المدينة من غير مواطنيها أو ممن يسكنون خارج المدن ، كما كانت كل مدينة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى ، وعلى أساس كل ذلك اعتبر سكان المدن فئة خاصة تحتل وضعها فى النظام الطبقى . وكانت كل مدينة تتكون من فئات أربع هى الفئة الحاكمة وتتكون من حاكم المدينة وموظفيه الذين يعاونونه ، وفئة رجال الدين، وفئة المواطنين ، وفئة غير المواطنين ، وتتكون الفئة الأخيرة من التجار المتجولين والخدم والعمال اليدويين وعمال الأرض الذين يعملون بالزراعة فى حدود المدينة والأجانب الذين يقيمون إقامة دائمة واليهود . كما كان يمكن أن يضاف إلى ذلك فئة خامسة فى المدن الكبرى تتكون من هؤلاء الذين يؤدون أعمالا غير شريفة مثل حفارى القبور والجلادين والممثلين والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والذين كانوا يهاجرون بدون عمل من الريف إلى المدن والمتسولين والبغايا ، وكانت هذه الفئة الأخيرة أحقر الفئات فى المدينة وأقلها وزناً فى السلم الاجتماعى ، وكانت بطبيعتها محرومة مثل فئة غير المواطنين من الحقوق التى كانت للفئة الثالثة ، وهى فئة المواطنين . ومن هذه الحقوق التوظف فى الحكومة وعضوية مجلس المدينة والالتحاق بالجيش وبالهيئات الأخرى التى تدبر المدينة .

٤ ـ سكان الريف : وكانوا ينقسمون إلى عدة فئات تختلف كثيراً عن بعضها فى الوضع والحقوق ، وكانت العامة Commoners على رأس هذه الفئات جميعاً وهى تلك الفئة التى كانت تملك أرضاً وكان بعض أفرادها لا يختلفون عن كثير من فئة النبلاء ، وذلك من ناحية ثرواتهم وإن كانوا لايدخلون ضمن فئة النبلاء بسبب عدم ممارستهم لحياة الفروسية كما كانوا يختلفون عنهم فى ناحية أخرى هى عدم مساواتهم معهم فيما يدفعونه من ضرائب ، والتى كانت تعفى منها فئة النبلاء ، ويلى ذلك فئة العامة الذين

لا يملكون أرضًا ويعيشون من ريع الأراضى التى يؤجرونها من الغير ، ويتميز أفراد الفئتين السابقتين من العامة وهم من سكان الريف فى الوقت نفسه بأنهم أحرار ، ويأتى بعد ذلك سكان الريف من فئتى عمال الأرض والعبيد وهم من غير الأحرار ، ولم يتغير وضعهم عما كان عليه قبل العصور الوسطى .

هكذا كان النظام الطبقى السائد فى العصور الوسطى وما جاء بعدها من عصور حتى العصر الحديث ، حيث وجدنا أربع فئات هى رجال الدين والنبلاء العسكريين وسكان المدن وسكان الريف ، وكما كان لكل من هذه الفئات من وضع اجتماعى خاص كان لكل منها فى الوقت نفسه حضارتها التى تختلف فيها عن حضارة الفئات الأخرى ، كما كان لكل منها قيمه الخلقية وعاداته وطرق حياته ، فالكنيسة مثلا كانت تعمل على نشر التعاليم الدينية وطرق الحياة التى تتفق والمسيحية والتى تتمثل فى الإيمان والأمل وفعل الخير . وقد أخذت الكنيسة بذلك على عاتقها كثيراً من الخدمات التى تتفق وهذه المثل كرعاية المرضى حيث كانت كل المستشفيات فى العصور الوسطى ملكًا للكنيسة ، بل لا تزال هذه الناحية ممثلة حتى اليوم فى كثير من البلدان ، كما أخذت الكنيسة على نفسها مهمة التعليم ، وقد احتكرت كل ما يتعلق بهذا الأمر ، ولا تزال لهذه المهمة بقايا حتى الآن فى كثير من البلاد أيضًا ، وكان مما شجع على القيام بهذه المسئوليات ما كانت تتمتع به فئة رجال الدين بخلاف الفئات الأخرى من ثقافة ، مما شجع — علاوة على الخدمات السابقة — على أن يكون لها نصيب كبير فى الفلسفة والعلوم الإنسانية والسياسية بل الاقتصادية ، كما ساهمت فى الوقت نفسه بنصيبها فى الدراسات الأدبية ، هذا علاوة على ما كان للكنيسة من لغة خاصة وهى اللاتينية ، وعلى الرغم من أن هذه اللغة كانت مستعملة إلى حد ما خارج نطاق الكنيسة إلا أنها كانت بالنسبة للكنيسة اللغة الوحيدة الواجب استعمالها فى الكتابة والطقوس وما إلى ذلك من استعمالات مختلفة .

أما عن طبقة النبلاء فكانت تعتبر نفسها على قمة الطبقات الأخرى ، وكانت لها قيم معينة تتمثل فى الإخلاص والشجاعة والفروسية ، والإخلاص من وجهة نظرها عبارة عن التزام شخصى يبدو فى الرابطة بين رجال الإقطاع وفلاحيهم وبين الفارس وتابعه ، وكان على الفارس أن يقسم على حمايته للأبرياء ودفاعه عن المظلومين ، وربما كان كل ذلك بعيداً عما يحدث فعلا ، ولكن على الرغم مما كانت تتميز به فئة الفرسان هذه من النواحى المظهرية فإن هذا لم يمنع من أن تكون لها نماذج وطرق للتصرف ، وبمعنى آخر حضارة

توصف إجمالا بالشجاعة كما اشتهرت بمثلها فى معاملة النساء ، مما شجع هؤلاء على أن يقمن بأدوار هامة فى المجتمع ، هذا علاوة على ما كان لفئة الفرسان من فضل كبير فى توجيه الفئات الأخرى التى تقل عنها مرتبة والتى اتخذت من الفرسان مثلا أعلى لها ، فأخذت تقلدهم فى تصرفاتهم . ولقد كان لهذه الفئة من الفرسان نصيبها فى الشعر والفنون بينما لم يكن لها أى نصيب فى أية ناحية علمية .

ولقد كان لسكان المدن من التجار ورجال الصناعة قانونهم الخلقى أيضاً ، والذى كان يتمثل فى الأمانة ومثلهم التى كانت تختلف عنها عند رجال الدين ، كما كانت تختلف أيضاً عنها عند نبلاء السيف فهم لم يكونوا قديسين كما لم يكونوا أبطالا ، وإنما كان عليهم أن يكونوا أمناء فى عملهم ، كما تميز أصحاب هذه الحرف باعتزازهم بحرفهم ، كما اتجهوا نحو تكوين طوائف لهم تعمل على الرقى بهذه الحرف ، وقد وضعت هذه الطوائف من أجل ذلك قوانين للصناعة تنظم أسعار السلع وتحدد ساعات العمل والخامات التى يجب أن تستعمل ، وقد ساهمت هذه الطوائف فى مساندتها للنظام الطبقى القانونى لأنها خلقت فئات أو طوائف تقوم أساساً على القانون ، فهو الذى كان يحدد العلاقة بين أفراد الطائفة وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ، كما وجدت بذلك طبقة لها أهداف اقتصادية واضحة تعبر عن نفسها عن طريق النقود والأرباح ، وقد أصبحت الأعمال اليدوية بذلك أداة للمعيشة ووسيلة للنجاح والشهرة والنفوذ ، واختلفت بذلك نظرة المجتمع إلى رجال الصناعة ، وقد انتعشت بذلك حالة التجارة والصناعة فى المدن ووصلت إلى مرحلة متقدمة لم تكن معروفة من قبل . وقد أغرقت هذه الفئة فى نشاطها الاقتصادى وظلت بذلك بعيدة عن كل ما يتعلق بالآداب والعلوم أو بالفنون التى لا تربطها علاقة بالحرف التى يمارسونها .

أما طبقة الفلاحين أو سكان الريف فقد تميزت بجهلها وعدم خبراتها إلا فيما يتعلق بشئون الزراعة كما تميزت بالتالى بعدم الأخذ بأى نصيب فى العلوم ، وإن كان هذا لم يمنع من أن يكون لها نصيب فى الآداب والفنون الشعبية ، وأن يكون لهذه الفئة أدبها الخاص الذى تمثل فى أساطيرها وقصصها الشعبى وموسيقاها وأغانيها ورقصاتها الشعبية ، كما كان لها عاداتها وتقاليدها ونظمها الأسرية ونظمها فى الزواج والخطبة والتعليم ، كما كان لها قيمها التى تتمثل فى العزة والإباء وأهمية العمل الوطنى .

اختفاء النظام الطبقى القانونى :

ظل النظام الطبقى القانونى سائداً فى كل بلاد العالم تقريباً ، وخاصة ما تميز منها بنصيب كبير من المدنية ، ولقد استمرت فترة سيادته حوالى خمسة آلاف سنة دون منافسة أى نظام آخر له ، مع أنه كان هو نفسه عرضة للتغير من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ، كما كان يختلف فى تفصيلاته من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر . ولقد ظل النظام سائداً برغم ما كان له من آثار واضحة فى سلب حقوق السواد الأعظم من طبقات الشعب وضغط فئات معينة على باقى الفئات الأخرى بطرق ينظمها القانون . ولقد ظل الأمر كذلك برغم معاصرة هذا النظام لكل الديانات السماوية وبرغم ما جاءت به هذه الديانات من آراء تتعلق بالمساواة والقيم الخلقية ، إلا أن كل هذه التعاليم الدينية لم تتمكن من التأثير على هذا النظام الذى ظل على قوته منذ أقدم العصور ، حتى القرن الثانى عشر حينما بدأ يفقد سيطرته ونفوذه ، تلك السيطرة والنفوذ اللذان لم يفقدهما بشكل واضح إلا بقيام الثورة الفرنسية التى كانت حداً فاصلا بين النظام الطبقى القانونى وبين نظام الطبقات الاجتماعية الذى يسود العالم فى الوقت الحاضر . ولكن مع ذلك لايزال لهذا النظام بقاياه التى نجدها مبعثرة فى بعض أنحاء العالم ، وحيث يكون للقانون أثره فى التفرقة بين أفراد المجتمع ، تلك التفرقة التى لا تقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص ، ويبدو أن مصير هذه البقايا يتجه هو الآخر نحو الزوال بعد فترة قصيرة من الزمن .

بدأ النظام الطبقى القانونى يفقد سيطرته ويضعف نتيجة لما لحق الطبقات العليا من ضعف يمكن أن نجمل أسبابه فيما يلى :

١ — التغير المستمر فى نظم الحكم وما صاحب ذلك من اختفاء ظاهرة الحكم المطلق فى كثير من البلاد وما كان لاختفاء هذه الظاهرة من زعزعة للتيجان وما فقدته بسبب ذلك من النفوذ والسلطة ، ولقد انتهى الأمر بها إلى الزوال فى كثير من البلاد التى أصبح نظام الحكم فيها لايستند إلى الأسر المالكة ولا إلى الوراثة بالتالى ، كما بقيت بعض الأسر كرمز للحكم فقط بعد أن جرد ملوكها من كل نفوذ وسلطان . هكذا كان الوضع فى فرنسا وروسيا وإيطاليا وغيرها من الدول التى تخلصت من عروشها

المسيطرة ، وهكذا لا يزال للعروش وضعها الرمزى كما هو الحال فى كل من إنجلترا وهولندة وبلجيكا ، وقد زالت أو ضعفت بذلك إحدى الفئات المسيطرة .

٢ — كان لاختفاء نفوذ الملوك أثره بالتالى فى اختفاء الطبقات الأرستقراطية وقد بدأت هذه الطبقات تفقد سلطانها قبل الملوك أنفسهم وخاصة ما تعلق بهذا السلطان من النواحى العسكرية ، فقد كانت أهمية نبلاء السيف مثلا تستند على أسس عسكرية، فلما تغيرت الفنون العسكرية لم تعد للفروسية أهمية كبرى فى الجيش وفقدت هذه الفئة أهميتها بعد أن فقدت وظيفتها العسكرية التى كانت تستند إليها ، فلم تعد الحروب مسألة شجاعة وفرسان وإنما أصبحت مسألة قوات عسكرية بالمعنى الحديث بمشاتها ومدفعيتها وذخيرتها ، كما لم يعد فى استطاعة رجال الإقطاع أن يكونوا أو يحتفظوا بقوات عسكرية خاصة من هذا النوع لما كانت تتكلفه من مصاريف باهظة تفوق إمكاناتهم ، وقد انتقلت مهمة الدفاع بالتدريج من أيدى الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء إلى الحكومات ، وعلى هذا الأساس لم تعد للكفاءة العسكرية صلة بشجرة العائلة أو بالوراثة كما كان الوضع من قبل ، وإنما أصبحت صلتها مباشرة بالمجهود والكفاءة الشخصية . بهذا التغير فقدت هذه الفئة من النبلاء نفوذها العسكرى ، كما فقدت فى الوقت نفسه نفوذها السياسى الذى كان يستند أساساً على النفوذ العسكرى . وقد اكتفت هذه الفئة بالانزواء كما اكتفت بما لها من أراض استثمرتها لحسابها واحتكارها لكثير من الوظائف الهامة فى الدولة ، ولكنها فقدت أهميتها كطبقة مسيطرة على باقى الطبقات الأخرى فى المجتمع .

٣ — كان للتغير الاقتصادى الذى بدأ فى العصور الوسطى والذى تمثل فى سيادة نظم النقد والأسواق وانزواء نظم الاكتفاء الذاتى الذى تميز به النظام الإقطاعى ، كان لهذا التغير أثره العميق على النظام الطبقى القانونى ، إذ على الرغم من الغنى الذى كان عليه أصحاب الأراضى من الإقطاعيين ومظاهر الثراء التى كانوا ينعمون بها ، فقد كان كل هذا الغنى والثراء عينياً بدون نقد . كان فى استطاعة أى منهم أن يقيم الولائم الفاخرة من إنتاج أرضه وأن يجهز قصره بأفخر الأثاث الذى يصنع داخل إقطاعيته وبأيدى رجاله ، ولكنه مع ذلك لم يكن يملك نقداً فى الوقت الذى أصبحت فيه للنقد أهميته ، وخاصة بالنسبة للحكومات التى كانت تحتاج إليه لشراء ما يلزمها من معدات حربية بنوع خاص ، وحيث كان لابد

ذا من الذهب إذا احتاجت لذلك . فقدت هذه الفئة من الإقطاعيين أهميتها فى نظر الحكومات إما لعدم وجود النقد لديهم ، وإما لعدم رغبتهم فى التعاون . فإذا ما أرادت الحكومة نقداً لم تجد لديهم منه شيئاً ، قد اتجهت الحكومات فى سبيل ذلك إلى فئة أخرى هى فئة البورجوازيين فى المدن . فقد بدأت هذه الفئة تنتعش وتقوى وكان اقتصادها التجارى والصناعى يقوم على أساس من النقد ، وكمصدر لهذا النقد بدأت الحكومات تهتم بهذه الفئات وتعمل على ازدهارها وانتعاشها لما كان لهذا الانتعاش من صلة فى زيادة حصيلة الدولة من نقد ، وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الفئة البورجوازية هى الفئة المقربة لذوى السلطان ، وقد عملت الحكومات على تسهيل أمورها وإعطائها كثيراً من الحقوق والامتيازات التى تسهل من أعمالها وترفع من أرباحها فى الوقت نفسه مثل حقوق الاحتكار وإلغاء الحواجز الجمركية ، وبارتفاع أهمية هذه الفئة ارتفعت أهمية المدن وسكانها . وبالتدريج لم تعد هذه الفئة البورجوازية تكتفى بمجرد النفوذ الاقتصادى ، وإنما اتجهت فيما بعد إلى النفوذ السياسى وخاصة وأنهم لم يصبحوا بعد أن أدركوا أهميتهم ، مواطنين من الدرجة الثانية كما شعروا بحقهم فى مشاركة الفئات الأخرى فى الصدارة ، ولكنها صدارة لم تعد تستند على قانون أو وراثة ، وإنما على جهد ونجاح شخصيين ، كما اتجهت هذه الفئة إلى تعليم أبنائها لكى يتمكنوا من أن يحتلوا لهم وضعاً فى الحياة ، وكان هذا الإعداد بداية لنوع من المساواة وتكافؤ الفرص عمل على القضاء بدوره على النظام الطبقى القانونى وإلى إضعاف فئة كانت مسيطرة بحكم القانون .

٤ — كان للتغير فى طبيعة السكان أنفسهم أثره فى القضاء على النظام الطبقى القانونى ، فالجماعات الصغيرة تميل دائماً إلى الانقراض وخاصة إذا كانت هذه الجماعات مقفلة وإذا كانت الإندوجامية هى النظام السائد بينها . وينطبق هذا على الجماعات الأرستقراطية التى تتميز فى العادة بصغر حجمها وبالإندوجامية ، كما كانت تتعرض أثناء صدارتها العسكرية للموت المبكر خلال الحروب ومن ذلك ما قيل من أن حرب الوردتين قد قضت على الطبقة الأرستقراطية فى إنجلترا ، وما كان للحروب الصليبية من القضاء على فئة كبيرة من هذه الطبقة . وإذن فإن هذه الفئات تتجه بطريقة واضحة نحو الفناء ، إما لأسباب طبيعية أو لأسباب اجتماعية . وما يصاحب هذا الفناء من

ضآلة حجمها وضآلة نفوذها بالتالى . ونجد الوضع على العكس من ذلك بين الأسر الريفية حيث نجدها تنتج من الأطفال أكثر من حاجاتها . ولما كانت المناطق الريفية تضيق دائماً بمثل هذه الزيادة ، فهى تميل دائماً إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية حيث تجد فرصتها فى العمل فى الأماكن التى تتميز بنمو التصنيع فى المدن .

وقد ظهرت فى المدن بذلك فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة العليا ، ولقد كان لهذه الفئات الجديدة من المصالح والحقوق والأهمية ما عمل على الإقلال من أهمية الفئات الأخرى التى كانت تتمتع بكل هذا من قبل على أساس الميلاد أو على أساس الأوضاع القانونية ، كما عملت على التخلص مما كان يصاحب الصناعة من أوضاع تحد من حرية العمل فيها والتى كانت تنص عليها قوانين الطوائف الحرفية من بقايا النظام الطبقى القانونى فقضت هذه الفئات الجديدة على الطوائف الحرفية فى معظم البلاد ، وظهرت بذلك طبقة جديدة من العمال حاولت أن تحتل وضعها فى المجتمع على أساس جهودها ونشاطها بعيداً عن أى أساس قانونى أو وراثى .

تم كل هذا التغير الذى عمل على القضاء على النظام الطبقى القانونى ، وقد رضخت الفئات المسيطرة للأمر الواقع إما برضاها وإما بدون رضاها عن طريق الثورات التى كانت تشق طريقها بين حين وآخر فى أنحاء العالم كالثورة الفرنسية فى فرنسا والثورة البلشفية فى روسيا . وهكذا تحول النظام العتيق إلى نظام الطبقات الاجتماعية الذى يكاد يسود العالم فى الوقت الحاضر ، والذى يتميز بأنه لا يقوم على أساس معين من القانون وإنما على أساس الاختلافات بين الناس بعضهم وبعض ، فليس لأى شخص أو لأية جماعة أن تطالب بحقوق تقوم على أساس مرتبة معينة أو وضع معين ، وهكذا يقوم نظام الطبقات على أساس المساواة القانونية ، بعكس النظام السابق الذى كان يقوم على أساس عدم المساواة قانونياً .

النظام الطبقى العرفى

Social Classes

نظراً لما يصاحب كلا من النظام الطائفى والنظام القانونى من تمييز طبقى ، فقد آثرت استعمال لفظ عرفى على ذلك التمييز الطبقى الذى ظل موجوداً برغم زوال الطابع القانونى الذى كان يعمل على وجوده ، وهذا يدفعنا إلى أن نقرر بأن الطبقات الاجتماعية بوضعها الحاضر تمثل نوعاً من بقايا عدم المساواة التى كانت سائدة من قبل ، فالنظام الطائفى كان يقوم على أساس من العقيدة يبرر عدم المساواة . والنظام القانونى كان له ما يبرره من أسس فلسفية أو دينية . أما النظام العرفى فينقصه مثل هذا الأساس لأن القوانين الحديثة تتجه فى معظم بلاد العالم نحو إقامة المساواة بين الناس والأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص . وإذن فما هو الأساس الذى يبرر قيام الطبقات الاجتماعية ؟ حاول المفكرون أن يجيبوا عن هذا السؤال وأن يجدوا تفسيراً لقيام الطبقات الاجتماعية ، وسنستعرض معاً عدداً من هذه الأسس التى رئى أنها تفسر قيام هذه الطبقات :

١ — الأساس البيولوجى : حاول العلماء فى هذا المجال أن يجدوا ارتباطاً بين العوامل البيولوجية وبين التمييز الطبقى . ومن أمثال هؤلاء العلماء جمبولفيتش Gumplowitz الذى حاول أن يربط بين الجنس والطبقة . وجالتون Galton الذى حاول أن يربط بين الوراثة والطبقة ، وعلينا أن نستعرض عدداً من العوامل البيولوجية لنرى مدى أثرها فى التمييز الطبقى الاجتماعى ، ولنرى هل من شأن هذه العوامل أن ترفع الإنسان إلى طبقة عليا أو تنخفض به إلى طبقة دنيا . ومن أمثلة هذه العوامل البيولوجية الجنس والذكاء والموهبة والصفات الجسمية كالقوة والطول والجمال ، فإذا كان هناك ارتباط بين هذه العوامل و بين التمييز الطبقى كان علينا أن ننتظر مثلا أن يكون أفراد الطبقات العليا ممن ينتمون إلى الجنس الذى اصطلح المجتمع على أفضليته ، أو يكونوا من ذوى المواهب أو الأذكياء أو الأقوياء أو الطوال ، أو ذوى الوجوه الجميلة أو الوسيمة ، وكذلك إذا كان للوراثة أثر فى ذلك كان علينا أن ننتظر أن ينتمى أبناء هؤلاء إلى

الطبقات العليا فى المجتمع أيضاً ، إذا كنا ننتظر هذا فإن الواقع يثبت أن الأمر لا يكون كذلك دائماً ، فلا نجد مثلا أن قادة المجتمع فى الفنون والآداب والعلوم ينتمون إلى أعلى طبقاته ، كذلك لا نجدهم بالضرورة ينحدرون عن طبقات عليا أو ينحدر عنهم أبناء لهم نفس صفاتهم أو ينتمون إلى نفس طبقاتهم دائماً ، ويمكن أن نمثل لذلك بكثير من القادة العالميين نبوغاً فى مجالاتهم المختلفة من أمثال شكسبير وسبنسر وكيتس وتشوسر وميلتون وشلى وديكنز وسميث ومالتوس وريكاردو وميل وجوته وشيلر وديكارت وسبنوزا وليبنتز وكانت وفختة وهجل وكورنيل وراسين وموليير وبودلير وغيرهم . حيث نجدهم جميعاً ينحدرون عن طبقات تتراوح بين الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى العليا[1] ، وأما من ناحية الكفاءة الجسمية أو الجمال فليس أظهر فى هذه الناحية من الأبطال الرياضيين حيث نجدهم فى العالم كله برغم شعبيتهم والشهرة التى يكتسبونها وبرغم ما يحصلون عليه من تكريم أدبى ومادى ، نجدهم برغم كل هذا لا يرتفعون فى العادة إلى الطبقات العليا ، كما لا يعهد إليهم بأدوار رئيسية هامة فى المجتمع أو يحتلون مراكز تخرج عن دائرة نشاطهم الرياضى ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه الكثيرين ممن لا ينطبق عليهم شروط الكفاءة الجسمية ، وقد احتلوا من المراكز القيادية أرفعها من أمثال نابليون وهتلر ولنكولن ولينين . وعلى هذا الأساس يمكن أن نخرج بنتيجة معينة هى عدم وجود ارتباط مباشر بين العوامل البيولوجية والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الإنسان ، إذ الواقع يشهد بأن الأفراد فى كل الطبقات ينحدرون عن أفراد من كل الطبقات أيضاً ، كما لا توجد بالتالى طبقة عقيمة تماماً أو طبقة منتجة تماماً . وعلى الرغم من أن الوضع الطبقى قد ينتقل من الآباء إلى الأبناء فإن الكفاءات بالذات لا تورث . وبذلك ننتهى إلى أن الطبقات الاجتماعية ليست طبقات طبيعية .

٢ ــ الأساس الاقتصادى : هل يمكن إرجاع الطبقات الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية ؟ يرى كثير من المفكرين وعلى رأسهم ماركس وإنجلز أن العامل الاقتصادى هو الأساس الذى ظهرت عليه الطبقات الاجتماعية ، وقد ظهرت وجهة نظرهما هذه واضحة فى كتابهما Cammunist Manifesto كما أشرنا إلى ذلك من قبل فى تقسيمهما للمجتمع إلى طبقتين اثنتين : البورجوازية والعمالية ، تملك الأولى كل

(١) Egon Ernest Bergel, Social Stratification (New York 1962) pp. 174 - 175.

شيء كالمواد الغذائية والمواد الخام والمصانع والآلات ، بينما لا تملك الثانية سوى الحرمان ، ويرى أوبنهايمر Oppenheimer أن هناك طبقتين اجتماعيتين قامتا على أساس اقتصادى أيضاً ، ولكنه يختلف مع ماركس وإنجلز فى أن الأساس هنا هو ملكية الأرض ، حيث توجد طبقة تملك الأراضى الواسعة وأخرى لا تملك شيئاً [١] ، وإذا سلمنا مع ماركس بأن الفصل بين عاملى الإنتاج (رأس المال والعمل) هو السبب فى وجود الطبقات الاجتماعية فهل إذا جردنا الرأسماليين من أموالهم والإقطاعيين من أرضهم يصبح لدينا مجتمع بدون طبقات ؟ يمكننا أن نجد الجواب عن هذا السؤال فى التجربة التى قام بها الاتحاد السوفييتى والتى تشهد بأن نظام الطبقات الاجتماعية لا يزال موجوداً فى روسيا ، والذى يشجع على وجوده ذلك المبدأ الذى يسير عليه الاتحاد السوفييتى والذى يقول : « من كل بحسب طاقته ولكل بحسب عمله »

From each according to his abilities, to each according to his labour.

إذ أن النتيجة المباشرة لتطبيق هذا المبدأ هى عدم المساواة فى الأجور ، وبالتالى عدم المساواة فى الدخل والمركز والوضع والقوة والمدخرات والتعليم ، ولا نظن بذلك أن الاتحاد السوفييتى يخلو من التمييز الطبقى بشكل أو آخر ، ولا بد أن نجد فيه فئات تختلف فى حضارتها وفى طرق حياتها وفى أذواقها وملبسها وعزلتها الاجتماعية وأندوجاميتها وذلك نتيجة طبيعية لما تتميز به من اختلاف فى الدخل والمدخرات والمسكن والأثاث وطرق الاستهلاك . وإذن فلكية أدوات الإنتاج ليست هى السبب الوحيد لوجود الطبقات الاجتماعية ، وإنما يمكن اعتبارها أحد الأسباب التى تؤدى إلى التمييز الطبقى ، إذ لا شك فى أن ملكية الأراضى وملكية وسائل الإنتاج من شأنها أن تخلق طبقة اجتماعية مسيطرة وطبقة أخرى خاضعة ، والطبقتان تختلفان عن بعضهما البعض فى كثير من النواحى . ولكن مع ذلك فليس فى الإمكان أن نقرر بأن هذه الملكية تحدد الطبقة الاجتماعية بطريقة مطلقة لما لهذه الملكية من صلة وثيقة بحجم رأس المال المستغل وطريقة استغلاله وكفاءة صاحبه وحالة السوق . وقد تكون هذه الملكية وسيلة للتمييز الطبقى ولكنها ليست السبب الوحيد للوضع فى طبقة اجتماعية معينة ، إذ من الملاحظ أن ظاهرة الطبقات

---

(١) Bergel, op. cit., p. 181.

الاجتماعية لا تقوم فقط على الملكية الفردية ، لأن من يملكون هذه الوسائل لا ينتمون جميعاً إلى طبقة واحدة ، وإنما إلى عدد مختلف من الطبقات ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملكية الثروة نفسها سواء أكانت ثابتة أم منقولة حيث نجد هذه الملكية لا تحدد بالضرورة الطبقة التى ينتمى إليها الفرد ، وليس أدل على ذلك ممن أطلق عليهم اسم الأغنياء المحدثين Nouveau riche والذين يصعب عليهم برغم غناهم الانتقال إلى الطبقات العليا ، ذلك لأن المجتمع فى تقديره لا يعمل حساباً للثروة فحسب ، بل كيفية الحصول عليها أيضاً ، إذ أن هناك من طرق الحصول على الثروات ما لا يعتبرها المجتمع كفيلة برفع صاحبها مهما زاد غناه ، فروتشلد Rothschild مؤسس الأسرة المعروفة بهذا الاسم برغم ما تميز به من ثراء عريض وبرغم تقرب الطبقات العليا إليه بملوكها ونبلائها بقصد إقراضهم بعض ماله ، برغم كل هذا لم يعتبروه واحداً منهم لأنه لم يكن فى نظرهم أكثر من مراب يهودى ، جمع ماله عن طريق هذه المهنة التى اعتبروها حقيرة ، أما أحفاده فقد انضموا إلى زمرة الطبقات العليا بعد أن زالت عن ثرواتهم رائحتها الأولى . وهكذا الأمر فى حالات كثيرة حين توصد الطبقة أبوابها أمام كثير من الناس برغم غناهم ، ومن هؤلاء الناس على سبيل المثال أصحاب محال التسليف بالرهن وتجار الملابس المستعملة ورؤساء خدم الفنادق ، إذ أن مثل هؤلاء مهما بلغوا من الغنى فإن مصدر ثروتهم لا يسمح لهم بالانتماء إلى الطبقات العليا فى المجتمع ، أما أبناؤهم وأحفادهم فيختلف وضعهم عن ذلك لأنهم يكونون قد حصلوا فى العادة على درجة معينة من التعليم ، كما يكونون قد بعدوا بالتدريج عن طبقتهم الأصلية وكل ما يتعلق بها من صفات كلهجة الكلام والاصطلاحات اللفظية وطرق التصرف والسلوك ، كما أنهم غالباً ما يكونون علاوة على ذلك قد اتجهوا فى حياتهم اتجاهاً اقتصادياً يختلف مع ذلك الذى كان لآبائهم .

وكما يمكن للثروة أن ترتفع بالطبقة الاجتماعية بالتدريج يكون لفقدها أيضاً نفس الأثر بطريقة عكسية ، فإذا فقد أحد أفراد الطبقة العليا ثروته ، كان ذلك بداية لمرحلة نزول من هذه الطبقة ، فإذا لم ينزل الشخص نفسه فلا بد أن يتأثر أبناؤه وأحفاده بذلك فينزلوا تدريجياً إلى طبقات أدنى .

وإذن فمما سبق نرى أن هناك ارتباطاً معيناً بين الثروة وبين الوضع الاجتماعى ،

ونقول مجرد ارتباط ، لأن الثروة فى حد ذاتها لا تعنى طبقة اجتماعية معينة ، وهى بذلك لا تفسر وجود هذه الطبقات كما لا تحدد وضعاً اجتماعياً بالذات .

٣ - الأساس المهنى : قد يمكن اعتبار الوظيفة أو المهنة أساساً لتفسير وجود الطبقات الاجتماعية، إلا أن هذه الناحية أيضاً مما لا يمكن قبولها أساساً لهذا التفسير وأبسط ما يمكن أن يوجه إليها أن الطبقات العليا فيما مضى على الأقل كان أفرادها يتميزون كقاعدة عامة بعدم انتمائهم لأية وظيفة أو مهنة معينة ولكنهم كانوا ينتسبون مع ذلك إلى فئة النبلاء مثلا ، هذا علاوة على أن القيمة والأهمية التى تصاحب العمل تعتبر ظاهرة اجتماعية حديثة ، كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بالنظام الطائفى فى الهند ، حيث نميز بطبقتين ممتازتين لم يكن لأى منهما نشاط اقتصادى معين . وإذن فلم يكن للوظيفة أو المهنة ارتباط مباشر بالوضع الاجتماعى ، أما فى الوقت الحاضر فنجد أن معظم المهن أو الحرف تضم أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة ، كما هو واضح فى مهنة التجارة والمنتجين الصناعيين والزراعيين ، أما أصحاب المهن الحرفية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ، فنجد أن كل حرفة منها تضم فئات اجتماعية مختلفة فإذا قيل إن شخصاً ما يعمل طبيباً أو محامياً ما أمكن تحديد الفئة التى ينتمى إليها ، لأن هناك من النواحى الأخرى ما يشترك مع المهنة فى هذا التحديد ومن هذه النواحى طبيعة العمل والكفاءة والوضع المالى ، هذا ونجد أن للحرفة دوراً معيناً فى هذا المجال ، وهو تهيئة الفرصة لتغيير الوضع الاجتماعى والذى يكون عن طريق الجهد الذى يبذله الفرد ، والتغيير بهذا يعتمد على العوامل الشخصية التى يمثلها الجهد الشخصى وليس على العامل الموضوعى وهو المهنة .

ومما سبق نرى أن المهنة لا تؤكد للإنسان صعوده إلى طبقة عليا ، وإذا كان هناك من الحرف ما يرتفع بالفرد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى كالمهن الحرفية الأكاديمية فى مجموعها إلا أنه ليس ضرورياً أن ترتفع بالفرد أكثر من ذلك فهى كما قلنا تهيئ الفرصة فقط للصعود إلى المراكز القيادية ، ولكن ذلك يتوقف على ما يبذله الفرد من جهد ، وفى هذه الحالة فقط يمكن أن نقول بأن المهنة قد ارتفعت بصاحبها إلى الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى العليا .

٤ - الأساس السياسى : هل تقوم الطبقات الاجتماعية على أساس سياسى ؟ ربما

يكون الرد بالإيجاب فى المجتمعات التى تسيطر فيها طبقة على أخرى عن طريق القوة أو القانون كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، ولكن الذى يهمنا هنا هو الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات التى يتميز المواطنون فيها بالمساواة أمام القانون وفى الحقوق السياسية ، حيث لا توجد لأية طبقة امتيازات قانونية معينة . بل إن الطبقة الحاكمة نفسها نجدها فى العادة لا تشجع على وجود امتيازات أو فوارق طبقية ، إلا أن هناك من الامتيازات أو الفوارق ما يشجع على وجودها المحكومون أنفسهم ، ففى الهند مثلا وبعد أن نالت استقلالها حاولت الطبقة الحاكمة أن تحد من الفوارق الطبقية الموجودة نتيجة للنظام الطائفى ، فعملت على إزالة التفرقة فى المعاملة وخاصة ما تعلق منها بطبقة المنبوذين Untouchables فأطلقت عليهم اسم أبناء الله Children of God ، كما نص الدستور الهندى على مساواتهم فى المعاملة بالطبقات الأخرى من ناحية تولى الوظائف العليا وحقهم فى الانتخاب ورد اعتبارهم كمواطنين ، إلا أن الشعب الهندى نفسه لا يزال ينظر إليهم ويعاملهم كما كان ينظر إليهم ويعاملهم قبل الاستقلال . والتفرقة فى المعاملة هنا لا تأتى عن طريق الطبقة الحاكمة ولكن عن طريق الطبقة المحكومة .

وإذا كان الوضع فيما مضى كان يسمح بأن تكون الطبقة الحاكمة من ضمن فئات معينة ، فإن السائد فى الوقت الحاضر المساواة فى الحقوق السياسية بما فيها من حرية الترشيح وحرية الانتخاب ، ولما كانت الطبقات الدنيا تفوق من ناحية العدد كل الطبقات الأخرى أصبحت الطبقات الدنيا هى الحاكمة من الناحية النظرية ، ويمكن أن نلمس ذلك فى بعض البلاد حين نجد أن الأحزاب العمالية هى التى تحكم وحدها فى بعض الأحيان أو بالاشتراك مع أحزاب غيرها أحيانا أخرى ، وقد قفز بعض زعماء العمال نتيجة لذلك من الطبقات الدنيا إلى الطبقات الوسطى ، بل إن بعضهم قفز فى بريطانيا إلى زمرة النبلاء وانضم بذلك إلى الطبقات العليا ، أما العمال أنفسهم كمجموعة فقد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ونالوا نصيباً أكبر من التعليم ، كما ارتفع مستوى معيشتهم ولكنهم ظلوا مع ذلك بعيدين عن الصعود فى السلم الطبقى وبقوا فى أسفله . وعلى العكس من المثال السابق نجد فى الوقت الحاضر أنه على الرغم من أن الطبقات العليا لا تحكم إلا أنها ظلت مع ذلك على قمة السلم الطبقى ، ولم تعد هذه الطبقة العليا تتميز بالضرورة أنها طبقة سياسية حاكمة وإذن فالصلة ليست مباشرة بين الطبقة الحاكمة وبين الطبقة الاجتماعية .

وننتهى من كل ما سبق بأن الأسس البيولوجية والاقتصادية والمهنية والسياسية ليست أسساً ضرورية لقيام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات المفتوحة التى تسود فيها المساواة أمام القانون والمساواة القانونية أمام الفرص والتى تسمح بحرية العمل والحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية فى التعليم وإلى آخر ذلك من أشكال الحريات المختلفة، ولكن مع ذلك فإن هذه المجتمعات نجدها تتميز بتدرج طبقى واضح ، كما يتميز أفراد هذه الطبقات باختلافهم فى الاستعداد والموهبة والنشاط والملكية والأدوار السياسية التى يؤدونها . كما نجد هناك اتجاهاً نحو التركيز فى الثروة والقوة والنفوذ ، إلا أن هذا الاتجاه لا نجده مقصوراً على طبقة معينة . وهذا يجعلنا نستبعد تفسير الطبقات الاجتماعية على أساس معين واحد ، وإنما نرجح أن هذا التفسير يقوم على كثير من العوامل التى تختلف فى قوتها وأهميتها كما تختلف فى الزمان والمكان ، تلك العوامل التى تعمل على وجود نظام طبقى فى المجتمع والابتعاد به عن أن يصبح مجتمعاً بلا طبقات ، وقد لا يتأثر أى تنظيم طبقى بالعوامل البيولوجية أو بالعوامل الاقتصادية أو السياسية ، ولكن مع ذلك فليس فى الاستطاعة أن يعزى قيام الطبقات الاجتماعية إلى هذه العوامل وحدها ، وإنما لا بد أن يكون هناك ما يمكن إضافته إلى هذه العوامل الثلاثة .

وإذن فالطبقات الاجتماعية العرفية حقيقة نراها ونشعر بها وهى تعمل على انقسام المجتمعات ، إلا أن هذا الانقسام لا يقتصر على الطبقات بعضها وبعض بل كثيراً ما نجده فى داخل الطبقة الواحدة ، حيث نجد أن الصراع الداخلى من أوضح ما يميز الطبقة الاجتماعية الواحدة والذى يقوم فيها برغم ما يشعر به المتصارعون من انتمائهم إلى طبقة واحدة . ولا بد أن تكون هناك أسس موضوعية تعمل على هذا التمييز الطبقى ويرجح أن هذه الأسس ذات طبيعة حضارية على أساس أن الطبقات الاجتماعية لا تخرج عن كونها حقائق تمثل عدداً من الحضارات الفرعية تقوم فى داخل الوحدة الحضارية العامة للمجتمع ككل ، ويمكن أن يكون هذا الفرض أساساً لدراسة أخرى تقوم على اعتبار الاختلافات الطبقية نتيجة للاختلاف فى طرق التفكير والتصرف.

وعلى أساس الفرض السابق يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية ممثلة لعدد من الحضارات الفرعية ، تقوم فى داخل النطاق الحضارى ككل . وعلى الرغم من انتساب هذه الحضارات الفرعية إلى أصل واحد وانبثاقها عن مصدر واحد إلا أنها تختلف عن بعضها إلى الحد

الذى يميز بين طبقة وأخرى . وتتكون هذه الحضارات الفرعية على أساس أن كل فرد يتقبل القيم التى تسود فى طبقته ويتصرف بحسبها حتى ليبدو السلوك الطبقى واضحاً فى كل نواحى الحياة ، فلكل فئــة من الناس قيمها وأهدافها وعاداتها وأنمـــاط سلوكها وعقليتها التى تفكر بها ونظرتها إلى الحياة وفلسفتها عنها . وتعيش هذه الفئات عادة فى عزلة اجتماعية ، كما أنها تربى أطفالها منذ طفولتهم فى جو خاص بها وتشكلهم بحسب قيم معينة حتى ينتهى بهم الأمر أخيراً إلى صفات جماعية معينة تميزهم عن أفراد آخرين فى طبقات أخرى . وتعتبر هذه الصفات العامل الأول الذى يوحد بين أشخاص بعينهم فى جماعة هى ما يطلق عليها اصطلاح طبقة ، وربما كان على أساس هذه الصفات ما يوصف به نفر من الناس بأنه « أرستقراطى أصيل» أو « فلاح أصيل » وعلى أساس هذه الصفات وما يصحبها من أنماط السلوك والتصرف أصبح فى الإمكان التمييز بين الأفراد على أساس انتمائهم إلى فئة معينة من الناس حتى ولو كانوا يعملون أو يعيشون فى مكان واحد حيث يختلفون فى تصرفاتهم كما لو كانوا ينتمون إلى أنواع إنسانية مختلفة .

وعلى الأساس الحضارى السابق يمكن أن نلمس فروقاً واضحة فى كثير من نواحى الحياة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وذلك بحسب النواحى التالية التى اخترناها لهذا الغرض .

١ ــ السلوك : على الرغم من اختلاف نماذج السلوك داخل الطبقة الواحدة من فرد لآخر إلا أنه مع ذلك يمكننا أن ننتظر من الفرد تصرفاً بالذات يتفق والقيم السائدة لطبقته ، وما نتوقعه فى هذه الحالة لا يعتبر ضرورة ولكنه مجرد توقع لأن التصرف الفعلى قد يختلف كما قلنا من فرد لآخر . ويمكن أن نسأل أنفسنا هل يختلف تصرف الفرد من طبقة إلى أخرى إذا ضربه أحد على وجهه ؟ هل يرد الضربة أم يجرى خائفاً أم يشكو إلى الشرطة أم يدير خده الآخر ؟ الواقع أن أى تصرف من هذه قد لا يقتصر على أية طبقة معينة ، ولكن مع ذلك فلكل طبقة التصرف الذى يتفق وقيمها وأنماط سلوكها . هذا ولكل طبقة نماذج سلوكها التى تتعلق بالمأكل والملبس والترفيه ومعاملة الناس وسلوكها فى المناسبات المختلفة كالأفراح والأعياد .

٢ – اللغة : تتميز كل طبقة اجتماعية بأسلوبها فى الكلام وفى لهجتها وألفاظها وأمثلتها التى تستخدمها .

٣ – تربية الأطفال : لكل طبقة طريقتها وفلسفتها الخاصة فى تربية أطفالها، فمن الطبقات من تقسو فى معاملة أطفالها ومنها من تكون أكثر تسامحاً ، ومن الطبقات من تكون رقابتها على الأطفال مطلقة ومنها من لاتهتم بهذه الرقابة ، ومنها من تهتم اهتماماً بالغاً بمن يختاره أبناؤها من أصدقاء، ومنها من لا يعرف شيئاً إطلاقاً عن هؤلاء الأصدقاء .

٤ – درجة التعليم ونوعه والثقافة عامة: ويختلف الاتجاه نحو التعليم ونوعه من طبقة لأخرى فللأغنياء فلسفتهم وللفقراء فلسفتهم ولأصحاب المهن الحرفية فلسفتهم أيضاً فيما يتعلق بنوع التعليم الذى يختارونه لأولادهم وفيما يتعلق بطول المرحلة التى يقضيها هؤلاء الأولاد فى تعليمهم . (تعليم حر – نظرى – عملى – متوسط – عال – فنى .... إلخ).

٥ – التعلق بنواحى الفنون والآداب المختلفة : فلكل طبقة ما تهواه من ألوان الموسيقى والرقص والغناء والآداب المختلفة من قصص وشعر ونثر ، كما نجد لكل طبقة طريقتها فى إعداد بيوتها من هذه الناحية (أدوات الاستماع إلى الموسيقى والغناء، اللوحات الفنية والتحف والمكتبات) .

٦ – الولاء الدينى . وحيث تتميز الفئات المختلفة من ناحية عمق شعورها الدينى ومدى ارتباط الأفراد بالطقوس والشعائر الدينية .

٧ – نسبة المواليد ونسبة الوفيات والصحة عامة ومتوسط العمر : وتختلف كل هذه النواحى من طبقة لأخرى نتيجة لاختلاف السلوك والاتجاه الذى تتميز به كل طبقة عن الأخرى .

وهكذا وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد تفسيراً لوجود الطبقات الاجتماعية كحقيقة تتميز بها المجتمعات فى الوقت الحاضر برغم ما يتميز به الأفراد فى هذه المجتمعات من مساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص .

الباب الثاني

تاريخ التفكير الاجتماعي

الفصل الأول

نشأة التفكير الاجتماعي وتطوره

- مقدمة :
- الفكر الاجتماعي في مصر القديمة
- الفكر الاجتماعي عند اليونان القدماء
- الفكر الاجتماعي عند الرومان
- ظهور المسيحية وأثرها في الفكر الاجتماعي

الفصل الأول

نشأة التفكير الاجتماعى وتطوره

مقدمة :

لا شك أنه مما يهم طلبة الدراسات الاجتماعية أن يلموا بتاريخ هذه الدراسات عامة وتاريخ علم الاجتماع خاصة ، كيف بدأت تظهر وكيف تطورت حتى وصلت إلى آخر مراحلها . ومن المشاهد أن العلوم لاتنشأ أبداً مرة واحدة، وإنما تتدرج وتتطور فى النشأة، وسنرى فيما بعد كيف أن علم الاجتماع لم يشذ عن هذه القاعدة، بل قد لا نكون مغالين إذا قررنا بأنه من أقدم العلوم نشأة على الرغم من أنه يعتبر من أحدث العلوم ظهوراً كعلم مستقل قائم بذاته .

إن تفكير الإنسان فى المجتمع الذى يحيط به تفكير قديم يرجع فى قدمه إلى ظهور الإنسان نفسه ، إلا أن هذا التفكير بحكم اتصاله بالمجتمع وبالإنسان كانت تغلب عليه دائماً النواحى الشخصية والتخمينية والفلسفية، كما كانت تغلب عليه وجهة النظر الغائية ، بمعنى النظر فى المثل العليا المراد تحقيقها للإنسان وللمجتمع ، وكان كل هذا يبعد هذا التفكير عن الصفات الهامة التى تجعل منه تفكيراً علمياً ، وأهم هذه الصفات هى الاتجاهات الموضوعية والتجريبية والنظرية . وقد تسبب عدم التقيد بهذه الاتجاهات الثلاثة فى أن تظل الدراسات الخاصة بالمجتمع بعيدة كل البعد عن أن توصف بأنها علم من العلوم شأنها شأن العلوم الطبيعية ، التى وإن كانت قد بدأت هى الأخرى فلسفية تخمينية إلا أنها بسبب بعدها عن العامل الشخصى الذى يتعلق بالباحث نفسه وبالمجتمع الذى يعيش فيه أمكن لها أن تحتل مكاناً بين العلوم قبل علم الاجتماع بسنين طويلة وقد كانت محاولته الأولى لذلك فى القرن التاسع عشر بل فى نهايته إذا أردنا الدقة فى التحديد .

ولم يبدأ التفكير الاجتماعى فى قارة قبل الأخرى أو فى قطر دون الآخر ، وإنما وجد فى كل مجتمع إنسانى وفى كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات ، ولكننا مع

ذلك تمكنا من أن نتتبع هذا التفكير فى أماكن معينة قبل غيرها وذلك لسبب واحد بسيط هو أن الأماكن الأولى قد دخلت التاريخ قبل أن تدخله الأخرى، ومن تلك الأماكن التى سبقت غيرها إلى التاريخ مصر وبلاد ما بين النهرين . وقد يكون المناسب أن نبدأ دراستنا لهذا المنهج بما ساهمت به مصر القديمة فى هذا المجال ، وقد سبقت فى ذلك غيرها من أقطار العالم أجمع ، بل قبل أن يكتب الوجود لهذا الغير .

الفكر الاجتماعى فى مصر القديمة

ساعدت البيئة الطبيعية سكان مصر الأول على أن يفكروا ، ولم يكن ذلك مقصوراً على العصور التاريخية فحسب بل فى عصور ما قبل التاريخ أيضاً ، فى الوقت الذى كان فيه إنسان ما قبل التاريخ خارج مصر يقضى معظم وقته فى جمع قوته . كان الفلاح المصرى وغيره من سكان مصر ينعمون بمعيشة أفضل من هــذا بكثير . وكان لديهم بذلك الوقت الكافى ليصنعوا لأنفسهم ليس الضروريات فحسب ، بل كثيراً من الأشياء التى كانت تعتبر كمالية . وقد ساعدهم وقت الفراغ الذى كانوا ينعمون به على أن يفكروا فى أشياء كثيرة لا صلة لها إطلاقاً بالطعام أو المأوى .

بدأ المصرى القديم يفكر ويخمن حول المشاكل التى كانت تحيط به . كان يفكر فى النجوم ومن أين أتت . وفى الرعد وما كان يسببه له من رعب ، وفى نهر النيل ، وفيمن صنعه وسيره بهذا النظام الثابت حتى لقد اتخذه أساساً للتقويم الذى وضعه بحسب ظهور واختفاء فيضانه ، وأخيراً أخذ يفكر فيمن هو نفسه ، ذلك الكائن الصغير الذى يحيط به الموت والمرض من كل جانب ومع هذا يضحك ويشعر بالسعادة فى الوقت نفسه .

كان لدى المصرى القديم الوقت الكافى ليفكر فى كل هذا ، وقد وجد من بين المصريين من أخذ على عاتقه مهمة الرد على كل هذه الأسئلة قدر الطاقة ، وقد تمثل هؤلاء فى الكهنة الذين تزعموا الحركة الفكرية فى هذه العصور القديمة وقد نالوا بذلك احترام وتقدير المجتمع لهم ، وقد هداهم تفكيرهم إلى ناحية اجتماعية هامة ، هى تلك الصلات التى تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وكيف أن الإنسان لا يجب أن يعمل لصالحه الشخصى فقط بل أيضاً لصالح الآخرين ، وكيف أن هناك حياة أخرى بعد موته تحاسب روحه فيها عن أعماله فى حيـــاته الأولى أمام أوزيريس الإله العظيم حاكم الأحياء والأموات ، والذى يحكم على أعمال الإنسان على أساس الحسنات التى أداها .

وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يتميز الفكر الاجتماعى عند المصريين القدماء بالطابع

الديني. وقد تأثرت حضارتهم بهذا النوع من التفكير الذى وجدناه ممثلا فى المعابد والأهرامات ومراكب الشمس وغير ذلك من مظاهر الحياة المادية والتى تعبر فى الوقت نفسه عن كثير من النواحى الروحية مما يجعلنا نقرر بأنهم قد ساهموا بقسط وافر فى مجال علم الاجتماع الدينى ، هذا المجال الذى تطور من العبادات الوثنية إلى آخر ما وصل إليه الإنسان عن مظاهر العبادات فى وقتنا الحاضر ، وهو مظهر التوحيد الذى يتميز بفكرة الإله الواحد .

وقد عرف المصريون القدماء هذا النمط من العبادة منذ الأسرة الثامنة عشر ، وفى عهد أمنحتب الرابع (أخناتون) فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد . وذلك حينما دعا أمنحتب الرابع إلى التوحيد ، وقد ناصر هذا الاتجاه الجديد ، بل يقال إنه صاحبه ، وقد تحمس لفكرة التوحيد حتى لقد أعلن الحرب على كل معبودات المصريين القديمة ، وخاصة عبادة آمون ، بل لقد محا عن جدران المعابد كلمة الآلهة فى صورة الجمع وذلك لتناقضها مع عقيدة الوحدانية التى كان يدعو إليها دينه الجديد ، كما غير اسمه من أمنحتب إلى أخناتون (المكرم للإله آتون) . وعلى ذلك يمكننا أن نقرر بأن الفكر الاجتماعى الدينى فى مصر القديمة كان ذا أثر لا ينكر على التراث الدينى للإنسانية عامة .

ومن أقدم مظاهر التفكير الاجتماعى فى مصر والتى كان لها ارتباط كبير بالتفكير الدينى ، ظهور الكتابة ممثلة فى اللغة الهيروغليفية ، وكان المجتمع المصرى بذلك أول مجتمع تظهر فيه هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة وهى الكتابة ولا شك كذلك فى صلة الكتابة بالمجتمع ، ولا شك كذلك فى أنها لم تخترع فى يوم وليلة بل لا بد أن يكون قد سبقها تفكير وجهد كبيران استغرقا فترة طويلة من الزمن ، والكتابة لا تخص فرداً معيناً بل تخص مجتمعاً بأسره ، ماضيه وحاضره ومستقبله . وقد استخدم المصريون هذه الكتابة فى صلاتهم الاجتماعية وفى تسجيل تاريخهم ، وكانت بذلك أول ما عثر عليه من الوثائق التى تعتبر أساساً هاماً فى كثير من الدراسات الاجتماعية .

وكما كان النيل من العوامل التى أثرت فى تفكير المصريين الدينى ، كان كذلك من العوامل التى أثرت فى تفكيرهم السياسى ، فقد علم الناس الذين يعيشون على ضفافه ما يسمى بالعمل الجماعى أو التعاون ، إذ كان لا بد من تعاونهم لكى يستفيدوا منه

ولكى يتجنبوا خطره ، وعلى ذلك تعود الفرد أن يتعاون مع جاره ، وقد تمكن هذا المجتمع المتعاون فى كثير من السهولة من أن يكون مجتمعاً منظماً ، ثم استطاع أحد الأفراد الأقوياء من أن يكون قائداً لهذا المجتمع عندما هاجمه جيرانه فى غرب آسيا بقصد الاستيلاء على ما فيه من خيرات . وبمرور الوقت أصبح هذا القائد ملكاً ويدلنا التاريخ على أن المصريين قد عرفوا هذا النوع من التنظيم السياسى قبل أن يعرفه سكان الغرب فى أوربا بآلاف السنين .

وقد رأى المصرى القديم فى ملكه حامياً له من الغزو لأنه كان حريصاً على أرضه ولا يحب أن يأتى الغزاة ليسلبوه ما يملك ، وعلى ذلك وجدناه يقبل الحكم الملكى ويدفع لملوكه الضرائب ويقدسهم كما كان يقدس أوزيريس . وقد ساهم الفكر المصرى القديم بكثير من النظريات السياسية التى تتمثل فى تقديس الملوك ، وفى أن الملك ابن الله أو ممثله على الأرض أو من نسل الآلهة ، وقد وجدنا أن كل هذه النظريات قد انتقلت فيما بعد إلى الفكر اليونانى والرومانى ، ثم أخذتها الأديان المختلفة لتشكلها تشكيلا جديداً يتفق مع مبادئها فى التوحيد والسياسة .

ولقد كان فى اتساع رقعة الإمبراطورية المصرية وخاصة خلال الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة أن ظهر فى البلاد وعلى مدى واسع كثير من النظم المتعلقة بالسياسة والقانون والحرب كظهور نظام الوزراء وظهور كثير من الوظائف الحربية التى لم تكن معروفة من قبل ، فحتى الأسرة الثامنة عشرة لم يكن معروفاً سوى وظيفة قائد الجيش ، ولكن باتساع الإمبراطورية ظهرت وظائف أخرى كثيرة مثل كبير قواد الجيش ووكيل الجيش ، كما كان هناك وكيل لجيش الوجه البحرى وآخر لجيش الوجه القبلى ، ثم ظهرت وظيفة كبير الفرسان ، هذا وقد قسمت البلاد إلى أقاليم أصبحت إدارتها فى أيدى موظفين معينين من قبل الملك بعد أن كانت إدارتها فى أيدى موظفين بالوراثة .

ولقد أدخل أحمس الأول (١٥٨٠ – ١٥٠٨ق. م .) أنظمة إدارية جديدة ، فكان هو القائد الأعلى للجيش ورئيس الحكومة ، كما كان يقابل وزيره كل صباح لتعرض عليه المسائل الحكومية والإدارية والقضائية ، وكان الوزير يشبه بذلك وزير الداخلية والعدل معاً فى الوقت الحاضر، أما المسائل المالية فكان يعرضها كل يوم على الملك موظف المالية يشبه وزير الخزانة حالياً . وكانت إيرادات الدولة تجبى مالية أو عن طريق

الخدمات ، كما كانت بعض الأملاك معفاة من الضرائب كالمعابد ، كما كانت الضرائب تفرض أحياناً على موظفى الحكومة وتدفع على صورة مواد أولية كالحبوب كما كانت تدفع أحياناً فضة أو ذهباً . هذا وقد أخذ أحمس بالتقسيم الإدارى الذى كان سائداً قبل حكمه ، وجعل على رأس كل قسم موظفاً لا يتصرف فى شيء إلا بعد عرضه على الملك وتشبه وظيفته محافظ الإقليم فى الوقت الحاضر .

ويعتبر المصريون القدماء أول من عرف نظام المعاهدات الدولية ، وتبدو هذه المعرفة واضحة فى معاهدة السلام التى عقدت بين رمسيس الثانى وبين ملك الحيثيين والتى تعتبر أقدم معاهدة دولية معروفة . وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة مشابهة كثيراً ، لتلك التى تعقد فى الوقت الحاضر بين الدول ، ومن بين نصوصها :

١ – امتناع كل فريق من الطرفين المتعاقدين عن القيام بأى عمل حربى ضد الآخر .

٢ – إرجاع المعاملات الودية إلى ما كانت عليه قبل اشتباكها فى الحرب .

٣ – تعاون الطرفين المتعاقدين لصد كل عدو يعتدى على أحدهما .

٤ – تعاون الطرفين فى عقاب الخارجين على أى منهما ، وتسليم الهاربين والمجرمين من الدولتين .

هذه بعض مظاهر الفكر الاجتماعى عند المصريين القدماء مما يتعلق بالدين والسياسة والحرب ، وإذا رجعنا إلى التاريخ القديم وجدناه مليئاً بما ساهم به المصريون من أفكار تتعلق بتحديد صلة الحاكم برعاياه ، وكثير من الفكر الذى يتعلق بالمثل الأخلاقية والتربوية ، ويمكن الرجوع إلى كل هذا فى كتب الدكتور سليم حسن بعنوان مصر القديمة .

هذا ولم تكن مصر هى الوحيدة بين بلاد العالم القديم التى ساهمت بنصيب فى الفكر الاجتماعى وإنما كانت فقط أقدمها ، إذ الواقع أن هناك بلاداً غيرها قد ساهمت بنصيب كبير فى هذا الفكر ومنها بلاد ما بين النهرين والصين والهند .

الفكر الاجتماعى عند اليونان القدماء

المدرسة السفسطائية :

استعرضنا فى الصفحات السابقة بعض مظاهر الفكر الاجتماعى عند المصريين القدماء باعتباره ممثلا للفكر الشرقى القديم، فإذا ما انتقلنا بالتاريخ بعد ذلك عدة قرون وجدنا نوعاً آخر من الفكر الاجتماعى وهو ذلك الخاص باليونان القديمة ، ويبدو هذا الفكر واضحاً فى القرن الخامس قبل الميلاد . وهذا الفكر اليونانى وإن كان قد ناقش الظواهر الاجتماعية بصورة منظمة ومحددة أكثر مما فعل الفكر الشرقى القديم . فإنه كان بذلك متأثراً به ، هذا علاوة على أن الفكر الشرقى كان سابقاً على الفكر اليونانى بعدة مئات من السنين ، وعلى ذلك فليس غريباً أن يكون أكثر نضجاً .

يبدأ الفكر الاجتماعى عند اليونانيين القدماء بهؤلاء المفكرين الذين يطلق عليهم اسم السفسطائيين Sophists ، وقد لعبوا دوراً هاماً فى نشأة الفلسفة اليونانية وذلك فى محاولتهم وضع أسس للنواحى الأدبية والفنية والسياسية ، وقد اتجهت حركتهم بذلك اتجاهاً إنسانياً بعكس الحركة الفكرية التى كانت سابقة لهم فى اليونان والتى كانت سائدة فى القرن السادس قبل الميلاد والتى تميزت باتجاهها الكونى الطبيعى ، وبذلك يكون السفسطائيون قد حولوا الفكر عن الكون والطبيعة إلى الإنسان ومشاكله وخاصة ما تعلق منها بالأدب والتربية والسياسة . ومن أهم من يمثلون هذه الحركة بروتاجوراس Protagoras ، وقد اشتهر بقوله بأن الإنسان هو الأساس الذى يجب أن يقاس به كل شىء : Man is the measure of all things وهو بهذا القول يريد أن يوضح أهمية الإنسان عند الحكم على الأشياء التى تتعلق بالنواحى الإنسانية ، وهو بهذا أيضاً يريد أن يحد من التطرف الذى كانت عليه المدرسة الفيثاغورية Pythagoreans والتى كان تفكيرها يتجه نحو التفسير الكونى أو الرياضى . وعلى هذا الأساس كان بروتاجوراس يرى أن الأشياء تكون حقيقة متى أمكن للإنسان رؤيتها ولمسها وممارستها عن طريق حواسه وقد أضاف على ذلك فيما يختص بأهمية الحواس أن الحقيقة والمعرفة شىء نسبى فيما

يتعلق بالأفراد ، فالشراب قد يكون حلواً من وجهة نظر شخص سليم بينما يكون مراً عند شخص مريض ، وما يعتقده البعض صحيحاً قد يراه الآخرون خطأ . وقد قبل كل السفسطائيين مبدأ النسبية هذا .

ويعتبر هذا الاتجاه عند المدرسة السفسطائية بداية للأخذ بالاتجاه التجريبي فى الدراسات الاجتماعية ، ذلك الاتجاه الذى يعتمد أساساً على الحواس ويبدو هذا واضحاً فى تقريرهم بأن الإنسان هو أفضل من يحكم على ما هو حسن أو سيىء بالنسبة له ، فالشيء الحسن هو ما يخدم مصالحه ، ولا داعى إذن فى أن يضحى بمصالحه من أجل شيء لا يحس به أو لا يراه كأن يتصرف تصرفاً معيناً نتيجة اعتقادات دينية يفرضها المجتمع عليه ، وقد أرادوا بذلك إثارة الشك حول وجود الآلهة .

ومن آراء هذه المدرسة أيضاً أن الإنسان إذا أراد أن ينجح فى الحياة لا يستلزم ذلك بالضرورة أن يكون قوياً جداً لأنه لن يبلغ من القوة أبداً الحد الذى يمكنه أن يقف به ضد مدينته أو مجتمعه ، ولكنه قد يحرز نجاحاً أكبر لو أنه حقق أهدافه داخل الإطار الاجتماعى الذى يوجد فيه ، والإنسان الحكيم إذن هو ذلك الذى يتمكن من أن يوفق بين ذوقه ورغباته ، وبين القوى الاجتماعية التى يمكن عن طريقها أن يحصل على ما يريد ، ولما كانت العادات تتغير من زمان لآخر ومن جماعة لأخرى تغيرت الأخلاق كذلك ، فما يكون حسناً فى أثينا قد يكون شراً فى إسبرطة ، ولكى يعيش الإنسان سعيداً كان عليه أن يوفق بين نفسه وبين ما يسود المجتمع من عادات ، وقد يكون هذا الرأى أو هذه الآراء من أقدم ما قيل عن أهمية العادات والتقاليد فى المجتمع وكيف أنه من الصعب أن يخرج عليها الإنسان فى مجتمع ما حتى إذا كان هذا الإنسان يعيش فى غير مجتمعه .

سقراط :

إذا تركنا آراء السفسطائيين [illegible] إلى [illegible] Socrates (٤٦٩ – ٣٩٩ق.م) وجدنا نوعاً آخر من الفكر اليونانى [illegible] سقراط أيضاً بالمشاكل التى تتعلق بالأخلاق ، وكان يناقش فى هذه الأمور [illegible] يقبل المناقشة فيها وفى أى مكان يقابله ، سواء أكان ذلك فى الطريق أم [illegible] أم الساحات الرياضية ، وقد وجد

بذلك فريقاً كبيراً من المعجبين كما وجد كذلك فريقاً كبيراً من الأعداء ممن كان يوجه إليهم نقده الساخر ، وعلى الرغم من أن سقراط لم يترك آثاراً مكتوبة فإن أفكاره كانت على درجة من الانتشار جعلته يظهر فى التاريخ كأحد الفلاسفة الهامين وخاصة ما وصل منها عن طريق أفلاطون Plato وأريستوفان Aristophanes وأكسنوفون Xenophon .

ولقد اتفق سقراط مع المدرسة السفسطائية فى أنه لم يهتم بالأمور الكونية ، وإنما كان اهتمامه موجهاً نحو الأمور الإنسانية . ولقد أوجد السفسطائيون نظريتهم عن الإدراك والشعور ، والتى استبعدت عن الفكر الإنسانى احتمال الوصول إلى أدلة موضوعية عن طبيعة الكون والظواهر الكونية كالشمس والنجوم مثلا ، وقد ساهم سقراط أيضاً فى إبراز الاتجاه التجريبى عن طريق الشك فى كل شىء ، وذلك بعد أن وجد أن الفرق كبير بين التخمين وبين المعرفة الحقيقية ، مما جعله يطالب بدليل تجريبى لأى موضوع يناقشه ، وقد جعله هذا يرفض إبداء الرأى فى أى موضوع يبعد عن تجربته الشخصية ، كما كان يبتعد عن كل ما لا يمكن إثباته كأن يبتعد عن المناقشة التى كانت تدور حول الشمس وما إذا كانت حجراً أو إلهاً ، ويكتفى بالمناقشة فى الموضوعات التى توجهها الأدلة وخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الأخلاقية .

ومما سبق يمكننا أن نقرر بأن أهمية سقراط لا ترجع إلى قضايا معينة أو نظريات أوجدها وإنما لأنه كان صاحب طريقة فى البحث وخاصة ما تعلق منها بالاتجاه ، التجريبى .

أفلاطون :

كان أفلاطون Plato (٤٢٨ — ٣٤٧ق . م) تلميذاً لسقراط ، وقد تأثر بذلك بطريقته فى التفكير . وقد واصل أفلاطون دراسته بعد وفاة أستاذه ، كما أنشأ له مدرسة فى أثينا تعرف بالأكاديمى Academy نسبة إلى أكاديمى صاحب الملعب الذى كانوا يجتمعون فيه حيث كان أفلاطون يلقى المحاضرات ويشجع على المنارات الخاصة بالقضايا الفلسفية . وقد تأثر تفكير أفلاطون بما شاهده فى بلاده من عدم الاستقرار وما كان يسودها من حكم غير صالح تميزت به كثير من المدن اليونانية والأفريقية ، حيث كانت فى صراع دائم ضد بعضها .

تأثر أفلاطون بذلك وأراد أن يبين ما ينبغى أن تكون عليه المجتمعات الإنسانية ، وقد دعاه هذا لأن يتجول بين المجتمعات اليونانية المختلفة باحثاً عن الأسباب التى تؤدى إلى نشأة نظام اجتماعى معين والنتائج التى تأتى عن سيادة هذا النظام دون غيره . وتعتبر هذه الناحية أو هذا الاتجاه عند أفلاطون اتجاهاً اجتماعياً علمياً .

وعلى هذا الأساس السابق يعتبر أفلاطون أول شخصية عالمية تدرس السياسة بطريقة منظمة ، بل لا تزال بعض آرائه السياسية معمولا بها حتى وقتنا الحاضر. ولقد تأثر أفلاطون بأستاذه سقراط . ذلك لأن أهم ملامح سياسته تعتمد وتفسر قول سقراط بأن « الفضيلة هى المعرفة » . ولقد حلل أفلاطون هذه العبارة وبنى عليها فلسفته فى السياسة والتنظيم السياسى ، بل الاجتماعى عامة ، والتى رأى فيهـا أن وظيفة الدولة الأولى هى ضبط وتنسيق عاملى الاستعداد الطبيعى والتدريب ، وعليها إذن أن تكتشف أحسن الكفايات البشرية وتنميتها بأحسن وسائل التعليم ، كما رأى ألا أمل فى قيام الدولة الفاضلة ما لم توضع السلطة فى أيدى من يعلمون ، أى يعلمون أى الأعمال تتطلبها الدولة الصالحة ، وعلى هذا فقد انقسمت نظرية أفلاطون إلى قسمين رئيسيين ، يتمثل الأول فى أن الحكومة ينبغى أن تكون فناً يعتمد على المعرفة الصحيحة ، ويتمثل الثانى فى أن أى مجتمع عبارة عن تبادل إشباع الحاجات بين أفراد يكملون بعضهم البعض الآخر من ناحية مواهبهم .

ولقد ظهرت آراء أفلاطون فى جمهوريته التى تعتبر دراسة نقدية لدولة المدينة وعرضاً للمدينة المثالية . وقد هاجم أفلاطون فى جمهوريته الوضع الديمقراطى الذى كان يسود أثينا بسبب جهل رجال السياسة وعدم كفايتهم ، كما انتقد الصراع الحزبى وما تميز به من أنانية تؤدى إلى إعلاء مصلحة فئة من الفئات على مصلحة الدولة نفسها ، وذلك حينما كانت روح الانقسام والأنانية والحزبية هى السبب الرئيسى فى عدم الاستقرار فى نظام المدينة السياسى ، وقد أرجع أفلاطون ذلك إلى تضارب المصالح الاقتصادية بين الملاك والمعدمين مما جعله يتجه إلى إلغاء نظام الملكية الفردية أو على الأقل إزالة الفوارق الواسعة بين الغنى والفقر ، وأن يكون تعليم المواطنين موجهاً نحو تقديم الصالح العام على أى اعتبار آخر ، ولا يقل هذا أهمية عن تثقيف الحكام أنفسهم .

ويمكن أن نوضح آراء أفلاطون فيما يتعلق بمدينته المثالية وتنظيمها السياسى والاجتماعى فى النقط التالية :

١ – أهمية المعرفة بالنسبة للحاكم : وقد ركز أفلاطون بحثه فى هذه الناحية التى تتعلق بأهمية المعرفة وذلك حين يرى أن إدراك الخير ومعرفة ماهيته و وسائل التمتع به إنما يرجع إلى المعرفة، ولتحقيق هذه المعرفة يجب أن تتوافر الضمانات الفعلية التى تكفل ذلك على أن تستند هذه إلى ملكات عقلية غير تلك التى تصدر عنها أحكام الناس . ويتعين إذن على السياسى أن يفهم العلل التى تعمل على الفساد أو الحفظ ، والمعرفة وحدها هى التى تميز بين السياسى الحق والسياسى الزائف ، كما تميز المعرفة بين الطبيب والدجال .

٢ – تبادل الخدمات وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع : ويرى أفلاطون فى ذلك أن الإنسان ما دام يعيش فى مجتمع فلن يمكنه أن يعيش على أساس من الاكتفاء الذاتى ، وإنما لا بد له من أن يتعاون مع غيره بقصد توفير حاجاته فى المجتمع وخاصة ما تعلق منها بالنواحى الاقتصادية ، وإذن فمتى وجدت الجماعة كان لا بد من إشباع الحاجات وتبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . أما عن دور الدولة فى هذا التبادل فهو إيجاد أوفق الطرق لهذا الإشباع وتنسيق تبادل الخدمات .

والأفراد فى مثل هذا النظام إنما ينفذون الأعمال المطلوبة، وتتوقف أهميتهم الاجتماعية على قيمة العمل الذى يؤدونه ، والدور الذى يؤديه الفرد أو الوضع الذى يمثله إنما هو منــــدوب للعمل فيه ، والحرية التى تكفلها الدولة ليس الغرض منها توفير المتعة بقدر ما تهدف إليه من تمكين أداء الخدمات المطلوبة .

هذا ويرى أفلاطون أن الناس يختلفون فى المواهب مما يجعلهم يؤدون بعض الأعمال أحسن من غيرهم ، كما يرى أن المهارة تكتسب عندما يكرس الناس أنفسهم لأداء العمل الذى يتفق واستعدادهم الطبيعى . وإذن فجميع الأشياء يزداد إنتاجها وفرة وجودة إذا ما تولى الفرد أداء الشىء الذى جعلته الطبيعة صالحة له ، وكان هذا الأداء فى الوقت المناسب ودون مزاولة عمل آخر . وعلى هذا الأساس من تقسيم العمل يرى أفلاطون أن محو التخصص يمحو كل تبادل اجتماعى ، ولو انعدمت المواهب الطبيعية انعدم التخصص أساساً ، كما أنه إذا انعدم المران الذى يكمل المواهب الطبيعية ويدفع بها إلى المهاره ما ظهر للتخصص أى معنى ، وهذه إذن هى القوى الكامنة فى الطبيعة

البشرية والتى يجب أن تعتمد عليها كل من الجماعة والدولة ، وليس المهم هو استخدام هذه القوى، وإنما حسن استخدامها حتى تتحقق أكمل صورها، ولا بد إذن من معرفة « الخير » لأن الخير إذا عرفناه استطعنا أن نوجه هذا الاستخدام ، وهذه هى الوظيفة الخاصة بالفيلسوف ، لأن توافر المعرفة لديه هو حقه وواجبه فى أن يحكم .

٣ — الطبقية فى المدينة المثالية : وفى هذا يرى أفلاطون أنه لا يوجد ما يفصل بين الميول الطبيعية وبين الواجب ، أو بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع الذى ينتمون إليه أما إذا حدث تعارض ولابد أن يحدث هذا ، وضحت مهمة الدولة فى التوفيق ، فالفرد غير الاجتماعى فى حاجة إلى فهم لطبيعته الخاصة وتحسين قواه بحيث تتطور وفقاً لهذه المعرفة ، كما أن المجتمع غير المتجانس يحتاج إلى إتاحة الفرصة للمواطنين للنمو الكامل اللازم لتحقيق احتياجاتهم . وعلى ذلك فمشكلة الدولة الفاضلة ومشكلة الرجل الفاضل ليسا إلا وجهين لموضوع واحد ، وحل هذه المشكلة يرجع إلى تقويم الدولة وتحسين مستوى الفرد حتى يتحقق بينهما التناسق المطلوب .

وقد رأى أفلاطون أن للدولة ثلاث وظائف أساسية هى أولا إشباع الحاجات الطبيعية . ثم حماية الدولة وثالثاً حكم الدولة ، ولا بد لتحقيق هذه الوظائف من تخصص يتطلب تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات هى العمال والجنود والحكام . ولما كان هذا التقسيم يأتى نتيجة اختلاف الاستعدادات فإن الطبقات الثلاث ترتكز على ثلاثة أنواع من الناس، أولئك الذين أهلتهم الطبيعة للعمل لا للحكم، وأولئك الذين يصلحون للحكم على أساس أن يكونوا تحت رقابة غيرهم وتوجيه الغير لهم ، وأخيراً أولئك الذين يصلحون لأسمى أعباء الحكم .

ويرى أفلاطون أن الفئة الأولى تعتبر بالنسبة للنفس الإنسانية ملكة الشهوة والغذاء ومقرها فى الجسم تحت الحجاب الحاجز ، وتعتبر الفئة الثانية بمثابة النفس المنفذة أو الغضبية ومقرها الصدر ، بينما تعتبر الفئة الثالثة النفس العاقلة أو المفكرة ومقرها الرأس .

وهذا التقسيم الطبقى الأفلاطونى يختلف عن النظام الطبقى بمعناه المعروف وقتئذ من ناحية أن الانتساب إلى أى من هذه الفئات ليس وراثياً وإنما يأتى نتيجة الاستعداد

فالإنسان يمكن له أن يرتفع إلى أرقى الطبقات ما دام هذا يتفق وطبيعته على أن يضاف إلى هذا الاستعداد التعليم والتجربة ، وإن كان أفلاطون قد أنكر على الطبقة العاملة استطاعتها الوصول إلى هذه المرحلة ، وقد يكون هذا راجعاً إلى ازدراء هذه الطبقة فيما مضى من العصور القديمة .

وقد رأى أفلاطون أن هذا التقسيم يحقق العدالة، وفكرة العدالة فى نظره هى اتحاد يؤلف بين الأفراد بحيث يجد فيه كل منهم الدور الذى يقوم به فى الحياة وفقاً لاستعداده الطبيعى وتدربه ومرانه ، والعدالة بذلك فضيلة لأنها هى التى تحفظ الخير الأسمى للدولة ولأعضائها على السواء ، فليس أحسن للإنسان من أن يكون له عمل وأن يكون صالحاً لأداء هذا العمل كما أنه ليس أحسن للآخرين وللمجتمع كله من أن يشغل كل فرد المركز الذى هو مؤهل له ، « وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها مبدأ لمجتمع يتألف من صنوف مختلفة من الناس اندمجوا معاً بدافع حاجة كل منهم للآخر، وامتزاجهم فى مجتمع واحد وانصراف كل منهم إلى وظيفته ، فينشأ مجموع بلغ حد الكمال لأنه جاء ثمرة جماع العقل الإنسانى وصداه »[1] .

٤ – شيوعية الملكية والأسرة : تتخذ شيوعية أفلاطون شكلين أساسيين ، الأول تحريم الملكية الخاصة على الحكام ، سواء كانت منازل أو أرضاً أو مالا على أن يعيشوا فى معسكرات ويتناولون طعامهم على مائدة مشتركة ، أما الشكل الثانى فهو إلغاء الزواج الفردى الدائم والاستعاضة عنه بالإنسان الموجه وفقاً لمشيئة الحاكمين لإنتاج أصلح سلالة ممكنة . ولا تنطبق هذه الشيوعية إلا على فئة الحراس وحدها (الجنود والحكام) ، بينما أتيح للعمال الاحتفاظ بأسرهم ومالهم من أملاك وأزواج . وقد اعتمدت فلسفة أفلاطون فى ذلك على أنه ليس أسوأ على الدولة من جشع الحاكمين وأنه لا سبيل إلى القضاء على هذا الشر إلا بإلغاء الثروة نفسها بالنسبة للجنود والحكام وتجريدهم من الحق فى تملك أى شيء .

ولقد اتجهت أهداف أفلاطون الشيوعية وجهة سياسية بحتة فهو لم يتجه إلى إلغاء الملكية الفردية والقضاء على الثروة لتحقيق العدالة أو التقريب بين الطبقات ، وإنما

---

(١) جورج ساباين : تطور الفكر السياسى . ترجمة جلال العروسى (القاهرة ١٩٥٤) ص ٨٦ .

لتوفير أقصى قدر مستطاع من الوحدة في داخل الدولة ، والملكية الفردية تتعارض مع هذه الوحدة ، فأفلاطون لا يرمى إلى استخدام الحكومة لتحقيق المساواة بين الثروات ، وإنما لتقضى على الثروات كلية لتحاشى ما قد يعرقل سير الحكومة ، وينطبق هذا على رأيه فى إلغاء الزواج لأنه يرى أن العاطفة العائلية عند فئة معينة من الناس تعتبر منافساً قوياً للدولة لأنها تنال من ولاء الحكام ، فانشغال الفرد بأبنائه نوع من الأثرة أشد خطراً من شهوة الملك كما يرى أن تدريب الأطفال فى المنازل وسيلة سيئة لإعداد النشء ، وهذا يهدد الولاء الروحى الشامل الذى تتطلبه الدولة ، وإذن فأفلاطون يهدف إلى وحدة الدولة التى يجب أن تصان ، ولما كانت الملكية الفردية والأسرة تقفان فى سبيل ذلك وجب إزالتهما .

٥ — التعليم : اهتم أفلاطون بالتعليم فى جمهوريته أكثر من أى شىء آخر حتى لقد اعتبر موضوع بحثه الأساسى ذلك لأن الوسيلة الإيجابية التى يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة البشرية على النحو التالى الذى يكفل إيجاد دولة متجانسة ، فالدولة فى نظره أولا وآخراً منظمة تعليمية ، وإذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا فى يسر أن يحلوا مشاكلهم ويواجهوا الشدائد ، وكان اهتمام أفلاطون بالتعليم نتيجة منطقية لوجهة نظره ، فإذا كانت الفضيلة هى المعرفة فلا بد إذن من تعلمها ، ولا بد أن يكون نظام التعليم الذى يكفل هذه المعرفة هو الجزء الجوهرى فى الدولة الصالحة .

وإذا سلمنا بأهمية التعليم ترتب على ذلك بالضرورة ألا تترك الدولة شئونه للأفراد أو أن يكون مصدراً للربح بل يتعين عليها أن توفر بنفسها الوسائل اللازمة لذلك أو أن تتأكد من أن المواطنين يحصلون فعلا على الإعداد الذى يحتاجون إليه وأن تتأكد من أن نوع التعليم الذى يعطى يتلاءم مع رفاهية الدولة وتجانسها . وإذن يستهدف مشروع أفلاطون نظاماً تعليمياً إجبارياً خاضعاً لرقابة الدولة ، وأن يتجه وجهتين ، تعليم أولى ، وتعليم عالى ، وقد رأى أن يشمل التعليم الأولى تدريب النشء حتى سن العشرين وهو ينتهى بذلك ببداية الخدمة العسكرية وأن يقوم هذا التعليم على الألعاب الرياضية لأنها الوسيلة لتدريب الجسم وخلق مواطن صالح من هذه الناحية ، كما يشمل الموسيقى لتدريب النفس ، وهذا يتكون من دراسة الشعر وتفسيره ، والغناء والعزف على القيثارة كوسيلة من وسائل التعليم الخلقى والدينى إلى جوار ما فى ذلك من تقدير للناحية الجمالية . .

أما عن التعليم العالى فيتصره أفلاطون على فئة مختارة من النوعين من سن العشرين حتى الخامسة والثلاثين لكى تتولى أرقى مناصب طبقة الحراس ولعل هذه الفكرة هى التى أوحت لأفلاطون بإنشاء أكاديميته. وقد رأى أفلاطون أن يهتم هذا التعليم بالرياضيات والفلك والمنطق لأن هذه الدراسات هى المدخل الملائم لدراسة الفلسفة ذلك لأنه كان يتوقع أن بحث الفيلسوف فى مثل هذا الحيز . لابد أن يؤدى إلى نتائج لاتقل دقة عن تلك التى تتعلق بالعلوم الرياضية وأحكامها . هذا ولم يؤمن أفلاطون بوجود فروق فى النوع بين المواهب الطبيعية للأولاد والبنات . وهذا دعاه إلى المطالبة بأن ينال كل من الطرفين نوعاً واحداً من التعليم وأن تكون للنساء أهلية التعيين فى الوظائف كالرجال ولم يكن بهذا مدافعاً عن حقوقهن وإنما يتجه إلى تعبئة جميع المواهب لخدمة الدولة .

وهكذا صور أفلاطون جمهوريته المثالية التى وضع بها على قمة من كتب عن المدن الفاضلة UTOPIA سواء جاءوا قبله أو جاءوا بعده بآلاف السنين. تلك الجمهورية التى رأى فيها أن المعرفة قوة سياسية هائلة تمكن للجماعة استخدامها لحل مشاكلها عن طريق العقل المدرب تدريباً علمياً . والحكم بذلك عبارة عن معرفة علمية لابد أن يتركه الناس فى أيدى قلة من الخبراء ذوى التدريب الرفيع .

وعلى هذا جاءت الجمهورية المثالية إنكاراً لما كانت عليه دولة المدينة فعلا من وجهات النظر السياسية . فدولة المدينة كانت تؤمن بحرية المواطنين فى اختيار ما يساهم به الفرد فى الحكم وفق مؤهلاته . وهو اختيار يتمشى مع الشعور بالحرية والكرامة بعكس الحال فى جمهورية أفلاطون . ولقد كان شعور الإغريقى بالحرية فى ظل القانون فى دولة المدينة هو العنصر الذى شيد عليه أسمى القيم المعنوية . بل إن هذا الشعور قد انتقل من الإغريقى إلى المثل المعنوية فى معظم الحكومات الحديثة والذى يعبر عنه فى العادة بأن الحكومات إنما تستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين . هذا المبدأ نجده قد اختفى من جمهورية أفلاطون لأنه أغفل القانون فى جمهوريته كلية ، والواقع أن أفلاطون ما كان يمكنه أن يعترف بالقانون كعنصر جوهرى فى دولته لأنه يهدم فلسفته كلها التى تفترض أن المعرفة العلمية لها امتيازها على الآراء الشعبية ، وهو افتراض يتوافر معه احترام القانون احتراماً يجعل له السيادة فى الدولة

لأن القانون يشكل جزءاً من التقاليد ، فهو ينشأ تدريجياً على العرف والعادة وليس على التبصر العقلى النافذ .

هكذا كانت آراء أفلاطون فى مجتمعه المثالى كما وضحنا فى كتابه « الجمهورية » إلا أنه لم يظل على آرائه هذه طوال حياته وإنما غير منها وبدل فى كتابه الثانى « السياسى » ثم فى كتابه الأخير « القوانين » فبعد أن كان أفلاطون يخضع كل شىء فى دولته المثالية لمثله الأعلى الذى جسمه فى شخص الملك الفيلسوف ، وبعد أن كانت دولته مجرد مؤسسة تعليمية تفرض على المواطنين وصاية دائمة يتولاها الحاكم الفيلسوف وبعد أن خالف أفلاطون ، بتصويره هذا ما كان يعتقده الإغريق فى قيمة الحرية التى يظللها القانون ووجوب اشتراك الناس فى حكم أنفسهم ، بعد كل هذا حاول أفلاطون فى كتابيه القوانين والسياسى تصحيح هذه الآراء بعد أن اقتنع بوجوب قيام قانون معين يسود الحاكم والمحكوم على السواء .

وقد تغيرت نظرته إلى دولة المدينة بذلك حين اعتبرها بالشكل الذى نادى به أولا دولة مثالية تأتى دولة القوانين بعدها فى الدرجة ما دام فى غير الاستطاعة وجود حاكم تنطبق عليه آراؤه المثالية . وقد احتفظ بذلك برأيه الأول فى أنه ليس ثمة قانون أعظم من المعرفة شأناً ، فإذا ما تعذرت المعرفة اللازمة لتكوين الملك الفيلسوف تلا ذلك فى المرتبة الحكومة التى تخضع للقانون، وعلى هذا الأساس يكون أفلاطون قد تنازل عن رأيه الأول فى الحكم الفردى المستنير إلى اتجاه أكثر ديمقراطية ، فالدولة المثالية أو الحكم الفردى الذى يتولاه الملك الفيلسوف شىء إلهى ، وهى على ذلك على درجة من الكمال لا تتلاءم مع أحوال البشر ، وقد قنع أفلاطون لدولته بالقواعد التنظيمية التى تضعها القوانين على أحسن ما يستطاع على أن تتجه إلى التقيد بالقانون واحترام هيئات الدولة ونظمها واستعداد المرء لإخضاع نفسه لقواه المشروعة . وإذن فدولة القوانين هى دولة التوسط أو الاعتدال باعتباره أهم الفضائل التى تسعى بها الدولة إلى تحقيق الانسجام فى ظل القانون ويتجه تنظيم دولته بذلك الانسجام عن طريق التوازن بين القوى والملاءمة بين المطالب والمصالح وقد عرف اتجاهه هذا باسم « الدولة المختلطة» وتعنى عند أفلاطون الجمع بين الحكمة والنظام الملكى والحرية فى النظام الديمقراطى وقد عاب بحسب رأيه هذا على إسبرطة تماديها فى النواحى العسكرية وعلى أثينا تماديها فى الحرية ورأى أنه كان فى إمكانهما أن تنتعشا لو أنهما التزمتا الاعتدال فلم تتطرف الأولى

فى نظامها العسكرى المحض والثانية فى الحرية غير المقيدة . والإفراط فى كلا الحالين هو الذى أدى إلى خرابهما ، فكان على إسبرطة أن تقوم السلطان بالحكمة وعلى أثينا أن تعدل الحرية بالنظام ، وهكذا يوضح أفلاطون رأيه المعدل فى الدولة الفاضلة على أنها تلك التى إذا لم تكن ملكية اشتملت على مبدأ الملكية وهو مبدأ الحكومة الرشيدة القوية الخاضعة للقانون ، وإذا لم تكن ديمقراطية اشتملت على المبدأ الديمقراطى وهو مبدأ الحرية والسلطة اللتين تشارك فيهما الجماهير على الخضوع للقانون .

ولم يتنازل أفلاطون عن مبدئه الأول فى تقسيم العمل الذى وضحه فى الجمهورية على أنه المبدأ الأساسى لكل جماعة ،وإنما وضع تقسيماً جديداً يحل محل طبقاته الثلاث وهو تقسيم أشمل لأنه ينطبق على جميع سكان الدولة ، فالزراعة للعبيد والتجارة والصناعة للأحرار غير المواطنين ، أما جميع الوظائف السياسية فجعلها امتيازاً للمواطنين دون سواهم والناحية الديمقراطية غير واضحة فى تقسيم أفلاطون هذا لأنه فرق بين سكان المدينة ، كما أقام دولته صراحة على أساس الامتياز الاقتصادى حينما أبعد عن المواطنين كل نشاط اقتصادى .

وهكذا نكون قد استعرضنا طرفاً من فلسفة أفلاطون الاجتماعية وقد كان بها رائداً لدراسة المجتمعات الإنسانية بهذا التفصيل والتنظيم والتى تعتبر فى الوقت نفسه مثالا واضحاً للتفكير الاجتماعى الغائى الذى يتجه إلى المثل العليا المراد تحقيقها للمجتمع والبحث عما ينبغى أن يكون عليه تنظيمه اجتماعياً وسياسياً .

أرسطو Aristotle (٣٨٤ – ٣٢٢ق . م) :

تلميذ أفلاطون وأستاذ الإسكندر الأكبر ، وقد أنشأ هو الآخر مدرسة فى أثينا تعرف بالليكيوم Lyceum نسبة إلى المكان الذى نشأت عليه ، كما تعرف أيضاً باسم مدرسة المشائين ويطلق على أرسطو اسم مؤسس علم ما قبل الاجتماع ، لأنه كان أول باحث فى العصور القديمة يلجأ إلى المنهج الاستقرائى الذى يتمثل فى القيام بجمع المعلومات ثم ترتيب هذه المعلومات واستنتاج عدد من القواعد العامة : أى القيام بعمل ما نسميه حالياً بالمسح الاجتماعى وخاصة فى المجال السياسى . وقد لجأ أرسطو إلى هذا النوع من الدراسة حين

درس دساتير الحكم فى ١٥٨ مدينة يونانية وغير يونانية ، ثم حلل الظواهر السياسية فى هذه المدن ، وقد استطاع بذلك أن يستنتج عدداً من القواعد السياسية التى تتعلق بالحياة الاجتماعية كما وصف الإنسان بأنه حيوان سياسى .

وقد اشتهر أرسطو بكتابه الضخم « السياسى » Politics والذى وضعه فى حوالى خمسة عشر عاماً مستفيداً فيه من دراسته السابقة ، وجاء كتابه فى ثمانية مجلدات احتوت على جانبين هامين يتعلق الأول بالدولة المثالية والثانى بالدول القائمة فعلا ، وأسباب انهيارها وكيف تحقق استقرارها . وقد تميز هذا البحث بالاتجاه التجريبى المقارن .

• كتب أرسطو عن الدولة المثالية وكان فى كتابته متفقاً إلى حد كبير مع ما كتبه عليه أفلاطون ولكن ليس حول الدولة المثالية السماوية ، وإنما حول ما أطلق أفلاطون « الدولة الثانية » . ويأتى هذا الاختلاف لأن أرسطو لم يكن متفقاً مع أستاذه فى الاتجاه الشيوعى كما لم يتفق معه أيضاً فى نوع الحكم ، فنى الوقت الذى اختار فيه أفلاطون لدولته الأولى الحكم الاستبدادى المستنير كان أرسطو من أنصار الاتجاه الذى اتخذه أفلاطون لدولته الثانية التى يظلها القانون ذلك لأن المثل الأعلى لأرسطو كان دائماً الحكم الدستورى لا الحكم الاستبدادى مهما كان هذا الاستبداد صادراً عن ملك فيلسوف ، ولهذا قبل أرسطو وجهة نظر أفلاطون فى كتابه « القوانين» والتى ترى أن القانون فى أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى وليس أى شخص كائناً من كان . وقد تقبل أرسطو هذا الرأى لا على أنه تسليم بالضعف البشرى بل على أنه أساس الحكم الصالح وأنه بالتالى من خصائص الدولة المثالية . ويرى أرسطو أن العلاقة بين الحاكم الدستورى وبين رعيته تختلف عن أى نوع آخر من أنواع الخضوع لأنها لا تتعارض مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته ، وعلى ذلك فهى تقتضى قدراً من المساواة الأدبية على الأقل بينهما برغم ما قد يكون بينهما من فوارق . والمساواة المطلقة من وجهة نظر أرسطو هى قوام العلاقات السياسية لأن الدولة المثالية ما هى إلا جماعة من الأنداد ينشدون أصلح حياة ممكنة .

أما وجهة نظر أرسطو فى القانون فيلخصها فى أن القانون هو « العقل مجرداً عن الهوى » ، والحكومة التى تستشير الفضلاء من رعاياها لا تتعارض مع القانون ، وهذان

النوعان من الحكومات ليسا نوعين متمايزين كما رأى أفلاطون . وإنما هما مكملان لبعضهما . الحاكم الرشيد إذن لايستغني عن القانون لما يتميز به القانون من النواحي الموضوعية المجردة التي لايمكن أن تتوافر لأى إنسان مهما يكن فاصلا . والقانون ضرورى للقاضي مهما بلغ هذا القاضي من سمو في الأخلاق . هذا علاوة على أن الحكم الدستورى يتفق وكرامة الرعايا وعزتهم لأن الحاكم الدستورى كما يرى أرسطو إنما يحكم رعاياه برغبتهم وإرادتهم وهو يختلف بذلك كل الاختلاف عن الحكم الاستبدادي .

وللحكم الدستورى من وجهة نظر أرسطو ثلاثة عناصر أساسية هي :

١ — أنه يهدف للصالح العام أو صالح الرعية ، وهو يتميز بذلك عن الحكم الطائفي أو الاستبدادى الذى يهدف إلى صالح طبقة واحدة أو فرد واحد .

٢ — أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قوانين تنظيمية عامة لا بمقتضى أوامر تحكمية وهو لا يستطيع والأمر كذلك أن يتجاهل العادات المرعية أو العرف الدستورى .

٣ — أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية وهى تختلف بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند إلى القوة .

ومما سبق نرى أن نظرية المثل العليا السياسية عند أرسطو قد تأثرت باتصاله بأفلاطون وما أخذه عنه من عناصر أساسية وضحها فى كتابيه « السياسى » و« القوانين» بالإضافة إلى ما ضمه إليها أرسطو من تعديلات تتفق والضرورة والواقع ، فالقانون يجب أن يؤخذ على أنه عنصر من العناصر التي لاغنى عنها فى تكوين الدولة . وعلى ذلك يجب أن تؤخذ الطبيعة البشرية فى الاعتبار وأن يفسح المجال فيه بحيث يسع ما تتأثر به العادات الاجتماعية مما يجعل من القانون ضرورة مكملة للمثل الأخلاقية للدولة . والحكم السياسى بذلك يجب أن يتضمن من ناحية الرعية عوامل الخضوع للقانون والحرية والرضى ، وهى عوامل تصبح من خصائص الدولة المثالية نفسها لا من خصائص الدولة التالية لها فى الأفضلية .

وكما فلسف أفلاطون حول الأسرة والملكية والتعليم فى الدولة المثالية نجد أن أرسطو قد فلسف هو الآخر حول هذه الموضوعات ، ولكنه اختلف فيها عن أستاذه فى كثير من

النواحي بل لقد عارضه كلية فى بعضها، فكان لأرسطو رأى يخالف أفلاطون فيما يتعلق بالأسرة ، بل لقد رأى أرسطو أن أفلاطون قد فشل فى التفريق بين علاقات الأسرة وبين السلطة السياسية . وقد نادى أرسطو على العكس من أفلاطون بأن لاتعارض إطلاقاً بين وجود الأسرة ووجود الدولة أو نجاحها وهولم يتفق بذلك مع أفلاطون فيما يتعلق بالقضاء على نظام الأسرة لأنها ضرورة لوجود المجتمع .

أما عن الملكية الفردية فقد أباحها أرسطو على أن يكون الانتفاع بها على المشاع ، والأرض يفلحها الأرقاء . وتسقط عن الصناع صفة المواطن على أساس أن الفضيلة لا يمكن توافرها لدى قوم يستنفدون وقتهم فى عمل يدوى .

ولأرسطو رأى يتفق مع رأى أفلاطون فيما يتعلق بالتعليم الأولى والذى رأى فيه قوة تساعد على تكوين الرعايا ، كما ازدرى الاثنان التعليم الذى يبغى المنفعة ، ولقد جاء بحث أرسطو خالياً من أية خطة للتعليم العالى مثل تلك التى كونت جزءاً هاماً من كتاب الجمهورية .

ولقد مزج أرسطو فى دراسته لدساتير الدول بين الوصف والاستقصاء التجريبى وبين الاعتبارات النظرية للمثل العليا السياسية ، فالمثل الأخلاقية وسيادة القانون ، والحرية والمساواة والحكومة الدستورية والتقدم الإنسانى هى الغاية التى ترجد من أجلها الدولة . وتعتبر هذه النظرية عند أرسطو نقطة تحول فى تفكيره ، فالمثل العليا يجب أن تحلق فى السماء كما وصفها أفلاطون بل يجب أن تعمل فى الواقع . والعالم السياسى ينبغى أن يعرف ما هى أفضل حكومة فى ظل ظروف قائمة معينة كما ينبغى أن يكون قادراً على تقرير أى شكل من أشكال الحكومة هو أكثرها ملاءمة لمعظم الدول دون أن يفترض فيها توافر فضائل أرفع أو عقل أحكم . وهو بهذه المعرفة قادر على اقتراح أفضل ما يكفل إصلاح عيوب الحكومات القائمة . والفن السياسى بذلك ينظر إلى الحكومات كما هى كائنة .

وفى تقسيم أرسطو لأنواع الحكومات اتخذ القوة التى فى يد الحاكم أساساً لهذا التقسيم ، وهذه القوة أو السلطة إما أن تكون فى يد فرد واحد أو قلة من الأفراد أو كثرة منهم ، فإذا استخدمت هذه القوة لمصلحة المجموع ، كان الحكم حسناً

أما إذا استخدمت لصالح الفرد الواحد أو القلة أو الكثرة أصبح الحكم سيئاً . والأنواع الثلاثة الأولى هى :

١ – حكومة الفرد Monarchy وهى التى تمثل حكم الفرد الواحد بسبب تفوقه فى عمله وحكمته ، وهو ليس بالضرورة حكماً وراثياً .

٢ – حكومة الأقلية من الصفوة Aristocracy وتمثل حكم الأقلية العاقلة الممتازة .

٣ – الحكومة الدستورية Constitutionalism وهى ما أسماه أرسطو البوليتا The Polity وهى الحكومة الدستورية المعتدلة .

أما الأشكال الثلاثة الأخرى فهى :

١ – الحكومة الاستبدادية Tyranny وذلك حينما تصبح السلطة فى يد فرد واحد لا لكفايته وحكمته ولكن لقوته أو ثرائه .

٢ – الحكومة الأوليجاركية Oligarchy وذلك حينما تحكم الأقلية القوية أو الغنية.

٣ – حكم الشعب Democracy وهى الحكومة التى تركز على الحرية الشخصية المتطرفة ، حرية المواطن فى أن يعيش بحسب رغباته ومطالبه .

وقد رأى أرسطو أن أفضل أشكال هذه الحكومات من الناحية العملية هى الحكومة الدستورية The Polity أو الديمقراطية المعتدلة لأنها تجمع بين العناصر الصالحة فى الديمقراطية والعناصر الصالحة فى الأوليجاركية وأساسها يتمثل فى وجود طبقة متوسطة قوية تتألف من أولئك الذين ليسوا بالأغنياء جدا أو الفقراء جدا ، أى ليسوا من الفقر بحيث تنكسر أجنحتهم ولا من الغنى بحيث ينشبون أظافرهم . وحينما وجدت هذه الطبقة من المواطنين كون أفرادها جماعة لها من اتساع صفوفها ما يكفل للدولة الارتكاز على أساس شعبي ولها من التحرر عن الهوى ما يمكنها من مراقبة الموظفين المسئولين ، ولها من طبيعة انتخاب أعضائها عاصم من مساوى حكومات الجماهير ، وبذلك يكون هناك توازن بين عاملين أساسيين ، هيبة الثروة ونبالة المولد وسمو التربية ، والعامل الثانى الكثرة العددية ، على أن يكون هناك توازن بين العاملين.

ويرى أرسطو أن كلا من الأوليجاركية والديمقراطية فى حالة توازن غير مستقر

مما يهدد كلا منهما بالانهيار نتيجة التمسك بمقومات كيانه الخاص. وعلى السياسى أن يحكم دولة تنضم إلى أى من النظامين أن يحول بينها وبين التمادى فى منطق أنظمتها النظرى . فكلما اتجهت حكومة الأوليجاركية نحو الأوليجاركية ، ازداد احتمال وقوع الحكم فى يد طائفة مستبدة . وكلما أوغلت الحكومة الديمقراطية فى اتجاهها الديمقراطى ازداد احتمال انتهاء الحكم إلى الغوغاء ، وإذن فكلاهما يفسد كلما اتجه نحو حكم الطغيان .

ويعتبر أرسطو مثل أفلاطون غائيا فى اتجاهه من ناحية بحثه عن المثل العليا المراد تحقيقها للمجتمع وخاصة ما يتعلق منها بالحكومة المثالية .

الرواقيون والأبيقوريون :

يكاد الفكر اليونانى القديم يقتصر بعد أرسطو على مدرستى الرواقيين Stoic والأبيقوريين Epicureans وقد أسس المدرسة الأولى زينو Zeno (٤٣٠ — ٢٦٥ق.م) وقد ظهرت الفلسفة الرواقية مناقضة لفلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو . إذ أقام هؤلاء فلسفتهم على أساس البحث النظرى قبل كل شيء . أما الرواقيون فلم يهتموا بالآراء النظرية ولم يولوها من عنايتهم ودرسهم إلا بمقدار ما تكون سبيلا إلى الجانب العملى من الحياة فلم تكن الفلسفة عندهم أن يتقصى الإنسان بنظره إلى السماء والأرض ثم يقف عند هذا الحد ، وإنما هى كما عرفوها فى الفضيلة ومحاولة اصطناعها فى الحياة العملية، والفضيلة فى نظرهم هى السير بحسب العقل ، والإنسان الحكيم هو من يخضع حياته لحياة العالم . والخضوع للعقل قال به أفلاطون وأرسطو قبلهم. ويبدو الفرق فى شرح الرواقيين لهذا المبدأ . فأرسطو مثلا اعتبر أهم جزء فى الإنسان عقله كما قال الرواقيون ولكنه عد الشهوات جزءاً من الإنسان له مكانه ولم ير محاربتها ، وإنما تطلب ضبطها بواسطة العقل ، أما الرواقيون فقد عدوها شراً محضاً يجب إبادته . وصوروا الحياة حياة حرب بين العقل والشهوات يجب أن ينتصر فيها العقل . ومن ثم كانت نظرتهم تنتهى بالتقشف والزهد .

ولقد اتفق الرواقيون مع أرسطو فى أن الإنسان حيوان اجتماعى وأنه مهما بلغ من استقلاله عن العالم الذى يحيط به واستغنائه عن كل شيء مكتفياً بنفسه ، فإنه لا بد

متصل ببنى جنسه . وأنه بما يملك من نفس عاقلة يدرك أنه جزء من الكون وأنه مضطر لذلك إلى العمل من أجل الجميع ، وأن الطبيعة إنما أرادت ببنى الإنسان أن يعيشوا معاً فى مجتمع واحد يعمل فيه الواحد من أجل الآخر . ويرى الرواقيون أن هذه الصلة بين أفراد الإنسان لا يجوز أن تقتصر على أبناء الوطن الواحد ؛ بل إن العالم كله أمة واحدة لا فرق بين إنسان وإنسان ومن هنا كانت نظرتهم إلى أفراد المجتمع كإخوة يجب أن تكون المعاملة الحسنة رائدهم . وحتى العبيد جديرون بالعناية والتقدير .

أما المدرسة الأبيقورية فقد أسسها أبيقور Epicurus (٣٣١ — ٢٨٠ق.م) وكانت معاصرة تماماً للمدرسة الرواقية ؛ وكان هذا التعاصر سبباً فى المنافسة الشديدة التى كانت بينهما . وتختلف المدرسة الأبيقورية عن المدرسة الرواقية فى النظرة إلى الأخلاق فالأبيقوريون كانوا يرون أن اللذة هى أساس الأخلاق ؛ فاللذة وحدها غاية الإنسان وهى وحدها الخير ، والألم وحده هو الشر الذى يفر منه الإنسان ويتجنبه . والفضيلة ليست لها قيمة ذاتية وإنما قيمتها فيما تشتمل عليه من اللذة ولا تقتصر اللذة عند الأبيقوريين على اللذة الجسمية . بل إن اللذة العقلية فى نظرهم أكبر قيمة ، وأن خير لذة يتطلبها الإنسان هى هدوء البال وطمأنينة النفس .

ويختلف الأبيقوريون مع الرواقيين كذلك فى أصل نشأة المجتمع ؛ فالدولة فى نظر الأبيقوريين جاءت نتيجة التعاقد بين أفراد المجتمع على أساس مادى يتمثل فى مصلحة أفراده ، وذلك بقصد حماية المجتمع من الحمقى وظلمهم ، وهؤلاء لابد من ردعهم بقوة القانون بينما رأينا فى نشأة المجتمع عند الرواقيين أن أساسها روحى .

الفكر الاجتماعى عند الرومان

لم يكد الرومان يغزون مقدونيا حتى بدأت اليونان عهداً جديداً أخذت تتلاشى فيه مميزات شخصيتها وتندمج فى الإمبراطورية الرومانية . وما أسرع ما أخذت روما واليونان تتبادلان الآراء والأفكار والأساتذة . فقد ارتحل إلى روما كثير من فلاسفة اليونان وإلى أثينا كثير من شباب الرومان يلتمسون فى مدارسها الفلسفية العلم والمعرفة ، وهكذا لبث تيار الفكر بين البلدين متصلا ، وما إن جاء القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت الفلسفة اليونانية قد تمكنت من نفوس الرومان وأصبحت ضرورة لازمة لا يجوز أن تخلو منها الثقافة العليا . ولما كان اليونان بادئ الأمر هم الأساتذة الذين نقلوا إلى الرومان تعاليمهم ، فقد استطاعوا بحكم هذه الأستاذية أن يطبعوا تلاميذهم بروحهم وميولهم ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى انطبع هؤلاء الأساتذة أنفسهم بالطابع الرومانى ، متأثرين بالبيئة الطبيعية والبيئة الأخلاقية فأخذوا يلائمون بين أنفسهم وبين الوضع الجديد ، وعلى ذلك تغيرت لديهم معايير القيم التى يقدرون بها الأشياء ، وأصبحت الحياة العملية وحدها هى المقياس فلا يهتمون كثيراً بالقيمة العلمية لذاتها إن لم تكن وسيلة إلى الحياة العملية .

لقد استعرض الرومان مذاهب اليونان الفلسفية ، لا يتعصبون لواحد دون الآخر ، بل أخذوا يتخيرون من كل مذهب ما يتفق وروحهم دون أن يدفعوا بها إلى الأمام خطوة جديدة فلا نظريات ولا قضايا مبتكرة ، بل استخلاص أوجه الشبه بين النظريات القديمة لتكوين مذهب آخر لهم وخصوصاً ما اتصل منها بالحياة العملية لسبب قريب أو بعيد . وكان تأثر الفكر الرومانى واضحاً بنوع خاص فيما يتعلق بالفكرين الأبيقورى والرواقى .

ومن أشهر المفكرين الرومان الذين تأثروا بالمدرسة الأبيقورية لوكريشوس Lucretius (٩٩ ــ ٥٥ق .م) وذلك بسبب اتجاهه العقلى الذى تميزت به المدرسة الأبيقورية . ولقد قام لوكريشوس بدراسة مقارنة لعادات الشعوب البدائية وذلك على أساس الآراء التى كانت تتناقل عنها شفوياً ، وما كتبه عنها كثير من الشعراء والفلاسفة القدامى.

وقد استطاع عن طريق هذه الدراسة أن يخرج بنظرية عن التطور الاجتماعى تحدث فيها عن الصراع من أجل المعيشة وبقاء الأصلح . كما تكلم عن اللغة والدين والعلاقات التى تقوم داخل الأسرة وتطور العلاقات التجارية .

كتب لوكريشوس عن كل ذلك فى إحدى قصائده الطويلة بعنوان طبيعة الأشياء In the Nature of Things وكان لوكريشوس مهتما بدراسة الطبيعة بطريقة علمية وقد احتوت قصيدته السابقة كثيراً من التحليل للظواهر الطبيعية ، وكان غرضه من ذلك أن يثبت أن كل ما يحدث فى الطبيعة ليس نتيجة للمعجزات أو أى تدخل إلهى وعلى ذلك فلم يكن اهتمامه بهذه الدراسات بقصد إضافة جديدة عن الطبيعة ، وإنما ليؤكد أن التفسير الصحيح للطبيعة يخلص الإنسان من التفسير الدينى وما يقوم نتيجة لذلك من تعلق بما وراء الطبيعة . وأن الأخلاق يجب أن تقوم على هذا الأساس ويمثل لوكريشوس لذلك بأن النار يمكن أن تفسر بأنها قد أتت نتيجة لتأثير حرارة الشمس فى العشب الجاف أو نتيجة لاحتكاك بعض الأشجار ببعضها أثناء العاصفة ولكنها ليست هبة من الإله برومثيوس إله النار أو أى إله آخر ، وعلى ذلك فلا صلة لها إطلاقاً بالدين أو الأخلاق . وينتهى من ذلك بأن الفهم الحقيقى للأشياء يحرر عقل الإنسان ويمكنه بذلك من أن يعيش مطمئنا كإنسان .

وعلى الرغم من أن الفكر الرومانى قد تأثر بالفلسفة الأبيقورية Epicureanism كما رأينا عند لوكريشوس فقد كان تأثر هذا الفكر الرومانى أكبر بالفلسفة الرواقية Stoicism ذلك لأن الفلسفة الأبيقورية كانت تنادى كما قلنا من قبل بتحقيق اللذة الروحية والحسية عن طريق استخدام العقل والمنطق ، على أساس أن العقل بمنطقه يؤدى بالإنسان إلى طمأنينة داخلية وروحية تنتهى بالسعادة المنشودة . والأبيقوريون بتمسكهم بالعقل والمنطق إنما يبتعدون بذلك عن الدين داعين إلى احتقاره لأنه يقوم على التسليم أكثر مما يقوم على العقل . أما الفلسفة الرواقية فقد اتجهت نحو التقشف والزهد داعية إلى محاربة شرور العالم حتى ولو كان فى هذا الصراع فناء للإنسان ، وهذا الاتجاه نحو التقشف والزهد جعلها أكثر انتشاراً بين الرومان عن الأبيقورية ، وذلك بسبب ما كان قد عاناه الشعب الرومانى من حياته التى كان يحياها والتى كانت مليئة باللذات والشهوات

وما تسبب عن ذلك من شرور . وقد أراد بذلك أن يعوض ما فات بحياة أكثر زهداً وتقشفاً ، حياة متحررة من الخوف والشهوة واللذة .

ويمثل هذا الاتجاه الرواقى عند الرومان الخطيب شيشرون Cecero (١٠٦ — ٤٣ ق.م) كما يمثله أيضاً سنكا Senca رائد الإمبراطور نيرون (٤ق.م —٦٥ ميلادية) وماركس أوريليوس Marcus Orelius الإمبراطور الرومانى (١١١ — ١٨٠م) .

هذا وقد كان للفكر الرومانى عموماً أثر كبير فى ظهور كثير من النظم القانونية والسياسية للمجتمع . فمن القرن الثانى حتى القرن السادس الميلادى ظهرت فكرة أن هذه النظم يجب أن تقوم على موافقة الشعب ، مما أدى فيما بعد إلى فكرة العقد الاجتماعى ، ثم فكرة سيادة الشعب ، كما ظهرت بين الرومان فكرة أهمية السلطة السياسية عن السلطة الدينية . أى أهمية الدولة عن الكنيسة .

ظهور المسيحية وأثرها فى الفكر الاجتماعى

كان ظهور المسيحية عاملا من العوامل التى ساعدت على ظهور عدد من الفلاسفة ذلك لأنها كدين جديد كانت فى حاجة إلى عدد من الآراء والنظريات التى تعمل على تبرير ظهورها وتحقيق نشرها . ولم يقتصر الأمر على ظهور فلسفة واحدة معينة بل على عدد من الفلسفات المتنوعة ، إذ كانت هناك حاجة إلى نظريات جديدة عن الآلهة أو الإله ، ونظريات عن الإنسان ونشأته ومصيره ، ونظريات أخرى عن الحياة والنظم الدينية والقيم الجديدة التى كان يدعو إليها الدين الجديد .

ويعتبر القديس بولس Paul of Tarsus (١٠ — ٦٠ ميلادية) أول من اهتم بالدعوة الجديدة ، وقد قام فى سبيل ذلك بعدد من الرحلات التبشيرية فى الإمبراطورية الرومانية تهدف إلى نشر العقيدة الجديدة والدعوة لبناء الكنائس. وقد اشتهر برسائله التى كان يوجهها للكنائس المسيحية حتى قبض عليه وأرسل إلى روما لمحاكمته . ولا يعرف التاريخ عنه شيئاً بعد وصوله إليها وكانت أهم أفكاره ما تعلق منها بالخلد والمجد ، كما كان فيما يختص بدعوته يحاول أن يبعد العقل عن الإيمان بهذه الدعوة . وهو فى سبيل ذلك لم يدع إلى الابتعاد عن العقل أو الحط من أهميته ، وإنما عمل على تجاهله فقط ، ومن أقواله المشهورة التى تبين هذا الاتجاه .

The Foolishness of God is Wiser than men.(1)

والقديس بولس يريد أن يوضح بذلك أن تعاليمه فوق مستوى العقل الإنسانى . وقد أعقبت القديس بولس فترة امتدت حوالى أربعة قرون كانت بمثابة فترة تكوين وتنمية للمسيحية ظهر خلالها كثير من زعماء المسيحية الأول ، الذين أطلق عليهم الآباء المسيحيون ، كانت لهم آراء كثيرة حول العقيدة المسيحية والمثل الأخلاقية رأوا فيها أن المجتمع الإنسانى قد مر بعصر ذهبى كان الإنسان يعيش فيه على طبيعته . وكانوا يقصدون بذلك العصر الحالة التى كان عليها الإنسان فى الجنة قبل نزوله إلى

(١) Sterling Lamprecht, Our Philosophical Traditions (N.Y. 1955) p. 122.

الأرض حيث كثرت شروره وآثامه ، وأصبح من الضرورى أن ينشىء له مجتمعاً وحكومة تقضى على الشرور الإنسانية ، وأن هذه الحكومة عبارة عن نظام إلهى لمنع الشر والخطيئة ، وأن حكامها هم ممثلو الإله على الأرض ، يستمدون سلطانهم منه ، كما كانت آراؤهم ترمى إلى أن تحقيق السعادة للأفراد فى الأرض إنما هو تمهيد وإعداد للحياة فى العالم الآخر ، وهذه يجب أن تكون مهمة المصلحين .

وقد ازداد الفكر الاجتماعى وضوحاً بظهور القديس أوجستين St. Augustine (٣٥٤ — ٤٣٠) وكان فى كتابه « مدينة الله » The City of God متأثراً بأفلاطون فى مدينة المثالية ، وذلك حين نجده ينادى بالملكية الجمعية ، لأن ثروات الأرض فى نظره قد منحت للأفراد جميعاً ، وأن الثروة ملك لله، فإذا ما استولى عليها الأغنياء وجب عليهم أن يقوموا بمساعدة الفقراء . كما كان يرى أن الأحرار والعبيد زملاء فى الإنسانية وبرغم عدم تساويهم فى الأرض فإنهم متساوون عند الله . كما أخذ القديس أوجستين بفكرة الآباء المسيحيين عن الحياة الأولى للإنسان فى السماء ، وكيف تغيرت هذه الحياة بعد نزول الإنسان إلى الأرض ، حيث عمت الشرور واستلزم الأمر بذلك إنشاء حكومة لتنظيم هذا المجتمع .

وكانت القرون الأربعة التى أعقبت وفاة القديس أوجستين أعقم القرون إنتاجاً فى الفكر الاجتماعى الغربى ، وكانت بذلك جديرة بالاسم الذى أطلق عليها ، وهو العصور المظلمة .

وفى خلال هذه القرون الأربعة أخذت الإمبراطورية الرومانية تضمحل ، واختفت بالتدريج أهمية روما العسكرية والسياسية ، وقد صاحب هذا الاختفاء تدهور فى العلوم والفنون انتهت به المدنية الرومانية القديمة . ثم ينتقل التاريخ بعد ذلك إلى العصور الوسطى ، ولم تتميز هذه العصور بنهضة واضحة فى الفكر الاجتماعى ، وذلك بعد أن اعتمد الفكر على ما سبق وجوده قبل ذلك .

وأهم ما يميز هذه المرحلة من ناحية تفكيرها الاجتماعى هى تلك الآراء التى قيلت حول الدولة والكنيسة . أى الاثنتين أهم من الأخرى ، وأيهما أسبق خاصة وأن كلا من النظامين كان يعتبر نظاماً إلهيا .

ومن المفكرين من رأى أن رجال الدين أهم من رجال السياسة مثل سالسبرى

Salisbury (١١١٥ — ١١٨٠ م) الذى رأى أن الدولة يجب أن يكون حكمها متفقاً وتعاليم الدين ، وعلى ذلك يصبح رجال الدين أهم من رجال السياسة ، ومثل هذا الرأى نجده عند القديس توماس أكويناس St. Thomas Aquinas (١٢٢٥ — ١٢٧٤م) وقد رأى أن السلطة العليا فى المجتمع تصدر عن الله وهو الذى يضعها فى أيدى أفراد الشعوب من رجال الدين ، وعلى ذلك تكون السلطة السياسية بعد السلطة الدينية من ناحية الأهمية .

ومن المفكرين من كان يرى عكس ذلك مثل مارسيليودى بادو di Padua (١٢٧٠ — ١٣٤٢م) كما ظهر من بين المفكرين من وقف موقفاً محايداً بين الطرفين مثل دانتى Dante (١٢٥٦ — ١٣٢١م) وكان يرمى من وراء ذلك تجنب المجتمع مثل هذا النزاع لكى يتفرغ إلى تحسين حاله ماديا وروحيا .

وإذا ما انتقلنا إلى نهاية العصور الوسطى قابلنا نوعاً جديداً من التفكير الاجتماعى وهو ذلك الذى نادى به نيكولا ماكيافلى Nicolo Machiavelli (١٤٦٩ — ١٥٢٧) والذى يتمثل فى عدد من الآراء الاجتماعية ، أهمها ما تعلق بفصل السياسة عن الدين والأخلاق ، كما نادى بأن الغاية إن كانت خيرة تبرر الواسطة .

الفصل الثاني

الفكر الاجتماعي الإسلامي

- مقدمة
- الفارابي
- ابن خلدون

الفصل الثانى

الفكر الاجتماعى الإسلامى

مقدمة :

ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى . ويعتبر ظهوره حدثاً اجتماعياً هاماً ، لما كان له من أثر واضح على أغلب جهات العالم المعروفة وقتئذ ، وكان هذا نتيجة لما تميزت به الدعوة إلى الإسلام من نشاط وقوة لم تتميز بهما أية دعوة دينية سابقة له . وعلى ذلك فلم يكد الإسلام يظهر حتى أخذ ينتشر فى كثير من جهات العالم ، انتشر أولا فى الجزيرة العربية ، ومنها إلى البلاد المتاخمة لها كالشام والعراق ومصر ؛ ثم ازداد انتشاراً بعد ذلك حينما وصل إلى بلاد تبعد كثيراً عن مركز دعوته شرقاً وغرباً كالهند وشمال غربى أفريقيا وجنوب غربى أوربا . وبانتشار الإسلام انتشرت معه ما جاء به من آراء ومبادئ اجتماعية جديدة ، تلك الآراء والمبادئ التى أسهمت بنصيب كبير فى الفكر الاجتماعى بمختلف مجالاته التى وردت فى القرآن وفى الأحاديث النبوية ، إذ لم يترك هذان المصدران مجالا اجتماعياً ، إلا وكان لهما نصيب كبير فيه ؛ ويمكن أن نوضح أبرز ما جاء فيهما كالآتى :

١ - كان للقرآن آراؤه التى تتعلق بكثير من النظم الاجتماعية كالأسرة والزواج والاقتصاد والدين والسياسة والأخلاق والملكية والزكاة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن هذه الآراء قد خلقت بدورها نشاطاً فكرياً كبيراً حولها وما صاحب ذلك من دراسات ومناقشات خلال العصور الإسلامية المختلفة حول الدين والاجتماع والفلسفة ، دراسات حول الخير والشر ، والعدل الإلهى وعلاقة الإنسان بربه وعلاقته بالإنسان الآخر ، بل لقد نشأت علوم جديدة لم تعرف مستقلة من قبل مثل علم الكلام وعلم التوحيد .

٢ - ساهم الإسلام فى مجال التفكير السياسى بنظم لم تكن واضحة من قبل ، كالنظام الديمقراطى الذى أبرزه القرآن على شكل الشورى وما يصاحبها من حرية الرأى

وتغليب رأى الأغلبية ، كما نادى القرآن فى الوقت نفسه بالمساواة بين الناس وعلى أساس من تكافؤ الفرص ، كما كان له نصيب كبير من الرأى حول علاقة الرجل بالمرأة ووضع كل منهما فى المجتمع .

٣ — اهتم القرآن بالأدب القصصى وما صاحب هذا القصص من وصف مجتمعات معينة فى أزمنة معينة ، وقد نبه الأذهان بذلك إلى ما تتميز به المجتمعات الإنسانية من اختلاف فى العادات والتقاليد واللغات .

٤ — كان للقرآن نصيبه من التركيز على الناحية العلمية الوضعية فى الملاحظة ، وتبدو هذه الناحية فى كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) ، وقوله (هل عندكم من علم فتخرجوه لنا) .

أما عن المفكرين المسلمين فقد ظهر منهم فى مجال الفكر الاجتماعى كثيرون كان من أكثرهم ظهوراً وأهمية الفارابى وابن خلدون ، وقد اخترتهما ممثلين للفكر الاجتماعى الإسلامى ، ولذا فسنتكلم عن كل منهما على حدة لنرى مدى ما ساهم به كل منهما .

الفارابى

هو أبو نصر محمد بن طرخان الفارابى ، ولد فى مدينة فاراب فى إقليم خراسان التركى حوالى سنة ٨٧٠ ميلادية وتوفى فى دمشق سنة ٩٥٠ ، وهو من المفكرين المسلمين الذين لاقت دراساتهم اهتماماً كبيراً حتى لقد لقب بالمعلم الثانى ، وذلك بعد أن أطلق على أرسطو المعلم الأول .

ويتمثل الفكر الاجتماعى واضحاً عند الفارابى فى أشهر مؤلفاته « آراء أهل المدينة الفاضلة » والذى وضع فيه الفارابى أهم ما كتب فى الفلسفة والسياسة والاجتماع .

مهد الفارابى لمدينته الفاضلة بفصل كتبه عن حاجة الإنسانية إلى الاجتماع والتعاون وأثر هذه الحاجة فى نشأة المجتمعات الإنسانية . والفارابى يرجع نشأة هذه المجتمعات إلى حاجة الإنسان إلى الاجتماع كهدف فى حد ذاته ، وهو يتفق بذلك مع أرسطو الذى رأى أن الإنسان مدنى بطبعه .

وفى حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون يقول الفارابى : « وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج فى قوامه ، وفى أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده ، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشىء مما يحتاج إليه وكل واحد من كل واحد بهذه الحال فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال ، الذى لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية ، إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين ، ويقوم كل واحد ببعض ما يحتاج إليه فى قوامه ، فيجتمع مما يقوم به جماعة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه فى قوامه وفى أن يبلغ الكمال . ولهذا كثرت أشخاص الإنسان فحصلوا فى المعمورة من الأرض ، فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية »(١) .

ثم يقسم الفارابى أنواع الاجتماعات الإنسانية إلى قسمين رئيسيين : كاملة وغير كاملة « والكلمات ثلاث : عظمى ووسطى وصغرى ، فالعظمى اجتماعات الجماعة

(١) أبو نصر الفارابى : آراء أهل المدينة الفاضلة – تحقيق الدكتور نصر عازر (بيروت ١٩٥٩) ص ٩٦ .

كلها فى المعمورة ، والوسطى اجتماع أمة فى جزء من المعمورة . والصغرى اجتماع أهل مدينة فى جزء من مسكن أمة . وغير الكاملة: أهل القرية ، واجتماع أهل المحلة . ثم اجتماع فى سكة ، ثم اجتماع فى منزل »[١] .

ولقد اهتم الفارابى بدراسة المدينة من ناحية كونها أبسط أشكال المجتمعات الكاملة والتى إذا استقام أمرها أصبحت فاضلة ، فإذا استقام أمر المدن الأخرى استقام أمر الأمة ، بالمثل تستقيم المعمورة إذا استقامت الأمم كلها ، وهو يقول فى ذلك « فالخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينالان أولا بالمدينة ، لا بالاجتماع الذى هو انقضى منها ولما كان شأن الخير فى الحقيقة أن يكون مما ينال بالاختيار والإرادة ، وكذلك الشرور إنما تكون بالإرادة والاختيار ، أمكن أن تجعل المدينة للتعاون على بلوغ بعض الغايات التى هى شرور ، فلذلك كل مدينة يمكن أن ينال بها السعادة ، فالمدينة التى يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التى تنال بها السعادة فى الحقيقة ، هى المدينة الفاضلة ، والاجتماع الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل ، والأمة التى تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هى الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة . إنما تكون إذا كانت الأمة التى فيها يتعاون على بلوغ السعادة »[٢] .

هكذا مهد الفارابى للمدينة الفاضلة . ثم ينتقل بعد ذلك إلى رئيس هذه المدينة والصفات التى يجب أن يتحلى بها لكى يتمكن من أن ينظم المدينة ويديرها ، فهو إنسان تحققت فيه الإنسانية على أكملها ، اكتسب عقله جميع المعقولات وأصبح عقلا بالفعل عقلا وسطاً بين العقل الفعال والعقول الأخرى ، يتقبل ما يشرقه عليه العقل الفعال ويعبر عنه بلغة محسوسة ، وهو إذن حكيم وفيلسوف ونبى . « وهذا الإنسان هو فى أكمل مراتب الإنسانية وفى أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال . وهذا الإنسان هو الذى يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، فهذا أول شرائط الرئيس . ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه ، وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التى بها تبلغ السعادة . هذا هو

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) الفارابى . نفس المرجع ص ٩٧ .

الرئيس الذى لا يرأسه إنسان آخر أصلا . وهو الإمام وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ، وهو رئيس الأمة الفاضلة ، ورئيس المعمورة من الأرض كلها[١].

وإلى جوار هذا الشرط الروحى الصعب التحقيق يضيف الفارابى اثنتى عشرة فضيلة أخرى يجب أن تتوافر فى رئيس مدينته وهى[٢] :

١ — أن يكون تام الأعضاء ، قواها مؤاتية أعضاءها على الأعمال التى شأنها أن تكون بها ، ومتى هم بعضو ما من أعضائه عملا يكون به فأتى عليه بسهولة .

٢ — أن يكون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل ما يقال له ، فيلقاه بفهمه على ما يقصده القائل وعلى حسب الأمر فى نفسه .

٣ — أن يكون جيد الحفظ لما يفهم ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه . وفى الجملة لا يكاد ينساه .

٤ — أن يكون جيد الفطنة ذكيا ، إذا رأى الشىء بأدنى دليل فطن له على الجهة التى دل عليها الدليل .

٥ — أن يكون حسن العبارة ، يؤاتيه لسانه على إبانة كل ما يضمره إبانة تامة .

٦ — أن يكون محبًا للتعليم والاستفادة ، منقاداً له ، سهل القبول لا يؤلمه تعب التعليم ولا يؤذيه الكد الذى ينال منه .

٧ — أن يكون غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح ، متجنباً بالطبع للعب ، مبغضاً للذات الكائنة عن هذه .

٨ — أن يكون محبًا للصدق وأهله ، مبغضاً للكذب وأهله .

٩ — أن يكون كبير النفس محبًا للكرامة : تكبر نفسه بالطبع عن كل ما يشين من الأمور ، وتسمو نفسه بالطبع إلى الأرفع منها .

١٠ — أن يكون الدرهم والدينار وسائر أعراض الدنيا هينة عنده .

١١ — أن يكون بالطبع محبًا للعدل وأهله ومبغضاً للجور والظلم وأهلهما .

---

(١) الفارابى : نفس المرجع ص ١٠٤ .

(٢) » : » » ص ١٠٥ — ١٠٦ .

١٢ – أن يكون قوي العزيمة على الشيء الذى يرى أنه ينبغى أن يفعل ، جسوراً عليه ، مقداماً غير خائف ولا ضعيف النفس .

هكذا أراد الفارابى لرئيس مدينته ، خصالا روحية وفطرية وإرادية لا تجتمع فى أى إنسان ، لأنها صفات لا تكون إلا للأنبياء والملائكة ، وقد حلق الفارابى بذلك فى الخيال أكثر مما حلق أفلاطون من قبله فى تصميمه لمدينته الفاضلة .

ولقد فطن الفارابى إلى أن اجتماع مثل هذه الخصال فى شخص واحد أمر عسير ولا يحدث إلا قليلا . « وفى الواحد بعد الواحد » ، فإذا ما وجد مثله فى وقت من الأوقات ، أخذت الشرائع والسنن التى شرعها هذا الرئيس الأول ، ويكون الرئيس الثانى الذى يخلف الأول إذا اجتمعت فيه ستة شروط : أن يكون حكيما ، حافظاً للشرائع التى دبرها الأولون ، أن يكون له جودة استنباط فيما يحفظ عن السلف ، أن تكون له جودة دربة ، وجودة إرشاد بالقول ومعه صناعة الحرب . فإذا لم يوجد إنسان واحد اجتمعت فيه هذه الخصال ولكن وجد اثنان ، كانا هما رئيسين ، وإذا تفرقت هذه الخصال فى جماعة كانوا هم الرؤساء على شرط أن توجد الحكمة فى أحدهم ، فإن لم يتفق أن يوجد حكيم لم تلبث المدينة أن تهلك[1] .

وكما كتب الفرابى عن المدينة الفاضلة فقد كتب فى نفس الكتاب أيضاً فصلا فى مضادات المدينة الفاضلة ، وقد حدد لها أمثلة كثيرة منها المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبذلة والمدينة الضالة ، وغير ذلك من أنواع المدن غير الفاضلة والتى وضع لكل منها تعريفاً خاصاً بها يميزها عن الأخرى .

هكذا فكر الفارابى حول المجتمعات الإنسانية وأنواعها وصفاتها ، وهو تفكير امتزاج بالفلسفة والتصوف ، خرج به عن حيز الواقع ، ولذا يعتبر بفكره الاجتماعى غائياً شأنه شأن أفلاطون وأرسطو ، لأنه كان يكتب عن المجتمع كما ينبغى أن يكون وليس كما هو عليه فعلا . (لو اقع

(١) الفارابى : نفس المرجع السابق ص ١٠٦ – ١٠٨ .

ابن خلدون

هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ولد فى مدينة تونس سنة ١٣٣٢ ميلادية وتوفى فى مصر سنة ١٤٠٦ . ويعتبر ابن خلدون من رواد الفكر الاجتماعى خاصة وإن ما أضافه من تفكير اجتماعى تميز بناحية هامة كان بها سباقاً على غيره ، وهى الناحية الوضعية التى تقوم على مشاهدة الظواهر وملاحظة تكرارها ومحاولة الخروج بقوانين معينة تخضع لها ، وهذا هو الاتجاه الصحيح لعلم الاجتماع . ولقد استفاد ابن خلدون مما قرأه عن تاريخ العالم وما تعلق منه بالعالم الإسلامى بصفة خاصة لأن هذه الدراسات التاريخية قد اتجهت به إلى نتيجة معينة تتمثل فى أن ما يحدث فى العالم من ظواهر اجتماعية إنما تسير وفق قوانين ثابتة لا تقل ثباتاً عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الأخرى ، وهو اتجاه علمى يحاول علماء الاجتماع أن يتحققوا منه فى وقتنا الحاضر ، وقد اهتم ابن خلدون بالدراسات التاريخية ورأى أن التاريخ لكى يكون صحيحاً فلا بد من وضع طريقة دقيقة لتحقيق ما يتعلق به من حقائق لأنه ليس مجرد قصص وإنما نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها .

وإننا لنجد مقدمة ابن خلدون المشهورة ملأى بمثل هذه الدراسات التى تدل على وقوع الظواهر الاجتماعية وتكرارها فى اتجاهات معينة وعلى خضوعها فى الوقت نفسه لقوانين معينة . وقد عالج بذلك مسائل على جانب عظيم من الأهمية اعتبر بدراستها رائداً لغيره من المفكرين الغربيين الذين درسوها بعده بمئات السنين .

ويمكن أن نمثل لذلك بما كتبه عن « أثر الهواء فى أخلاق البشر» وهو عنوان الفصل الرابع من الباب الأول من مقدمته ، وحيث يرجع خفة السودان وطيشهم وكثرة طربهم وولعهم بالرقص إلى شدة حرارة بلادهم بالإضافة إلى حرارة أرواحهم الراجعة إلى أصل تكوينهم . وهو يلحق بهم أهل البلاد البحرية لأن هواءها متضاعف الحرارة ويدخل مصر فى هذا الإقليم ،فيقول عن أهلها :« . . . كيف غلب الفرح عليهم

والخفة الغفلة عن العواقب ، حتى إنهم لايدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم ، وعامة مآكلهم من أسواقهم . ولما كانت فاس من بلاد المغرب بالعكس منها فى التوغل فى التلول الباردة كيف ترى أهلها مطرقين إطراق الحزن ، وكيف أفرطوا فى نظر العواقب، حتى إن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره . وتتبع ذلك فى الأقاليم والبلدان تجد فى الأخلاق أثراً من كيفيات الهواء ، والله الخلاق العليم »[1].

وواضح مما سبق أنه لايقول كلاماً عارضاً وإنما هو يعنى نظريات ثابتة يؤكدها أكثر من مرة ، وهذا واضح فى النتيجة التى خرج بها من أن للهواء أثراً على الأخلاق يمكن تتبعه فى الأقاليم والبلدان .

وسواء أكانت آراء ابن خلدون صحيحة أم غير صحيحة فإن أفكاره ذاتها علمية وموضوع أثر الهواء فى أخلاق البشر بحثه ويبحثه العلماء فى القرن العشرين، أى بعد ابن خلدون بأكثر من خمسمائة سنة ، والفرق الوحيد بينهم وبينه أنهم يبحثونها بالأجهزة والآلات والرسوم البيانية . ولعل أبرز من قام بمثل هذه الدراسات حديثاً إلزورث هنتينجتون Huntington الذى عالج هذا الموضوع فى أكثر من كتاب كان أحدثها « الحضارة والمناخ Civilization and Climate ، والذى حاول فيه أن يربط بين المناخ وبين حضارات الشعوب » .

ولقد استفاد ابن خلدون كما ذكرنا من دراسته للتاريخ الإسلامى والشعوب الشرقية والوقوف على أسباب نشأتها وازدهارها ثم اضمحلالها وقيام دول أخرى على أنقاض الدول السابقة ، وتمكن بذلك من أن يخرج بقانون يحكم حركة المجتمعات الإنسانية ، فكل مجتمع يسير فى طريق طبيعى يجتاز فيه أطواراً ثلاثة ، طور النشأة والتكوين ، ثم طور النضج والاكتمال ، وأخيراً طور الهرم والشيخوخة ، ثم يفنى ليقوم على أنقاضه مجتمع آخر يجتاز نفس المراحل التى اجتازها سابقه .

ويقول ابن خلدون فى ذلك فى الباب الثالث من مقدمته فى الفصل الرابع عشر بعنوان « فصل فى أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص » يقول : « اعلم أن العمر

---

(١) مقدمة ابن خلدون . تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى (القاهرة ، ١٩٥٧) الجزء الأول ص٣٣٧ .

الطبيعي للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة . والدولة فى الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال . والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط . فيكون أربعين الذى هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته » . ويمضى « ابن خلدون فيقول : وإنما قلنا إن عمر الدولة لا يعدو فى الغالب ثلاثة أجيال : لأن الجيل الأول لم يزل على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك فى المجد، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم ، فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب ، والناس لهم مغلوبون . والجيل الثانى تحول حالهم بالملك والترفة من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ، ومن الاشتراك فى المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى فيه ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة ، فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع . ويبقى لهم الكثير من ذلك ، بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أحوالهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ومراميهم فى المدافعة والحماية فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية ، وإن ذهب منه ما ذهب ، ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التى كانت للجيل الأول ، أو على ظن من وجودها فيهم . وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفننوه من النعيم وغضارة العيش ، فيصيرون عيالا على الدولة ، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم ، وتسقط العصبية بالجملة ، وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ، ويلبسون على الناس فى الشارة والزى وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها ، وهم فى الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها . فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعة . فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل الخبرة ، ويستكثر بالموالى ويصطنع من يغنى عن الدولة بعض الغناء ، حتى يأذن الله بانقراضها ، فتذهب الدولة بما حملت» [1] .

وهذه الأطوار الثلاثة كما يرى ابن خلدون طبيعية وتتفق مع طبيعة الأشياء ، وهو فى رأيه هذا يتكلم عن الدولة بطريقة مطلقة دون أن يعنى دولة معينة ، وهو يثبت بذلك قانوناً لتطورها مستمداً من المشاهدة والوقائع والتاريخ .

---

(١) مقدمة ابن خلدون فى تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى (القاهرة ١٩٥٨) الجزء الثانى ص ٣٨٥ .

ومما يؤخذ على ابن خلدون فى قانونه هذا تحديده عمر الدولة بمائة وعشرين سنة وعمر كل جيل من أجيالها الثلاثة بأربعين سنة ، لأن ذلك لايمكن أن ينطبق على جميع الدول ، ولا شك أن تقريره هذا يعتبر استقراء ناقصاً للتاريخ وللمجتمعات الإنسانية . لقد صف ابن خلدون ما شاهده بالفعل فى البلاد العربية والإسلامية التى طاف بأرجائها مثل تونس والجزائر ومراكش والأندلس ومصر والشام والحجاز ، وحيث كان يسود تلك البلاد أو معظمها النظم القبلية التى تقوم أساساً على العصبية كما قرر ابن خلدون، ولكنه لم يكن قد زار كثيراً من المجتمعات الأخرى وخاصة تلك التى لاتقوم على أساس العصبية وإنما على أسس أخرى قد تكون دينية أو روحية أو توتمية كما هو معروف بين قبائل الهنود الأمريكية والقبائل الأفريقية مثلا . ولكن برغم كل هذا فإن الاتجاه الذى سار فيه ابن خلدون اتجاه علمى قلده فيه كثير من المفكرين الذين جاءوا من بعده بمئات السنين ، هؤلاء المفكرين الذين حاولوا أن يخضعوا المجتمعات الإنسانية فى تطورها لقوانين ثابتة وعلى رأسهم أوجست كونت كما سنرى بعد .

أما عن صلة ابن خلدون بعلم الاجتماع فمقدمته تشهد على أنه قد تنبأ به وذلك حينما رأى أن الحاجة ماسة إلى كتاب جامع شامل لكتابة التاريخ على أسس ومبادئ جديدة ومنهج جديد يقوم على الشرح والتحليل وتعليل الحوادث وضرورة قيام علم جديد هو علم العمران ، ويقول فى ذلك : « وكأن هذا علم مستقل بنفسه : فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى ، وذو مسائل ، وهى بيان مايلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً »(١) .

وفى تبرير ابن خلدون لضرورة قيام هذا العلم ، يكون قد ساهم فى الوقت نفسه بنصيب كبير فى منهج البحث الاجتماعى ، وذلك حينما أشار إلى ما يعيب الدراسات التاريخية من نواحى الضعف لعدم التزامها لأسس معينة نادى ابن خلدون بأهمية مراعاتها لكى تكون هذه الدراسات سليمة وعلمية ، وقد حدد نواحى الضعف هذه فيما يلى :

---

(١) مقدمة ابن خلدون . الجزء الأول ص ٢٦٥ .

١ – عدم التزام الكاتب بالموضوعية وتشيعه لآراء أو مذاهب معينة . ويقول فى ذلك : « فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال فى قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص ، فتقع فى قبول الكذب ونقله »[1].

٢ – الجهل بالقوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية فيسجل المؤلف أخباراً يستحيل حدوثها لأنها مما لا يمكن وقوعه أو لأنها غير منطقية، ويقول فى ذلك : « الجهل بطابع الأحوال فى العمران ، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه فى ذاته وفيما يعرض له من أحواله . فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال فى الوجود ومقتضياتها ، أعانه ذلك فى تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ فى التمحيص من كل وجه يعرض »[2] ويمثل ابن خلدون ، لذلك بما نقله المسعودى عن الإسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية ونزول الإسكندر لها فى تابوته إلى قعر البحر وكيف فرت منه تلك الدواب وإلى آخر ذلك من أحاديث خرافية مستحيلة .

٣ – الجهل بالقوانين التى تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنسانى ، وذلك أن الظواهر الاجتماعية لا تسير بحسب الأهواء والمصادفات وإنما تحكمها قوانين ثابتة مطردة شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال فى الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك فى تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب .

٤ – الذهول عن المقاصد ، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما فى ظنه وتخمينه فيقع فى الكذب .

٥ – تقرب الناس لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر لذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء ، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة ، وليسوا فى الأكثر براغبين فى الفضائل ولا متنافسين فى أهلها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : الجزء الأول ص ٢٦١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : الجزء الأول ص ٢٦٢ .

وهكذا نرى أن ابن خلدون قد أشار بكل ذلك إلى اتجاهات هامة فى البحث الاجتماعى يتصل بعضها بالموضوعية ويتصل بعضها الآخر بالنواحى التجريبية ، وهو بذلك يعتبر سباقاً فى هذه الناحية الهامة التى تتصل بالدراسات الاجتماعية عامة . كما رأينا أيضاً أنه كان أول من قرر فى صراحة ووضوح نشأة علم الاجتماع وقد سبق بذلك بسنين طويلة كلا من فيكو Vico فى إيطاليا وكتليه Quetelet فى بلجيكا وكونت Conte فى فرنسا وسبنسر Spencer فى إنجلترا ، وكل من هؤلاء يعزى إليه فى بلده الفضل فى نشأة علم الإجتماع .

الفصل الثالث

الدراسات الاجتماعية
التى مهدت لنشأة علم الاجتماع

- مقدمة
- الدراسات السياسية
- تفسير التاريخ الإنسانى
- الدراسات الخاصة بإصلاح المجتمع

الفصل الثالث

الدراسات الاجتماعية التى مهدت لنشأة علم الاجتماع

مقدمة :

رأينا فى محاضراتنا السابقة كيف أن تفكير الإنسان فى المجتمع الذى يحيط به تفكير قديم قدم المجتمع نفسه ، ولقد لمسنا التفكير عند المصريين القدماء فى عصور ما قبل التاريخ كما وجدناه أكثر وضوحاً عندهم فى العصور التاريخية ، أما اليونان القدماء فقد درسناهم وقد أخذوا بنصيب كبير من التفكير الاجتماعى وخاصة ما رأيناه عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما من زعماء الفكر اليونانى . ثم أخذ الفكر الاجتماعى بعد ذلك يجتاز عدداً من المراحل كان يزدهر فيها أحياناً ويضمحل أحياناً أخرى ، كما رأيناه عند الرومان ثم فى عصر المسيحية الأولى ، وأخيراً استعرضنا طرفاً من الفكر الاجتماعى عند عدد من المفكرين المسلمين كان أكثرهم وضوحاً وقرباً من علم الاجتماع بمعناه الحديث ابن خلدون .

والفكر الاجتماعى القديم وإن كان قد تميز إجمالا بوجهة النظر الغائية التى ترمى إلى إصلاح المجتمع ، أو إلى تقنين نظم اجتماعية معينة ، فإن هذا لا يعيبه فى شيء فلا تزال وجهة النظر الغائية هذه تسيطر على تفكير الكثيرين حتى وقتنا الحاضر مع فارق واحد هو أن الفكر الاجتماعى العلمى النظرى يسير جنباً إلى جنب مع الفكر الاجتماعى الغائى فى الوقت الحاضر ، بينما كان الفكر الاجتماعى قديماً غائيًّا فى جملته تقريباً .

ولم يظهر التفكير الاجتماعى العلمى مرة واحدة وإنما جاء نتيجة لمرحلة طويلة من الدراسات الاجتماعية والفلسفات الاجتماعية التى يمكن أن نرجع إليها الفضل أو التمهيد لظهور علم الاجتماع بمعناه الحديث ، ولقد احتلت هذه الدراسات معظم القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بل طرفا من القرن التاسع عشر . ونجد هذه الدراسات ممثلة بصورة واضحة فى تلك التى قامت حول الدولة وماهيتها وصلتها بالأفراد من ناحية

الحقوق والواجبات والتى حظيت باهتمام عدد كبير من الفلاسفة من أمثال هوبز وروسو وسبينوزا ولوك . ومن الدراسات التى اعتبرت أيضاً ممهدة لظهور علم الاجتماع تلك التى قامت حول فلسفة التاريخ بقصد تفسير التاريخ الإنسانى ، وقد برز فيها فلاسفة مثل فيكو وكانت وهيجل ، هذا علاوة على عدد كبير من الدراسات الاجتماعية التى اتجهت إلى تفسير المجتمع على أسس جغرافية أو بيولوجية أو نفسية أو على أسس اجتماعية متحيزة كالأساس الاقتصادى أو الدينى ، كل هذه الدراسات وإن كانت لم تتميز بالاتجاه العلمى الكامل إلا أنها على أى الحالات كانت الأساس المباشر للدراسات الاجتماعية العلمية . وسنستعرض معاً عدداً من هذه الدراسات لنلمس إلى أى مدى قد نجحت فى تمهيد الطريق لنشأة علم الاجتماع .

الدراسات السياسية

كان ظهور الدول الحديثة سبباً فى ظهور عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا موضوع الدولة وصلتها برعاياها ، وتحديد حقوق الحاكم والمحكوم ، والمجتمع ونشأته وتطوره ، ولقد كثر الجدل والنقاش حول هذه الموضوعات بين عدد كبير من المفكرين فى أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن بحوثهم كانت تأتى فى النهاية ممثلة لآرائهم الشخصية التى لم تكن تقوم على أساس وضعى مما كان يبعدها بذلك عن الطابع العلمى . وقد أطلق على النظريات التى وضعت حول هذه الموضوعات النظريات التعاقدية نظراً لما تحمله من معنى التعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وهذه النظريات التعاقدية كما رأينا من قبل قد ظهرت قديماً عند عدد من مفكرى اليونان القدماء حين بدءوا يفكرون حول أصل المجتمع الإنسانى والمراحل التى مر بها منذ نشأته ، إلا أنها عادت تظهر من جديد وعلى مدى أوسع وأدق فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ومن أبرز من كتب فى هذه الموضوعات الكاتب الإنجليزى توماس هوبز Thomas Hobbes ١٥٨٨ — ١٦٧٩ وقد ميز فى دراسته بين مجتمعين ، مجتمع على حالة الطبيعة State of Nature وهو أى مجتمع لا تكون على رأسه حكومة . وقد وصفه هوبز بأنه مجتمع تسوده الفوضى . ملىء بالشر ، يخدع كل إنسان فيه الآخر ، بل إن كل فرد فيه عدو لكل إنسان آخر . ولا يمكن والحالة كذلك أن يعيش الإنسان فيه فى أمان إلا بقدر قوته ، ولا مجال إذاً فى مثل هذا المجتمع للنشاط الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو لأى نشاط إنسانى آخر [1].

وعلى ذلك فالحياة الإنسانية فى مجتمع مثل هذا تكون تعسة ووحشية وقصيرة . وهوبز هنا لايتفق مع أرسطو فى أن الإنسان اجتماعى بطبعه . بل على العكس منه يرى أن الحياة الاجتماعية قد قامت على أساس خوف الأفراد بعضهم من بعض ، والإنسان فى رأيه قد لجأ إلى الاتفاق على معيشته فى مجتمع مدنى له حكومة معينة

---

(١) Lamprecht Sterling, Our Philosophical Traditions (N.Y., 1955) pp. 284 - 286.

ليجد فيه ما يحميه من الفوضى التى كانت تسود مجتمعه قبل هذا الاتفاق على من يتولى أمرهم كحاكم أو أمير ، وهذا هو النوع الثانى من المجتمعات التى ميز بينها هوبز ، ويتميز هوبز برأيه الذى يرى فيه أن الأفراد ما داموا قد تنازلوا لهذا الحاكم أو الأمير لكى يتولى أمرهم فلا حق لهم فى الرجوع عن هذا التنازل مهما كان حكمه سيئاً لأن حكومته مهما أخطأت فهى فى نظره أفضل من المجتمع على حالة الطبيعة وعلى ذلك فلا يجب التخلص من الحكومة المخطئة ، ولا يجب أن يكون هناك رقيب على الحاكم سوى الله ، وإذن فخضوع المواطنين له والأمر كذلك واجب .

وقد ميز هوبز أيضاً بين ثلاثة أنواع من الحكومات ، هى نفس الأنواع التى ذكرها أرسطو فى تمييزه لأنواع الحكومات ، وهى الحكومة الشعبية Democracy والحكومة الأوليجاركية Oligarchy وحيث تحكم الأقلية الغنية أو الأقلية القوية ، ثم حكومة الفرد Monarchy وحيث يحكم الفرد المتفوق فى عقله وحكمته . وقد فضل هوبز من هذه الأنواع الثلاثة حكومة الفرد ، وفلسفته فى ذلك ترجع إلى أن الفرد الواحد إن كانت له مصالح شخصية اقتصرت عليه وحده ، وهو وضع أفضل من الوضع الآخر الذى تتعدد فيه المصالح الشخصية ، وذلك فى حالة اشتراك عدد من الأشخاص فى الحكم .

ويتفق الكاتب الهولندى باروك (أو بنديكتس) دى سبينوزا Baruck Benedictus De Spinosa (١٦٣٢ — ١٦٧٧) مع هوبز فى مرحلة الفوضى التى كانت تسبق المرحلة الاجتماعية ، وفى أن المجتمع قام بذلك على أساس نفعى يتمثل فى التعاقد بين الأفراد وحاكم معين يتمتع بقدر من السلطان ، إلا أن هذا السلطان يجب ألا يكون مطلقاً كما رأى هوبز ، وإنما يكون هذا السلطان مقيداً بالقدر الذى يضمن للأفراد حريتهم . وعلى ذلك يجب أن يكون الحاكم عادلا فى حكمه وإلا فللأفراد الحق فى الخروج عليه . وسبينوزا بذلك يرى أن أفضل أنواع الحكومات هى النوع الشعبى Domocracy وهو بذلك يخالف تماماً لهوبز [1] وإذا ما انتقلنا إلى آراء جان جاك روسو Rousseau (١٧١٢ — ١٧٧٨) حول هذا الموضوع فى كتابه العقد الاجتماعى Contrat Social وجدناه يختلف عن كل من هوبز وسبينوزا فيما يتعلق بحالة الطبيعة التى كانت سابقة فى الوجود للمجتمع المدنى ، ذلك لأن روسو كان يرى أن حالة الطبيعة هذه لم تكن على هذه الدرجة من السوء التى

---

(١) Durant Will, The Story of Philosophy (N.Y., 1943) pp. ،14-149.

صورها بها غيره من المفكرين ، بل كانت على العكس من ذلك مرحلة مثالية تسودها البساطة ، وعلى ذلك فلم تكن تتميز بالمساوئ التى ذكرها كل من توماس هوبز وباروك سبينوزا وأن هذه المساوئ ليست طبيعة فى الإنسان وإنما جاءت نتيجة للتقدم المدنى والحضارى الذى كان من شأنه خلق الشرور والآثام المادية والخلقية مما أشاع عدم الاطمئنان بين الأفراد وجعلهم يتجهون إلى تكوين مجتمع مدنى وكانت وسيلتهم فى ذلك التعاقد الاجتماعى ، فنشأت الدولة التى لها من السلطان والقوة ما يعمل على حمايتهم . ولكن روسو رأى فى الوقت نفسه أن قوة الدولة وسلطانها لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن إرادة المجتمع ، وقد أدخل روسو بذلك رأياً جديداً عن سلطة الشعب وإرادته وكان هذا الرأى أساساً لقيام النظريات الديمقراطية بمعناها الحديث ، وما يتعلق بهذه النظريات من آراء مختلفة مثل الاقتراع الشعبى فيما يختص بأى تغيير فى الحكومة ، وضرورة الخضوع لرأى الأغلبية وغير ذلك من آراء فى نظم الحكم .

تفسير التاريخ الإنسانى

وهذا نوع آخر من الدراسات الاجتماعية يطلق عليه عادة فلسفة التاريخ ولهذا النوع من الدراسة أهميته من الناحية الاجتماعية لما كان له من نصيب كبير من مرحلة التمهيد لنشأة علم الاجتماع نظراً لما كان يحمله عادة من معان تتعلق بالمجتمع الإنسانى وتطوره ، وذلك من ناحية أن المجتمع فى تغيره وتطوره لا يسير اعتباطاً أو بدون هدف وإنما يكون ذلك وفق قواعد وقوانين محددة تهدف إلى الوصول إلى غاية معينة ، وهذا الاتجاه فى حد ذاته أى خضوع المجتمع فى تطوره لقوانين معينة هو أحد الأسس الهامة التى يقوم عليها علم الاجتماع كعلم وضعى يدرس الظواهر الاجتماعية ويكشف القوانين التى تخضع لها ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسات التى تدور حول فلسفة التاريخ فى التمهيد لظهور علم الاجتماع من التنبيه إلى هذا الاتجاه العلمى وقيام الدراسة الوضعية المقارنة للمجتمعات الإنسانية ، والابتعاد عن الدراسة العقلية التخمينية . هذا وقد كانت معظم الدراسات التى قامت حول فلسفة التاريخ فى حد ذاتها فلسفة تخمينية لا تستند إلى أساس علمى صحيح لأنها لم تصل أبداً إلى قوانين عامة دقيقة تخضع لها كل الشعوب فى تقدمها أو تأخرها أو تطورها إجمالا ، وإنما كان كل ما وصلت إليه لا يزيد على بعض أحكام عامة جاءت نتيجة دراسات سطحية عاجزة عن تفسير حقيقة تطور الجماعات ، ولكنها برغم كل هذه العيوب كان لها الفضل فى تنبيه الأذهان إلى الدراسة الاجتماعية العلمية .

ولقد ظهر فى ميدان فلسفة التاريخ كثير من المفكرين الذين حاولوا تفسير التاريخ الإنسانى واكتشاف العوامل التى تؤثر فى سيره وتطوره ، يمكن أن نذكر منهم على سبيل المثال ابن خلدون ، وفيكو ، ومنتسكيو ، وكانت ، وفختة ، وهيجل ، وكوندرسيه ، وسان سيمون ، وكونت ، وماركس ، وسنكتفى فى هذا الجزء من الكتاب باستعراض آراء عدد قليل من هؤلاء المفكرين الذين برزوا فى هذا النوع من الدراسة نعتبرهم ممثلين لهذا الشكل من التفكير ، وعلى هذا الأساس فسنكتفى بالحديث عن كل من فيكو ، وكانت ، وهيجل ، وماركس .

جامباتيستا فيكو Giambattista Vico (١٦٧٧ – ١٧٤٠) :

يعتبر العالم الإيطالى جامباتيستا فيكو أحد مؤسسى فلسفة التاريخ ، وذلك بكتابه الذى نشره فى عام ١٧٢٥ بعنوان « العالم الجديد » Scienza Nuova والذى ترجم إلى الفرنسية بعنوان: Principe d'une science nouvelle وقد تحدث فيه المؤلف عن خطوات تقدم الإنسانية ونشأة الحضارات والقانون الذى تخضع له ، وينطبق على جميع الشعوب .

وقد ميز فيكو فى تاريخ جميع الشعوب بين ثلاثة عصور :

١ – العصر الإلهى L'êge divin وقد اعتبر عصر طفولة الأمة ، وحيث يؤله خلاله كل شيء وتكون السلطة فيه لرجال الدين .

٢ – عصر البولة L'âge heroique وفيه تسود القوى المادية وتظهر الأرستقراطية السياسية وعبادة الأبطال .

٣ – العصر الإنسانى L'âge humain وهو عصر المدنية وظهور الحريات السياسية والمعرفة الوضعية أو العلمية .

ويعيد التاريخ نفسه بعد المرحلة الثالثة ، وذلك حين ترجع الأمة إلى الحالة البدائية ، ويتم الانتقال من عصر إلى عصر بهدوء وبدون ثورات مفاجئة ، ويرى فيكو أن هذا القانون صحيح بالنسبة لأمم كثيرة كاليونان ومصر وصحيح أيضاً بالنسبة لأمم أوربا ، كما يرى أن هذه المراحل الثلاث تأخذ شكل دورات متعاقبة ، إلا أنها ليست فى مستوى واحد لأن الثقافة الإنسانية ترتفع تدريجياً بين دورة وأخرى وعلى ذلك فهذه الدورات لا تسير فى اتجاه مستقيم وإنما تسير فى اتجاه لولبى عمودى .

أمانويل كانت Immanuel Kant (١٧٣٤ – ١٨٠٤) :

فيلسوف ألمانى من فلاسفة التاريخ يرجع القوة التى تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين الأفراد وبين الجماعات . ويرى كانت أن هذا الصراع يحدث نتيجة لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه ، وهو على هذا الأساس يتفق فى هذا الرأى مع كل من هوبز وسبينوزا

كما يختلف فيه فى الوقت نفسه مع روسو ، كما يرى كانت أن الفضل فى تقدم الإنسان إنما يعود إلى عدم اجتماعيته ، لأن الإنسان لوكان قد نشأ اجتماعياً لبقى على حالته الفطرية الأولى دون تطور ، لأن الفردية والمنافسة لا بد من وجودهما لكى يبقى الإنسان ويتقدم .

Individualism and Competition are required to make the human species survive and grow.

وإذن فالصراع من أجل البقاء ليس شراً من جميع الوجوه ، ولكن الإنسان وجد أن هذا الصراع يجب أن تكون له حدود وأن يكون خاضعاً لعدد من القواعد والعادات والقوانين ، وبذلك نشأ المجتمع المدنى Civil Societ .

ويقول كانت إن المجتمعات الإنسانية فى تطورها تجتاز تلك المرحلة الفطرية التى تتميز بعدم الاجتماعية والتى اجتازها الأفراد قبل تحقيق مجتمعهم المدنى ، وحيث نجد حالياً أن كل دولة أو ولاية تفترض لنفسها حرية مطلقة فى علاقاتها مع الدول أو الولايات الأخرى ، كما نجد أن كل دولة تتوقع دائماً الشر من الأخرى . وهذا ينطبق على الحالة التى أجبرت الأفراد من قبل على تنظيم اتحاد مدنى ينظمه القانون . وعلى ذلك فالتاريخ يتجه بالأمم كما اتجه بالأفراد من قبل إلى التخلص من الحالة الطبيعية للمجتمعات الإنسانية وإلى التعاقد بينها لحفظ السلام ، وأن كل معنى أو حركة للتاريخ إن هى إلا اتجاه نحو وضع حد أو تقييد القتال والاعتداء وتوسيع مستمر لرقعة السلام .

وإذن فتاريخ النوع الإنسانى إجمالا عبارة عن تحقيق خطة الطبيعة المختفية نحو تحقيق دستور سياسى متين داخلياً وخارجياً ، يكون هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها للنوع الإنسانى من تنمية قدراته .

The history of the human race, viewed as a whole may be regarded as the realization of a hidden plan of nature to bring about a political constitution, internally and externally perfect, as the only state in which all the capacities implanted by her in mankind can be fully developed.(1)

---

(١) Immanuel Kant Eternal Peace (Boston, 1914) p. 19.

جورج ولهم هيجل : George Wilhelm Hegel (١٧٧٠ — ١٨٣١) :

فيلسوف ألمانى آخر ساهم فى تفسير التاريخ وقد عرف بفلسفته عن العلاقات Relations والتى رأى فيها أن كل فكرة عبارة عن مجموعة من العلاقات ، فإننا إذا فكرنا فى شىء فإن ذلك يكون عن طريق علاقته بشىء آخر وملاحظة ما بينهما من تشابه واختلاف . ومن أهم العلاقات وأكثرها هى علاقة التضاد Contrast or Opposition .

وتتمثل هذه العلاقة فى أن كل حالة فكرية أو أى شىء أو اتجاه Attitude فى العالم يدعو إلى ظهور ضده ، ثم اتحاد الضدين ليكونا فى النهاية كلاً أسمى أو أكثر تعقيداً من الاثنين .

وحركة التطور على هذا الأساس ما هى إلا النماء المستمر للأضداد ثم اندماجها معاً فى النهاية .

يشرح لنا هيجل فلسفته هذه فى كتابه « فلسفة التاريخ » Philosophy of History ويمكن أن نلخص هذه الفلسفة فى أنه فى عالم الحركة والتطور تتقدم الأمور خلال سلسلة من المتناقضات وحيث تنقض كل مرحلة الأخرى أو تنقض من سابقتها كما أنها هى الأخرى ستجد ما يناقضها وهكذا ، على أن وقوع المتناقضات ليس معناه العودة إلى الوضع الأول وإنما ظهور وضع جديد استمد جانباً من المرحلة الأولى التى يجب أن تزول فى عملية التقدم ، أى تعود إلى وضع أعلى من الأول ، وعلى ذلك فالمرحلة الثانية تستفيد من الأولى ويمكن أن تمثل للأضداد بالرأسمالية والاشتراكية ، فإن ظهور الرأسمالية كمذهب ثم ظهور الاشتراكية كمذهب آخر مضاد له ليس معناه أن الرأسمالية إذا ما زالت من عالم الوجود وحلت محلها الاشتراكية وعادت ملكية أدوات الإنتاج فصارت ملكاً للجماعة ، ليس معنى ذلك العودة إلى نظام الإنتاج البدائى الذى كان سائداً فى المجتمعات الفطرية حيث كانت تسود الملكية الجمعية لأدوات الإنتاج بل لابد من المحافظة على الأساليب الحديثة فى الإنتاج والتى حققتها الرأسمالية ، ويمكن أن نأخذ مثالا تاريخياً آخر يبدو فى ظهور المذهب الأبيقورى الذى يهتم بتحقيق اللذة ، ثم ظهور مذهب آخر مناقض له وهو المذهب الرواقى الذى ينادى بالزهد ، ثم

ظهر بعدهما مذهب جديد يوفق بين المذهبين وفيه آثار منهما ويبدو فى ظهور المسيحية .

والتاريخ عامة فى نظر هيجل عبارة عن حركة جدلية من هذا النوع Dialectical Movement تبدو فى ظهور فكرة أو رأى أو قضية Thesis ثم ظهور فكرة أو رأى أو قضية مضادة للأولى وتنقدها Antithesis ثم تندمج القضيتان أو تقضى إحداهما على الأخرى وتظهر بصورة جدلية معدلة Synthesis والتاريخ بذلك عبارة عن سلسلة من الثورات تقريباً .

وهيجل بفلسفته هذه قد شجع على قيام الثورات لأنها تقوم على أساس تغيير المبادئ الأساسية للحياة والتى تتميز بنظام دائم أو حالة دائمة ، ولا بد من حدوث تناقض لها وصراع بين الأضداد . وعلى ذلك يصبح أهم قانون تخضع له الحياة هو الحرية التى هى الطريق الطبيعى للتغيير . والتاريخ إن هو إلا نمو للحرية ، والدولة يجب أن تكون حرية منظمة .

وعلى أساس نمو الحرية هذا ميز هيجل فى تفسيره للتاريخ من أقدم الإمبراطوريات فى مصر وبلاد بين النهرين حتى تاريخ البلاد الغربية فى عصره بين أربع مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى : وتشمل الإمبراطوريات القديمة وقد تميزت بسيادة الاستبداد والسيطرة على الأفراد ، وقد اعتبرها هيجل مرحلة طفولة النوع الإنسانى .

المرحلة الثانية : وتشمل عهد المدن اليونانية القديمة وحيث ظهرت الفردية كما ظهرت حرية التعبير عن الآراء والأفكار والأذواق الشخصية . وهذه الحرية الجزئية يعتبرها هيجل ممثلة لشباب النوع الإنسانى .

المرحلة الثالثة : وتشمل عهد الإمبراطورية الرومانية التى حققت نوعاً أشد اتساعاً من الحرية ، وذلك بإعطاء الأفراد الحق فى تولى السلطة عن طريق خدمتهم فى أنحاء الإمبراطورية . وقد رأى هيجل فى هذه المرحلة ، أنها تمثل رجولة النوع الإنسانى .

المرحلة الرابعة : وقد أطلق هيجل على هذه المرحلة ، مرحلة تحقيق عملية نمو التاريخ الإنسانى كله ، كما رأى أنها هى مرحلة الأمة الألمانية ، وقد وصف الحياة فيها بأنها سعيدة وعقلية وكاملة Joyous, rational and Complete وفى هذه المرحلة بحسب رأى هيجل وصل النوع الإنسانى إلى تمام نضجه .

وواضح من فلسفة هيجل كما شرحناها أنها لا تخضع لأسس علمية وضعية بل إنها تخضع تماماً للتخمين ، كما يتضح تحيزه واضحاً وخاصة حينما أطلق على المرحلة الأخيرة أنها مرحلة الأمة الألمانية .

كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨ – ١٨٨٣) :

فيلسوف ألمانى يعتبر من أكبر من تأثروا بكتابات هيجل ، وخرج منها بفلسفة خاصة كرس حياته للتعريف بها والدفاع عنها ، وقد أطلق عليها التفسير المادى للتاريخ Materialistic Interpretation of History

ولم يأخذ فى فلسفته هذه عن هيجل سوى طريقته الجدلية Dialectic Method من ناحية نظريته للتاريخ كصدام بين القوى المتعارضة . وعلى ذلك تقوم نظريته المادية الجدلية على أساس نظرية القضية وضدها ، ثم القضية الجديدة Thesis-antithesis synthesis ونظريته لا تتصل بالأفراد لأنهم أضعف من أن يؤثروا فى التغير الاجتماعى ، وإنما تخص الجماعات والطبقات وحيث يبدو واضحاً الصراع الاقتصادى للجماعات ضد بعضها بقصد السيطرة وتعيين الاتجاه الذى تأخذه الحوادث .

ولقد اقتنع ماركس بأن العوامل الاقتصادية هى القوة المسيطرة فى المجتمع بينما اعتبر جميع القوى الأخرى من فنية وثقافية وفلسفية بل المشاكل والاكتشافات العلمية إن هى إلا أدوات ثانوية للعوامل الاقتصادية . وقد تركز بحثه فى التاريخ حول مشكلة انتقال النظام الرأسمالى السائد فى الإنتاج الصناعى نحو النظام الاشتراكى ، وقد اعتبر أن هذا الانتقال إن هو إلا إحدى الحركات التطورية للتاريخ .

ويمكن أن نلخص فلسفة التاريخ عند ماركس فى النقط الآتية :

١ – المادية الجدلية ، وهى النظرة الفلسفية التى تنبثق عنها جميع المبادئ المكونة للماركسية ، وتتلخص هذه المادية بصفة عامة فى اعتبار العالم كلاً مكوناً من مادة متحركة ، وحركة المادية فيه حركة تصاعدية تقطع أثناء هذه الحركة مستويات متعاقبة بعضها فوق بعض . ولكثرة هذه المستويات تتغير المادة فى نوعها خطوة واحدة . وتتميز المادية الجدلية من ناحية أنها مادية بالاعتقاد بأن العالم بطبيعته مادة متحركة لا إرادة إلهية فيه ، وإن العالم المادى موجود سواء شعرنا أم لم نشعر به ، وإن الوعى والحس إن هما

إلا ثمرتان للمادة فى إحدى مراحلها ، كما تتميز أيضاً بأن العالم لا سر فيه يعجز العقل يوماً عن إدراكه . وأما من حيث إنها جدلية فتتميز بالنظرة إلى الطبيعة باعتبارها كلاً متماسك الأجزاء ، وبوصفها حالة متطورة تموت فيها ظاهرة لتحيا أخرى ، وتتميز أيضاً باعتقادها أن عملية التطور عبارة عن تغيرات عديدة يؤدى تراكمها إلى تغير كيفى فى جوهر المادة طفرة واحدة ، كما أن هذه الحركة التطورية تأتى نتيجة الصراع بين المتناقضات .

٢ — المادية التاريخية : وهى فلسفة التاريخ المشتقة من المادية الجدلية ، ترى أن الأحداث والقوى الاقتصادية هى أساس جميع الظواهر التاريخية والاجتماعية ومحركها الرئيسى . وعلى ذلك فماركس يرى أن البناء الاقتصادى للمجتمع هو الأساس الحقيقى الذى ينهض عليه البناء السياسى والقانونى ، وتتصل به أشكال معينة من الوعى الاجتماعى ، فطريقة الإنتاج للحياة المادية تكيف مجموع عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والنفسية ، والتاريخ ليس إلا تاريخ صراع بين الطبقات ، وهذه الطبقات الاجتماعية المتصارعة تكون دائماً ثمرة الإنتاج والتبادل ، أى ثمرة العلاقات الاقتصادية فى عصرها . وعلى ذلك فالأساس الاقتصادى للمجتمع هو الأساس الحقيقى الذى يمكن بمقتضاه تفسير البناء العلوى للنظم القانونية والسياسية والمفاهيم الدينية والفلسفية فى عصر تاريخى معين .

٣ — الصراع بين الطبقات : ويعتبر ماركس أن الطبقات هى محور النظام الاجتماعى وأن مقياس التفرقة بين طبقة وأخرى يقوم على أساس الإنتاج ، فهناك طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ، والصراع لا بد منه بين هاتين الطبقتين وهو قوام حيوية وتقدم المجتمع ، ففى العصور القديمة كان الصراع بين الأحرار والأرقاء ، ثم بين الأشراف والعامة ، ثم بين الأشراف والفلاحين ، أما فى المجتمع الحاضر فيقوم الصراع بين الطبقة البورجوازية Bourgeoisie وطبقة العمال Proleteriat . ويرجع ماركس قيام التناقض بين مصالح هاتين الطبقتين إلى أن نظام الإنتاج الحالى أصبح لا يتمشى مع نظام الملكية ، فالإنتاج لم يعد فردياً أن يقوم كل صانع بمفرده أو بمساعدة عدد قليل من العمال ، بل أصبح جماعياً بمعنى اشتراك عدد كبير من الأفراد فيه ، أما نظام الملكية فلم يتغير وظل فردياً وكانت نتيجة ذلك أن ظلت طبقة العمال تشترك فى الإنتاج ولا تشترك فى ملكية رأس المال فى حين أن أصحاب رأس المال يملكون رأس المال ولا يشتركون أنفسهم فى الإنتاج ، وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال الذين استغلوهم

فلم يدفعوا لهم من الأجر ما يساوى قيمة ما ينتجونه ، بل يدفعون فقط ما يكفى الحد الأدنى للمعيشة ، ويستولون هم على الفارق ، ويسميه ماركس فائض الإنتاج ، وهو ربح أرباب الأعمال . وسيظل النضال بين طبقتى العمال وأصحاب رؤوس الأموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج بأن تصبح الملكية جماعية ، على أن ماركس قد قصر الملكية الجماعية على ملكية أموال الإنتاج دون أموال الاستهلاك التى تظل ملكاً خاصاً للأفراد باعتبارها ثمرة العمل .

٤ – الدكتاتورية العمالية : يرى ماركس أن هذا الصراع سينتهى طبقاً لقانون التطور الاجتماعى بانتصار طبقة العمال ، لأنها أكثر عدداً وأسوأ حالا ، وكان يقصد وقتئذ عمال المصانع فقط . وسيؤدى النظام الرأسمالى نفسه إلى هذه النتيجة ، إذ إن عدد أصحاب رؤوس الأموال يتناقص باستمرار ، فى حين أن عدد العمال يتزايد نتيجة للتركيز وتقدم فنون الإنتاج اللذين يتطلبان استخدام رؤوس أموال ضخمة مما يؤدى إلى دخول عدد من صغار أصحاب رأس المال فى زمرة العمال . هذا وتؤدى المنافسة الحرة إلى الإفراط فى الإنتاج إفراطاً لاتقابله زيادة فى الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، وينتج عن ذلك اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمة وتتوالى الأزمات ويكثر عدد أفراد طبقة البرولتاريا حتى تقع الكارثة النهائية Final Catastrophe وتتقوض أركان النظام الرأسمالى وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية والتى استبدلت تسميتها فى الوقت الحاضر بالديمقراطية الشعبية . وتصبح رؤوس الأموال الإنتاجية ملكاً للمجموع .

هكذا فسر ماركس التاريخ ، وقد وجه إلى هذا التفسير كثير من أوجه النقد الذى يمكن تلخيصه فى النقط الآتية :

١ – اعتبر ماركس أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الموجه لتاريخ البشرية . ولكن إذا كانت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً فى الأحداث التاريخية ، بل قد توجهها فعلا إلا أنه من المغالاة أن نهمل سائر العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية وأدبية . ويمكن أن نضرب لذلك مثلا بالحروب الدينية التى تذكيها العواطف الدينية والتى لا تمت بصلة إلى الاقتصاد .

٢ – إن تقسيم الطبقات إلى طبقتين ، الرأسمالية والعمالية فيه تبسيط كبير لا يتفق

والحقيقة الواقعة ، وإلا فأين مكان الطبقات المتوسطة فى داخل هذا المذهب ، هذا إلا أن صراع الطبقات ليس مقصوراً على هاتين الطبقتين ، فنحن نشاهد صراعاً داخل الطبقة الرأسمالية بين الدائن والمدين مثلا ، وبين رجال الصناعة والملاك الزراعيين ، كما أنه قد يحدث أن يحارب رجال الصناعة والعمال فى صف واحد ضد المستهلك عند المطالبة برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية ، هذا علاوة على وجود الصراع بين العمال الفنيين وغير الفنيين ، كما لا يفوتنا أن نذكر أنه فى حالة الحروب الدولية تتحد طبقات الأمة فى الدولة الواحدة ضد جميع الطبقات فى الدولة الأخرى .

٣ – فيما يختص بتركيز رؤوس الأموال وازدياد عدد الطبقة العمالية ، إذا كانت المشروعات الكبيرة آخذة فى الازدياد عدداً وقوة يوماً بعد يوم ، فإن ذلك لايعنى مطلقاً أنها تقضى على المشروعات الصغيرة ، فعدد صغار الصناع والتجار يزداد يوماً بعد يوم نتيجة لظهور اختراعات جديدة كالتصوير والسيارات والطائرات والحاجيات الكهربائية المنزلية ، كما أن النظام الرأسمالى أوجد طبقة وسطى جديدة تتكون من الموظفين الذين يشتغلون فى الشركات للإدارة والهندسة والمحاماة والطب . هذا إلى أن ظاهرة التركز لايتضح أثرها فى الزراعة حتى ولو فرض ووجد قانون التركز للمشروعات ، فإن هذا لايعنى ضرورة التركز فى الملكية ؛ فإذا كان هناك أفراد أكثر ثراء مما مضى فإنه يوجد أفراد أثرياء أكثر عدداً مما كانوا ؛ فنى جميع بلاد العالم يزداد عدد الرأسماليين ؛ وقد كان للشركات المساهمة الفضل فى تجزئة الملكية إلى عدد لاحصر له من الناس مما يثبت أن تركيز المشروعات وتركز الملكية لايعتبران شيئاً واحداً .

ولكن على الرغم مما وجه إلى ماركس من نقد فقد كان لتفسيره للتاريخ فضل كبير فى نشأة علم الاجتماع من ناحية أنه ينبه إلى أن الظواهر الاجتماعية لاتسير اعتباطاً وإنما هناك من العوامل ما يتحكم فيها وإلى أن تخضع فى سيرها لقانون معين ، وكشف هذه القوانين التى تتحكم فى الظواهر الاجتماعية يشغل جزءاً كبيراً من مجال علم الاجتماع فى وقتنا الحاضر .

الدراسات الخاصة بإصلاح المجتمع

تميزت القرون الأربعة من السادس عشر إلى التاسع عشر بعدد من الدراسات الاجتماعية، كان هدف أصحابها منها إصلاح المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية بين أفراده . ويهمنا من هذه الدراسات أنها كانت تدور حول مشكلات اجتماعية معينة ، ونحاول دراستها بالقدر الذى كان يسمح به التقدم العلمى وقتئذ . وهى بذلك قد نبهت الأذهان إلى هذه المشاكل وفتحت السبل لدراستها وعلاجها ، ولقد اعتبرت بذلك ممهدة لظهور علم الاجتماع بعد أن أصبحت دراسة تلك المشكلات تحتل جزءاً هاماً من مجال هذا العلم إن لم يكن أهم أجزائه .

ولقد تمثل هذا النوع من التفكير الاجتماعى فى شكلين من الدراسات ظهر أولهما على شكل تصوير لمجتمعات مثالية تناقض أو تختلف كثيراً عن المجتمعات السائدة وقت هذا التصوير ، وكان أصحابها يأملون من ذلك أن تصبح مجتمعاتهم على ذلك الشكل من المثالية حيث تتحقق العدالة والمساواة بين الناس ويحصل كل فرد على ما يحتاج إليه فى حياته . وكان أصحاب هذه الأفكار فى الواقع أول المنادين بالمبدأ الاشتراكى . ومن أشهر هؤلاء الكتاب توماس مور الإنجليزى وتوماس كامبانلا الإيطالى .

توماس مور : Thomas More (١٤٧٨ — ١٥٣٥) :

نشر توماس مؤلفه باللغة اللاتينية فى سنة ١٥١٦ عن جزيرة خيالية أسماها يوتوبيا الجديدة ، ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الأول للاشتراكية الحديثة ، وقد كتب على صورة حديثة بين المؤلف وبين رحالة برتغالى يسمى رفايل كان قد مر على جزيرة يوتوبيا Utopia أو جزيرة الخيال، وأخذ يروى له ما شاهده من مزايا النظام الشيوعى المعمول به فيها .

وينقسم هذا الحديث إلى قسمين ، الأول يتناول نقد نظام أوربا وقتئذ ، فيسرد رفايل أسباب البؤس فيها ويعلله بكثرة عدد الأغنياء العاطلين ، واقترح لذلك إلغاء الملكية ، ولما اعترض عليه مور بأن الخطأ يرجع إلى عدم كمال الجنس البشرى لا إلى نقص فى النظام،

سأله رفايل عما لو كان قد زاريوتوبيا، و بذلك ينتقل الحديث إلى القسم الثانى وهو وصف حالة تلك الجزيرة ، فيقول إن الخير يعمها وأن أهم صفة فيها هى التماثل ، وحيث تتكون من مدن بنيت على طراز واحد ، يسكن بكل منها عدد متساومن السكان، وتحيط بكل مدينة أرض زراعية متساوية فى المساحة ، ولما كان العمل إلزاميا انعدم وجود طبقة الأغنياء العاطلين ، إذ يكفى أن يعمل كل شخص ست ساعات حتى يكون الإنتاج كافيا للشعب . وتنظم السلطة العامة الإنتاج وتوزيع الثروة ، أما الملكية الخاصة فلا وجود لها فى الجزيرة ، وتأخذ الجزيرة بنظام الأسرة ، ولكن إذا زاد عدد الأطفال فى إحدى الأسر وزع ما زاد على الأسر الأخرى .

توماس كامبانلا : Thomas Campanella (١٦٣٩ – ١٦٦٨) :

وهو قسيس إيطالى ألف كتابا بعنوان مدينة الشمس La Cite de Soleil على نمط كتاب مور . ومدينة كامبانلا كان يسودها النظام الشيوعى ، ولكنها كانت أكثر تطرفًا فى تطبيق هذا النظام من جزيرة مور ، وحيث أراد كامبانلا أن تطبق مدينته النظام الشيوعى على النساء والأطفال أيضاً، ووجهة نظره فى ذلك أن الأسرة هى أساس غريزة الملكية ، وعلى ذلك فهو يرى ضرورة التخلص من نظام الأسرة إذا أريد التخلص من نظام الملكية الفردية .

هذه صورة للتفكير الاجتماعى لإصلاح المجتمع عن طريق مقارنته بالمجتمعات الخيالية كما يصورها أصحابها ، أما عن التفكير الاجتماعى الذى كان يهدف إلى الإصلاح مباشرة فنراه عند عددكبير من المفكرين مثل الكاتب الإنجليزى ويليام جودوين William Godwin وقد نشر فى سنة ١٧٣١ رسالة بعنوان « بحوث فى العدالة السياسية وتأثيرها فى الأخلاق والسعادة Enquiry Concerning Political Justice أراد بها إصلاح المجتمع ، وقد أرجع فيها البؤس المنتشر فى الهيئة الاجتماعية إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيمـًا عادلا ، واقترح إعادة توزيع الثروات الموجودة على أساس جديد حتى تزداد رفاهية الأفراد .

وقد تنبأ جودوين فى رسالته بعصر ذهبى لا شك فى قدومه . وأنه فى ذلك العصر سوف يصل الإنسان إلى مرتبة الكمال ، كذلك أعلن أن الإنسان ليس له ميل أصيل إلى الشر ،

وأنه بالتربية والعدالة السياسية ، وبالبحث الحر وإزالة كل القيود التى يمكن إزالتها ليتمتع الإنسان بأوفر قسط من الحرية فى عمله ، سوف يصل البشر حتما إلى حالة من الكمال، وعندئذ لن تكون هناك حرب أو جريمة أو مرض أو حزن أو بغض ، لن تكون هناك حاجة إلى إدارة قضائية أو حكومة تقيم العدل بين الناس ، لأن العدل سوف يعم ، وينشد كل إنسان بحماس شديد خير الجميع .

وفى سنة ١٧٩٨ ظهر كتيب آخر بعنوان « مقالة عن مبدأ السكان « An Essay on the Principle of Population كتبه قسيس إنجليزى اسمه توماس روبرت مالتس Thomas R. Malthus ليرد على ما كتبه جودوين وقد بين فى هذه الكتب أن سبب البؤس ليس توزيع الثروات ، وإنما هو اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية ، كما قرر مالتس أن هناك ميلا إلى ازدياد السكان بنسبة أسرع من زيادة المواد الغذائية ، ذلك لأنه يمكن لعدد السكان أن يتضاعف فى أية دولة خلال ٢٥ عاماً ، ويكون تضاعفهم بحسب متوالية هندسية بينما لا يمكن للمواد الغذائية أن تتضاعف إلا بحسب متوالية حسابية ، وبمعنى آخر قرر أن السكان يزدادون كل ٢٥ سنة بحسب المتوالية التالية :

١ : ٢ : ٤ : ٨ : ١٦ : ٣٢ : ٦٤ : ١٢٨ : ٢٥٦ : . . . إلخ .

بينما تتضاعف المواد الغذائية المتوالية الآتية :

١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧ : ٨ : ٩ : . . . إلخ .

وقدر بذلك أن النسبة بين زيادة الإنتاج وزيادة السكان ستكون بعد قرنين ٩ : ٢٥٦ وبعد ثلاثة قرون ١٣ : ٤٠٩٦ .

ثم قرر مالتس أنه لما كان من المستحيل عملياً بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يزيد على كمية المواد اللازمة لمعيشتهم ، فإن كل زيادة فى السكان عن هذه الكمية مصيرها الفناء ، وهذا ما تتكفل به الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية، وذلك عن طريق المجاعات والأوبئة والحروب وغير ذلك من الكوارث التى أطلق عليها مالتس اسم الموانع الموجبة Positive Checks ، ولتفادى هذه النتيجة المؤلمة نصح مالتس للناس أن يقللوا من النسل من تلقاء أنفسهم عن طريق تأخير سن الزواج

وامتناع من ليست لديهم موارد كافية عن الزواج ولكن بشرط المحافظة على العفة ، وقد سمى مالتس هذه الموانع بالواقية Preventive Checks .

هكذا أراد مالتس إصلاح المجتمع ، ولقد ووجه مالتس بموجات شديدة من النقد ، بل لقد اتهم بالكفر ، وكان اتهاماً قاسياً بالنسبة له كرجل دين ، ولكنه برغم كل ذلك كان أفضل من كتب حتى وقته فى موضوع السكان وعلاقتهم بالأرض التى يعيشون عليها ، بل يمكن القول إن دراسة السكان العلمية بدأت بمالتس لأنه أول من وجه إلى دراستها بطريقة علمية إحصائية ، كما أن آراءه ما زلنا نجدها ممثلة فى جهات كثيرة من العالم ، نسبة كبيرة من المواليد مع نسبة كبيرة من الوفيات ولكن زيادة المواليد أكثر وتضخم السكان مستمر كما هو الحال فى الصين والهند ، بل إن الدعوة الجارفة التى تجتاح العالم إلى تحديد النسل وتنظيم الأسرة فى الوقت الحاضر لا تخرج عن كونها صدى لما نادى به مالتس منذ أكثر من قرن ونصف ، بل إن الدعوتين لا تختلفان إلا فى الوسائل نحو تحقيق هدف واحد .

ومن المفكرين الذين اشتهروا بهذا النوع من التفكير الذى يهدف إلى إصلاح المجتمع الكاتب الإنجليزى روبرت أون Robert Owen (١٧٧١ — ١٨٥٨) وكان أول من استعمل كلمة الاشتراكية فى سنة ١٨٣٥ . وعلى الرغم من أنه كان رجل أعمال إلا أنه يعتبر مؤسس المذهب الاشتراكى ، بل لقد عمل على تطبيق مذهبه على معمله لغزل القطن ، وذلك حينما استخدم أرباح مشروعه فى زيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى ، كما أنه قد اعتبر الظلم الاجتماعى ناشئاً عن الربح المسلوب من عمل العمال الذين يستطيعون أن يشتروا ما أنتجه عملهم لاستهلاكه نظراً لأنه يباع بثمن أعلى من أجر عملهم .

وهكذا نرى أن هؤلاء المفكرين الذين نادوا بإصلاح المجتمع قد ساهموا فى نشأة علم الاجتماع من ناحية التنبيه إلى عدد من المشكلات ووجوب دراستها ، وإن كانوا هم أنفسهم لم يقوموا بدراستها بالطرق العلمية التى كان يجب أن تدرس بها .

الفصل الرابع

نشأة علم الاجتماع

- مقدمة
- أوجيست كونت
- هربرت سبنسر
- إميل دوركايم
- فرديناند تونيز

الفصل الرابع

نشأة علم الاجتماع

مقدمة :

وقفنا فى الفصول الثلاثة السابقة على تطور التفكير الاجتماعى فى مراحله المختلفة حتى وصلنا أخيراً إلى مرحلة أمكن اعتبارها المرحلة الممهدة لظهور علم الاجتماع ، وبذلك ننتقل إلى مرحلة أخرى بدأ علم الاجتماع فيها يأخذ مكانه بين العلوم الأخرى ، وذلك ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ، حينما بدأت الدراسات الإنسانية تأخذ الاتجاه العلمى بعد أن أصبح واضحاً كيف أفاد هذا الاتجاه ، وكيف عمل على تثبيت أقدام العلوم الطبيعية كالكيمياء وعلم وظائف الأعضاء والتشريح ، فاتجهت الدراسات الإنسانية بدورها إلى البحث فى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية من ملاحظة وتجريب ومقارنة لكى تصل هى الأخرى إلى قوانين تخضع لها الظواهر الإنسانية . ويرجع الفضل إلى الأخذ بهذا الاتجاه العلمى إلى عدد كبير من المفكرين الذين ظهروا فى أنحاء مختلفة من العالم ، وعلى رأس هؤلاء كونت وسبنسر ولوبلاى وكتيليه ودوركايم ، وسنختار فى هذا الفصل عدداً من هؤلاء العلماء لنرى إلى أى حد ساهموا فى نشأة علم الاجتماع .

أوجست كونت Auguste Conte (١٧٩٨ – ١٨٥٧)

عالم فرنسي ، بدأ حياته العلمية سكرتيراً لسان سيمون الفيلسوف الفرنسي وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يتأثر كونت به فى حماسه لإصلاح المجتمع ، وفى أن أنواع الفلسفة المختلفة يجب أن تتجه نحو تحسين النوع الإنسانى خلقياً وسياسياً . ولقد حاول كونت أن يطبق فكرة أستاذه سان سيمون فى أن الظواهر الاجتماعية يمكن أن تدرس بطريقة علمية ، وكان بذلك أول من وضع الأساس لدراسة هذه الظواهر علمياً ووجوب إيجاد علم يتفرغ لدراستها أسماه Sociologie .

خصص كونت لهذا العلم جزءاً من كتابه الذى وضعه بعنوان « دراسات فى الفلسفة الوضعية » Cours de Philosophie Positive ؛ والذى استغرق وضعه حوالى ١٢ عاماً من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٤٢ . وقد تعصب كونت فى هذا الكتاب لعلمه الجديد فوضعه على رأس العلوم من ناحية الأهمية والتعقيد وذلك حين صنف العلوم كالآتى .

١ – علم الرياضة Mathematics	٢ – علم الفلك Astronomy
٣ – علم الطبيعة Physics	٤ – علم الكيمياء Chemistry
٥ – علم الحياة Biology	٦ – علم الاجتماع Sociology

وقد أغفل كونت بهذا التصنيف عدداً كبيراً من العلوم مثل تلك التى ترتبط بالفنون وجميع العلوم التطبيقية ، عملية وصناعية ، كما أغفل جميع العلوم التى تعالج المسائل الجزئية الخاصة مثل علم الحيوان وعلم المعادن وعلم الجغرافيا وعلم النفس ، ولم يدخل فى تصنيفه سوى العلوم النظرية المجردة ، أى تلك التى لاتهدف إلى شىء آخر سوى معرفة القوانين ، وقد أطلق عليها اسم العلوم الأساسية لأن العلوم الأخرى كالتطبيقية مثلا تتلقى مبادئها من العلوم النظرية المجردة ، ويكفى أن يوجه الاهتمام إليها ، لأن فى منهجها وفى تقديمها أوضح دليل على المجهود الخاص الذى بذله الذكاء الإنسانى . وهذا إذن هو المجال الذى يمكن الوقوف فيه على قوانين تطور هذا الذكاء .

وعلى أساس هذا المبدأ يتم التدرج العام للعلوم الأساسية دون مشقة ، فبناء على درجة

العموم التى تنقص شيئاً فشيئاً ، وعلى درجة التعقيد التى تزداد شيئاً فشيئاً تأتى العلوم الرياضية أولا ، ثم يأتى بعدها كل من علم الفلك وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم وظائف الأعضاء أو علم الحياة، ثم علم الطبيعة الاجتماعية أوعلم الاجتماع ، فالعلم الأول يفحص أشد الظواهر عمومية وأقلها تركيباً وأشدها تجريداً وأكثرها بعداً عن الإنسانية . وتؤثر هذه الظواهر فى جميع الظواهر الأخرى دون أن تتأثر بها . أما الظواهر التى يدرسها العلم الأخير فهى أشد الظواهر خصوصاً وأكثرها تركيباً وأشدها اهتماماً بالأمور الحسية ، وهى أكثرها أهمية من الوجهة المباشرة للإنسانية . وهى تتوقف إن قليلا وإن كثيراً على جميع الظواهر السابقة لها . وبين هذين الطرفين الأقصيين تزداد درجة الخصوص والتركيب والطابع الشخصى شيئاً فشيئاً[1] .

تقسيم علم الاجتماع عند كونت :

قسم كونت فى كتابه « دراسات فى الفلسفة الوضعية » علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين .

الأول : علم الاجتماع الخاص بالاستقرار أو الاستاتيكا الاجتماعية Statique Social .

والثانى : علم الاجتماع الخاص بالتطور أو الديناميكا الاجتماعية Dynamique Social.

ولم يفكر كونت فى أن يجعل علم الاجتماع الخاص بالاستقرار وعلم الاجتماع الخاص بالتطور علمين مستقلين ، وإنما اعتبرهما مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة ، وعلى ذلك فلا يوجد بينهما فاصل جامد وأن التقسيم بينهما لا يكون إلا فى الملاحظة فقط ، فالملاحظة فى القسم الأول تفترض فى المجتمع حالة الثبات بينما تفترض فى التقسيم الثانى ناحية التطور .

ولا شك أن هذا التقسيم لابد وأن يكون جوازاً أو فرضاً لأن المجتمع يتغير فى كل وقت لكن مع ذلك يمكننا أن نختار لحظة من اللحظات ندرس فيها المجتمع استاتيكياً ومما يساعد على ذلك أن المجتمع فى تغيره يكون بطيئاً فى العادة .

ودراسة الاستقرار الاجتماعى فى نظر كونت هو نوع من التشريح الاجتماعى يهتم

---

(١) ليفى بريل : فلسفة أوجست كونت ، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوى (القاهرة ١٩٥٣) صفحتا ٥١ ، ٥٢ .

بالدراسة الوضعية تجريبية كانت أو عقلية للتفاعلات والتأثيرات المتبادلة التى تحدث بشكل مستقر بين الأجزاء المختلفة للجهاز الاجتماعى ، وعلى ذلك فالاستقرار الاجتماعى يهتم بدراسة الأجزاء المختلفة للمجتمع ومدى تأثير هذه الأجزاء على الأجزاء الأخرى وتأثرها بها ، وما يؤدى إليه ذلك من عمليات اجتماعية تقوم على التعاون بين الأفراد وتوزيع العمل بينهم ، كما يدرس الانسجام بين أجزاء المجتمع ونظمه وهو ما سماه Consensus Social وهو ما يعنى اعتماد الظواهر الاجتماعية المتبادل على بعضها Mutual Interdependence ، وهو أحد الأسس الهامة فى علم الاجتماع ، كما أنه المبدأ الأساسى للدراسة الاستقرارية عند كونت . وإذا قلنا هذا المبدأ كان لابد لنا أن نرفض مبدأ وجود علوم اجتماعية مستقلة اقتصادية أو قانونية أو غيرها ، وهذا هو ما دعا كونت إلى رفض مبادئ المدرسة الإنجليزية الاقتصادية الكلاسيكية التى نادى بها ريكاردو وآدم سميث لأنها كانت تنظر إلى الظواهر الاقتصادية كما لو كانت مستقلة عن الحياة الاجتماعية ، كما كانت تحاول على هذا الأساس أن تصل إلى قوانين اقتصادية بحتة ؛ متجاهلة بذلك أثر الحياة الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى .

وقد رأى كونت بعد تحليله الاستاتيكى للمجتمع أن الأسرة هى النواة الأولى للمجتمع وأنها يجب أن تكون لذلك وحدة الدراسة لأنها أول خلية فى جسم المجتمع وأول ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية ، وأن المجتمع الإنسانى فى نظره يتكون من أسر لا من أفراد ، فالفرد فكرة مجردة فى نظر علم الاجتماع ، وكل قوة اجتماعية تنتج عن تعاون يتفاوت نطاقه سعة أو ضيقاً ، أى عن تضافر النشاط بين عدد كبير أو صغير من الأفراد ، والقوة الطبيعية هى القوة الوحيدة التى يمكن أن تكون فردية محضة . . . وإذا كانت الأسرة هى العنصر الأول فى علم الاجتماع الخاص بالاستقرار فإن هذا العنصر فى ذاته يتركب على الرغم من ذلك من أشخاص مستقلين بطبيعة الحال ، ولا يمكن مقارنتهم بتاتاً بالخلايا . . فالنوع الإنسانى من الأنواع التى يعيش فيها الأفراد فى جماعات لا يختلف حظها من الدوام فحسب ، بل لا يلبث هؤلاء الأفراد أن يكونوا جماعات محددة وثابتة . وتلك ظاهرة تشهد بها التجربة ، فالحياة فى المجتمع حالة طبيعية بالنسبة للإنسان ، وإذن فنظرية العقد الاجتماعى نظرية باطلة .. لأن غريزة التجمع فطرية فى أنواع الإنسان ، وأنها ترجع إلى الميل الغريزى إلى حياة الجماعة بغض

النظر عن كل نفع شخصى ، إذ غالباً ما يكون ذلك التجمع على حساب المنفعة الفردية الملحة ، فالمجتمع لا يقوم إذن على فكرة المنفعة ، إذ لم تظهر هذه المنفعة إلا بعد تكوين المجتمع [١] .

ولقد انتهى كونت من دراسته أيضاً إلى أن القوانين التى تحكم الأسرة تخالف القوانين التى تحكم المجتمع وأن المجتمع لا يمكن تفسيره بالقوانين التى تحكم الأسرة، لأن المجتمع وإن كان يتكون من الأسر إلا أنه هو نفسه ليس أسرة كبيرة كما أنه ليس مجموعة من الأسر المتراصة التى تعيش معاً ، فالأسرة والمجتمع يتميز كل منهما عن الآخر بصفات غاية فى الوضوح ، « فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية ، أما الناحية العقلية فيها فثانوية جداً . والمبدأ الذى تقوم عليه الأسرة يوجد فى الوظائف العاطفية كالحنان المتبادل بين الزوجين وحنو الآباء على الأبناء ، أما المجتمع فليس اتحاداً بل تعاوناً ، ويمتاز على وجه الخصوص بطبيعة عقلية ، أما الناحية العاطفية فثانوية » [٢] . وسنرى فى جزء قادم من هذا الكتاب كيف تأثر فرديناند تونيز بهذا الرأى عندما نشر نظريته عن الجماعة والمجتمع .

ولم ينس كونت عند تحليله للحالة الاستقرارية للمجتمع أن يتكلم عن بعض النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادى والنظم الحكومية والنظام الدينى ، وانتهى من دراستها إلى طائفة من الآراء حول تنظيم الحياة الاقتصادية والحياة الاخلاقية ، كما نوه إلى ضرورة قيام دين جديد هو « الدين الوضعى » الذى يقوم على أساس عبادة الإنسانية كفكرة تحل محل فكرة الإله فى الديانات السماوية .

أما عن الجزء الثانى الخاص بدراسة الحالة التطورية أو الديناميكية للمجتمع فهو أهم جزء فى فلسفة كونت الوضعية ، وهى تقف من الدراسة الاستقرارية موقف علم وظائف الأعضاء من علم التشريح . فالاستقرار الاجتماعى إذا كان يهدف إلى دراسة الأسس التى يقوم عليها التنظيم الاجتماعى ، فإن التطور الاجتماعى يدرس عوامل التقدم فى المجتمع أو التغير الاجتماعى ، وهو يدرس بذلك تغير النظم الاجتماعية من عصر لآخر ، والعوامل التى تؤثر فى ذلك المجال .

---

(١) ليفى بريل : المصدر السابق صفحتا ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢) ليفى بريل : المصدر السابق ص ٢٤٨ .

وكان أهم شيء فى نظر كونت من هذه الناحية هو التقدم الإنسانى الذى يتمثل فى تحسن الظروف أو تقدم المعرفة كحقيقة علمية وأن الإنسان مستمر دائماً فى تقدمه ، وعلى ذلك كان أهم ما يميز الدراسة الديناميكية عند كونت هى فكرة التقدم Progress ، وقد رأى أن التقدم ظهر أولا فى العلوم الطبيعية ، ثم أخذ يتجه خطوة بعد أخرى إلى النواحى الاجتماعية، وعلى ذلك فالقانون الوحيد للدراسة الديناميكية هو قانون التقدم الإنسانى ، وقد وضح ذلك فى قانون الثلاث حالات Loi des trois etats الذى وضعه كقانون عام تخضع له المجتمعات الإنسانية فى تطورها وتقدمها ، أما هذه الحالات الثلاث فهى :

١ ــ الحالة اللاهوتية أو الدينية L'état theologique

٢ ــ الحالة الميتافيزيكية L'état metaphysique

٣ ــ الحالة الوضعية L'état Positive

وقد قسم : كونت الحالة الأولى ثلاث مراحل ، مرحلة وثنية Fetichisme ومرحلة تعددية Polytheisme ومرحلة توحيدية Monotheisme . وقد رأى أن المرحلة الثالثة من الحالة الأولى بدأت بظهور المسيحية والإسلام ، وأن الحالة الثانية (الميتافيزيكية) فقد بدأت بعصر النهضة ، أما الحالة الثالثة فبدأت بالثورة الفرنسية ، وهى بذلك تكون قد بدأت فى الوقت الذى كان يعيش فيه كونت ، وأنها تتميز بظهور الفلسفة الوضعية وتحسن المعرفة تبعاً لذلك .

ويمكن أن نلخص قانون الثلاث حالات لكونت فى أن العقل الإنسانى أو التفكير الإنسانى قد انتقل فى إدراكه لكل فــرع من فروع المعرفة من الدور الدينى إلى الميتافيزيكى إلى الوضعى ، هذا مع ملاحظة أن كونت قد إستخدم كلمة اللاهوت بمعنى خاص جداً فيطلقها على طريقة عامة تطبق فى فهم مجموعة الظواهر ، وهذه الطريقة تفسر ظهور هذه الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة ، وهو لا يعنى هنا أى معنى عقل أو مقدس . وإنما يستخدم اصطلاح لاهوتى للدلالة على تفسير ظواهر الطبيعة عن طريق الأسباب الخارقة للعادة والقائمة على التعسف . وإذاً فكلمة لاهوتى فى نظره معناها خرافى أو خيالى أو أسطورى وذلك حينما يعزو إلى الآلهة رغبات وتصرفات إنسانية يرجع إليها فى تفسير أسباب الظواهر . أما الحالة

الميتافيزيكية فهى مرحلة انتقال بين الحالة الأولى وهى اللاهوتية والحالة الثالثة وهى الوضعية أو العلمية ، وعلى ذلك فهى مرحلة مزج بين الحالتين لأن الأفكار الميتافيزيكية تتصل فى آن واحد بعلم اللاهوت وعلم الطبيعة ، والحالة الميتافيزيكية أقرب إلى الحالة الأولى منها إلى الثالثة ، ذلك لأنها تستعيض عن الإرادات الإلهية بالقوى وعن الخالق بالطبيعة ، ولكنها تنسب إلى القوى والطبيعة وظيفة شديدة الشبه بوظيفة الإرادات الإلهية ومن أمثلة ذلك تلك القوى التى تفترض لتفسير بعض الظواهر مثل قوى الروح والأثير والمبدأ الحيوى .

وإذن يميز كونت الدور اللاهوتى أو الدينى بأن العقل كان يفسر كل ما حوله من ظواهر عن طريق نسبتها إلى الآلهة والأرواح الخفية وهى قوى خارجة عن الظواهر نفسها ، أما الدور الميتافيزيكى فيميزه بأن العقل فيه كان يفسر الظواهر بمعان مجردة أو قوى خفية أو علل لا يقوى على إثباتها ، ثم أخيراً يميز الدور الوضعى أو العلمى بأن العقل فيه يفسر الظواهر بنسبتها إلى قوانين وضعية تؤثر فيها .

ويطبق كونت هذا التطور العقلى على تطور المجتمعات الإنسانية ، بل يطبقه أيضاً على الفنون وتطورها وعلى الحضارة والقانون والسياسة والأخلاق ، كما يقول إنه لا يمكن فهم تطور كل هذه الأمور إلا إذا وقفنا على تاريخ التطور العقلى لأن هذا التطور فى نظره هو المحور الأساسى الذى تدور حوله مظاهر النشاط الاجتماعى ، وأن أى تطور يطرأ على الفكر يظهر أثره فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية ، وعلى ذلك فهو يرجع كل تغير اجتماعى فى أى نشاط فى المجتمع إلى التغير الذى يحدث فى التفكير الإنسانى « لأن قانون التطور العقلى للإنسانية — أى قانون الحالات الثلاث — هو القانون الجوهرى فى علم الاجتماع الخاص بالتطور على النحو الذى كان يتصوره كونت . ومن ثم فهو كذلك بالنسبة إلى العالم الاجتماعى بأسره ، ذلك لأن العقلى أهم جميع العوامل التى يؤدى تطورها وتضامنها فى آن واحد إلى تقدم الإنسانية ، وهو أكثر العوامل سيطرة ، بمعنى أن العوامل الأخرى تتوقف عليه أكثر من أن يتوقف عليها ، وما كان من الممكن أن نفهم تاريخ الفنون والنظم والعادات الخلقية ، والقانون والحضارة على وجه العموم دون أن نفهم تاريخ التطور العقلى ، أى دون أن نفهم طور العلم والفلسفة ، فى حين أنه من المستطاع على أكمل وجه من الدقة أن نفهم

التطور العقلى دون أن نفهم تطور الظواهر الأخرى ، فهذا التطور إذاً هو المحور الرئيسى الذى تنتظم حوله الظواهر الاجتماعية الأخرى . وهكذا فالقانون الذى يعبر عن هذا التطور هو القانون الأساسى إلى أكبر حد وهو أشد القوانين عموماً بالمعنى الدقيق الذى يدل عليه كونت بهذه الكلمة ، فتحديد كونت لهذا القانون معناه أنه يحكم سلفاً بمشروعية العلم الاجتماعى بأسره ، وهو لا يبرهن بهذا الأمر نفسه على أن ذلك العلم ممكن فحسب ، بل على أنه يوجد منذ الآن ، وهذا هو السبب فى الأهمية الكبرى التى ينسبها إلى قانون الحالات الثلاث »[1] .

وإذا فكونت يرى أن قانون الثلاث حالات هو نفسه القانون الذى يفسر به جميع مظاهر التطور الاجتماعى . كما أن هذا القانون فى نظره لا يحول بين الإنسان وبين أن يعمل فى مواجهة الأحداث التاريخية . ولكنه فى هذه الحالة « لن يغير النظام الذى تسير فيه المراحل المختلفة للتطور لأنه محدد بقوانين ، كما لا يستطيع أى مؤثر خارجى ولو كان هذا المؤثر هو الإنسان بصفة خاصة ، أن يقلب هذا النظام أو يبدله أو يختصر إحدى المراحل التى يجب أن يمر بها ، وكل ما يمكن القيام به هو العمل على سرعة التطور ، أى تمهيد السبيل لحدوثه فى سهولة ويسر . . . ويؤيد التاريخ هذا ، فلم يحدث قط أن رأينا أن تدخل الإنسان يؤثر فى الظواهر الاجتماعية إلا من حيث قوتها أو سرعتها »[2] .

وبذلك لا ينكر كونت تدخل الإنسان ولكنه يؤكد أن هناك طريقاً لا يتغير لسير التطور الإنسانى أى أن هناك تغيرات تحدث فى سير التطور الإنسانى دون أن يكون هناك أى تدخل للإنسان فيها .

وبرغم أن هذا القانون يعتبر أهم ما خلفه كونت فقد وجه إليه كثير من أوجه الاعتراض والنقد يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ — يعتبر كونت أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وأنها عبارة عن مجتمع واحد يخضع لنفس القانون فى الوقت الذى نجد فيه مجتمعات جزئية مختلفة لأن المجتمع الإنسانى

---

(١) ليفى بريل : المصدر السابق صفحة ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) نفس المصدر صفحة ٣٦٥ .

ليس مجتمعاً فى صيغة المفرد وإنما هو عدد من المجتمعات لا تسير فى تطورها وتقدمها على نمط واحد فى فهم وإدراك الظواهر لأن كل مجتمع يختلف عن الآخر فى طبيعته واستعداده وطريقة فهمه للأمور المختلفة ، وإذن فالمراحل التى تجتازها المجتمعات ، تختلف تبعاً لذلك من مجتمع لآخر .

٢ - يختلف الطريق الذى سلكه العقل الإنسانى عن ذلك الذى حدده كونت ، ففى كثير من الأمور كان الفهم الوضعى للأمور سابقاً للفهم الدينى أو الميتافيزيكى ؛ وقد تمثل ذلك قديماً فى فهم كثير من الحقائق الرياضية والفلكية ، قبل أن يظهر كثير من العلوم الأخرى ، كما نجد أنه لا تزال توجد مجتمعات تفسر الحقائق العلمية القائمة حالياً تفسيراً دينياً أو ميتافيزيكيا على الرغم من أننا نجتاز حالياً المرحلة الوضعية فى نظر كونت .

٣ - يرجع كونت تطور الظواهر الاجتماعية إلى التفكير وحده فى الوقت الذى نجد فيه هذه الظواهر تخضع وتتفاعل مع عوامل أخرى كثيرة والتى تتميز بأن التفكير هو أحدها وليس السبب الوحيد لهذا التطور .

٤ - لا يستمد قانون الثلاث حالات حقائقه من التاريخ ككل وإنما هو فكرة فلسفية اختار لها كونت مجتمعات معينة من التاريخ حاول تطبيقها عليها دون استقراء لتاريخ كل المجتمعات الإنسانية ، ولو فعل كونت ذلك لتبين له عدم انطباقه على كثير من هذه المجتمعات . والقانون بذلك ينقصه الأساس الوضعى .

٥ - يفسر هذا القانون الحضارة بأنها التقدم ، بينما نجد أن الحضارة عبارة عن مستوى عام للحياة المادية والروحية للمجتمع دون نظر إلى تقدمها أو تأخرها .

٦ - لا تفسر الحالات الثلاث فى تعاقبها أسباب تطور المجتمع ، فإذا استعرضنا التاريخ لا نجد أن الحالة الوضعية تأتى دائماً بعد الحالة الميتافيزيكية وبعد الحالة الدينية ، وإلا فأين كانت أوربا فى العصور الوسطى ؟ هل كانت تجتاز المرحلة الوضعية أو الدينية أو الميتافيزيكية ؟ الواقع أنها كانت خليطاً من كل هذه الحالات التى كانت ممثلة فى كثير من النواحى السائدة جنباً إلى جنب ، بل الواقع أن أى مجتمع حتى وقتنا هذا نجد فيه مظاهر التفكير اللاهوتى والميتافيزيكى والوضعى ممثلة معاً .

هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠ – ١٩٠٣)

من العلماء الإنجليز الذين ساهموا فى نشأة علم الاجتماع بدأ دراسته بعلم الحياة ثم بعلم النفس ، وأخيراً اتجه إلى علم الاجتماع ، وعلى ذلك فقد دخل هذا المجال متأثراً بدراساته الأولى ، وهى الدراسات الحيوية ، فوجدناه ينتمى إلى مدرسة جديدة هى المدرسة العضوية .

ويمكن تلخيص المبادئ التى تقوم عليها هذه المدرسة فيما يلى(١) :

١ – اعتبار علم الحياة هو الأساس الذى يقوم عليه علم الاجتماع .

٢ – أن المبادئ الحيوية يجب أن يكون لها اعتبارها عند تفسير الظواهر الاجتماعية

٣ – أن المجتمع الإنسانى وحدة حية تختلف عن كونها مجرد مجموعة من الأفراد المنعزلين .

٤ – لما كان أفراد المجتمع يخضعون للقوانين البيولوجية فإن المجتمع الإنسانى بذلك لا يخرج عن كونه كائناً عضوياً .

٥ – لما كان المجتمع الإنسانى كأى كائن عضوى يتكون من خلايا حية ، (الأفراد) أصبح المجتمع بذلك كالكائن العضوى فى تركيبه وأعضائه ووظائفه .

ويعتبر كتاب مبادئ علم الاجتماع The Principles of Sociology الذى نشره سبنسر فى سنة ١٨٧٦ أهم ما كتب فى علم الاجتماع ، وقد وضح فيه سبنسر نظريته العضوية التى اشتهر بها ، وهو يسأل فى كتابه « ما هو المجتمع » ؟ ثم يجيب عن ذلك بأنه كائن عضوى ، ثم يبين سبنسر بعد ذلك أوجه الشبه بين الكائن العضوى البيولوجى (الفرد) وبين الكائن العضوى الاجتماعى (المجتمع) وقد حددها فيما يلى(٢) :

١ – اشتراك الاثنين فى ظاهرة النمو ، فالفرد ينمو وكذلك المجتمع .

٢ – يتميز الاثنان أثناء عملية التغير باختلاف فى التكوين والوظائف .

---

(١) Pitirim Sorokin, Contemporary Sociological Theories (N.Y., 1928) pp. 207 - 208.

(٢) H. Spencer, The Principles of Sociology, (N.Y., 1910) pp. 447 - 467.

٣ – تتوقف الأجزاء فى كل منهما على بعضها .

٤ – يتكون كل من الاثنين من وحدات توجد على شكل خلايا فى الكائن العضوى البيولوجى وعلى شكل أفراد فى الكائن العضوى الاجتماعى .

٥ – لا تعنى إصابة أى جزء فى الاثنين انهيار أو إصابة الكل دائماً .

٦ – لكل منهما جهاز خاص يقوم بمهمة بقائه وحفظه يتمثل فى جهاز التغذية ودورة الدم فى الفرد والجهاز التجارى فى المجتمع ، كما أن لكل منهما جهازاً منظماً يتمثل فى الجهاز العصبى عند الفرد ونظام الحكومة فى المجتمع .

وإلى جوار أوجه الشبه هذه وجد سبنسر أن هناك أوجهاً للاختلاف بين الكائنين حددها فيما يلى :

١ – تكافؤ أجزاء الكائن العضوى البيولوجى Symmetrical بينما يتميز المجتمع بعدم تكافؤه Asymmetrical

٢ – يتميز جسم الإنسان بأنه كل متصل الأجزاء Concrete بينما يتميز جسم الجماعة بأنه منفصل الأجزاء Discrete .

٣ – يتركز الشعور عند الفرد فى الجهاز العصبى أى فى جزء صغير من الجسم بينما يوجد فى الجماعة موزعاً على وحداتها .

هذا وقد ساهم سبنسر فى علم الاجتماع بنظرية أخرى عن السكان وأسباب نموهم وقد كان فى هذه أيضاً متأثراً بدراسته البيولوجية ، وذلك حينما رأى أن العوامل البيولوجية مسئولة عن زيادة السكان أو نقصهم وذلك على أساس الربط بين الجهد الذى يبذله الإنسان فى بناء شخصيته وإثبات ذاته وبين مقدرة جهازه البيولوجى على الإنسال . وقد قال فى ذلك « إن فى الطبيعة تنافراً بين الذاتية والتوالد ، فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد وجوده ونجاحه ضعفت جهوده فى الإنسال » .

,,Thereis in nature an antagonism between individuation and genesis, The more strenuous the adjustments the individual must take to ensure his own existence and success, the weaker are his efforts toward reproduction.(1)

وقد رجح سبنسر صدق نظريته بقلة نسل السيدات المشتغلات بعقولهن ، واللائى

(١) H. Spencer, The Principles of Biology, Vo. 2 (N.Y., 1910) p. 485.

ينتسبن عادة للطبقة العليا ، فرغم أن تغذيتهن أفضل فى العادة من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة ، ورغم أنهن ينلن رعاية صحية أفضل فإن تناسلهن ضعيف بسبب الإجهاد الذهنى الذى يؤثر على تركيبهم العضوى ، مما يؤدى إلى ضعف القدرة على التناسل . كما يرى أن مظاهر هذا الضعف لا تقتصر على ما يشيع بينهن من عقم فحسب ، ولا فى انقطاعهن المبكر عن الحمل قبل النساء الفقيرات فقط ، وإنما يبدو ذلك بجلاء فيما يلاحظ على الكثيرات منهن حين يعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهن رعاية كاملة صحيحة . وسبنسر بذلك يرى أن المقدرة على إنجاب طفل بمعناه الصحيح تعنى المقدرة على ولادته كاملة التكوين وعلى مد أمه له بالغذاء الطبيعى طوال مدة الرضاعة الحقيقية . « وهذا ما تعجز عنه أولئك الفتيات هزيلات الصدور اللائى يكابدن من ضغط التعليم العالى وشدة وطأته عليهن ، وهذه الظاهرة تنطبق على كل السيدات اللائى حصلن على ثقافة عالية »[1].

ولقد اعتقد سبنسر أنه بهذا قد اكتشف قانون الطبيعة الأعظم ، كما تنبأ بنتائج هذا القانون حينما ذكر أن مشكلة ضغط السكان ستختفى مع ما يصاحبها من شرور ما دام الإنسان ينشد الرقى ويبذل جهوداً كبيرة فى سبيل ذلك . وقد دعم سبنسر رأيه فى السكان بحقائق كثيرة عن حياة الحيوان والنباتات ، ولكنه كان أكثر اهتماماً بوضع نظرية فى مسألة السكان تنسجم مع نظريته العامة فى التطور البيولوجى وأكثر منه بالبحث عن الحقيقة ، إذ إن الحياة فى الواقع لا تنطوى على مثل هذا الترابط الجميل الذى تشف عنه نظرية سبنسر ، وليس فى الحياة ما يبرر هذا التفاؤل السهل الذى يشيع فى نظريته .

(١) المصدر السابق صفحة ٢٨٤ .

إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ – ١٩١٧)

يعتبر إميل دوركايم من أبرز من ساهموا فى نشأة علم الاجتماع ، إذ كان له دور هام وأساسى فى تحديد موضوع العلم ووضع منهجه وطرق دراسته ، كما اشتهر بدراساته فى الظواهر الاجتماعية وطبيعتها وتحديد صفاتها . وقد تميز دوركايم بأنه جمع فى دراسته بين المنطق، والفلسفة والطريقة العلمية التى تعتمد على استقراء الحوادث ، وهذا ما جعل مؤلفاته تمتاز عن مؤلفات من سبقوه . وسنستعرض معاً أهم ما أضافه دوركايم فى علم الاجتماع من دراسات كان لها أكبر الأثر فى تدعيم مركز هذا العلم بين العلوم الأخرى .

وإذا بدأنا بكتابه « قواعد المنهج الاجتماعى » Les règles de la methode sociologique نجد دوركايم وقد خصصه لدراسة الظواهر الاجتماعية ، تعريفها وخواصها ، وطرق ملاحظتها وتفسيرها ودراستها إجمالا . وفى تعريفه للظاهرة الاجتماعية يقول إنها « كل ضرب من السلوك ، ثابتاً كان أو غير ثابت ، ويمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجى على الأفراد ، أو هى سلوك يعم المجتمع بأسره ، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التى يتشكل بها فى الحالات الفردية »[١] .

ومن أهم ما اشتهر به دوركايم فى كتابه هذا هو رأيه فى وجوب دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجية بالنسبة إلى شعور الأفراد ، وقد دافع عن هذا الرأى بقوله : « إن الشىء يقابل الفكرة بمعنى أن معرفتنا له تأتى من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتى من الداخل ، والشىء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة .. وهو كل ما لا نستطيع أن نكون لأنفسنا عنه فكرة تنطبق عليه تمام الانطباق لمجرد قيامنا بعملية عقلية تحليلية ، وهو كل ما لا يستطيع العقل إدراكه إلا بشرط أن يخرج من عزلته ، وأن ينتقل بالتدريج وعن طريق الملاحظة والتجربة من خواصه الأكثر ظهوراً والأقرب تناولا إلى خواصه الأكثر خفاء والأبعد غوراً . وحينئذ فليس معنى أننا نعالج طائفة خاصة من الظواهر على أنها أشياء هو أننا ندخل هذه الظواهر فى

(١) إميل دوركايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع – ترجمة محمود قاسم (القاهرة ١٩٥٠) صفحة ٤١ .

طائفة خاصة من الكائنات الطبيعية ، بل معنى ذلك أننا نسلك حيالها مسلكاً عقلياً أى أننا نأخذ فى دراستها وقد تمسكنا بالمبدأ الآتى : وهو أننا نجهل كل شيء عن حقيقتها ، وأننا لا نستطيع الكشف عن خواصها الذاتية أو عن الأسباب المجهولة التى تخضع لها عن طريق الملاحظة الداخلية ، مهما بلغت هذه الطريقة مبلغاً كبيراً من الدقة ، ومهما كانت هذه الظواهر داخلية بالنسبة إلينا ، كما يدل على تعريفها فإن شعورنا بها لا يوقعنا فى الواقع على حقيقتها الداخلية ولا على طريقة نشأتها ، فالمعرفة التى تأتى عن طريق هذا الشعور معرفة مقصورة ، ويمكن تشبيهها بالإحساسات التى نعرف بها الحرارة والضوء والصوت والكهرباء ، فهذه كلها إحساسات غامضة عابرة شخصية ، وليست معانى واضحة محددة يمكن استخدامها فى تفسير الظواهر . . ومن ثم فإنه يجب على عالم الاجتماع أن يشعر حين يطرق العالم الاجتماعى بأنه يلج عالماً مجهولا ، ولامناص له من أن يشعر بأنه يوجد وجهاً لوجه مع بعض الظواهر التى تخضع لقوانين ماكان يدور بخلده قط أنها توجد حقيقة ، كما كان الأمر فيما يتعلق بقوانين الحياة قبل أن ينشأ العلم الذى يدرسها »[1] .

أما عن اعتبار الظواهر الاجتماعية خارجية بالنسبة إلى شعور الأفراد ، فيرى دوركايم أنه على الرغم من ضرورة وجود الأفراد حتى يوجد المجتمع ، فإن جزئيات المجتمع تختلف فى طبيعتها عن الفرد ذاته ، لأن تفاعل العناصر فيما بينها ينشيء عن اتحادها بعض المظاهر الجديدة التى لا توجد فى كل عنصر من تلك العناصر على حدة مع وجودها فى الكل الذى نشأ بسبب اتحادها . وعلى ذلك فالظواهر الاجتماعية لا توجد فى أجزاء المجتمع ، ونعنى بها هنا أفراده ، وإنما توجد فى نفس المجتمع الذى أوجدها . وعلى ذلك تكون خارجة عن شعور الأفراد فى حالة تفرقهم ، وعلى ذلك فالحالة النفسية التى تمر بشعور الجماعة تختلف فى طبيعتها عن الحالات التى تمر بشعور الفرد ، وهى تصورات من جنس آخر ، وتختلف عقلية الجماعات عن عقلية الأفراد ولها قوانينها الخاصة [2] . ويعنى دوركايم بذلك أننا إذا أردنا فهم الفكرة التى يكونها المجتمع

(١) المرجع السابق صفحات ٨ – ١٢ .

(٢) المرجع السابق : صفحتا ١٥ ، ١٦ .

عن نفسه وعن العالم المحيط به ، فلابد لنا من دراسة طبيعة هذا المجتمع بما يحتويه من عناصر مختلفة أحدها أفراده أنفسهم .

ولقد اهتم دوركايم أيضاً فى نفس الكتاب بفكرته عن خاصية القهر La contrainte المصاحبة للظواهر الاجتماعية ، وهو يرى فى ذلك « أن ضروب السلوك والتفكير الاجتماعيين أشياء حقيقية توجد خارج ضمائر الأفراد الذين يجبرون على الخضوع لها فى كل لحظة من لحظات حياتهم ، فهذه الضروب أشياء ذات وجود قائم بنفسه ، ويجدها الفرد تامة التكوين منذ ولادته ، وهو لا يستطيع القضاء عليها أو أن يغير من طبيعتها ، ولذا فإنه يجبر على أن يحسب لها حسابها . وإنه لمن العسير كل العسر (ولا نقول من المستحيل) أن يغير أشكالها ، ذلك لأنها تساهم إلى حد ما فى خلق كل من النفوذ المادى والأدبى الذى يباشره المجتمع على أفراده »[١] .

ومما سبق نرى أن دوركايم يعتبر أن الظواهر الاجتماعية توجد خارج الفرد وتأتى إلى عقله كشىء خارجى على شكل قواعد خلقية أو دينية أو قانونية أو منطقية ، ولما كانت تأتى وتصحبها عادة قوة ملزمة أو قهرية ، فإن هذا يساعدها على أن تفرض نفسها على الفرد بصرف النظر عن رغباته الفردية ، هذا ما دعا دوركايم يؤمن بوجود العقل الجمعى Group mind والمشاهدة الجماعية Collective represntation كأشياء مستقلة تختلف عن العقل الفردى والمشاهدة الفردية والظواهر النفسية .

أما فى كتاب تقسيم العمل الاجتماعى De la division du tavail social الذى أصدره دوركايم سنة ١٨٩٣ ، فقد حلل فيه التضامن الاجتماعى من حيث أسبابه وأشكاله وآثاره . وقد اتخذ دوركايم الجزء الأول من تقسيم العمل معاملا للتغير وحاول أن يربط بينه وبين الظواهر الاجتماعية والنفسية والتى تتغير نتيجة للتغير الذى يطرأ على تقسيم العمل ، ويمكن أن نلخص أهم ما انتهى إليه دوركايم فى هذا الشأن فيما يلى :

١ — أن تقسيم العمل إذا كان ضئيلا كان لذلك أثره على تصرفات ونفسية الإنسان ، فالأفراد يكونون متشابهين فى النواحى النفسية والخلقية والاجتماعية ، وحيث

(١) نفس المرجع صفحة ٢٤ .

تكون عقائدهم وآراؤهم وتصرفاتهم متشابهة ، كما تسود بينهم تقاليد واحدة وينعدم بينهم عنصر الفردية ، أما إذا ازداد تقسيم العمل فقد اختفى تبعاً لذلك تشابههم النفسى والخلقى ، كما يزداد شعورهم بفرديتهم ، وتختلف أذواقهم وعقائدهم وآراؤهم ، كل هذا نتيجة للتخصص الذى يأتى عن طريق التوسع فى تقسيم العمل .

٢ - يكون للجريمة وقع كبير على الجماعة فى المرحلة الأولى وعلى ذلك يكون مرتكبها وجماعته مسئولين جميعاً عنها وينالهم جميعاً العقاب ، أما إذا ازداد تقسيم العمل فتصبح الجريمة فردية ويعاقب عليها مرتكبها فقط .

٣ - يكون التضامن بين الأفراد فى المرحلة الأولى على أساس ميكانيكى Mechanistic solidarity يقوم على أساس التشابه بين الأفراد حيث تكون الرابطة بينهم ناتجة عن اتحادهم فى الرأى العام نتيجة للتشابه العقلى والخلقى بينهم . ثم تتغير هذه الرابطة التى توجد بينهم فى المرحلة الثانية وهى مرحلة تقسيم العمل ، لأن تقسيم العمل هو نفسه الذى يشعرهم بحاجتهم إلى بعضهم وبأنهم يستطيعوا الحياة بدون تعاونهم ، وبذلك يحل التضامن العضوى Organic solidarity محل التضامن الميكانيكى .

٤ - يقوم التنظيم الاقتصادى فى المرحلة الأولى على أساس الملكية الجمعية بينما تظهر الملكية الفردية والفردية الاقتصادية والتعاون التعاقدى والحرية فى اختيار الحرف وانهيار الأوضاع الاقتصادية الوراثية وظهور المواهب والقدرات الخاصة ، تأتى كل هذه الأوضاع نتيجة للتوسع فى تقسيم العمل .

٥ - تشترك الجماعة كلها فى معالجة أمورها السياسية والقضائية والاجتماعية فى المرحلة السابقة لتقسيم العمل بينما يتغير الأمر بعد ذلك بظهور التخصص الوظيفى السياسى وظهور النظم التعاقدية بين الحكومة والأفراد .

وهكذا ينتهى دوركايم إلى أن هناك تأثيراً مباشراً لتقسيم العمل كعامل اجتماعى على الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية والنفسية وهى نتيجة توضح لنا كيف أن دوركايم بهذه الدراسة كان متأثراً بمبدأ خضوع الظواهر النفسية للظواهر الاجتماعية .

ويبحث دوركايم فى الجزء الثانى من الكتاب عن الأسباب التى تدعو إلى ازدياد تقسيم العمل نفسه ، أو ما هو معامل التغير فى هذا التقسيم ؟ وقد بحث عن ذلك بين

الظروف الاجتماعية نفسها ، وانتهى إلى أن أحد العوامل الهامة فى ذلك هو الزيادة فى السكان مع ما يصاحبها من زيادة فى كثافتهم ، وأثر ذلك فى تركيب المجتمع ، ذلك لأن هذه الزيادة تدعو إلى زيادة الصراع من أجل الحياة ، فلو أن كل أفراد المجتمع قاموا بعمل واحد قلت فرصتهم فى الحصول على ما يعيشون عليه لأن المنافسة ستكون على أشدها بين ما يقومون به من عمل واحد . أما إذا اختلف الأفراد فى فى أعمالهم فإنهم يتمكنون من المعيشة معاً دون صراع كبير كما تزداد فرصتهم فى الحصول على ما يعيشون عليه . وعلى ذلك فإن الزيادة فى كثافة السكان تدعو إلى الزيادة فى تقسيم العمل ، وهذه الزيادة تدعو إلى تأثير فى العمليات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى والنواحى النفسية للأفراد كما وضح ذلك فى الجزء الأول من الكتاب .

ويبدو نفس الاتجاه الاجتماعى عند دوركايم فى بحثه عن الانتحار ، والذى ظهر بهذا العنوان فى سنة ١٨٨٧ Le suicide وقد رأى فيه أن ظاهرة الانتحار لا يمكن إرجاعها إلى عوامل نفسية مرضية أو إلى عامل الجنس أو الوراثة أو التقليد ، كما لا يمكن إرجاعها إلى العوامل الجغرافية أو إلى الشعور بالفقر أو الفشل فى الحب أو إلى أى دافع شخصى آخر ، ذلك لأن التحليل الدقيق للبيانات الإحصائية يناقض كل هذه الفروض وقد استغرقت دراسة هذه الناحية الجزء الأول من كتابه عن الانتحار .

وقد ميز دوركايم بين ثلاثة أشكال رئيسية للانتحار على أساس الأسباب التى تدعو إليه وهذه الأشكال هى :

١ — انتحار بسبب الشعور بالفردية Egoistic Suicide ويحدث عندما يشعر الفرد بعزلته اجتماعياً بعد أن تنعدم الروابط التى تربطه بالجماعة ، وهو يقول فى ذلك :

"When society is strongly integrated, it holds individuals under its control, considers them at its service and thus forbids them to dispose wilfully of themselves"(١).

وقد وجد دوركايم على الأساس السابق أن نسبة الانتحار بين العزاب والمطلقين

Emile Durkheim, Suicide, translated by George Simpeon, (London, 1952), p. 269. (١)

أكبر منها بين المتزوجين ، لأن الروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوجين ، وأن نسبة الانتحار تختلف بين الجماعات باختلاف الأديان وذلك بحسب أهمية الروابط الأسرية فى نظر الأديان المختلفة ، فنسبة الانتحار بين الكاثوليكيين أقل منها بين البروتستانت ، أقل منها بين اللادينيين .

٢ – انتحار بسبب الشعور بالإيثار Altruistic Suicide ، ويأتى نتيجة شعور الفرد بالواجب نحو المجتمع الذى ينتمى إليه لدرجة تضحيته بنفسه من أجله ، فى أى وقت يطلب إليه فيه ذلك ، أو إذا رأى أن الحاجة تتطلب ذلك أو عندما يشعر الفرد بأنه قام بعمل فيه خزى للمجموع . والمجتمع هنا هو الذى يدفع الفرد إذن إلى الانتحار ، ولذلك فضل دوركايم أن يطلق على هذا الشكل Obligatory altruistic suicide (١) وتمثل له بانتحار القائد فى بعض البلاد عندما يخسر إحدى المعارك كما هو الحال فى اليابان .

٣ – انتحار بسبب التغير المفاجئ أو غير المنتظم Anomic Suicide ، وتمثله حوادث الانتحار التى توجد بالمجتمع نتيجة للاختلال فى التوازن الاجتماعى للمجتمع . وقد مثل دوركايم لذلك بالأزمات الاقتصادية التى حدثت فى فيينا سنة ١٨٧٣ وفى باريس سنة ١٨٨٢ ، وقد قارن دوركايم بين نسبة الانتحار قبل وبعد هاتين الأزمتين وجد أن النسبة قد ارتفعت بسببهما .

وينتهى دوركايم من دراسته إلى أن منحنى الانتحار لا يمكن أن يتأثر إلا اجتماعياً ، فالدستور الخلقى فى المجتمع فى وقت معين هو الذى يحدد عدد حوادث الانتحار ، فلكل مجتمع قواه الجمعية Collective Force التى تدفع الأفراد إلى قتل أنفسهم ، وهذه الدوافع وإن كانت تبدو صادرة عن المزاج الفردى إلا أنها فى الواقع تصدر نتيجة لدوافع خارجية ملازمة للدستور الاجتماعى ولا يمكن أن تكون العكس . ويقول فى ذلك :

"The conclusion from all these facts is that the social suiciderat can be explained only sociologically. At any given moment the moral constitution of society establishes the contingent of voluntary deaths. There, therefore, for each people a collective force of a definite amount of energy, impelling men to self

(١) دوركايم : المصدر السابق صفحة ٢٣١ .

destruction. The victim's acts which at first seem to express only his personal temperament are really the supplement and prolongation of a social condition which they express externally"[1].

وهكذا يرجع دوركايم كل أشكال الانتحار التى أظهرها بحثه إلى أسباب اجتماعية ، أو هكذا يبرز اتجاهه الاجتماعى فى تفسير الظواهر الاجتماعية ، وهو نفس الاتجاه الذى لمسناه فى بحثه عن تقسيم العمل .

(١) نفس المصدر صفحة ٢٩٩ .

فرديناند تونيز Ferdinand Tonnies (١٨٥٥ – ١٩٣٦)

إذا كنا قد اخترنا فرديناند تونيز كممثل للتفكير الاجتماعى الألمانى فإنما يكون ذلك لأنه من أهم من ساهموا فى نشأة علم الاجتماع فى ألمانيا لما تقدم به من نصيب كبير فى علم الاجتماع النظرى بنظريته الخاصة بالجماعة والمجتمع Gemeinschaft und Gesellschaft والتى نشرها لأول مرة فى كتاب بهذا الاسم فى سنة ١٨٨٧ .

ويرى تونيز فى هذه النظرية أن كل العلاقات الاجتماعية تنشأ عن طريق الإرادة الإنسانية ، وأن الحقائق الاجتماعية لا توجد إلا عن طريق إرادة الأفراد للتجمع ، وأن هذه الإرادة تختلف من موقف لآخر ، فقد تدفع هذه الإرادة إلى قيام جماعة من الجماعات أو علاقة معينة ، لأن الأشخاص الذين تشملهم هذه الجماعة أو تهمهم هذه العلاقات يرغبون فى الوصول عن طريقها إلى هدف معين أو غاية معينة . ويقوم تعاونهم معاً بقصد تحقق هذا الهدف برغم ما قد يكون بينهم من برود وكراهية . وفى هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هى الإرادة العقلية وهى ما أطلق عليها Artificial will (Kurwille).

وقد يجتمع الناس معاً كما يجتمع الأصدقاء لأنهم يؤمنون بأهمية العلاقات كغاية فى حد ذاتها ، وفى هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هى الإرادة الطبيعية Natural will (wesenwille) . وتعتبر هذه الإرادة العنصر السائد فى أية عملية يكون مصدرها المزاج والصفات الخلقية والاتجاهات العقلية للفرد ، سواء أكانت نابعة عن الحب أو الميل أو العادة أو الذكريات . ويوضح تونيز شكلى هاتين الإرادتين بقوله :

"Since all mental action involves thinking, I distinguish between the will which includes the thinking and thinking which encompasses the will. Each represents an inherent whole which unites in itself a multiplicity of feelings, instincts and desires. This unity should in th first case be understood as a real or natural one, in the second case as a conceptual or artificial one. The will of the human being in the first form I call natural will (wesenwille), in the second form rational will (Kurwille)."(1)

---

(١) Ferdinand Tonnies, Community and Association, Translated by Charles Loomis (London, 1955) p. 119.

ويطلق تونيز على كل أنواع التجمعات التى تسود فيها الإرادة الطبيعية اصطلاح Gemeinschaft ، كما يطلق على تلك التى تسود فيها الإرادة العقلية اصطلاح Gesellschaft وقد ترجم الاصطلاحان إلى الإنجليزية فأصبحا Community and Association وفى بعض الحالات إلى Community and Society ، أما باللغة العربية فيترجمان فى العادة بالترتيب السابق إلى الجماعة والمجتمع .

ويرى تونيز أن الإرادة الطبيعية تبدو فى أظهر أشكالها فى العلاقات الأربع التالية وهى جميعاً تقوم على رابطة الدم(١) .

(ا) العلاقة بين الأم وأطفالها .

(ب) العلاقة بين الزوج وزوجته بمعناها الطبيعى .

(حـ) العلاقة بين الإخوة والأخوات وبنوع خاص بين هؤلاء الذين أنجبتهم أم واحدة .

(د) العلاقة بين الأب وأبنائه .

ثم يلى ذلك عدد من العلاقات الأخرى ، مثل تلك التى تقوم على أساس الجوار ، وخاصة ما تميز منها بالمعيشة المشتركة كما هو الحال فى القرى الريفية ، ويلى ذلك العلاقات التى تقوم على أساس الصداقة . وأهم ما يميز تلك العلاقات جميعاً الملكية المتبادلة والمتعة المتبادلة ، كما يميزها أيضاً وحدة الخير ووحدة الشر . ويوضح تونيز ذلك بقوله :

"Life of the Gemeinschaft is mutual possession and enjoyment and also possession of and enjoyment of common goods. The will of possession and enjoyment is the will of protection and defence. Common goods, common evils, common friends, common enemies. Evils and enemies are not objects of possession and enjoyment, not of positive, but of negative will, indignation and hatred therefore, objects of common will for destruction."(٢)

أما الجزء من النظرية الخاص بالمجتمع Gesellschaft فيهتم بالجماعات التى تقوم على أساس صناعى والتى تشبه الجماعة Gemeinschaft من ناحية سطحية تبدو فى مجرد معيشة الأفراد أو سكناهم معاً ، مع ما يصاحب هذا التشابه السطحى

(١) Tonnies, op. cit., pp., 43 - 44.

(٢) Tonnies, op. cit., p. 57.

من اختلاف واضح يتمثل فى أن الأفراد فى حالة الجماعة نجدهم مترابطين برغم ما قد يكون بينهم من عوامل الانفصال بينما نجدهم فى حالة المجتمع منفصلين برغم ما يبدو حولهم من عوامل الاتصال .

"The theory of the Gesellschaft deals with the artificial construction of an aggregate of human being which superficially resembles the Gemeinschaft in so far as the individuals peacefully live and dwell together. However, in the Gemeinschaft they remain essentially united in spite of all separating factors, whereas in the Gesellschaft they are essentially separated in spite of all uniting factors."(١)

ويرى تونيز أن المجتمع يتكون من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إراداتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم ، وهو إذن ليس من نتاج الطبيعة وإنما ناتج عن عمليات صناعية ، وأبرز الأمثلة التى يمثل بها تونيز لذلك العلاقات التى تقوم حول تبادل السلع والخدمات والنقد والعقود والديون ، وحيث تسودها جميعاً المصلحة الفردية وحكم العقل والتضامن التعاقدى .

وقد ظهرت الجماعة أولا من وجهة النظر التاريخية لأن الجماعة البدائية والأسرة والقبيلة تعتبر كلها أمثلة لها ، ثم بدأ المجتمع يطغى على الجماعة بمرور الزمن وأخذ ينمو على حسابها ، ولذلك كلما أخذ ارتباط الإنسان بالجماعة يقل وكلما أخذت اتصالاته التعاقدية والمصلحية تزداد ، أصبح الإنسان عضواً فى أعداد أكبر من الجماعات وكان من أهم العوامل التى عملت على هذا التغير النمو الصناعى والتجارى ونمو الطبقة البورجوازية وقيام الطبقات الاجتماعية على حساب المجتمعات الزراعية والريفية .

وكان تونيز متشائماً فى دراسته هذه ، لأنه كان يرى أن الإنسانية بانتقالها من شكل الجماعة إلى شكل المجتمع إنما تتقهقر وتتأخر .

---

(١) Tonnies, op. cit., p. 74

الباب الثالث

طرق البحث فى علم الاجتماع

الفصل الأول

علم الاجتماع وموقف الباحث فيه

- الاجتماع كعلم بين العلوم
- الموضوعية فى علم الاجتماع
- التجريب فى علم الاجتماع
- الاجتماع علم نظرى
- قابلية الظواهر الاجتماعية للملاحظة

الفصل «د ول»

علم الاجتماع وموقف الباحث فيه

الاجتماع كعلم بين العلوم :

يقصد بكلمة علم أكثر من معنى واحد ، فهو بمعناه الواسع عبارة عن ناحية من نواحي المعرفة البشرية والبحث عن زيادة توسيع هذه المعارف بطرق تتصل بالتحصيل أو الوصف أو البحث ، أما المعنى الضيق لكلمة علم فيقتصر على ناحية من نواحى المعرفة تتصل بالطبيعة أو الإنسان ، والمعنى الضيق هذا هو الذى يطلق مثلا على المواد التى تدرس فى كلية العلوم وفى بعض الكليات الأخرى ومنها كلية الآداب . والفرق بين هذه المواد وبين تلك التى لا يطلق عليها علوم هو فى الطريقة نفسها التى نحصل بها المعرفة ، فأنواع المعرفة تكون علمية إذا حصلنا عليها بالطرق التى اصطلح على أنها علمية ، وكذلك يطلق على الشخص الذى يحصل على أنواع من المعرفة بهذه الطرق أنه عالم Scientist . وهذه الدراسة تتطلب السير بحسب أسس معينة منها أن تكون موضوعية objective وليست شخصية Subjective فيكون الوصف دون إصدار أحكام أو قيم معينة ، فى حين أننا فى دراستنا للفنون والآداب مثلا لا تكون لدراستنا قيمة إذا لم تصاحبها أحكامنا وآراؤنا الشخصية وذلك على عكس المفروض فى دراستنا العلمية التى تعتمد على الحواس المختلفة دون الاستعانة بالشعور الداخلى الذى لا يصلح أساساً للحكم العلمى كالترمومتر أو الميكروسكوب أو أجهزة قياس الضغط وكلها وسائل مختلفة لمساعدة حواسنا كالنظر والسمع واللمس .

هذا ويجب أن تحصل نتائجنا العلمية على موافقة وتأييد المنافسين لنا فى نفس الميدان ، وذلك نتيجة لأبحاثهم الخاصة وملاحظاتهم الخاصة وإلا أصبحت نتائجنا بدون قيمة علمية .

وإذا نظرنا للعلوم وأين يقع علم الاجتماع منها وجدنا كما رأينا فى جزء آخر من هذا الكتاب أن أوجست كونت فى تصنيفه لها يميز بين علوم بسيطة وعلوم مركبة ، ويرتبها

بذلك على الوجه التالى : الرياضة ــ الفلك ــ الطبيعة ــ الكيمياء ــ الحياة ــ الاجتماع : والبساطة والتركيب هنا لا يعنيان السهولة والتعقيد ، فأحياناً يكون العلم البسيط صعباً والمركب سهلا ، وإنما المقصود بالعلم البسيط ذلك الذى لا تعتمد دراسته إلا على معرفة هذا العلم بالذات أو الاكتفاء بقدر محدود من العلوم الأخرى ، ومثال ذلك الحساب الذى يعتبر أبسط العلوم ، لأننا لكى نتعلمه تكفى معرفة الأرقام وكيفية صفها ، ومضاعفاتها حتى إنه يمكن للشخص أن يحسب دون أن يلم بالقراءة والكتابة . ونظراً لهذه البساطة أدخل الحساب ضمن مواد التعليم الابتدائى ، ويأتى الجبر بعد الحساب من ناحية التعقيد ، إذ يجب لتعلمه أن تلم بالحساب وبالحروف أيضاً ، ثم تأتى الهندسة ، ولتعلمها يجب أن نلم بالأرقام والحروف والرسم ، وإذا انتقلنا إلى الطبيعة نجد أنه لتعلمها يجب الإلمام بالحساب والجبر والهندسة ، ثم تأتى الكيمياء ولتعلمها يجب الإلمام بالطبيعة . وعلى هذا الشكل يتدرج الإنسان من العلوم البسيطة إلى العلوم المركبة .

وتأتى بعد العلوم التى تدرس الطبيعة العلوم التى تدرس الحياة كعلم الحيوان وعلم النبات ، ثم العلوم التى تدرس الإنسان فنجدها أكثر تعقيداً ، وهى تنقسم إلى مجموعتين الأولى وتدرس الإنسان كحيوان مثل علوم الطب المختلفة من تشريح ووظائف أعضاء وأمراض ، وهذه تتصل بالناحية الطبيعية للإنسان ، ويرجع تعقيدها إلى ضرورة دراسة أخرى كثيرة قبلها ، أما المجموعة الثانية فتدرس الإنسان كإنسان ، وهنا تظهر ناحية التعقيد بشكل واضح من حيث إنه يعيش فى مجتمع له نظمه وتقاليده . ومن ناحية أن المجتمع قد يكون كبيراً أو صغيراً ، كما نجد أن بعض العلوم تدرس الاتصالات المادية بالمجتمع والحكومة والنظم الإدارية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، كما يتميز البعض الآخر من هذه العلوم بطابعها الروحى مثل تلك التى تدرس الأديان وهى أكثر تعقيداً ، ولدراسة أى من العلوم الاجتماعية يجب الإلمام بعلوم أخرى كثيرة ، بل إن خطر مثل هذه الدراسات الاجتماعية يتمثل فى بدئها قبل الإعداد الكافى لدراسة ما قبل هذه العلوم . فدراسة الدين مثلا يجب أن تسبقها دراسة الدنيا .

وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يضع أوجيست كونت علم الاجتماع على قمة العلوم من ناحية التعقيد ، وذلك لأنه أكثر العلوم اتصالا بالعلوم الأخرى وخاصة الاجتماعية منها .

وعلم الاجتماع كأى علم من العلوم الأخرى يجب أن يراعى فى الدراسات المتعلقة به عدد من النواحى التى تتعلق بموقف الباحث وطرق البحث التى يتبعها وخاصة ما تعلق منها بالموضوعية والتجريب والاتجاه النظرى ، وسنناقش الآن كل ما يتعلق بهذه النواحى الثلاث .

الموضوعية فى علم الاجتماع Objectivity

إذا أردنا لعلم الاجتماع أن يكون علماً حقيقياً وأن يأتى بنتائج دقيقة يعتمد عليها عن الحياة الاجتماعية ، وأن يكون أساساً سليماً للاستفادة منه فى هندسة المجتمع ، إذا أردنا كل هذا أصبح ضرورياً أن يكون علماً موضوعياً .

ولقد شرحنا فى مكان سابق من هذا الكتاب ما نعنيه بالموضوعية ، وهو ألا نكون متحيزين فى ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وترددها ، وألا نتأثر بأية ناحية تعصبية ، دينية أو سياسية أو جنسية أو طبقية أو خلاف هذه من النواحى التى تهمنا شخصياً ، وألا نتأثر فى دراستنا بعاطفتى الحب والكراهية ، وقد وصفناهما بأنهما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية .

وإنها لمهمة شاقة أن نتقيد بالموضوعية فى الدراسات الاجتماعية فى الوقت الذى نجدها فيه مهمة سهلة فى الدراسات الطبيعية كالرياضة والكيمياء والطبيعة وعلم الحيوان ، ذلك لأننا فى الدراسات الاجتماعية نجد أنفسنا جزءاً من نفس الدراسة ، كما نجد أنها تهمنا شخصياً ، بينما نجد العالم الطبيعى حين يدرس الكواكب أو الذرة أو التفاعلات الكيماوية لا يكون متأثراً بحب أو كراهية كتلك التى يتأثر بها العالم الاجتماعى عند دراسته للعادات والتقاليد مثلا ، وحين يجد نفسه يتأثر إلى حد ما بتلك التى نشأ فى ظلها وأصبحت جزءاً من شخصيته .

وليس المقصود بالموضوعية هنا عدم التشويه المتعمد للحقائق فقط أو العرض المضلل لها بقصد نشر مثل أو مبادئ معينة ، وإنما نقصد أيضاً تحاشى تأثرنا عن غير عمد أثناء الدراسة ، فلا ننقد أو نحكم على المجتمعات الأخرى التى تختلف عن مجتمعنا فى الزمان والمكان ، على أساس القيم والاتجاهات والعقائد السائدة فى مجتمعنا ، كما يجب أن يراعى عند بحث واكتشاف الحقائق الاجتماعية وترددها ، أن نتنبه إلى حقيقة هامة ، وهى أن للمجتمعات المختلفة قيماً وعادات وتقاليد تختلف من مجتمع لآخر وأن هذا لايجب أن يدعونا لأن نحكم عليها من وجهة النظر السائدة فى مجتمعنا .

ولكن هل معنى هذا أننا نتطلب من الباحث الاجتماعى أن يجرد نفسه من مجتمعه

أو أن يفقد اهتمامه بوطنه ودينه ومثله ؟ والجواب عن هذا السؤال أن الباحث لكي يساعد وطنه أو يعضد رأيه أو يعالج المجتمع الذى يعيش فيه يجب أن يكون موضوعياً وأن يشعر دائماً أن أية سياسة اجتماعية يرجى لها النجاح يجب أن تقوم على أساس موضوعى .

ويمكن أن نوجز ما نعنيه بالموضوعية فى علم الاجتماع فى النقط التالية :

١ – أن يكون موقفنا عند دراسة الظاهرة الاجتماعية دون شعور بحب أو كراهية «Sine ira et studio» ، فلا نحاول إثبات أو تعديل أو تزكية أو تحقير رأى معين أو مثل معينة ، وأن نبعد عن أنفسنا عند الدراسة اهتماماتنا المختلفة لأن هدفنا وقتئذ هو اكتشاف الحقائق والمعارف دون أن ندخل عليها رغبة أو رأياً .

٢ – ألا يكون حكمنا عند دراستنا للمجتمعات الأخرى كما لو كانت مجتمعاتنا بقيمها الاجتماعية وآرائنا واتجاهاتنا وهى ناحية تعصبية يطلق عليها اصطلاح Ethnocentrism فالعقلية والقيم والآراء والاتجاهات تختلف من مجتمع لآخر فى الزمان والمكان ، كما أنها ليست مطلقة بل نسبية لأنها من إنتاج الحياة الاجتماعية لمجتمع معين ، هذا علاوة على أنها قابلة للتغير ، وعلى ذلك فما علينا عند الدراسة سوى الملاحظة والوصف والتفسير بحسب المكان والزمان دون أن نحكم على موضوع دراستنا من وجهة نظرنا إن كان حسناً أو سيئاً .

٣ – أن نستبعد فى دراستنا الاجتماعية الكلمات العامة المألوف استعمالها والتى تتميز مع ذلك بغموضها علاوة على خضوعها لقيم معينة تجعل معناها مختلفاً من مكان لآخر ومن زمان لآخر حتى نجدها فى النهاية غير صالحة كأساس للتحقيق العلمى الاجتماعى ، ولذلك أصبح ضرورياً أن نكون على حذر فى استعمالها ويطلق على مثل هذه الكلمات أو الاصطلاحات Vulgar Prenotions ومن أمثلتها لفظ الديمقراطية Democracy ، وهنا يجب أن نحدد أية ديمقراطية نعنى أهى الديمقراطية فى معسكر الدول الغربية أم معسكر الدول الشرقية ؟ لقد رأينا فى الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة وروسيا تحاربان معاً باسم الديمقراطية ، ثم نجد الآن كلا منهما تحارب ديمقراطية الأخرى . ومن أمثلة هذه الألفاظ أيضاً الطبقات الاجتماعية Social classes أهى طبقات بحسب نوع المهنة كالموظفين والعمال ، أم طبقات بحسب الوضع

المالى كالأغنياء والفقراء ، أم طبقات الخدم والأسياد ، وإلى آخر ذلك من أمثلة يضمها عموماً اصطلاح الطبقات الاجتماعية . كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بكلمة ثورة Revolution ، وحيث نجد لها تفسيرات مختلفة ، أهى ثورة الإصلاح المسيحية أم الثورة الفرنسية ، أم الثورة الروسية ؟ أهى الثورة التى توصف عادة بأنها حمراء كالثورة الفرنسية أم الثورة التى توصف بأنها بيضاء كالثورة المصرية ؟ لقد كانت النازية والفاشية ثورتين ، فلما سقط هتلر وموسولينى أصبحتا جريمتين . وهذا يرينا كيف أنه لا يوجد هناك اتفاق عام على ماهية الثورة ، وهذا يجعلنا لا نستخدم هذه الكلمة فى أبحاثنا العلمية إلا بحذر وبتحديد الزمان والمكان .

ومن أمثلة هذه الاصطلاحات أيضاً اصطلاح الاشتراكية وهو اصطلاح لا يجب أن نستخدمه إلا بتحديد لمعناها الذى نقصده فى دراستنا ، فالاشتراكية اصطلاح مطاط ليس له معنى موحد تتفق عليه ، فالاشتراكيات كثيرة كالاشتراكية الماركسية والصينية والإنجليزية والمصرية وغيرها من أشكال للاشتراكية تتفق فى الاسم ولكنها تختلف فى التفاصيل مما يتطلب الحذر فى استخدامها .

ومن ذلك نرى أن مثل هذه الاصطلاحات يصحبها التعقيد وعدم الوضوح ، ولا يمكن تعريفها بالتالى فى كلمة واحدة أو حتى جملة واحدة .

التجريب فى علم الاجتماع Empiricism

لكى يكون علم الاجتماع علماً بمعنى هذه الكلمة يجب أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية ، إذ بدون التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة الاجتماعية أو فلسفة التاريخ. وهناك صلة وطيدة بين التجريب والموضوعية لأن التجريب امتداد لها ، بل إن فى استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة فى المائة فى حين يصعب علينا أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وأهم ما نقصده بالتجريب هو ألا نفترض مقدماً أية نتائج للظواهر الاجتماعية ، وإنما نترك الحقائق نفسها لكى تقرر Nothing a Priori فلا نقول أو نكتب عن الظواهر الاجتماعية شيئاً إلا نتيجة كشف وفحص بطرق علمية ،كما لا نحاول أن نكتشف نظريات عامة عن هذه الظواهر دون كشف أو إثبات عن طريق الحقائق نفسها ، وألا نقبل نظريات إلا على هذا الأساس ، وأن نتذكر دائماً ما قاله إميل دوركايم فى هذا المعنى « يجب على عالم الاجتماع أن يشعر حين يطرق العالم الاجتماعى بأنه يلج عالماً مجهولا ، ولا مناص له من أن يشعر بأنه يوجد وجهاً لوجه مع بعض الظواهر التى تخضع لقوانين ما كان يدور بخلده قط أنها توجد حقيقة ، كما كان الأمر فيما يتعلق بقوانين الحياة قبل أن ينشأ العلم الذى يدرسها »(١).

وما الفرق بين المذهب التجريبى والمذهب العقلى Rationalism سوى أن الأول يعتمد على الحقائق بينما يعتمد الثانى على العقل . ولقد كانت الفلسفة دائماً مجالا للصراع بين المذهبين ، فكان المذهب العقلى يعتمد على العقل فى اكتشاف المعارف الجديدة بينما كان المذهب التجريبى يعتمد على المعرفة عن طريق التجربة وليس عن طريق العقل . ولقد تخلصت العلوم الطبيعية فى العصور الحديثة من المذهب العقلى كلية ، ويجب أن نصل بعلم الاجتماع إلى هذه المرحلة ، فيكون كل اكتشاف معتمداً على طريقة علمية صحيحة حتى إن كل تكرار للتجربة يأتى بنفس النتيجة .

---

(١) إميل دوركايم . قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ترجمة الدكتور محمود قاسم ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١١ .

ولدينا الآن كثير من النظريات الخاصة بالحياة الاجتماعية ، إلا أنها في مجموعها لا تعتمد على الحقائق ولا يمكن أن نقبلها نهائياً إلا إذا اعتمدت على ذلك، وموقفنا منها إذن هو عدم الإيمان بها إلا إذا أمكن إثباتها نتيجة للحقائق نفسها . ومعلوم طبعاً أن كل العلوم بدأت بهذه المرحلة الفلسفية ثم انتهت تدريجياً إلى مرحلة البحث العلمي الصحيح ، ولا يشذ علم الاجتماع عن بقية العلوم وإن كانت مهمة إنتقاله من المرحلة الفلسفية إلى المرحلة العلمية أشق بكثير منها عند العلوم الطبيعية للأسباب الآتية :

١ ــ أن الحقيقة الاجتماعية أكثر الحقائق تعقيداً وصعوبة عند معالجتها بالطرق العلمية لأنها تدعو أكثر من غيرها إلى الاتجاه الشخصي ، كما أن تردد الظواهر في الحياة الاجتماعية ليس من السهل كشفه كما هو الحال في الحياة الطبيعية ، حيث يمكن مثلا اكتشاف تردد الظواهر الفلكية والكيميائية وحتى النفسية الفردية بسهولة .

٢ ــ عند التحقيق العلمي في الظواهر الاجتماعية نجد أن تعدد الأسباب Plurality of causes مسئول عن تكوين الظاهرة ، كما نجد الاعتماد الوظيفي للظواهر بعضها على بعض هو السائد مما يجعل من الصعب أن نصل إلى قوانين ثابتة كما هو الحال في الظواهر الطبيعية ، وعلى ذلك فنحن نكتفي في دراساتنا الاجتماعية حتى الآن بالاحتمالات القوية أو الضعيفة بدلا من القوانين الثابتة .

٣ ــ ارتباط الظواهر الاجتماعية بالمكان والزمان ، وهذا يعني أن ضرورة حدوث التردد مقيد بزمان ومكان معينين ، في حين نجد الأمر عكس ذلك في العلوم الطبيعية ، وحيث لا تتقيد الظواهر أو تتردد الظواهر بالزمان والمكان ، فالماء يغلي في درجة حرارة معينة في كل زمان ومكان ، وكذلك الحال في ظواهر تتعلق بالجاذبية والكثافة والأجسام الطافية وخلافها . ولهذا السبب نجد أن كل الجهود التي بذلت في علم الاجتماع للوصول إلى قوانين مجردة مثل تلك التي تنتهي بها الدراسات الطبيعية ، تنتهي عادة حتى الآن بعقم عالمي .

ويمكن أن نلخص الأخطاء التي تقع فيها الفلسفة الاجتماعية فيما يلي :

١ ــ التخمين Speculation وذلك حين تعتمد في بحوثها على الأقوال الشائعة أو على بيانات تاريخية معينة تعتبرها أساساً لعدد من قوانين الحياة الاجتماعية التي تتميز بالصحة

والعمومية General validity في الوقت الذى نجدها فيه وقد تأثرت تماماً بوجهة نظر شخصية للعالم الذى وضعها . وقد يكون ذلك العالم موهوباً إلا أنه يكون عادة متأثراً بناحية شخصية ، حتى إننا نجد أن كل فيلسوف اجتماعى يحاول أن يكون مجدداً أو فريداً فى اكتشافه لدرجة أصبح علم الاجتماع معها معرضاً ازدحم بالنظريات المختلفة التى يناقض كل منها الأخرى، يؤمن بعضها بالتطور والبعض بالتغير الدائرى للمجتمعات الإنسانية ، يؤمن بعضها بتطور المجتمعات تطوراً إلى الأحسن والبعض يؤمن بتدهورها ، هذا علاوة على النظريات المتشائمة والنظريات المتفائلة . وبذلك أصبح شائعاً بناء كثير من النظريات المختلفة التى تتميز بالطابع الفلسفى وتعتمد على تاريخ الإنسان أو الحياة الاجتماعية عامة من وجهات نظر شخصية مختلفة نتج عنها اختلاف النظريات باختلاف الفلاسفة أنفسهم . وهذا الوضع ما كان يحدث لو أن أبحاثهم أو نظرياتهم قامت على أساس موضوعى تجريبى يعتمد على الحقائق بطرق تجريبية لا مجال فيها للناحية الشخصية كما هو الحال فى علوم الفلك والطبيعة والحياة . ونتيجة لهذه الفلسفات الاجتماعية العديدة لم يعد علم الاجتماع فى حاجة إلى مزيد من هذه النظريات البراقة ، وإنما إلى كشوف علمية يمكن إثباتها وإعادة فحصها .

ويمكن أن نمثل لبعض هذه النظريات الفلسفية بالأمثلة التالية :

(ا) قانون الثلاث حالات لأوجيست كونت والذى يرى فيه أن الإنسانية تجتاز ثلاث مراحل هى المرحلة الإلهية ومرحلة البحث عن العلة ثم المرحلة الوضعية ، وقد رأى كونت أننا إذا أردنا إصلاح المجتمع كان لا بد أن ندفعه ليمر خلال هذا الطريق الطبيعى .

(ب) نظرية دوركايم فى تطور المجتمعات خلال مرحلتين تتميز الأولى بالتضامن الميكانيكى والثانية بالتضامن العضوى ، وحيث يرى أن الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية يأتى نتيجة تكاثر السكان وتقسيم العمل بينهم لكى يتمكنوا من المعيشة معاً .

(حـ) نظرية جيدنجز فى تطور النوع الإنسانى خلال مراحل ثلاث أطلق عليها بالترتيب :

The Demogenic , The Ethnogenic , The Anthropogenic

وقد رأى فى هذه النظرية أن الجماعات البدائية تعيش فى المرحلتين الأولى والثانية ،

كما يرى أن الحياة الاجتماعية تبدأ فى المرحلة الثالثة وتنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل فرعية ، مرحلة عسكرية دينية ومرحلة الحرية والقانون والمرحلة الاقتصادية الخلقية ، ولا بد لكل مجتمع من أن يمر خلال هذه المراحل الثلاث ، وقد مثل جيدنجز بثمانية مجتمعات للمرحلة الأولى ومنها مصر القديمة وبابل والصين والهند ، ومثل بثلاثة مجتمعات للمرحلة الثانية ، هى الدولة اليونانية القديمة والإمبراطورية الرومانية والحضارة الغربية ابتداء من عهد النهضة ، أما المرحلة الثالثة فليس لها سوى مثال واحد هو الحضارة الغربية الحاضرة وحيث يسودها التقدم الاقتصادى .

(د) نظرية تونيز عن المجتمع والمجتمع المحلى والتى رأى فيها أن تغير المجتمع المحلى وتطوره نحو المجتمع يعتبر تدهوراً للحياة الاجتماعية .

(هـ) نظرية فيلفرد باريتو Pareto الدائرية فى التغير الاجتماعى ، ويرى فيها أنه لا يوجد سوى نوعين من الحكومات تكون السيادة فى النوع الأول لمن أطلق عليهم المضاربين Speculators وتكون السيادة فى النوع الثانى لمن سماهم المتحفظين Rentiers ويمثلون الفئة التى لا تحب التغير . ويتأثر النوع الأول من الحكومات بأعضائها المغامرين المغرمين بالتجديد (تقدميون) وذلك بعكس أعضاء النوع الثانى (محافظون) . والنوعان ليسا اقتصاديين كما يفهم من التسمية بل اجتماعيين . و فترض باريتو فى النوع الأول أن الصفوة فيه Elite مفتوحة تقبل الجدد بينما يفترض أنها مقفلة ، فى النوع الثانى ، أى أن حكومة المضاربين تقبل أفراداً من الطبقة الدنيا مع ما يتبع ذلك من احتفاء للطبقات العليا بالتدرج وحلول الطبقات الدنيا مكانها لأن الطبقات العليا لا تنجب ما فيه الكفاية . وبذلك يصبح النظام المضارب مجالا لأحزاب كثيرة مختلفة تدعو فى النهاية إلى سقوط النظام وتنتهى الديموقراطية تبعاً لذلك بانتهاء النظام المضارب ليحل محله النظام المحافظ .

هذه أمثلة محدودة لهذا النوع من الفلسفة الاجتماعية والنظريات التى قامت حولها ، ونقول محدودة لأن أعدادها قد بلغت المئات .

٢ — التبسيط الزائد فى تفسير الظواهر الاجتماعية Oversimplification وهذا خطأ آخر تقع فيه الفلسفة الاجتماعية ، وذلك عندما يحاول الفلاسفة الاجتماعيون

تفسير ظاهرة اجتماعية معقدة جداً عن طريق قانون أو مبدأ واحد بسيط ، كما هو الحال عند من يرون أن العامل الأساسى فى الحياة الاجتماعية هو البيئة الجغرافية ، أو غيرهم ممن يرون أن هذا العامل يتمثل فى الجنس أو فى الوضع الاقتصادى وخلاف ذلك من عوامل ،حتى لقد أصبحت النظريات الفلسفية الاجتماعية هو مما يمكن وصفه بأنها[1] The bed of Procrustes لأن الحقائق كثيراً ما تختار لكى تلائم نظرية معينة ، وهو اتجاه يؤدى إلى تجاهل الحقائق ، كما أنها فى الوقت نفسه علامة على عدم النضج العلمى .

٣ ــ تحاول الفلسفة الاجتماعية أن تعرف « معنى التاريخ » وهى تتساءل دائماً أين يذهب التاريخ وما الغرض من تطور النوع الإنسانى وما الهدف الذى يسعى إليه الإنسان ويحاول بعض فلاسفة التاريخ فى بعض الأحيان إظهار ما ستكون عليه الدولة المثالية للإنسان والتى لا بد أن يصل إليها فى النهاية ، كما فعل كل من هيجل وكانت وماركس ولقد كانت بعض هذه المحاولات سبباً فى تزكية مثل معينة أو نواح دينية أو خلقية أو سياسية بذاتها ، وكلها محاولات شخصية لا تعبر إلا عن اتجاه معين لفرد أو أمة أو دولة أو جماعة ، ومن الواضح أن أية محاولة للبحث عن معنى التاريخ وغرضه وهدفه لابد أن تكون موضوعية وتجريبية ، هذا ما لم يحدث فى كل الدراسات التى لها صلة بفلسفة التاريخ والتى استعرضنا طرفاً منها فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

---

(١) Prokroustes ، شخصية أسطورية يونانية للص كان يلائم بين ضحاياه وبين سريره بشدهم أو بتقصيرهم عن طريق قطع أجزاء منهم .

الاجتماع علم نظرى Theoretical

ونعنى بنظرى هنا أن علم الاجتماع فى دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق وانتظام حدوث الظواهر فى الحياة الاجتماعية دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف أو التطبيق العملى لهذه الاكتشافات . لأن هذا التطبيق من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social Applied Sciences ، تلك العلوم التى تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة مختلفة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسة وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكتشفه علم الاجتماع .

ولكى نفرق بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية نجد أن العلوم النظرية تبحث عموماً فى «ماذا عن؟» بينما تبحث العلوم التطبيقية فى «كيف نفعل؟»، ومهمة الأولى اكتشاف القوانين وانتظام حدوثها وترددها ، بينما نجد أن مهمة الثانية هى استخدام هذه القوانين فى بعض الأغراض العملية ، وعلى ذلك فلا يجب الخلط بين وجهتى نظرهما ، ذلك لأن الخلط بينهما يؤدى إلى تشويه الحقائق العلمية لأنه يدخل على العلوم النظرية بعض العناصر الشخصية .

وهناك بعض الآراء التى تقول بأن واجب علم الاجتماع هو دراسة الحقائق والمشاكل التى تهم المجتمع لكى يمكن الاستفادة بهذه الدراسات لأغراض تطبيقية ، ولقد أصبح هذا الاتجاه العلمى نحو تطبيقات العلوم لخدمة المجتمع أمراً ضرورياً متفقاً عليه بين العلماء فى كل بلاد العالم وخاصة فى إنجلترا والولايات المتحدة ، ويتفق معهم فى هذا الرأى الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى وذلك حين يرى ضرورة تشجيع هذا الاتجاه نحو علم الاجتماع التطبيقى فى مصر أيضاً (١) ، ولكن على الرغم من كل هذا يجب أن تدرس هذه المشاكل بالدقة التى يتطلبها البحث العلمى ، أما كيف

(١) Aly A. Issa, (Applied Sociology) in the Bulletin of the Faculty of Art, Alexandria University, Vol. VIII. Dec. 1954, pp. 101-107.

تحل هذه المشاكل فهذا مما يتعلق بالهندسة الاجتماعية Social Engineering ولهذه رجالها المتخصصون ، أما الباحث فى علم الاجتماع فهدفه الأول هو مساندة الاتجاه النظرى أو النظرية فى علم الاجتماع وهذا لا يتعارض مع إمكان الاستفادة مما يكتشفه فى خدمة المجتمع مستقبلا .

قابلية الظواهر الاجتماعية للملاحظة

يبحث علم الاجتماع فى الحالات العقلية للإنسان وتصرفه وإنتاجه من ناحية ما يتعلق بكل هذه النواحى من صفات شائعة ومدى انتظام حدوثها وترددها ، والمقصود بالصفات الشائعة ناحية الثبات أى حالة المجتمع كشىء ثابت كما نقصد من مدى انتظام الظهور والتردد الناحية الديناميكية أى التغير الاجتماعى ، وعلى هذا الأساس ينحصر موضوع علم الاجتماع فى دراسة المجتمع فى حالتى ثباته وتحركه .

وعند دراستنا للظواهر الاجتماعية كالأمم والدول والطوائف الدينية والمناطق الثقافية ، لا تكون دراستنا لها كأشياء لها وجود واقعى ملموس كجسم إنسان أو حيوان ، وإنما ندرسها كأشياء متشابهة ومنتظمة فى ظهورها فى تفكير الأفراد وتصرفهم وإنتاجهم ، لأن الظاهرة الاجتماعية تتميز بطبيعتها بأنها جمعية ، وهذا يعنى أنها لا يمكن أن تكون وحدة أو جسما ، وفى كونها جمعية ما يفيد بأنها لا تلاحظ إلا على مجموعة كبيرة من الحالات الفردية ، كما أنها تلاحظ فى حالة تشابهها وانتظام حدوثها بين هذه الحالات الفردية . وعلى هذا الشكل فقط يصبح من المحتمل دراسة الظاهرة الاجتماعية علمياً ، كما يفهم من ذلك أيضاً أن الفرد فى حد ذاته ليس هو مركز اهتمامنا كفرد واحد لأننا فى علم الاجتماع لا نهتم بتركيبه الجثمانى أو العقلى ، وإنما نبحث عن الفرد كعضو فى مجموعة كبيرة من الأفراد تحمل حقائق اجتماعية معينة ، حقائق تظهر نفسها على الفرد الإنسانى كحالة عقلية أو تصرف أو إنتاج ، كما أن هذه الحقائق الاجتماعية قابلة للملاحظة بحسب انتشارها وانتظام حدوثها بين عدد كبير من الأفراد ، أما انتظام حدوثها لفرد واحد فلا دخل له بعلم الاجتماع . ويمكن أن نمثل للحالات العقلية أو التفكير الجمعى بالشعور بالانتماء إلى جماعة معينة أو الرأى العام ، كما يمكن أن نمثل للتصرف الجمعى بعمليات الانتخاب وعادات التحية والإضراب والمظاهرات ، أما الإنتاج فنمثل له بدستور الدولة وقوانينها والكتب والمصانع والطائرات والسيارات والصور .

وإذن فالظواهر الاجتماعية لا يمكن أن نرجعها إلى وجود محدود كأجسام حتى

ما تعلق منها بالظواهر الإنتاجية ، فسيارة معينة لا تصبح فى حد ذاتها ظاهرة اجتماعية وإنما هى كذلك بحكم انتشارها فقط ، والتصور المشترك عنها فى ذهن الأفراد واتفاقهم المشترك عن كل ما يتعلق بها فإذا انعدم ذلك ما أصبح الإنتاج ظاهرة اجتماعية فى مجتمع معين بينما يكون كذلك فى مجتمع آخر ، كل هذا يبعد بها عن أن تكون جسماً معيناً ملموساً لأن الجسم المعين الملموس ليس هو الظاهرة الاجتماعية . ومن أخطاء علماء الاجتماع الأول تشبيههم المجتمع بجسم عضوى ، هذا الاتجاه الذى كان يرجع الظواهر الاجتماعية وخاصة الجماعات إلى حقيقة خاصة لها صلة بجسم الإنسان ، وبذلك كانت الأسرة والجمهرة والطبقة والأمة والدولة فى نظر هؤلاء العلماء كيان مستقل Entity أو أشياء لها طبيعة عضوية . ومن وجهة النظر هذه يصبح من المستحيل دراستها علمياً لأن الظواهر الاجتماعية ليست أشياء من هذا النوع ، ليست وحدات مستقلة أو أجسام بل على العكس من ذلك نجدها جمعية كما أنها عبارة عن تشابه أو انتظام فى التفكير والسلوك والإنتاج .

ولكن على الرغم من كل ذلك يجب أن نؤكد هنا بأن الظاهرة الاجتماعية موجودة فعلا وأنها حقائق من نوع خاص Sui generis ، بل إنه من المستحيل أن نفهم الظواهر الاجتماعية وأن نفسرها دون أن نفترض أنها حقيقة معينة وأنها موجودة فعلا .

ومن ناحية أخرى أرى أنه من الضرورى أن نقر بأن التشابه وانتظام الحدوث والظهور فى التفكير والسلوك والإنتاج للأفراد لا يمكن أن نعتبره شيئاً ثابتاً لا يتغير بين هؤلاء الأفراد ، فمن طبيعة الظواهر الاجتماعية ظهورها بصور مختلفة من فرد لآخر أو من جماعة لأخرى ، وأنها تتبع نظاماً تدريجياً يمكن قياسه ، فالشعور الوطنى مثلا نجده متدرجاً فى مجتمع ما من التعصب المتطرف إلى عدم المبالاة تماماً ، وعمل علم الاجتماع هو الكشف عن الاتجاهات والتشابه بين أنواع الاختلافات بين الأفراد بسيطة كانت أو كبيرة ، بل لقد نشأ فرع من فروع علم الاجتماع تخصص فى دراسة هذه الاتجاهات وقياسها بكثير من الوسائل تنمو وتثبت بقاءها يوماً بعد يوم .

وثمة ناحية أخرى هى أن الأساس فى تفسير الحقائق الاجتماعية ، يجب أن يكون الحقائق الاجتماعية نفسها . وعلى الرغم أن الحياة الاجتماعية تتأثر أيضاً بالعوامل الطبيعية كالجغرافية والحيوية والنفسية إلا أنه لا يمكن مطلقاً أن نفسر الظواهر الاجتماعية بقوانين

الطبيعة والحياة والنفس فمثل هذه القوانين قد تتوافر فى مكان معين وزمان معين ولكنها مع ذلك تكون قاصرة عن نشأة ظواهر اجتماعية معينة نجدها فى مكان آخر أو زمان آخر ، وإذن فهى بذلك ليست المسئولة عن قيام مثل هذه الظواهر ، ولا بد والحالة كذلك أن تكون هناك نواح أخرى غيرها غير طبيعية قد ساعدت على قيام ظواهر اجتماعية معينة . وإذن فالحضارة والتغير الاجتماعى لا يمكن إلا أن تفسر أولا بالظواهر الاجتماعية .

وإذن فالحقيقة الاجتماعية هى أكثر الحقائق تعقيداً لأنها تزيد فى ذلك على الحقائق الطبيعية والنفسية، ولما كنا لا نستطيع استخدام الطرق التجريبية التقليدية للعلوم الطبيعية فى علم الاجتماع ، تلك الطرق التى تتمثل فى المعامل وأنابيب الاختبار والأجهزة العلمية المختلفة ، أصبح لعلم الاجتماع طرقه التجريبية الخاصة به والتى تضع فى اعتبارها دائماً مبدأ تعدد الأسباب الذى هو أساس تفسير أية ظاهرة اجتماعية . ولما كنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن نستبعد كل الظواهر لندع ظاهرة واحدة تعمل بنفسها كما هو الحال فى الطرق التجريبية التقليدية ، ونظراً لأننا لا نستطيع أن ندخل فى الاعتبار كل الأسباب التى تؤثر فى الظاهرة الاجتماعية ، كان علينا فى علم الاجتماع أن نقنع لا بالقوانين الثابتة بل بالاحتمالات أو مدى توقع الظهور ، ففى التنبؤ بمظاهر اجتماعية معينة لا نستطيع إلا أن نقول بأن هناك احتمالا أكثر من آخر أو بتحديد نسبة مئوية معينة لاحتمال معين ونسبة أخرى لاحتمال آخر ، وذلك على الأقل خلال المرحلة التى يجتازها علم الاجتماع فى الوقت الحاضر الذى يحاول فيها أن يثبت بقاءه كعلم بين العلوم .

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع

- مقدمة
- المسح الاجتماعى
- البحث الاجتماعى
- المنهج التاريخى
- منهج بحث الحالة
- المنهج التجريبى

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع

مقدمة :

يعتبر اصطلاح منهج من الاصطلاحات التى لم يتفق بعد على تحديد مفهومها وعلى ذلك فلا يعتبر غريباً أن نجد لها تعاريف تختلف باختلاف من يكتبون فى هذا الموضوع ، بل إن اصطلاح منهج كثيراً ما يتميز بعدم الوضوح فى ذهن كثير من الطلاب الذين يخلطون عادة بين مجموعة من التعاريف أو التفسيرات المختلفة ، وبنوع خاص ما يعرف به المنهج فى كثير من الأحوال أو على ألسنة كثير من الباحثين بأنه الأسلوب المستخدم فى الدراسة فإذا ما سألت عما يعنيه الأسلوب ما وجدت إجابة واضحة أو مقنعة .

وأرى أن اصطلاح منهج يتضمن معنيين أساسيين : أحدهما المنهج بمعناه الواسع والثانى المنهج بمعناه الضيق ، أما منهج البحث أو مناهج البحث بمعناها الواسع فتشمل كل ما يتعلق بعملية الدراسة العلمية فى علم الاجتماع من نواح مختلفة يدخل ضمنها المنهج بمعناه الضيق كما سنوضحه بعد ، أى أن المنهج بمعناه الواسع يشمل كل النواحى المتعلقة بالدراسة ، مثل الطرق المختلفة للحصول على البيانات كاستخدام الملاحظة أو المقابلة الشخصية أو المقابلة البريدية وخلافها ، ومثل الطرق المختلفة لاختيار العينة المستخدمة فى الدراسة وطرق اختيار وحداتها ، والنواحى الأخرى التى قد يستخدمها الباحث فى دراسته كالناحية الإحصائية أو استخدام المقارنة والجداول والرسوم البيانية والخرائط والصور وإلى آخر ذلك من نواح قد يلجأ الباحث إلى استخدامها فى دراسته لتحقيق بعض أهدافه من هذه الدراسة ، ولكون هذه النواحى كثيرة ومتعددة أقول إنها مما يتضمنه اصطلاح منهج بمعناه الواسع .

أما فيما يتعلق باصطلاح المنهج بمعناه الضيق فالمفروض فى الدراسات التى يقوم بها علم الاجتماع أنها لا بد أن تقوم على أساس دراسة مجموعة من الأشخاص

تعيش فى مجتمع معين ضمن حدود مكانية معينة وفى مرحلة زمنية معينة ، وأرى أن موقف الباحث من هؤلاء الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه وتحديده أو الإجابة على تساؤل « على من منهم ستقوم الدراسة ؟ » هو الذى يحدد ما يعنيه المنهج بمعناه الضيق ، فقد يرى الباحث أن تتضمن دراسة كل الأشخاص الذين يدخلون فى مجال بحثه ، ولا نعنى بقولنا كل الأشخاص أننا لا بد أن ندرس بالضرورة المجموع كله ، قد يحدث هذا ، وقد نكتفى بدراسة كل الأفراد عن طريق دراسة عينة منهم وكلمة عينة تعنى أنها لا بد أن تكون ممثلة للمجموع وهى تعنى بذلك أننا نفترض جوازاً أننا قد درسنا المجموع عن طريق دراسة العينة وهو ما يحدث فى العادة فى دراستنا للمجتمعات المختلفة . أقول إن الباحث إذا اختار أن يكون موقفه كذلك من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه يكون قد استخدم منهج « المسح الاجتماعى » أو منهج «البحث الاجتماعى» وسنوضح فيما بعد طريقة التمييز بين المنهجين والفرق بينهما .

وقد يحدد الباحث موقفه من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه عن طريق اختيار عينتين من هؤلاء الأشخاص تقوم على أساسهما الدراسة وذلك باعتبار أن العينتين متفقتان فى كل المتغيرات فيما عدا متغير واحد يتوفر فى إحداهما ولا يتوفر فى الثانية وهدف الباحث فى هذه الحالة هو الكشف عن أثر هذا المتغير الذى لا يتوفر إلا فى إحدى العينتين على الظاهرة التى يدرسها ، وموقف الباحث من الأشخاص الذين تقع عليهم الدراسة فى هذه الحالة يختلف عن موقفه فى الحالة الأولى عندما قلنا إنه يستخدم منهج المسح الاجتماعى أو منهج البحث الاجتماعى ، وعلى ذلك نقول إن الباحث فى الحالة الثانية إنما يستخدم فى دراسته المنهج التجريبى .

وقد يقوم الباحث بدراسة يختلف فيها موقفه من الأشخاص عن الموقفين السابقين وذلك حينما نجده يكتفى بدراسة وحدات معينة محدودة العدد يختارها من المجموع حسب أسس معينة وعلى أساس أن يدرس هذه الوحدات دراسة شاملة ومتعمقة تتطلبها طبيعة الدراسة أو بعض المقتضيات الأخرى ، وفى هذه الحالة نجد أن موقفه من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال دراسة يختلف عن ذلك الذى اتخذه فى المنهجين السابقين ونقول فى هذه الحالة إنه قد لجأ إلى استخدام منهج دراسة الحالة كما سنوضحه بالتفصيل فيما بعد .

وقد يتطلب البحث دراسة أشخاص لا وجود لهم وقت القيام ببحثه لأنهم كانوا يعيشون فى الماضى أو فى فترة تاريخية تسبق تلك التى يقوم البحث فى ظلها ، وهو موقف جديد من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال البحث، وإذن فهو سيقوم بدراستهم بطريقة غير مباشرة يلجأ فيها إلى ما كتب عنهم أو ما يمكن الحصول عليه من كبار السن الذين عاصروهم وإلى غيرها من الوسائل ، ودراسة هؤلاء الأشخاص غير الموجودين فى الحاضر تتطلب منهجاً من نوع آخر هو ما يطلق عليه « المنهج التاريخى » .

وهكذا نكون قد حددنا ما يعنيه اصطلاح منهج بالمعنى الضيق، وعلى هذا أيضاً يدخل اصطلاح المنهج بهذا المعنى ضمن ما يتضمنه اصطلاح المنهج بمعناه الواسع .

ولعله واضح أن الباحث فى دراسة قد يلجأ إلى أكثر من منهج واحد من هذه المناهج الخمسة التى استعرضناها ، لأن طبيعة الدراسة قد تتطلب ذلك وهذا الأمر هو غالباً ما يحدث فى دراسات علم الاجتماع .

وقد نسمع بين حين وآخر من يقول إنه قد استخدم فى دراسته « المنهج الإحصائى » أو « المنهج المقارن » أو غيرهما من الأسماء الأخرى فى الوقت الذى أرى فيه أن استخدام الإحصاء أو المقارنة لا يحدد منهجاً فى ذاته وإنما يمكن القول فقط أن استخدام أى منهما إنما يمثل إحدى الطرق العديدة التى يستخدمها الباحث للحصول على البيانات ففى علم الاجتماع نلجأ إلى الإحصاء كوسيلة للحصول على بيانات جديدة يتعذر الحصول عليها دون استخدام الطرق الإحصائية ، وكذلك الحال فيما يتعلق باستخدام المقارنة أو الدراسات المقارنة وحيث لا تشكل فى حد ذاتها منهجاً وإنما وسيلة للحصول على معلومات جديدة أو بيانات جديدة توصلنا المقارنة إليها ، وهذا يدفعنا إلى استبعاد هذين الاصطلاحين عن مفهوم المنهج بمعناه الضيق وإدخالها ضمن مفهوم طرق الحصول على البيانات .

منهج المسح الاجتماعى

تعتبر فكرة المسح الاجتماعى من أقدم الأفكار التى طرأت على ذهن الإنسان ، فما كتابات هيرودوت التى كتبها فى القرن الخامس قبل الميلاد عن ملوك مصر وما كتبه عن سكان مصر وعلاقتهم بالأرض وصفاتهم وعاداتهم وعقائدهم الدينية وحروبهم وثوراتهم ومشاكلهم والتفسيرات التى حاول أن يخرج بها من كل ذلك سوى صورة بدائية من صور المسح الاجتماعى .

أما المسح الاجتماعى بمعناه الحديث فلم يظهر إلا فى منتصف القرن الثامن عشر على يد عدد من المصلحين الاجتماعيين فى إنجلترا وفرنسا والذين اتخذوا هذا المسح أساساً للإصلاح فى مجتمعاتهم . وسنستعرض فى الصفحات المقبلة عدداً من هؤلاء السباقين فى المسح الاجتماعى .

جون هوارد John Howard (١٧٢٦ — ١٧٩٠) :

يعتبر هوارد أول من حاول جمع بيانات بطريقة موضوعية منظمة ، وأول من استخدم عدداً متنوعاً من الوسائل الميدانية فى البحث ، وذلك حينما فكر فى إصلاح السجون والمسجونين فى إنجلترا . وقد قامت دراسته على أساس جمع الحقائق والأرقام من السجون والمسجونين مباشرة ، فأحصى عدد السجون ودوّن أسماء المسجونين وأماكن السجون التى يوجدون بها وتاريخ سجنهم وعدد السجانين ومساعديهم ، وكانوا لايتقاضون أجراً على عملهم اكتفاء بما يحصلون عليه من رسوم من المسجونين ، كما سجل المدد التى قضاها المسجونون فى سجونهم وعدد المسجونين الذين برئوا ثم عجزوا عن ترك السجن لعدم مقدرتهم على دفع ما عليهم من رسوم للإفراج عنهم ، كما أحصى هؤلاء الذين كانوا يعانون من سوء النواحى الصحية وسوء التهوية والفيران والحشرات ، كما حصل على إحصاء بعدد الزنزانات التى كانت تحت الأرض وعدد المسجونين الذين تأثروا بها ، وكان جون هوارد يقابل المسجونين بنفسه ويسجل شكاواهم المختلفة .

وعندما ظهر هوارد فى سنة ١٧٧٤ أمام إحدى لجان مجلس العموم وقدم إليها

النتائج التى انتهى إليها حصل على تأييدها الكامل حتى لقد صدر فى الحال تقريباً قانون بالإفراج عن المسجونين الذين كانت قد انتهت مدة سجنهم أو الذين كانوا قد برئوا ، كما صدر قرار بتحديد مرتبات للسجانين وبالتفتيش عليهـــا والاهتمام بالمسجونين صحياً .

وفى سنة ١٧٧٥ قام هوارد بما يمكن أن يسمى بالدراسة المقارنة لأحوال السجون فى عدد من البلاد الأوربية، وقد اهتم فى دراسته بنوع خاص بتأهيل المسجونين اجتماعياً وتوجيههم دينياً وتعليمهم عدد من الصناعات . وقد ظهرت هذه الدراسة فى سنة ١٧٧٧ بعنوان :

The State of The Prisons in England and Wales, with Preliminary Observation, and an account of some Foreign Prisons.

وكانت الطرق التى استخدمها هوارد فى بحوثه ذات أثر عميق ليس على أتباعه فحسب ، بل على كل الدراسات التى قامت بنوع خاص على السجون ، وقد اقتنع تماماً بضرورة الحصول على البيانات من مصدرها مباشرة ، وقد توفى أثناء دراسته لحالة السجون فى روسيا .

فردريك لوبلى Frederic Le Play (١٨٠٦ — ١٨٨٢) :

أحد المصلحين الاجتماعيين الفرنسيين . وقد بدأ حياته كأستاذ لعلم المعادن فى فرنسا وكانت لديه بذلك الفرص الكثيرة لمصاحبة مهندسى التعدين فى كثير من البلاد الأوربية والآسيوية ، وقد بدأ فى سنة ١٨٢٩ بدراســـة التقدم الفنى والانتعاش الاقتصادى ووضع العمال فى أوربا ونجح فى التوفيق بين التدريس وهندسة المناجم والبحث ، وهذه الخبرات المتنوعة مكنته من الحصول على معلومات كثيرة أفادته فى بحوثه كما مكنته من عمل الاتصالات لتنفيذ إصلاحاته فيما بعد .

وفى منتصف القرن التاسع عشر قام لوبلى بنوع جديد من الدراسات الاجتماعية وذلك حينما اختار الأسرة كوحدة لدراسة آثار التصنيع على مجتمعات العمال فى فرنسا أولا ثم فى البلاد الأوربية الأخرى فيما بعد . وكان اختياره للأسرة كوحدة لدراسته أنها أبسط الوحدات الاجتماعية وأعمها انتشاراً ، كما اختار ميزانية الأسرة مادة للتحليل نظراً لدلالتها الواضحة من حيث الأسرة ووظائفها .

ولقد اقتنع لوبلى أن تنظيم ووظائف أية أسرة تتأثر بعوامل كثيرة فمثـــلا من أهم وظائف الأسرة الحصول على وسائل معيشة أفرادها ، وإذن يتحدد التنظيم فى داخلها تبعاً لطرق الحصول على وسائل المعيشة (العمل) ، إلا أن هذه الطرق فى الوقت نفسه تحدها البيئة التى تعيش فيها الأسرة (المكان) ، ذلك لأن صفات البيئة تحدد العمل الذى تحصل الأسرة عن طريقه على وسائل معيشتها . وعلى هذا الأساس حدد لوبلى طريقته فى الدراسة والتى تنحصر فى ثلاثة أسس هى : المكان والعمل والأسرة ، وعلى ذلك فالوحدة الاجتماعية وهى الأسرة ترتبط بالبيئة الجغرافية والعمل .

ولم تقتصر دراسة لوبلى على العمال فى قطر واحد ، وإنما فى عدد من الأقطار الأوربية بقصد الوصول إلى حقائق عامة عن الأسرة كأساس لتعميمات علمية كأن يكتشف الظروف الاجتماعية التى تعمل أولا على الاستقرار الاجتماعى والانتعاش الاقتصادى فى دولة معينة .

ولما كانت هذه الدراسات التفصيلية لدولة بأكملها تعتبر عملا شاقاً جداً ، فقد اتجه لوبلى إلى اختيار عدد معين من الأسر كوحدات أساسية تكون مجالا لدراسته وقد عمل على أن يكون اختياره لهذه الأسر بطريقة تكون ممثلة وصالحة للمقارنة والتحليل ثم التعميم فى النهاية .

ولقد اقتصر لوبلى على أسر العمال لأنه كان يعتقد أن العمال يشكلون أغلبية الأمة ويكونون العناصر الممثلة للسكان ، كما أنهم كطبقة لهم بحكم حياتهم وعملهم أهميتهم فى إنتاج الدولة التى ينتمون إليها عن أية جماعة أخرى ، هذا علاوة على أن العلاقات التى تربط العمال بالطبقة العليا هى فى المجتمع فى كل مكان أساس وجود هذه الطبقة .

أما من ناحية اهتمام لوبلى بدراسة ميزانية الأسرة فيرجع إلى اعتقاده بأن كل ما يتعلق بتصرفات أسرة العامل يعود إلى الدخل . وعلى ذلك فقد اهتم بمصادر هذا الدخل ، وأوجه صرفه وصلة ذلك بمجموع هذا الدخل . كما افترض أن هناك صلة قاطعة ليس فقط بين عادات الاستهلاك والنشاط الاجتماعى بل بين السياسة الاجتماعية للدولة أيضاً فإذا ما سادت عادات التبذير والإنفاق على غير الضروريات أثناء فترات الرخاء كان لذلك رد فعل سيىء على العمال ، وهذا يتبعه بالضرورة تخطيط سياسات اجتماعية جديدة .

وكان لوبلى فى دراسته على اتصال دائم بالأسر التى اختارها لهذه الدراسة ، فكان يقيم بينها كشخصية مجهولة لفترات قد تطول حتى يحصل على المعلومات الكاملة التى يريدها متبعاً فى ذلك منهج بحث الحالة عن طريق الدراسة الكاملة لطرق ومستوى معيشة الأسرة . كما كان فى سبيل هذه الدراسات يشترك فى كل نشاطها سواء ما كان متعلقاً منها بالنشاط اليدوى أو الدينى أو الثقافى أو الاجتماعى .

ولقد شعر لوبلى مبكراً بالحاجة إلى طرق الدراسة العلمية الحقلية إذ بدونها ما كان يأمل فى التحليل السليم ، ويمكن أن نجمل الطرق التى اتخذها فى دراسته فيما يلى :

١ — وضع بيان تفصيلى عن تكوين الأسرة ووضعها الاجتماعى وعاداتها اليومية فى العمل واللعب والاستهلاك وحالة المسكن وما يحيط به والمظهر الخارجى للأسرة من ناحية علاقاتها ووعيها الصحى وتصرفاتها الدينية .

٢ — المقابلة الشخصية Personal Interview كأداة لمعرفة ما يريد أن يعبر القلب عنه .

٣ — الاستبيان Questionnaire كوسيلة للمطابقة على ما جاءت به المقابلة الشخصية من نتائج .

٤ — المراجعة والفحص Checking and Verifying للبيانات التى يحصل عليها من مصادر مختلفة ، ولقد استغل لهذه الغاية دفاتر الحسابات ، فكان يختار عدداً من ربات البيوت اللائى يحتفظن بدفاتر لحساباتهن المنزلية خلال فترة من الزمن ، وكان يعتبر هذه الدفاتر وثائق قيمة إن كانت دقيقة .

أوضح لوبلى كل ذلك فى كتابه الضخم الذى نشره بعنوان « العمال الأوربيون » Ouvriers Europeens ، وقد جاء هذا الكتاب بأجزائه الستة نتيجة دراسة شاقة لأسر العمال خلال فترات زادت على عشرين عاماً وقد نشره فى باريس لأول مرة فى سنة ١٨٥٥ .

وواضح مما سبق أن لوبلى قد جمع بين طريقة بحث الحالة وطريقة القياس الإحصائى كما جمع بين المقابلة الشخصية والاستبيان فى جمع البيانات ، كما أضاف إلى ذلك استخدام دفاتر الحسابات ووسائل المراجعة وإعادة المراجعة . وقد ساهم لوبلى بكل هذا فى وضع أسس البحث العلمى الاجتماعى . ولم يكن دور لوبلى مقصوراً

على مجرد اكتشاف هذه الوسائل الجديدة للدراسة ، بل تعداه إلى استخدام هذه الوسائل بطريقة ناجحة .

ولقد اتجهت دراسة لوبلى اتجاهين يختص الأول بطرق البحث فى التحليل الاجتماعى ، واختص الثانى بالإصلاح الاجتماعى ، وقد نشر سنة ١٨٦٤ كتاباً من جزأين بعنوان La reforme sociale en France اقترح فيه برامج عملية لرفع المستوى الاجتماعى .

ولقد طبقت طريقة لوبلى فى الدراسة فيما بعد على الجماعات الريفية أيضاً ، كما تشعب هذا النوع من الدراسة إلى شعب مختلفة تتصل بالاجتماع والاقتصاد والجغرافية ، وهكذا استمرت مدرسته فى عملها بعد أن أخذت تتسع باستمرار وتكونت لها عدة مدارس فى جهات مختلفة من العالم ساعدت على اتساع أفق البحث الاجتماعى . ومن المدارس التى اتبعت طريقته فى إنجلترا كلية لندن الاقتصادية London School of Economics كما تبعته فى فرنسا جمعية لوبلى Le Play Society .

شارلز بوث Charles Booth (١٨٤٠ — ١٩١٦) :

يعتبر بوث واحداً من أتباع لوبلى فى إنجلترا ، وقد اهتم أساساً بدراسة الفقر فى قطاع واحد من المجتمع وهو القسم الشرقى من لندن The east side of London ، وقد بدأ دراسته فى سنة ١٨٨٦ ونشرها بعنوان :

Life and Labour of The People of London.

وقد ظهر الجزء الأول منها فى سنة ١٨٩٢ والجزء السابع عشر والأخير فى سنة ١٨٩٧ وتعتبر دراسته هذه أساساً لدراسة حياة المجتمعات الحديثة .

ويقول بوث فى مقدمة كتابه بأنه قام بمحاولة لإظهار العلاقة العددية التى يحملها الفقر والبؤس وسوء الخلق وبين مصادر الكسب المنظمة ووسائل الراحة ووصف الظروف العامة التى تعيش كل طبقة فى ظلها[1] .

وكان المجتمع الإنجليزى ورجال الدولة على علم تام بالفقر الشديد الذى كان سائداً

(١) الجزء الأول صفحة ٦ .

فى ذلك الوقت وخاصة بعد أن نشر برستون W. Preston فى سنة ١٨٨٣ كتابه بعنوان The Bitter of Outcast ، وقد راج هذا الكتاب فى المجتمع الإنجليزى رغم ما تميز به من أسلوب روائى ومبالغة كبيرة فى التصوير . وقد كان هذا الأسلوب الأدبى غير المدعم بالحقائق الموضوعية سبباً فى ألا يعتمد عليه كأساس لأى إصلاح حكومى . ولقد تأثر بوث بما كتبه برستون وصمم على أن يحصل على حقائق موضوعية غير متحيزة تتعلق بجزء كبير من سكان لندن . وبدأ دراسته على هذا الأساس ليرى نصف سكان لندن كيف يعيش النصف الآخر إذا ما رفع الستار عن البؤس والفاقة عن طريق الحقائق وعرضها على البرلمان كخطوة أولى لعلاج ما فى المجتمع من شرور.

ولقد استعان بوث لهذه الغاية بعدد كبير من المحققين الاجتماعيين والاقتصاديين من أمثال بياتريس بوتر (وب) Peatrice Poltter (Webb) وأوكتافيا هيل Octavia Hill وجراهام بالفور Graham Balfour وكلارا كات Collet ، كما استعان بخدمات ضباط الحضور فى المدارس الذين كانوا بحكم عملهم يزورون المنازل فى كل أحياء لندن لسؤال الأسر التى لديها أطفال فى سن التعليم . وكانت مقابلاته الشخصية لهؤلاء الضباط طويلة حتى لقد استغرق بعضها عشرين سرعة . وقد خرج من هذه المقابلات ، بسجلات للمعلومات أطلق عليها مناجم المعلومات (Mines of informations) كما كان موظفوه ومعاونوهم يراجعون ما يجمع من حقائق على أساس زيارات شتى للأحياء والشوارع والبيوت . وقد بلغ عدد الأسر التى درست حوالى نصف أسر الطبقة العاملة .

ولقد عزز بوث المعلومات التى حصل عليها بواسطة المؤتمرات التى كان يعقدها والاستبيانات والتقارير والملاحظة ودراسة الاتحادات التجارية والأحاديث مع كبار الموظفين والمدرسين وأصحاب الأراضى ومحصلى الإيجارات ومفتشى الصحة والوزراء وضباط البوليس وغيرهم .

وعلى الرغم من أن بوث اقتصر فى بحثه على جماعة بعينها فى مدينة واحدة إلا أن دراسة قد اهتمت بكل التجمعات الاقتصادية والاجتماعية والجنسية ، وبكل العناصر التى تؤثر فى حياتهم وعملهم كالدخل وساعات وظروف العمل والمسكن ومستوى المعيشة وعدد الأطفال ، وعددهم بالنسبة لنوع المسكن واتساعه ، ونوع ومدى تردد الأمراض ونشاط وقت الفراغ والأندية وعضوية الاتحادات وغير ذلك من متغيرات ، كما اهتم

بدراسة العلاقة بين الدخل وتكاليف المعيشة ، وأثر ذلك على مستوى المعيشة والعمالة عامة . وقامت الدراسة كلها على أساس بيانات ثابتة لجزء معين من سكان لندن فى وقت معين ، ويقول فى ذلك :

"My principal aim is still confined to description of things as they are. I have not undertaken to investigate how they came to be, nor except incidentally, to indicate whither they are tending and only to a very limited extent, or very occasionally, has any comparison between made with the past. These points of view are deeply interesting and not to be ignored, but are beyond the scope of my work."(١)

ولقد قام بوث بدراسات مقارنة بين الازدحام والفقر الواضح ، وبين الازدحام والكسب ، وبين طول ووزن تلاميذ المدارس فى سن معينة وفى مستوى اقتصادى معين ، وبين الدخل عند الجماعات الحرفية المشتغلة وبين مستوى معيشتهم ، وبين عادات الأسر التى تستطيع الاستعانة بالخدم بالأسر التى لا تستطيع ذلك ولكى تكون دراسته صورة معبرة عن الوضع الاجتماعى موضوع الدراسة فقد درس الأسر وحالة الشوارع والمنظمات الاجتماعية التى تضم هذه الأسر أعضاء فيها . كما اهتم فى سبيل توضيح كل ذلك بالجداول الإحصائية واللوحات والرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية التى تصور مختلف نواحى حياتهم هذا وقد تميز بحثه بأساوب أدبى جميل يمكن أن نلمسه فى هذا الجزء الذى يصف فيه أحد الشوارع St. Hebr فيقول :

"An awful place, the worst street in the district. The inhabitants are mostly of lowest class and seem to lack all ideas of cleanliness or decency... the children are rarely brought up to any kind of work, but, loaf about, and no doubt form the nucleus for future generation of thieves and other bad characters. The property is all very old and it has been patched up and altered until it is difficult to distinguish one house from another. Small backyards have been utilized for building additional tenements. The property throughout is in very bad condition, unsanitary and crowded : and it is stated (as a suggestive reason why so little has been in the way of remedy) that until very recently the rent collector

(١) شالزبوث : المصدر السابق ص ٥ .

of the property was a brother of the sanitary Inspector. A number of the rooms are occupied by prostitutes of the most pronounced order''.[1]

ولقد نجح بوث فى الجمع بين الطريقة الإحصائية وطريقة بحث الحالة ، وكان يقول لموظفيه : « يجب ألا نهمل الفرد The Case إذا كنا نفكر فى النسبة المئوية كما يجب ألا ننسى النسبة المئوية إذا كنا نفكر فى الفرد » .

ولكى يطمئن بوث إلى ما كان يعبر عنه الناس من ناحية صدقهم أو كذبهم ، كان يمر بنفسه وسط بعض الأحياء كشخصية غير معروفة ، كما كان ينزل بالأجر عند بعض أسر العمال الفقيرة ، يشاركها حياتها ومواضع اهتمامها وعواطفها وأوقاتها وآمالها ، وكان خلال ذلك كله يدرس هذه الأسر عن قرب .

وتعتبر دراسة بوث على هذا الأساس السابق أكثر من تحقيق فى ظروف الطبقات العاملة ، فقد درس ومسح وصنف المهن والخلافات التى تقع بين العمال وأسباب وأشكال فضها ، كما درس عوامل التجمعات الأجنبية ونظمها القومية والثقافية والتغيرات الجسمية فى الجيل التالى ، كما كتب عن النشاط الدينى والكنائس والمبشرين ونشاطهم عن الدين ومشاكل الشباب والدين والإحسان ، كما قدم حقائق هامة عن منظمات الضبط الاجتماعى وعن إدارات البوليس وما تتبعه من إجراءات وعن المجالس البلدية ونشاطها .

ولقد حاول بوث فى أول الأمر أن يستعين بالإحصاءات الرسمية التى كانت تذيعها التعدادات كمصدر من مصادر المعلومات عن الدخل والحرف وعدد الحجر . إلا أنه سرعان ما تجنب هذه الإحصاءات لأنها فى نظره لم تكن سوى بيانات عددية جامدة .

روانترى Seebohm Rowntree :

قام روانترى بدراسة مفصلة لظروف الطبقة العاملة فى مدينة يورك بإنجلترا ، وقد بدأ هذه الدراسة فى سنة ١٨٩٩ ونشر نتائجها فى سنة ١٩٠١ بعنوان Poverty : Study of Town Life وكان مجال بحثه أضيق من مجال بحث بوث ، ولذلك فقد اهتم روانترى

---

(١) شالزبوث : نفس المصدر ١٠ - ١١ .

بتفصيلات أكثر ، كما شمل بحثه على هذا الأساس كل الأسر العاملة فى يورك .

وفى دراسته للفقر قسم روانترى الأسر بحسب دخلها الأسبوعى إلى فئات أربع هى :

١ – أقل من ١٨ شلناً .   ٢ – من ١٨ – ٢١ شلناً .

٣ – من ٢١ – ٣٠ شلناً .   ٤ – أكثر من ٣٠ شلناً .

وهذا التقسيم بالنسبة لأسرة معتدلة العدد تتكون من زوج وزوجته وطفلين أو ثلاثة أو أربعة ، فإذا كانت تعول أقل من طفلين انتقلت إلى الفئة التى تليها وإذا كان لديها أكثر من أربعة أطفال انتقلت إلى فئة أدنى .

وقد اعتبر روانترى أن الأسر التى تدخل ضمن الفئة الأولى (أقل من ١٨ شلناً أسبوعياً) إنما تعيش فى مستوى أقل من الفقر الأولى Primary Poverty ذلك بعد أن حدد لهذا المستوى ١٨ شلناً أسبوعياً ، وبعد أن عرف الفقر الأولى بأنه المستوى الأدنى الذى يتمكن الإنسان معه من الاحتفاظ بكفاءته الجسمية .

"My primary poverty line represented the minimum sum on which physical efficiency could be maintained, it was a standard of bare subsistence rather than living."(١)

وقد افترض روانترى هذا المستوى على أساس تحليل القيمة الغذائية وحساب الوحدات الحرارية ، وتقدير كمية وقيمة الغذاء الضرورى لتوليد أدنى طاقة حرارية ممكنة للعامل وأسرته ، ثم أضاف إلى ذلك النفقات اللازمة للضروريات كإيجار السكن والملبس ولوازم المنزل . وقد اعتبر روانترى هذا المستوى الحد الأدنى للمعيشة وأن أية أسرة لا تمكنها ظروفها من الوصول إلى هذا المستوى إنما تعيش تحت مستوى الفقر الأولى . وقد وضح روانترى ذلك بإعطاء صورة لأسرة تعيش فى فقر أولى بقوله :

A family living at the primary poverty level, "must never spend a penny on railway fare or omnibus. They must never go into the country unless they walk. They must never purchase a half penny newspaper or spend a penny to buy a

---

(١) B. Seebohm Rowntree, Poverty and Progress (Bristol, 1942) p. 102.

ticket for a popular concert. They must write no letters to absent children, for they cannot afford to pay the postage. They must never contribute anything to their church or chapel, or give any help to a neighbour which costs them money. They cannot save, nor can they join sick club or trade union, because they cannot pay the necessary subscriptions. The children must have no pocket money for dolls, marbles or sweets. The father must smoke no tobacco, and must drink no beer. The mother must never buy any pretty clothes for herself or for her children, as for the family diet, being governed by the regulation, nothing must be bought but that which is absolutely necessary for the maintenance of physical health, and what is bought must be of the plainest and most economical description. Should a child fall ill it must be attended by the parish doctor, should it die, it must be buried by the parish. Finally, The wage-earner must be never absent from his work for a single day. If any of these conditions are broken, the extra expenditure involved is net, and can only be met by limiting the diet, or, in other words, by sacrificing physical efficiency".(1)

وفى سنة ١٩٣٦ قام روانترى بمسح آخر لمدينة يورك نشر نتائجه فى سنة ١٩٤١ بعنوان « الفقر والتقدم » Poverty and Progress ، وقد أراد بهذا البحث أن يعيد التحقيق الأول ليلمس مدى التغير فى حياة السكان خلال الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٦ ، والتى تميزت بكثير من وسائل الإصلاح الاجتماعى ، وكان بحثه فى هذه المرة أيضاً شاملا لجميع الأسر العاملة ، وكان عددها ١٦٣٦٢ أسرة .

وكما حدد خطاً للفقر فى بحثه الأول حدده فى بحثه الثانى أيضاً ، ولكنه رفع المستوى فى هذه المرة إلى ٤٣,٥ شلناً فى الأسبوع لأسرة تتكون من زوج وزوجته وثلاثة أطفال ، كما استبعد أجر السكن من هذا التحديد .

وقد وجد راونترى فى بحثه الثانى أن عدد الأسر التى تعيش فى فقر أولى قد تناقص بنسبة تزيد على ٥٠٪ وأن مستوى المعيشة قد ارتفع بنسبة ٣٠٪ عنه فى سنة ١٨٩٩ وقد اعتبر هذا التغير نتيجة لعوامل ثلاثة هى انخفاض حجم الأسرة وزيادة الأجور ونمو الخدمات الاجتماعية .

ويهمنا فى دراسة راونترى طرقه التى استخدمها فى البحث والتى كان سباقاً بها فى

(١) نفس المرجع السابق ١٠٣ .

دراسته ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة بطريقة موضوعية علمية ، كما انفرد راونترى أيضاً بتحقيقه الشامل لجميع الأسر ، وقد مكنه ذلك من دراسة ناحية هامة تتعلق بالعينات ، وذلك حينما قارن النتائج التى حصل عليها عن طريق البحث الشامل بالنتائج التى كان يحصل عليها لو أنه استخدم فى بحثه عينة بدلا من المجموع . وفى سبيل ذلك رتب راونترى الأسر التى بحثها وعددها ١٦٣٦٢أسرة فى جداول ، ثم اختار عشرها على أساس اختيار منزل من كل عشرة منازل وحصل بذلك على عينة قدرها ١٦٣٦ أسرة ، ثم أعاد الاختيار ثانية على أساس منزل من كل عشرين ، ثم على أساس منزل من كل ثلاثين ، ثم من كل أربعين وخمسين منزلا .

قارن روانترى النتائج التى حصل عليها عن طريق استخدام كل من هذه العينات السابقة بالنتائج التى حصل عليها عن طريق استخدام المجموع ، وذلك لكى يوضح مدى إمكان الاعتماد على طريقة العينات فى البحث وقد وجد بعد ذلك أن الفرق بين النتائج التى حصل عليها عن طريق دراسة المجموع لا تختلف كثيراً عن تلك التى حصل عليها عن طريق العينات ، وقد مثل لذلك بأن دراسة المجموع قد انتهت إلى أن ١٧١٨٥ شخصاً بمعدل ٣١,١٪ من الطبقة العاملة كانت من ناحية دخلها تعيش فى مستوى يقل عن الحد الأدنى ، بينما كانت النتائج التى حصل عليها عن طريق العينات المختلفة تتراوح بين ٣١,١ ٪ و ٣٣,١٪ والفرق كما يرى غير كبير إجمالا[١] .

نمو حركة المسح الاجتماعى فى الولايات المتحدة :

بدأت حركة المسح الاجتماعى فى الولايات المتحدة كما بدأت فى إنجلترا على أساس عملى وبتوجيه شبه علمى . ومن أبرز من قادوا هذه الحركة جاكوب ريس Jacob Riis وذلك عندما قام ببحثه الذى نشر فى سنة ١٨٩٠ بعنوان «كيف يعيش النصف الآخر» "How the Other Half Lives" والذى جمع فيه كثيراً من الحقائق عن ظروف المساكن فى نيويورك وقد صورها ووصفها بطريقة روائية حية وضح فيها قذارة هذه المساكن ونقص الوعى الصحى فى أغنى المدن الأمريكية ، ثم نشر فى سنة ١٩٠٢

(١) راونترى : نفس المرجع السابق ص ٤٧٩ .

بحثاً آخر بعنوان « معركة مع الأحياء المتخلفة "Battle with the Slums" صور فيه تلك الأحياء التى سماها النصف الآخر .

وكان للصحافة دور هام فى نمو حركة المسح الاجتماعى بعد أن اهتمت بهذا النوع من الدراسات الذى وجدت فيه مادة هامة لكتابتها ، ومن هذه الصحف The New York Times, North American Review وقد واصلت هذه الصحف نشر مقالاتها لمدة طويلة من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٩٠٦ عن المجتمع الأمريكى وتدهوره والجريمة وحالة السجون والحالة الصحية مما كان له أثر كبير على الرأى العام الذى أخذ بما كان ينشر فى الصحف عن المجتمع الذى يعيش فيه ، وكان هذا مشجعاً على ظهور عدد كبير من الكتاب الذين ساهموا فى هذه الحركة من أمثال :

1. Robert Woods, the City Wilderness, 1898.
2. Robert Hunter, Tenements Conditions in Chicago 1901.
3. Lincoln Steffens, The Shame of the Cities, 1904.

وعلى الرغم من أن كل هذه الدراسات لم تكن تتميز بالطابع العلمى الكامل إلا أن أثرها كان كبيراً فى توجيه وتنظيم الدراسات العلمية الاجتماعية فيما بعد إذ أنشئ على أثر ذلك فى سنة ١٩٠٧ مؤسسة راسل سيج The Russel Sage Foundation بقصد تحسين ظروف المعيشة فى الولايات المتحدة ، كما اهتمت علاوة على دراسة الظروف الاجتماعية بطرق البحث وتفسير النتائج .

ويعتبر مسح بتسبرج Pittsburgh Survey أول البحوث الشاملة التى استخدمت فيها طرق البحث المنظمة فى دراسة المجتمعات ، وقد بدأ فى سنة ١٩٠٩ بإشراف بول كيلوج Paul Kellogg مدير المؤسسة بقصد بحث تأثير التحضر ، وقد رأى كيلوج فى مدينة بتسبرج معملا ومركزاً لعملية التحول الصناعى . وقد اتجه البحث إلى معرفة القوى التى تؤثر فى حياة عمال الصلب ومعرفة عوامل نمو المدينة وأثر هذا النمو فى حياة العمال ثم معرفة مدى ملاءمة الهندسة الإنسانية مع الهندسة الصناعية فى منطقة الصلب .

وكان مسح بتسبرج عملا كبيراً درست فيه أغلب مظاهر الحياة فى المدينة بواسطة عدد كبير من الباحثين الاجتماعيين المعروفين والعملاء المتخصصين الذين استقل كل

منهم بدراسة ناحية معينة كالتفتيش على المصانع والمنازل والبوليس والجريمة والعمال ، وقد نشرت نتائج البحث فى سنة ١٩١٤ فى ستة مجلدات اختص كل منها بناحية من النواحى .

وفى سنة ١٩١٤ قامت المؤسسة بإشراف مديرها هاريسون Shelby Harrison بمسح سبرنجفلد بولاية الينويز بقصد دراسة الظروف الاجتماعية لمدينة أمريكية صغيرة (كان سكانها حوالى ٥٢ ألفاً سنة ١٩١٠) ، ونشرت نتائج هذا البحث فى سنة ١٩٢٠ بعنوان : Social Conditions of an American City

وقد تعمق هذا البحث فى دراسة النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والإدارية والقانونية فى مدينة سبرنجفلد ، كما تميز القائمون فى البحث بنجاحهم فى إشراك المجتمع نفسه معهم وإثارة المواطنين للعمل ، حتى لقد تطوع منهم فى البحث حوالى ٩٠٠ فرد يمثلون ١٧ هيئة عامة وخاصة ، لقد حدث هذا نتيجة لحملة الدعاية التى قام بها هاريسون قبل بداية العمل الحقلى ، كما واصل هذه الحملة طوال فترة البحث ، وقد مكنه ذلك من إثارة الاهتمام بالبحث وضمان تعاون المجتمع معه فى نواح كثيرة أهمها الحصول على البيانات الصحيحة وتنفيذ توصيات البحث .

وكان نشر نتائج بحثى بتسبرج وسبرنجفلد سبباً فى إثارة اهتمام المجتمعات الأمريكية بفكرة المسح الاجتماعى وقبولها كطريقة فعالة فى دراسة وتوجيه الحياة الأمريكية . وقد وصلت هذه الحركة إلى قمتها فى سنة ١٩٢٨ حينما شمل المسح الاجتماعى عدداً كبيراً من المشاكل الاجتماعية فى كل ولاية تقريباً ، ومن أهمها مسح مدينة يورك الذى نشرت نتائجه فى عشرة مجلدات فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣١ ومسح الجريمة فى ميسورى سنة ١٩٢٦ The Missouri Crime Survey .

ويهمنا ونحن نستعرض حركة المسح الاجتماعى فى الولايات المتحدة أن نشير إلى تلك الدراسات ذات الطابع الجنسى Racial والتى تتميز بأنها كانت أول البحوث التى اشترك فيها علماء الاجتماع على مدى واسع وبطريقة قيادية ، وقد اهتمت هذه البحوث بدراسة العزلة Segregation والصراع الجنسى Race Riots والتعصب الثقافى والصناعى Educational and Industrial Discrimination ، كما اهتمت بدراسة العناصر الاجتماعية النفسية للخوف والتوتر الداخلى الذى يسود الأفراد ويعمل على انقسام الجماعات .

ومن أهم هذه البحوث مسح العلاقات الجنسية على شاطئ المحيط الهادى The Pacific Race Relations Survey وقد أشرف عليه روبرت بارك Robert Park واستمر من سنة ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ . وقد درس بارك فى هذا البحث دور العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والجيولوجية ومشاكل الأجناس المتنافسة ، كما استخدم فى دراسته وسائل جديدة فى التحقيق والتحليل الاجتماعى وذلك حين اعتمد البحث أساساً على :

(ا) الوثائق الشخصية كالخطابات والمذكرات وتواريخ الحياة وخاصة لهؤلاء الذين اندمجوا فى الصراع أو شاهدوه ، وذلك بقصد توضيح كيفية تكون مناطق التوتر والمشاكل الناتجة عن بداية اتصال الأجناس بعضها ببعض وما نتج عن ذلك من اتجاهات وتصرفات .

(ب) التقارير الرسمية والإحصائيات عن نشاط وتجارب الجماعات المختلفة لوصف ما يدور من صراع جنسي وشعور الأجناس نحو بعضها وسبب هذا الشعور .

(حـ) ذاكرة كبار السن من المستوطنين وأقوال أصحاب الأعمال ورجال التبشير وغيرهم ممن شعروا لفترة معينة من الزمن بردود الأفعال التى تحدث بين الجماعات .

(د) طريقة بحث الحالة للمجتمعات ، حضرية وريفية والتى سكنتها الأجناس لتوضيح تأثر هذه المناطق بوصول المهاجرين إليها ونموهم فيها .

(هـ) طريقة المقابلة الشخصية لتسجيل كل ما يمكن تسجيله عن لسان المختبرين أنفسهم وخاصة العمال والفلاحين وغيرهم ممن كانوا عنصراً فى الصراع الجنسى ، وذلك لتوضيح شعورهم واتجاهاتهم ونقط تبريز هذا الشعور وهذه الاتجاهات(١) .

هذه الاتجاهات والاعتبارات فى البحث كانت جديدة بالنسبة للمسح الاجتماعى وخاصة تلك التى اتجهت نحو دراسة العلاقات الإنسانية والمواقف الاجتماعية والرأى العام وكيفية تكون الصراع الجماعى والشخصى والمظهر الاجتماعى النفسى للاتصالات فى المجتمع مما أكد اعتبار المجتمع نسيجاً اجتماعياً توجد فيه أصول المشاكل الاجتماعية .

---

(١) R. Park. The Race Relations Survey in the Pacific Coast, Mid-Pacific Magazine (Nov. 1925) pp. 200 - 205.

المسح الاجتماعي لدائرة باب الشعرية

قامت به جامعة عين شمس فى سنة ١٩٦١ وأسندت مهمة الإشراف عليه للأستاذ الدكتور حسن الساعاتى . والبحث يهدف إلى التعرف على الحقائق الخاصة بالموضوعات التى من شأنها إعطاء فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان دائرة باب الشعرية مع التركيز على دراسة الأسرة من ناحية حجمها ومهن أفرادها ، والحالة التعليمية والاقتصادية والسكنية ، وهل هى وافدة إلى القاهرة ، كما كان البحث يهدف إلى التحقق من كون دائرة باب الشعرية منطقة جذب للمهاجرين إلى مدينة القاهرة ، وقد تضمن هذا الهدف دراسة الدائرة بوصفها متخلفة عمرانياً فى معظم أجزائها ، وكل ذلك كان يتم تمهيداً لعمليات لاحقة من التخطيط والإصلاح .

ولما كانت الدائرة تشمل وقت إجراء البحث حوالى ٣٠ ألف أسرة كان لا بد من اختيار عينة مماثلة ، وفعلا قام المسح على أساس دراسة عينة قدرها ٣٪ ، ويكون عدد الأسر التى قامت عليها الدراسة بذلك ١٠٠٠ أسرة ، ولقد اختيرت العينة بالطريقة العشوائية على أساس التمثيل النسبى لعدد الأسر فى كل شياخة من الشياخات الست عشرة ، كما استخدمت المقابلة الشخصية للحصول على البيانات التى تضمنتها استمارة المسح .

وقد انتهى المسح بعدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ كثرة المهاجرين الوافدين إلى الدائرة حتى لقد بلغوا ٤٠ ٪ من مجموع سكانها ، وقد ثبت بذلك أن الدائرة تشكل منطقة جذب للمهاجرين من الريف .

٢ ــ وفرة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية فى الدائرة .

٣ ــ قلة المرافق وسوء الحالة السكنية وارتفاع إيجار المساكن وقذارة الشوارع وكثرة المقاهى والورش .

٤ ــ عدم وجود مياه جارية فى نسبة كبيرة من المساكن تصل إلى خمس عددها ، وكذلك الحال بالنسبة للمجارى ، وعدم وجود دورات مياه فى $\frac{1}{4}$ المساكن تقريباً .

وقد أوصى القائمون بالمسح على ضرورة الاتفاق على تخطيط يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية ، وإعادة تنظيم المجتمع على ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج مع إعطاء أولوية للشياخات التي ثبت أنها في مستوى ردىء أو ردىء جداً ، وكان عددها ٧ شياخات من الـ ١٦ شياخة .

كما أوصى المسح بضرورة تحقيق عدد من الاقتراحات مثل إنشاء عدد من المساكن الشعبية ، وإدخال المياه والمجارى والكهرباء ، وتشغيل المتعطلين ؛ وكانت نسبتهم ١٠ ٪ من عمال الدائرة ويشكلون أكبر فئة عاملة فى الدائرة ؛ كما أوصى بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية المنزلية ، والعمل على محو الأمية ، وتخفيض الإيجارات وإنشاء الأندية المختلفة وتحديد مواعيد لعمل الورش[١] .

ويهمنا فى عرضنا لهذا النموذج من نماذج المسح الاجتماعى أن نقرر بأنه دراسة قامت أساساً وفى ذهن من قاموا بها على وضع خطط للإصلاح للقضاء على أمراض اجتماعية بذاتها فى منطقة جغرافية معينة .

والآن وبعد أن استعرضنا هذه النماذج من المسح الاجتماعى ؛ يمكننا أن نستعرض بعض التعاريف التى عرف بها ، ومنها تعريف كليوج وهاريسون وقد عرفاه بأنه الدراسة الاجتماعية التى تهدف أساساً إلى بناء برنامج لإصلاح وتحسين بعض الظروف الجارية ذات الطبيعة المرضية ، وأن هذه الظروف لها حدود جغرافية معينة وذات تأثير اجتماعى معين ، وأنها مما يمكن قياسه ومقارنته بأوضاع متفق عليها كنموذج ؛ ويقوم المسح الاجتماعى عادة على أساس تعاونى مستخدماً الطرق العلمية فى دراسة المشاكل الاجتماعية التى لها من القوة ما يجعلها تثير الرأى العام والرغبة فى حلها[٢] .

أما أرنست بيرجس Burgess فيرى أن المسح الاجتماعى هو الدراسة العلمية لظروف مجتمع واحتياجاته بقصد تصميم برنامج بنائى لتقدمه الاجتماعى .

"A survey of a community is the scientific study of its conditions and needs for the purpose of presenting a constructive program of social advance."(٣)

---

(١) جامعة عين شمس : المسح الاجتماعى لدائرة باب الشعرية (القاهرة ١٩٦١) . الاقتراحات فى صفحات ٦٧ / ٧٢ .

(٢) Pauline Young, Scientific Social Surveys and Research (N.Y., 1953) p. 20.

(٣) Ernest Burges, Social Survey in American Journal of Sociology, XXI. (Jan. 1916) p. 492.

البحث الاجتماعى :

يختلف البحث الاجتماعى عن المسح الاجتماعى فى أن القائم بالبحث الاجتماعى يهتم علمياً بطبيعة وتغير واتجاه الظواهر الاجتماعية والجماعات والتصرفات الإنسانية بقصد الفهم والتحليل ، ثم الخروج بمبادئ عامة عن هذه الظواهر أو التصرفات نتيجة لدراسة بيانات تختار عادة كنموذج ممثل للظاهرة موضوع الدراسة ، كأن يخرج الباحث مثلا بمبادئ عامة عن الصراع الثقافى أو عملية التمثيل أو الانتحار .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف البحث الاجتماعى بأنه الطريقة المنظمة لاكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة ، وآثارها والعلاقات التى تتصل بها وتفسيرها والقوانين التى تحكمها . وبذلك يهدف البحث الاجتماعى أساساً إلى فهم الحياة الاجتماعية والوصول إلى مقاييس أوسع لضبط التصرفات الاجتماعية .

ويمكننا أن نتصور طبيعة البحوث الاجتماعية إذا استعرضنا عدداً من هذه البحوث ومنها :

بحث ميدلتون Middletown وقام به روبرت ليند وزوجته هيلين ليند ، Robert and Helen Lynd بقصد الكشف بطريقة منظمة عن الحياة فى مدينة اختارها الباحثان نموذجاً للمدن المماثلة ، وذلك عن طريق تسجيل الظواهر التى تشاهد ودراسة تصرف الجماعة . ولهذه الغاية وباستخدام عدد من الطرق المختلفة درس الباحثان عمليات الكسب فى ميدلتون وما يصاحبها من اتجاهات حرفية وأوضاع اقتصادية ومشاكل اجتماعية ، ثم العمليات والاتجاهات التى تتدخل فى تكوين الأسرة كالخطبة والزواج وتربية الأطفال واستغلال وقت الفراغ والعمليات التى تتدخل فى الحياة الدينية كالمعتقدات السائدة والطقوس والاحتفالات الدينية عامة كما تؤثر فى حياة الجماعة ، ثم العمليات التى تؤثر فى حياة المجتمع ونشاطه وأجهزة الضبط الحكومى ، وأخيراً العمليات التى تعمل على تماسك الجماعة والتى تعمل على تفككها .

وقد رأى مؤلفا ميدلتون أن أوجه النشاط الرئيسية هذه فى ميدلتون تمثل فى الوقت نفسه أوجه النشاط الرئيسية فى أى مجتمع إنسانى سواء كان ذلك فى وسط أستراليا أو فى أى مجتمع حضرى معقد . وعلى هذا الأساس فقد افترضنا أنه بدراسة هذه النواحى من

أوجه النشاط الرئيسية للجماعة يكونا قادرين على الإلمام بعمليات التغير عامة ، خاصة وأن المجتمعات الإنسانية عرضة باستمرار لموجات حضارية قوية من نماذج تفرض عليها ما يسود خارجها من مظاهر مادية وغير مادية .

٢ – بحث العصبة ، وقام به فردريك ثراشر Frederick Thrasher ونشر فى سنة ١٩٢٧ بعنوان The Gang وقد اهتم ثراشر فيـــه بتحليل العصبة أوالعصابة وبدورها الاجتماعى باعتباره أثراً سيئاً من آثار المدنية فى المدن . وقد اتجهت دراسته أساساً إلى تحليل العمليات المرتبطة بالعصابات والعوامل التى تختبئ وراء هذا التعصب ، والوسط الاجتماعى الذى يلائم العصابات والذى يهيئ لها وسائل الانتعاش أو النجاح ، ثم العصابة كنوع من التصرف الجمعى وعضو العصابة كنوع من أنواع الشخصية .

وقد استخدم ثراشر طرقاً مختلفة فى دراسته للعصابات ، نشأتها وتنظيمها والصلات الاجتماعية السائدة فيها ودورها فى المجتمع .

٣ – بحث قرية روسية فى أمريكا Russian Town in America وقامت به بولين ينج Pauline Young ، وقد اهتمت فيه بدراسة الصراع الحضارى لجماعة تمثل طائفة دينية معينة كانت تعيش قبل هجرتها إلى أمريكا فى منطقة زراعية منعزلة من روسيا وقد قامت الباحثة بدراسة عملية التمثيل Assimilation والأمركة Americanization التى تعرض لها أفراد هذه الجماعة الطائفية ، كما درست أيضاً عمليات المقاومة التى ظهرت بين أفراد الجيل الأول والاستسلام بين أفراد الجيل الثانى وما صاحب ذلك من ظهور معايير جديدة ومثل خلقية جديدة وعادات جديدة فى المعيشة والتفكير ، وتصور الدراسة الصراع بين عوامل الضبط التقليدية القديمة عند الجماعة مع عوامل الضبط الثانوية فى مدينة كبرى ، وانهيار التنظيم الاجتماعى الأول وبداية إعادة تنظيمه من جديد .

ولقد افترضت الدكتورة ينج فى دراستها لهذه الجماعة الروسية The Molkans أنها تمثل إلى حد كبير نفس الأوضاع الاجتماعية والعمليات الاجتماعية والمشاكل عند الطوائف الريفية الدينية الأخرى التى هاجرت إلى مناطق حضرية من الولايات المتحدة وكان هدفها من هذه الدراسة معرفة الصفات الأساسية الطائفية وأثرها على شخصية

أفرادها وطبيعة ومصادر الصراع الحضارى ، والصراع الذى يقوم حول السلطة بين نظم الطائفة والنظم المدنية فى مجتمع أمريكى حضرى ، ثم عمليات انقسام الحياة فى الجماعة وعمليات الإذابة الحضارية للصغار

ولقد تطلبت الدراسة تحديد عدد من الفروض لاختبار صحتها أو عدم صحتها . ومن الفروض التى ثبت صحتها «كلما ازداد تنوع الصلات الحضرية بين صغار المولوكان ازداد الصراع مع حضارتهم الأصلية عمقاً» .

The greater the variety of urban contacts by young Molokans, the greater the intensity of the conflicts with their own culture."

ومن الفروض التى لم تثبت صحتها « سيختفى المذهب الطائفى المولوكانى من أمريكا إلى حد كبير بعد أن ينضج الجيل الذى ولد فى أمريكا أو تعلم فى مدارس أمريكية » .

With the maturity of the American born and American schooled generation, Molokanism in America would largely disappear.

ولقد استخدمت الباحثة فى جمع بياناتها طريقة المقابلة الشخصية كما استخدمت طريقة بحث الحالة والطريقة الإحصائية والمنهج التاريخى ، ونشرت نتيجة دراستها فى سنة ١٩٣٢ فى كتاب بعنوان "Pilgrims of Russian Town" .

٤ ــ بحث اللاجئين الفلسطينيين فى معسكرات سورية وقطاع غزة : وقد قام به مؤلف هذا الكتاب بقصد تحقيق عدد من النواحى العلمية يتعلق بعضها بالمجتمعات غير الطبيعية ، وهى المجتمعات التى تسيرها قوى خارجة عنها ترغمها على البقاء حيث هى وتحدد علاقاتها بتنظيمات معينة ، وقياس آراء واتجاهات أفراد هذه المجتمعات وما يمكن أن تفسره هذه الآراء والاتجاهات ، وتحقيق ما يمكن أن تتميز به هذه المجتمعات من تماسك أساسه نفسى بسبب اشتراك أفرادها عادة فى الآمال والآلام وشعورهم بما يقع عليهم من ظلم أو اضطهاد .

ومن المعسكرات غير الطبيعية التى درست علمياً ، معسكرات الاعتقال فى روسيا وألمانيا النازية ، ومجتمع المعزل الأفريقى فى بتشوانا لاند ، وقد أضاف المؤلف بدراسة معسكرات اللاجئين نوعاً آخر من هذه المجتمعات غير الطبيعية .

ويمكن إيجاز الأهداف العلمية الرئيسية من دراسة اللاجئين الفلسطينيين فى معسكراتهم فيما يلى :

١ — النظر لمعسكر اللاجئين من حيث كونه مجتمعاً والبحث فى مقومات مثل هذا المجتمع وإمكانيات بقائه .

٢ — البحث فى مدى ما تنطوى عليه فكرة المعسكر من عمل إنسانى قصد به تعويض اللاجئين عن بلادهم ، وقابلية وصف هذا العمل بأنه إنسانى .

٣ — تحقيق مدى ثقة اللاجئين الفلسطينيين فى الهيئات الدولية المعنية بشئونهم .

٤ — تحقيق الأسباب التى تؤدى إلى التباين أو التشابه فى حياة اللاجئين فى كل من قطاع غزة وسورية .

٥ — تحقيق الأسباب التى تؤدى إلى التباين فى معاملة اللاجئين الأوربيين فى أوربا ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى .

٦ — تحقيق ما يقال من أن أحد عوامل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بيع العرب أراضيهم لليهود قبل قيام دولة إسرائيل وأثناء الانتداب البريطانى .

كما كانت الدراسة تهدف من جانب آخر وبطريق غير مباشر إلى ناحية عملية ، وهى أنها بتوضيح أحوال اللاجئين الفلسطينيين فى سورية وقطاع غزة ، وبمقارنة هذه الأحوال فيما بينها فى كل من هذين المكانين ثم بمقارنتها بأحوال اللاجئين الأوربيين ربما استطاعت أن تلقى بعض الضوء على المشكلة فتنير السبيل أمام الحكومات والهيئات المختلفة للطرق العملية لحلها . وهذا الاتجاه العملى نحو تطبيقات العلوم لخدمة المجتمع أصبح أمراً ضرورياً متفقاً عليه بين العلماء فى كل بلاد العالم وخاصة فى إنجلترا والولايات المتحدة .

ومن ضمن النتائج التى انتهى إليها البحث أن المعسكر لم يف بأى من الغرضين اللذين أنشئ من أجلهما ، فهو لم يعوض اللاجئين عن وطنهم بعد أن ثبت بالبحث أن أملهم فى هذه العودة يقوى يوماً بعد يوم ، أما الغرض الثانى وهو تحقيق الناحية الإنسانية ، فقد أثبت البحث أن حشرهم فى هذه المعسكرات وبالصورة التى درسوا عليها يبعد كل البعد عن الناحية الإنسانية .

كما انتهى البحث إلى عدد آخر من النتائج يتعلق بعضها بمقارنة اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين الأوربيين ، وبما يشاع عن بيع اللاجئين لأراضيهم لليهود وعن مدى تماسكهم كمجموعة .

وقد استخدم الباحث فى هذه الدراسة طريقة المقابلة الشخصية والطريقة الإحصائية والمنهج التاريخى والملاحظة الشخصية .

٥ — بحث المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم . ودراسة على ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر .

موضوع رسالة تقدم بها سالم عبد العزيز محمود للحصول على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى ، ونوقشت فى مارس ١٩٧٦ وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى .

وكانت الدراسة تهدف إلى تحقيق النواحى التالية :

١ — تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، وتحديد مسئولية أفراد المجتمع فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر .

٢ — تحديد مسئولية النظام التعليمى القائم فى خلق ووجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر .

٣ — تحديد أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر .

وقد قامت الدراسة الميدانية المقارنة بين ثلاثة أنماط ، الحضرى (القاهرة والإسكندرية) والريفى بالوجه البحرى (المنوفية والبحيرة) ، والريفى بالوجه القبلى (أسيوط وسوهاج) كما قامت الدراسة على عينة قدرها ٥٠٠ أسرة تمثل القاهرة والإسكندرية منها ٢٧٥ وحدة ، والمنوفية والبحيرة ١٢٠ وحدة وأسيوط وسوهاج ١٠٥ وحدات ، وذلك على أساس عدد تلاميذ السنة الأولى الابتدائية بكل قطاع من القطاعات الثلاثة .

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

(ا) تمثل مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية معوقات أساسية تؤثر تأثيراً سلبياً فى اتجاهات أفراد المجتمع نحو التعليم . وتتمثل هذه المجموعة من العوامل فى تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازى للأرض الزراعية فى المجتمع الريفى وزيادة معدل الإنجاب وزيادة حجم الإعالة فى الأسرة، وأخيراً الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .

(ب) يعد النظام التعليمى القائم مسئولا عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر نتيجة لقلة الإمكانات المتاحة لمواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ ولعدم واقعية الأهداف المرسومة له .

(حـ) إن أعداد السكان الذين فى سن التعليم الابتدائى (٦سنوات) والذين لا يستوعبهم نظام التعليم الابتدائى ، وأعداد التلاميذ المتسربين من التعليم الابتدائى يمدون أو يفقدون حجم الأمية بصورة مستمرة .

٦ – بحث تنظيم الأسرة :

قامت به كليتا الآداب والتربية بجامعة عين شمس بتكليف من الجامعة بهدف دراسة ظاهرة تنظيم الأسرة فى المجتمع المصرى للوصول إلى الحقائق المختلفة التى يسفر عنها البحث والتى تخضع لها هذه الظاهرة فى المجتمع .

وقد شكلت لجنة البحث من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليتى الآداب والتربية بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى وعضوية الأستاذ الدكتور سعيد غنيم والدكتور محمود عودة والدكتور محمود أبو النيل والدكتور السيد الحسينى من كلية الآداب ، والدكتور سليمان الخضرى من كلية التربية ومن خمسة من المعيدين فى الكليتين .

وقد شكل للبحث فريق للعمل الميدانى يتولى جمع البيانات من القطاعات الاجتماعية المختارة وطبقت استمارة البحث على حوالى ١٠٠٠ أسرة فى محافظة الغربية عن الوجه البحرى ومحافظة قنا عن الوجه القبلى موزعة على ١٣ قرية من المحافظتين .

وبعد انتهاء العمل الميدانى أجريت عمليات التحليل الإحصائى لعدد من المتغيرات فى علاقتها بالاتجاه نحو تنظيم الأسرة فى ضوء ما أسفرت عنه عمليات تفريغ بيانات الاستمارة وتمثلت هذه المتغيرات فى :

(ا) الاتجاهات العامة نحو تنظيم الأسرة .

(ب) العلاقة بين الإقامة في أي من الوجهين القبلي والبحري وبين الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة .

(حـ) العلاقة بين القرب أو البعد من المراكز الحضرية وبين الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة .

(د) أثر الفروق بين النوعين (ذكور وإناث) على الاتجاهات نحو تنظيم الاسرة .

وقد انتهى البحث وقدم تقريره إلى الجامعة في أوائل سنة ١٩٧٧ بعد أن استغرق البحث حوالى ست سنوات ، وتقوم الجامعة حالياً بطبعه .

ويهمنا من هذا البحث أنه لم يتضمن في أهدافه أية نواحي تتعلق بعمليات للعلاج أو الإصلاح الاجتماعي وإنما اقتصر الهدف على مجرد تحديد عدد من الحقائق والاتجاهات التي تتعلق بموضوع البحث ، وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من إمكان، الاستفادة منه فيما بعد في العلاج أو الإصلاح .

وبحث تنظيم الأسرة هذا وإن كان يعتبر من البحوث الكبيرة إلا أنه مع هذا اعتبر دراسة استطلاعية تمهيداً لدراسة أخرى في نفس الموضوع على مستوى أوسع وأشمل .

وواضح من هذه النماذج التي استعرضناها للبحث الاجتماعي أن الباحثين فيها كانت لديهم فروض مبدئية عن موضوع دراستهم . وقد بحثت هذه الفروض لمعرفة صحتها أو استبدالها بأنواع أخرى من المعرفة .

ومثل هذه البحوث السابقة وغيرها لا تهتم بالمجتمعات أو المشاكل الاجتماعية كفايات في حد ذاتها ، وإنما كوحدات مفروض فيها أنها تمثل مظاهر معينة للتصرف الإنساني يمكن عن طريق دراستها بطريقة علمية منظمة أن نصل إلى مرحلة الفهم والتعميم ، والتنبؤ بعد ذلك بعمليات التغير أو الصراع أو التكيف أو تكوين العصابات وغير ذلك من مظاهر حياة الجماعة التي تحدث في هذه المجتمعات التي بحثت أو في غيرها من التجمعات المماثلة في وقت القيام بالدراسة أو في أوقات أخرى .

وعلى ذلك فالبحوث الاجتماعية لا تهتم بالمشاكل المرضية إلا بقدر ما يمكن لهذه المشاكل من إلقاء الضوء على العمليات الاجتماعية الأساسية والتصرف الإنسانى .

ولا تهتم البحوث الاجتماعية بالهندسة الاجتماعية أو العلاج الاجتماعى أو تعديل وتحسين الإدارة أو النظم الإدارية أو الإصلاح الاجتماعى ، ذلك لأن طالب البحث الاجتماعى لا يضع مقدماً معايير للحياة والعمل أو للكفاءة والرخاء ، كما أنه لا يقيس الظواهر الاجتماعية على ضوء هذه المعايير بقصد تحسينها .

وبعد أن استعرضنا هذه النماذج للمسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى يمكن أن نحدد أوجه الاختلاف بينهما فيما يلى :

١ — يتفق المسح الاجتماعى مع البحث الاجتماعى فى أخذهما بالطرق والاتجاهات العلمية التى تبدو فى العمل بطريقة منظمة واستشارة المراجع بطريقة غير متحيزة ، والملاحظة وجمع البيانات والتسجيل وتصنيف البيانات بطريقة موضوعية واختبارها ، والتحقق من صحتها . ولكنهما مع ذلك يختلفان فى أن المسح الاجتماعى لا يضع فروضاً معينة عن الظاهرة الاجتماعية كما يفعل البحث الاجتماعى .

٢ — يبدأ المسح الاجتماعى على أساس حقائق معروفة .

٣ — لا يلجأ المسح الاجتماعى إلى تكوين نظريات أو قوانين كما يفعل البحث، الاجتماعى فى محاولة لتفسير العمليات الاجتماعية أو الأنماط الاجتماعية أو التشابه وعدم التشابه الذى يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يفعل البحث الاجتماعى . وعلى العكس من ذلك نجد الماسح الاجتماعى يكتفى بتحديد أعراض الظاهرة بقصد تصميم خطة العلاج أو الإصلاح الاجتماعى .

٤ — يشترك الماسح الاجتماعى مع الباحث الاجتماعى فى اهتمامهما بالحياة الاجتماعية والرخاء الإنسانى ، مع اختلاف فى أن اهتمام الأول ينصب على أناس بعينهم ، أو مكان بعينه أو وضع معين ، بينما يهتم الثانى بأوضاع معنوية وعالمية أعم كالقصة والجريمة والانتحار والتشرد ، ففى الوقت الذى يبحث فيه الماسح الاجتماعى عن طريقة سريعة قدر الاستطاعة للضبط الاجتماعى الذى يتطلبه ضغط الحاجات المطلوبة

نجد أن الباحث الاجتماعى يفكر فى حاجات المستقبل البعيد ، أى فى الوقت الذى نجد فيه الأول مهتما بأناس معينين يهتم الثانى بالإنسانية عامة .

وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة فى أن كلا من المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى له أهدافه واتجاهاته المختلفة فى دراسة المشاكل الاجتماعية والحياة الاجتماعية إلا أنهما ينبعان من بعضهما ويصبان فى بعضهما خلال عملية دائمة من التفاعل ، فالمسح يكشف عن المشاكل التى ينقصها الحل كما يكشف عن عيوب الطرق التى تستخدم فى الدراسة ، هذا علاوة على ما يجمع عن طريق المسح من بيانات كثيرة متعددة عن الحياة الاجتماعية التى يستفيد منها البحث الاجتماعى فى كثير من الأحيان عند دراسته للعمليات والأشكال الاجتماعية . ومن ناحية أخرى قد يختبر الباحث الاجتماعى صحة النتائج التى توصل إليها المسح الاجتماعى تمهيداً لاقتراح أفكار واتجاهات جديدة .

ومن كل ما سبق نرى أنه لا يوجد خط فاصل واضح بين المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى فى مجال العمل الاجتماعى أو الدراسة الاجتماعية . ولكى يكون لكل من هذين النوعين من التحقيق الاجتماعى آثاره الطيبة وجب أن يعملا متعاونين . فلكى تكون نتائج المسح مما يعتمد عليه قيامها على أساس مناهج ووسائل البحث ، كما أن البحث بدوره يستخدم النتائج التى يخرج بها المسح ، فهو يختبرها ليؤكدها أو يرفضها ، كما نجد فى أحيان كثيرة أن المسح الاجتماعى يشير إلى المشاكل ويثير الأسئلة التى لا يمكن الإجابة عنها أو حلها إلا عن طريق البحث العلمى الدقيق .

المنهج التاريخى Historical Method

يستخدم المنهج التاريخى للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضى بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة ، ذلك لأنه كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشىء دون الرجوع إلى ماضيه ، فالملاحظة المباشرة للظواهر الاجتماعية فى حالتها الاستقرارية لا تعتبر أساساً كافياً للبحث الاجتماعى لأنها لا تعطينا عن هذه الظواهر مجالا كافياً أو دقة تامة . ويجب على هذا الأساس أن تضاف إليها دراسة تتجه إلى الكشف عن كيفية نشأة الظاهرة ، وبمعنى آخر تاريخها ، فالماضى لا شك يحوى بذور الحاضر . وإذن فالمنهج التاريخى عبارة عن دراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التى شكلت الحاضر .

والاتجاه التاريخى ضرورى فى كثير من الحالات لفهم الظواهر الاجتماعية فى الزمان والمكان ، وأثر ذلك فى تكونها وفى كثير من العمليات الاجتماعية ، ويمكن أن نمثل لذلك بدراسة الأساس التاريخى للمشكلة اليهودية ، وحيث تظهر الحقائق التاريخية عدم صحة كثير مما يدعيه اليهود عن طردهم من فلسطين فى العصور القديمة فى الوقت الذى أثبتت فيه الوثائق التاريخية أنهم لم يطردوا وإنما تركوها باختيارهم عندما وجدوا فى بلاد العالم الأخرى مجالا أوسع للكسب والثراء .

وإذا استخدمنا المنهج التاريخى فى البحث الاجتماعى أو المسح الاجتماعى فلا يهمنا أن نتعمق فى التاريخ حتى نصل إلى هيرودوت مثلا ، وإنما يهمنا أن نرجع إلى الماضى بالقدر الذى يمكننا من تتبع نمو العمليات الاجتماعية ودراسة أثر ذلك على المشاكل الاجتماعية الحاضرة . ولذلك أهميته فى المسح الاجتماعى ، إذ على ضوئه يمكن تحديد أى الظروف فى حاجة إلى تصحيح ومعرفة الأساس الذى بنى عليه التصميم الاجتماعى لكى يكون هذا التصميم مثمراً إذا أمكن الحصول على القرائن التى قد تهدى إلى مصادر أو أصول المشاكل ومدى أثرها فى حياة الجماعة ، وعن الوسائل والطرق

التي يمكن التحكم بها فى هذه المصادر ونفوذها ، وذلك حينما يكون الأساس دينياً مثلا .

وقد يتسع مجال الدراسة التاريخية فيجد الطالب نفسه وقد اندمج فى عدد من العلوم الأخرى كعلم المخطوطات القديمة Palaeogrhy أو علم الآثار Archaeology أو علم الجغرافيا أو الأنثروبولوجى .

واستخدامنا للمنهج التاريخى يدفعنا إلى استشارة كثير من المصادر لكى نحصل على ما نريد من بيانات ، ومن أهم هذه المصادر .

١ — الوثائق — وقد تكون هذه الوثائق مكتوبة كالمخطوطات والرسائل والمذكرات وتواريخ الحياة وحيثيات الأحكام والاتفاقيات والقوانين والسجلات التجارية والجرائد وخلاف ذلك من بيانات مسجلة . وقد تكون هذه الوثائق شفوية كالحكم والأمثال والأساطير والأغانى الشعبية والطقوس ، كما قد تكون مصورة كالنحت والرسم والصور والنقود والأدوات الفنية والآثار .

٢ — ما كتب فى تاريخ الحضارة والتاريخ التحليلى فى صورة بحوث أو آراء مما يلقى كثيراً من الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة .

٣ — الأشخاص الذين لاحظوا الظاهرة بأنفسهم أو الشهود على بعض الوقائع .

أما عن متى وكيف وتحت أى ظروف نستخدم كل أو بعض المصادر السابقة فإن هذا يتوقف إلى حد كبير على حكمة الباحث ومدى اهتمامه ومدى اتساع دراسته ومدى توافر هذه المصادر ، إلا أنه مع ذلك يجب على الطالب فيما يتعلق بهذه المصادر أن يراعى ما يلى :

١ — إذا كانت الوثائق التاريخية مما يتعلق بوقائع قديمة تصل فى قدمها إلى عدد من القرون لا عدد من الأجيال ، كان من الأفضل لطالب البحث ألا يلجأ إلى الوثائق الأصلية اكتفاء بما كتبه علماء التاريخ عنها ، فلا داعى لأن يلجأ إلى أوراق البردى نفسها ما دام قد كتب عنها علماء من أمثال سليم حسن مثلا ، ذلك لأن عالم التاريخ أو المحلل التاريخى يكون أدعى للاعتماد عليه فى هذه الحالة ، إلا أنه مع ذلك فهناك

حالات تتطلب الالتجاء إلى الوثائق مباشرة إذا كان البحث يدور حول نواح لم يسبق تحليلها عن طريق علماء التاريخ ، أو إذا كان البحث يدور حول حلقة مفقودة تتعلق بنظم اجتماعية معينة لم تكن من قبل مجالا لأية دراسة تاريخية ، أو إذا أردنا أخيراً أن نتحقق من بعض ما كتبه علماء التاريخ .

٢ — المقصود بالبيانات التاريخية كل أنواع المعلومات المتوافرة التى تخص الناس خلال فترة من الوقت يكون قد مضى عليها ثلاثة أو أربعة أجيال على الأقل ، والحكمة من ذلك أن كثيراً من المصادر الضرورية لتفسير الحاضر لا يمكن أن تتوافر إلا إذا انقضى هذا الحاضر وأصبح فى الماضى . ومن أمثال هذه المصادر المذكرات Diaries والاعترافات Confessions وتواريخ الحياة Autobiographies والسجلات السرية Archives والاتفاقيات الدبلوماسية السرية وغيرها مما يؤثر فى يومنا وجيلنا الحاضر ولكنه يتميز رغم ذلك بأنه بعيد عن متناول أيدينا فى الحاضر .

٣ — قد تكون الوثائق المعاصرة وهى التى تتعلق بالحاضر أو بالماضى القريب هى المصدر الوحيد للمعلومات ، وفى هذه الحالة يمكننا أن نستخلص منها الحقائق والعوامل الاجتماعية التى يمكن أن تفسر بها الأوضاع الحاضرة ، ولكنها لن تمدنا بما يمكننا من المقارنة أو التعميم . وقد تكون هذه الوثائق المعاصرة مصدراً مثمراً للمعلومات ، ولكن إلى أى مدى وبأى أسلوب يمكن للباحث أن يعتمد عليها ، فهذا مما تصعب الإجابة عنه بصورة عامة .

٤ — على الباحث الذى يستشير الوثائق الأصلية أن يكون على حذر ، وأن يعتمد دائماً على حكمته ووضعه العلمى إذ قد يختلف فهمه لهذه الوثائق وللحقائق التى تعرضها والغرض مما تعرضه . وعليه هنا أن يزن المصادر التى يلجأ إليها والبيانات التى تعرضها وأن يميز عن طريق المقارنة بين المصادر التى يعتمد أو لا يعتمد عليها .

٥ — على الباحث قبل أن يلجأ إلى الوثائق التاريخية أن يستشير أحد رجال التاريخ ، وأن يشرح له غرضه وحدود دراسته لكى يستفيد من اقتراحه وتوجيهاته فى هذا المجال .

٦ — إذا لجأنا إلى البيانات التاريخية وجب علينا أن نسأل أنفسنا عدداً من الأسئلة

عما إذا كان المؤلف قد لجأ إلى المصادر الأصلية أو إلى مصادر ثانوية وعما إذا كان قد اكتفى بمصدر واحد أو بعدة مصادر وعما إذا كان يهتم بزاوية معينة أو بوجهة نظر عامة ، وعن مدى اتفاق آرائه مع آراء معاصريه . ومن ناحية أخرى نحاول دائماً أن نستشف مدى إخلاصه فيما كتب وهل كانت له مصلحة معينة فى أن يخدع القارئ أو هل كان واقعاً تحت تأثير ضغط معين يجعله يحيد عن الصدق ، أو متأثراً بحب أو كراهية تدفعه لأن يكون متحيزاً .

منهج بحث الحالة The Case Study Method

يعتبر تاريخ الحالة أو تاريخ الحياة كطريقة للدراسة من أقدم الطرق التى استخدمت فى عرض وتفسير التجارب الشخصية والسلوك الاجتماعى . ونلمس جذور هذه الطريقة فى تلك القصص التى تحكى عن الأنبياء والحكماء ، كما نجدها ممثلة فى الروايات بمختلف أنواعها ، أما فى البحوث الاجتماعية فقد بدأ رجال التاريخ باستخدام طريقة بحث الحالة فيما نشروه من معلومات وصفية للشعوب والأمم ، ثم أخيراً فى دراساتهم الضيقة للجماعات والحوادث والأفراد .

ويعتبر لوبلى أول من استخدم منهج بحث الحالة بطريقة منظمة للحصول على ما كان يريد من إحصائيات تتعلق بدراسته لميزانية الأسرة ، كما اهتم هربرت سبنسر بالاستفادة من نفس المنهج فى محاولته لجمع الوثائق الأتنوجرافية للإنسان البدائى كأول وحدة اجتماعية لها صلة بالخلية البيولوجية .

ويتميز منهج دراسة الحالة بالعمق أكثر مما يتميز بالاتساع فى دراسته للأفراد والمجتمعات والاتجاهات الفردية والاجتماعية ، كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة ، ولذلك يشيع استخدامه فى الدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وفى الدراسات النفسية الإكلينيكية .

وتبدأ دراسة الحالة فى البحوث الاجتماعية بتحديد الظاهرة ثم جمع البيانات عنها ، ويصاحب ذلك وضع فروض معينة وتعديلها باستمرار تعديلا يتفق مع طبيعة البيانات التى تجمع حتى نصل إلى مرحلة يمكن معها صياغة الفروض بصورة تسمح باختبارها اختباراً دقيقاً يتيسر معه التعميم . وإذن فنحن نلجأ إلى هذه الطريقة إذا أردنا الحصول على معلومات أو بيانات تمكننا من وضع عدد من الفروض لتنظيم بحث معين وتحديد المشكلات التى تستحق البحث ، وعلى هذا الأساس فنحن نلجأ إلى بحث الحالة لا لنختبر فروضاً معينة، وإنما لنحصل على المادة التى تمكننا من تعيين الفروض لكى نكون أقدر على تحديد المشكلات وترتيبها بحسب أهميتها .

وتكتب دراسة الحالة أو تاريخ الحياة عموماً بضمير الغائب بواسطة العاملين فى الميدان عن طريق المقابلة الشخصية ، كما يضاف إليها بعض الدراسات المعملية . بقصد دراسة كل دورة الحياة أو عملية معينة فى هذه الدورة ؛ وذلك بالنسبة لوحدة منفردة ، قد تكون شخصاً أو أسرة أو مؤسسة أو جماعة أو مجتمعاً بأسره . وتشمل دراسة الحالة للجماعة أو المجتمع عادة عدداً كبيراً من دراسات الحالة للوحدات المتشابهة .

والوثائق الشخصية Personal Documents من أهم المصادر التى يستعان بها فى طريقة بحث الحالة ، وتوجد هذه الوثائق فى العادة بضمير المتكلم ذلك لأنها إما أن تكون قد كتبت بوساطة صاحبها نفسه وإما أن يكون صاحبها قد ذكرها شفوياً لشخص آخر . ومن أهم أشكال هذه الوثائق تاريخ الحياة كما كتبه صاحبه بنفسه ، والمذكرات والخطابات والاعترافات .

ولهذه الوثائق الشخصية أهمية فى البحوث الاجتماعية لأنها عبارة عن سجلات تكشف عن النفس عمداً أو بدون عمد ، وهى تمدنا بذلك بمعلومات مباشرة عن نشاط وعقلية كاتبها كما تكشف فى الوقت نفسه عن علاقاته الاجتماعية التى يفضلها والتى تغير أو تؤثر فى سلوكه واتجاهاته والقيم السائدة عنده .

وإجمالا فإن دراسة الحالة بالنسبة لشخص معين بما يشمله من تاريخ لحياته ، تكشف عما يعتمل فى نفسه من صراع داخلى كما تكشف عن طريقته فى الحياة والدوافع التى تدعوه إلى أن يسلك سلوكاً معيناً والعوائق التى تمنعه أو تثيره أو تتحداه لاتخاذ سلوك بالذات فى وضع اجتماعى معين ، وهذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة هى التى تمدنا بالفهم العميق لأنماط الحياة ككل أو لتفككك شخصيته .

وفى هذا المعنى يقول كليفوردشو Clifford Shaw إنه عندما قام بدراسته للأحداث المنحرفين كان لكى يتعمق فى فهمه لأنماط السلوك التى تصدر عنهم ، ولكى يدرس مدى وعيهم للدور الذى يلعبونه فى الجماعة ، بدأ يجمع كثيراً من المعلومات عن طريق دراسة لحالة ، لأن هذا كان يساعده على الفهم بطريقة ملموسة وبالتفصيل بما فى ذلك البيانات الطبية العادية والبيانات والاختبارات السيكولوجية ، والسلوك والعادات

والمعايير الاجتماعية والأساس الحضارى للأسرة والمجتمع والعلاقات الاجتماعية السائدة .

"In order to gain insight into the behaviour patterns of these individuals and learn their conception of the role they play in the group. I started out to accumulate a mass of raw material in the form of cases described in concrete and specific detail including the usual medical psychological and psychiatric data, as well as the cultural background of the family and the community and the life-history and social relationships of the individual."(1)

وللمذكرات والخطابات أهميتها فى هذا المنهج لأنها تعتبر مكملة لتاريخ الحالة ، فالمذكرات قد تلقى الضوء على الاتصالات الاجتماعية بالنسبة للفرد وتجاربه التى يعتبرها هامة بالنسبة له ، كما تعود أهميتها أيضاً إلى أنها تمدنا بالبيانات كما حدثت عند وقوعها دون أن نعتمد بذلك على الذاكرة ، وللخطابات نفس الأهمية من ناحية تكملتها لتاريخ الحالة نظراً لما تحتويه فى العادة من بيانات ومواقف شخصية وما تتضمنه من أخبار وردود أفعال عاطفية ومواضع اهتمامات شخصية مما لا يوجد عادة فى الوثائق الأخرى ، هذا علاوة على صعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلة الشخصية .

وإلى جوار الوثائق الشخصية تعتمد طريقة بحث الحالة على كثير من الوسائل الأخرى كالمقابلة الشخصية والملاحظة والبيانات الإحصائية فيما تحتفظ به المنظمات الاجتماعية من سجلات ، والصور والجرائد والمجلات والجداول والتحليل الإحصائى :

وإذا أردنا أن نميز بين أهداف ووسائل طريقة بحث الحالة فى البحوث الاجتماعية وبين أهدافها ووسائلها فى الخدمة الاجتماعية ، وجدنا أن البيانات فى الخدمة الاجتماعية لا تجمع للمقارنة والتصنيف تمهيداً لتكوين مبادئ عامة ، وإنما تجمع بقصد الوصول إلى تشخيص مستقل دون اعتبار للمقارنة أو التصنيف أو التعميم العلمى . ويكون هذا التشخيص خطوة أولى لتعيين علاج لهذه الحالة بالذات ، فى الوقت الذى نجد فيه البحث يقوم بأبحاثه دون اعتبار لأى علاج مباشر .

وعلى الرغم مما تتميز به دراسة الحالة من عمق إلا أن اعتمادها على دراسة عدد محدود من الحالات يجعل التعميم خطراً بل مستحيلا ، هذا علاوة على أن كثيراً مما يسجل يكون

---

(١) Clifford Shaw, "The Case Study Method", Publication of American Sociological Society, XXI, 1927, pp. 149 - 150.

عرضة لخطأ الشعور أو الذاكرة أو الحكم أو تحيز اللاشعور ، مع اتجاه الدراسة دائماً إلى التركيز على الحوادث غير العادية ، هذا علاوة على أن البيانات التى تجمع عن طريق دراسة الحالة لا تخضع فى العادة لنظام العينات ، وهذا يجعل التعميم إن انتهى إليه البحث يعتمد على بيانات تمثل حالات مميزة .

ويشك رد بين Read Biain فى أهمية البيانات التى نحصل عليها عن طريق دراسة الحالة من ناحية كفايتها علمياً للأسباب الآتية[1] :

١ — قد يكتب المختبَر أو يروى ما يشعر بأن المختبِر فى حاجة إليه أو ما يظن أنه فى حاجة إليه .

٢ — يكون اهتمام المختبَر عادة متجهاً إلى التبرير أكثر من اتجاهه إلى تقرير الحقائق .

٣ — يحاول المختبَر أن يظهر نفسه فى قصته ليس كما هو بل كما يظن أنه هو ، أو كما يود أو يأمل أن يكون أو كما يأمل أو يعتقد الآخرون أنه يكون أو كان أو سيكون .

٤ — يميل المختبِر فى دراسته إلى رؤية ما يبحث عنه . ونلمس هذه الناحية فى الدراسات التى تقوم بها مدارس Adler و Jung و Freud فى التحليل النفسى فعلى الرغم مما يحيط دراساتهم جميعاً من اتجاه علمى وما يتميزون به من عقلية علمية فإنهم فى دراستهم لحالة معينة يرى أحدهم فيها نقصاً عضوياً Organ Inferiority ويرى الثانى انطواء أو انبساطاً Introversion or extroversion بينما يرى الثالث عقدة جنسية أو كبت Repressed Libido .

٥ — يتميز معظم الأشخاص الذين تدرس حالاتهم بأنهم مشكلون أو شاذون فردياً أو اجتماعياً ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يكون للتعميم قيمة علمية إلا بالنسبة لفئة صغيرة . وحتى بالنسبة لهذه الفئة الصغيرة يكون التعميم مما لا يعتمد عليه لأن كل حالة درست تعتبر فريدة فى نوعها .

---

(١) Read Bain, "The Validity of Life Histories and Diaries, Journal of Educational Research, III (Nov., 1929) pp. 156 - 161.

٦ — يكون المختبر عادة فى وضع يميل فيه إلى مساعدة المختبَر .

ويمكننا أن نتحاشى هذه العيوب إلى حد كبير إذا ما أخضعنا البيانات التى نحصل عليها للإضافة عن طريق أية مصادر أخرى ، إذا لجأنا إلى طريقة العينات فى اختيار الحالات ، وإذا أخضعناها أيضاً للمراقبة والتحليل الدقيق ، هذا بالإضافة إلى دقة اختبار المختبرين ومدى دقتنا فى نظامنا وفى طريقتنا فى البحث والتسجيل .

ولكن مع كل هذه العيوب فإن طريقة دراسة الحالة تمكننا من الحصول على فروض مثمرة كما أنها تمدنا بكثير من البيانات التى يمكن أن تكون لها أهميتها فى الاختبار والتى يصعب بدونها أن نصل إلى مرحلة التعميم فى العلوم الاجتماعية ، وخاصة إذا ارتفع عدد الحالات التى تبحث وإذا تأكدنا أنها ممثلة للمجموع .

المنهج التجريبي Experimental Method

يقوم المنهج التجريبي على أساس جمع البيانات بطريقة تسمح باختبار عدد من الفروض عن طريق التحكم فى مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر فى الظاهرة موضوع الدراسة ، والوصول بذلك إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج . وتمتاز مثل هذه البحوث التجريبية بإمكان إعادة إجرائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف .

ولا تتوافر للباحث فى ميدان العلوم الاجتماعية فى كثير من الحالات الظروف التى تتوافر للباحث فى العلوم الطبيعية نظراً لما تتميز به الظواهر الاجتماعية من تعقيد وتداخل العوامل التى يصعب ضبطها والتحكم فيها وتلك العوامل التى غالباً ما تتمثل فى الإنسان نفسه أو المجتمعات الإنسانية عامة .

وفى حالة القيام بإحدى التجارب التى تهدف إلى اختبار فرض معين يرى وجود علاقة منتظمة بين ظاهرة معينة ومتغير بذاته أو بين متغير ومتغير آخر يجب توفير « الضبط العلمى الذى يقوم على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما تجريبية Experimenta والأخرى ضابطة Controlled تتعادلان فى كافة المتغيرات الهامة ما عدا متغيراً واحداً يوجد فى الجماعة التجريبية فقط ، وهو المتغير الذى يفترض أنه له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة أو أن هناك علاقة منتظمة بينه وبين المتغير الآخر فإذا لوحظ أن الظاهرة المدروسة تحدث فى الجماعة التجريبية فقط دون الجماعة الضابطة استنتجنا أن هناك علاقة بين هذا المتغير وبين الظاهرة المدروسة أو المتغير الآخر وتزداد ثقتنا فى صدق هذا الاستنتاج إذا وجدنا أن التغير فى أحد المتغيرين يصاحبه تغير مقابل فى المتغير الآخر وفى الاتجاه المتوقع »[١].

هذا الاتجاه التجريبى فى الدراسات الاجتماعية من أحدث ما أدخل على هذه

(١) إبراهيم إيفو ادولويس كامل مليكه . البحث الاجتماعى ، مناهجه وأدواته (سرس الليان ١٩٥٩) ص ٤٧ .

الدراسات كطريقة للبحث ولقد قامت على هذا الأساس عدد من الدراسات يمثل لنا ستيوارت تشابين ببعضها على الوجه التالى :

النموذج الأول[1] — دراسة تجريبية تهدف إلى معرفة « أثر فترة الالتحاق بالكشافة على الانسجام الشخصى فى المجتمع وكان عنوان هذه الدراسة The Personal Adjustment of Boy scouts in Minneapolis in 1938.

وكانت هذه الدراسة موضوعاً لرسالة الماجستير من جامعة مينا بوليس قدمها Mandel فى سنة ١٩٣٨ . ويمكن إيجاز خطوات البحث فيما يلى :

١ — وجد أن مجموع الأفراد الذين يضمهم البحث ٢٠٥٠ كشافاً فى سنة ١٩٣٤ وذلك من واقع سجلات جامعة مينا بوليس .

٢ — اختيرت منهم عينة عشوائية بنسبة ١٠٪ وكان حجمها بذلك ٢٠٥ كشافين .

٣ — لم يعثر من أفراد هذه العينة التى اختيرت فى سنة ١٩٣٨ إلا على ١٠٢ كشافين ، وذلك بسبب رحيل الباقين أو هجرتهم أو عدم العثور عليهم أو عدم رغبتهم فى التعاون مع البحث .

٤ — قسم الأفراد الذين عثر عليهم وعددهم ١٠٢ إلى فريقين أمضى الأول فى خدمة الكشافة أربع سنوات كاملة ، بينما تركها الفريق الثانى قبل مضى أربع سنوات . وقد كان مجموع كل فريق ٤٠ شخصاً وذلك بعد أن استبعد ٢٢ شخصاً لعدم استيفائهم الانسجام المطلوب بين الفريقين ، وذلك نتيجة تطبيق أسس معينة وهى المتغيرات التى اختيرت لتحقيق هذا الانسجام ، وكانت فى هذا البحث أربعة متغيرات هى مكان الميلاد ومهنة الأب والحالة الصحية وفئة السن .

٥ — قام البحث بذلك على أساس عينة من فريقين متساويين فى العدد يتكون كل منهما من ٤٠ شخصاً ؛ وقد اعتبر الفريق الأول وهو الذى أمضى أربع سنوات فى خدمة الكشافة الفريق التجريبى Experimental group بينما اعتبر الفريق الثانى وهو الذى لم يمض فى الكشافة أربع سنوات الفريق الضابط Controlled group . والفريقان متعادلان

---

(١) F. Stuart Chapin, Experimental Designs in Sociological Research (U.S.A.) 1955) Chap. III.

فى كافة المتغيرات فيما عدا متغيراً واحداً هو مدى الانسجام الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع .

النموذج الثانى[1] ، دراسة تجريبية تهدف إلى معرفة أثر إدخال برنامج صحى معين على مجتمع معين ، وعنوان هذه الدراسة :

A Controlled Experiment on Rural Hygiene in Syria.

وقد قدم هذا الموضوع للجامعة الأمريكية فى بيروت Stuart Dodd فى سنة ١٩٣٤. وكان هدفه اكتشاف أثر إدخال نوع معين من الثقافة الصحية على إحدى القرى وذلك بمقارنتها بعد فترة معينة من الزمن بقرى أخرى لم تنل مثل هذه الثقافة الصحية . وقد اعتبرت القرية التى أدخلت عليها هذه الثقافة الصحية القرية التجريبية بينما اعتبرت القرى الأخرى ضابطة . ولقد سار البحث بحسب الخطوات التالية :

١ ــ بدأ الباحث عمله فى سنة ١٩٣١ وذلك باختيار أربع قرى فى الريف السورى ، منها قرية اعتبرها تجريبية وهى التى سيدخل عليها البرنامج الصحى فيما بعد ، وثلاث قرى أخرى بمثابة عينة ضابطة ، وقد راعى فى اختيار هذه القرى الثلاث أن تكون بحسب موقعها بعيدة عن التأثر بالقرية التجريبية التى ستستفيد من البرنامج الصحى ، كما راعى فى اختيار القرى الأربع أن تكون متشابهة فى عدد من المتغيرات الهامة وكان عددها فى هذا البحث تسعة متغيرات تتمثل فى النواحى الجغرافية والسكانية والتاريخية والاقتصادية والدينية والمعيشية والتعليمية والترفيهية والصحية .

٢ ــ قام الباحث بدراسة هذه القرى الأربع على أساس توجيه عدد من الأسئلة الموحدة التى حددت للإجابة عنها درجات معينة ، وكانت للأسئلة عموماً صلة بممارسة النواحى الصحية ، وقد بلغ عددها ٧٧ سؤالا .

٣ ــ أدخل على القرية التجريبية البرنامج الصحى المقصود خلال فترة من الزمن بدأت فى سنة ١٩٣١ وانتهت فى سنة ١٩٣٣ ، وذلك عن طريق إحدى العيادات المتنقلة . وقد استفاد من هذا البرنامج ٤٠ أسرة عربية هى كل سكان القرية .

---

(١) سيتوارث تشابين : نفس المصدر السابق .

٤ – عاد الباحث فى سنة ١٩٣٣ وبعد انتهاء البرنامج الصحى إلى نفس القرى وكانت القرية التجريبية قد استفادت من البرنامج الصحى ، وأعاد نفس الأسئلة التى كان قد وجهها فى سنة ١٩٣١ .

٥ – قام الباحث بعد ذلك بمقارناته لمعرفة مدى تأثر القرية التجريبية بالبرنامج الصحى الذى أدخل عليها .

٦ – وجد بالبحث أن القرية التجريبية قد زادت من ٢٥٣ نقطة فى سنة ١٩٣١ إلى ٣٠٤ نقط فى سنة ١٩٣٣ . بينما وجد أن القرى الأخرى قد زادت من ٢٤١ نقطة فى سنة ١٩٣١ إلى ٢٨٦ نقطة فى سنة ١٩٣٣ .

والنتيجة وإن كانت قد أتت على غير ما كان يتوقع الباحث إلا أن الطريقة التى استخدمها تعتبر مثالية .

ويمكن أن نمثل للدراسات التى استخدمت المنهج التجريبى بدراستين أخريين أجريتا فى مصر على الوجه التالى :

الدراسة الأولى : عنوانها « العوامل الأسرية المؤدية إلى تغيب العمال فى المجال الصناعى » ، وكانت موضوع رسالة تقدم بها طلعت إبراهيم لطفى للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع بإشراف مؤلف هذا الكتاب ، ونوقشت الرسالة فعلا فى سنة ١٩٧٤ وأجيزت بتقدير جيد جداً .

كانت الدراسة تهدف إلى :

١ – دراسة الآثار المترتبة على تغيب العمال بدون عذر وبنوع خاص على التكلفة والكفاية الإنتاجية .

٢ – تحديد مدى ارتباط العوامل الأسرية بمشكلة التغيب بدون عذر .

وكان المنهج التجريبى منهجاً أساسياً فى هذه الدراسة .

قام الباحث باختيار العمال الذين يمثلون عينة الدراسة من بين العاملين فى الورش المختلفة بالوحدة الإنتاجية محل الدراسة ، الذين يشغلون مجموعات الوظائف الفنية والمهنية والخدمات المعاونة دون غيرهم من فئات العاملين شاغلى مجموعات الوظائف المتخصصة والتنظيمية والإدارية أو المكتبية .

وقد اشتملت عينة الدراسة على ٤٢٠ عاملا موزعين على مجموعتين من العمال إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة ، وهما مجموعتان متساويتان فى العدد من العمال شاغلى الوظائف الفنية والمهنية والخدمات المعاونة ، وتتكون كل مجموعة من ٢١٠ عمال .

وتمثل المجموعة التجريبية العمال الذين تغيبوا عن العمل بدون عذر ثلاثة أيام فأكثر خلال عام ١٩٧١ ، وتمثل المجموعة الضابطة العمال الذين واظبوا على الحضور إلى العمل دون تغيب إطلاقاً خلال نفس العام .

ولقد بلغ عدد العمال الذين تغيبوا ثلاثة أيام وأكثر ٣٤٧ عاملا من مجموع عمال الوحدة البالغ عددهم ٢٧٦٥ ، اختار منهم الباحث ٢٧٦ عاملا وجدهم مركزون فى خمسة أقسام هى مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلى وشبرا ، ولم يعثر الباحث من هؤلاء فى سنة ١٩٧٢ إلا على ٢١٠ عمال ، والباقون كانوا قد فصلوا أو جندوا أو نقلوا ، وعلى ذلك اقتصرت العينة التجريبية على ٢١٠ عمال فقط .

ثم ختار الباحث ٢١٠ عمال يمثلون المجموعة الضابطة وذلك من بين العمال الذين لم يتغيبو إطلاقاً خلال عام ١٩٧١ .

وقد تم اختيار أفراد المجموعة الضابطة على أساس تماثل أفرادها مع أفراد المجموعة التجريبية نتيجة لتطبيق أسس معينة هى أهم المتغيرات أو العوامل غير الأسرية المرابطة بتغيب العمال والتى اختيرت لتحقيق الانسجام بين أفراد المجموعتين وذلك على أن يكون كل عامل فى المجموعة التجريبية يناظره عامل فى المجموعة الضابطة بالنسبة للمتغيرات وهى السن ومحل الميلاد والتعليم والتدريب وإصابات العمل ومدة الخدمة ونوع العمل ومكان العمل والإقامة مع الأسرة بالقاهرة فى إحدى مناطق السكن الخمس السالفة الذكر .

وعلى ذلك حصل الباحث على مجموعتين متماثلتين فى عدد كبير من المتغيرات ولا يختلفون إلا فى المتغير التجريبى الذى يتمثل فى العوامل الأسرية الذى أراد اختبار أثره مع ظاهرة التغيب بدون عذر .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — ثبت بالدراسة أن التغيب عن العمل ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها العوامل المختلفة ، أسرية وغير أسرية ، وقد تبين أن العوامل الأسرية مسئولة عن تغيب ٧٧٪ من العمال بينما كانت العوامل غير الأسرية مسئولة عن تغيب ٢٣ ٪ منهم . وكان أهم العوامل غير الأسرية ما يرجع إلى العامل نفسه مثل سوء الحالة الصحية وظروف العمل .

٢ — ثبت أن أهم العوامل الأسرية المؤدية إلى التغيب بدون عذر هى كثرة الالتزامات الأسرية بنسبة ٤٧ ٪ ، وسوء الحالة الاقتصادية للأسرة بنسبة ٣٣ ٪ والحالة السكنية وظروف الإقامة بنسبة ٢٠ ٪. وتتضمن هذه النسبة الأخيرة أموراً مثل مشاكل السكن والخلافات الأسرية ومشاكل الجيران .

الدراسة الثانية : عنوانها « الهجرة الداخلية آثارها ودوافعها ، دراسة ميدانية لخصائص المهاجرين من قرية مشيرف إلى القاهرة » . وكانت موضوع رسالة للدكتوراه فى علم الاجتماع تقدم بها محمد الغريب عبد الكريم تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى ، ونوقشت الرسالة فى يناير ١٩٧٧ وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى .

وكانت الدراسة تهدف إلى تحقيق فروض ثلاثة هى :

١ — تنحصر دوافع الهجرة من الريف إلى الحضر فى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ربطها بمتغيرات نفسية مثل مستوى الطموح والاتجاهات الاجتماعية .

٢ — إن ظاهرة الهجرة الداخلية عملية انتقائية لأشخاص معينين لديهم مجموعة من الخصائص أو الصفات تختلف عن قرنائهم ممن لم يهاجروا .

٣ — هناك آثار واضحة على الفرد والمجتمع نتيجة هجرة الريفيين إلى الحضر يمكن تلمسها عند دراسة المجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى هؤلاء المهاجرين .

وقد درس الطالب ظاهرة الهجرة الداخلية والآثار المترتبة عليها من وجهة النظر

السوسيولوجية ، واختار قرية مشيرف من محافظة المنوفية على اعتبار أنها قرية تقع ضمن نطاق أكبر المحافظات طرداً لسكانها إلى القاهرة ، كما اختار قرية الكوامل باعتبارها تقع فى نطاق محافظة سوهاج أكبر محافظات الوجه القبلى طرداً لسكانها إلى العاصمة .

وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي فى دراسته ، الأمر الذى تطلب دراسة عينتين إحدهما تجريبية والأخرى ضابطة ، وقد اختيرت العينتان متماثلتين فى أهم المتغيرات إلا فى متغير واحد وهو الهجرة كمتغير تجريبى ، اختير من قرية الكوامل ٢٠٠ وحدة لم تهاجر ومن قرية مشيرف ٢٠٠ وحدة لم تهاجر أيضاً ، وتشكلان العينة الضابطة ، كما اختير من سكان قرية مشيرف المهاجرين إلى القاهرة ٢٠٠ وحدة ومن سكان قرية الكوامل المهاجرين إلى القاهرة ٢٠٠ وحدة أخرى ، وهؤلاء جميعاً يشكلون العينة التجريبية .

وقد استخدم الباحث المقابلة الشخصية لجمع البيانات المطلوبة من أفراد العينة ، وقد تضمنت استمارة البحث أساساً بيانات قياس الاتجاهات نحو الهجرة ، وقياس درجة تكيف الريفيين بالحضر ، وقياس مستوى الطموح عند أفراد العينتين ثم قياس ترتيب القيم عندهم .

كما استخدم الباحث أيضاً منهج بحث الحالة الذى طبقه على مجموعة مختارة من العينتين قوامها ٤٠ حالة مناصفة بين كل من العينة التجريبية والعينة الضابطة بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن أن تصدق على مجموعة المهاجرين من الريف إلى الحضر .

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — ثبت من الدراسة أن الفروض الأساسية الثلاثة قد تحققت بالإيجاب .

٢ — إن الاتجاه التلقائى أو الميل الشديد عند الريفيين نحو الهجرة ،كذلك الارتفاع الواضح فى درجة مستوى طموحهم هما من الدوافع الأساسية لهجرتهم إلى المدينة ، ووليد ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة يمرون بها فى موطنهم الأصلى .

٣ — إن الهجرة الداخلية فى الريف إلى الحضر تمد الصناعة فى مدينة القاهرة بسيل متدفق من العمال يتصفون بأن معظمهم من الذكور وفى سن الشباب وغير متزوجين ومتحررين من الارتباطات الأسرية بمجتمعهم الأصلى ، وترتفع بينهم نسبة التعليم عن

قرنائهم الذين لم يهاجروا ، كما يتميزون بأنهم غير مدربين وتنتشر بينهم البطالة ، كما يندر بينهم أصحاب الملكية الزراعية أو العقارية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين الفنيين والحرفيين بينهم عن قرنائهم سكان القرى .

٤ — إن المهاجر من قريتى البحث قد انتقل من وضع اجتماعى اقتصادى معين إلى وضع مشابه له نسبياً فى المدينة ، حيث كان ينتمى قبل هجرته إلى الطبقة الدنيا ، وألحق فى نفس الطبقة بالمدينة .

والآن وبعد أن استعرضنا عدداً من نماذج الدراسات التى استخدمت المنهج التجريبى يمكننا أن نقول بأنها كانت موفقة إلى حد كبير فى الانتقال بعلم الاجتماع إلى مرحلة متقدمة من الدراسة الميدانية وأنها قد استطاعت أن تصل إلى نتائج دقيقة ما كان يمكن الوصول إليها وبهذه الدقة عن غير طريق استخدام هذا المنهج .

ويهمنا فى نهاية هذا العرض أن نميز بين اصطلاحين ترددا علينا وهما «التجريب فى علم الاجتماع Empiricism» وبين « المنهج التجريبى Experimental Method» ، وحيث يجب أن نلاحظ أن التجريب اصطلاح أعم وأشمل ، لأنه يعنى كل ما يتعلق بالعمل الميدانى فى علم الاجتماع ، بينما يعنى المنهج التجريبى ناحية واحدة من نواحى هذا العمل الميدانى ، وعلى ذلك فاصطلاح التجريب فى علم الاجتماع يتضمن فى داخله المنهج التجريبى .

الفصل الثالث

طرق الحصول على البيانات

- مقدمة
- المقابلة الشخصية
- الاستبيان
- الملاحظة
- الاتصال التليفونى

الفصل الثالث

طرق الحصول على البيانات

مقدمة :

هناك كثير من الوسائل التى تستخدم للحصول على البيانات من الأفراد الذين يشملهم البحث ، والواقع أن هؤلاء الأفراد إذا ما وجدوا فى مكان ما وتم للباحث الاتصال بهم أمكنه استخدام أكثر من طريقة من طرق البحث الاجتماعى والنفسى للحصول على ما يتطلبه ذلك البحث من بيانات .

وعلى الرغم من أننا سندرس على حدة كلا من الوسائل الشائعة الاستخدام فى البحوث الاجتماعية العلمية إلا أن هذا لا يمنع فى أغلب الحالات من استخدام عدد من هذه الوسائل معاً فى البحث الواحد لما فى ذلك تجنب عيوب إحدى الوسائل باستخدام وسيلة أخرى معها : والطرق الشائعة الاستخدام للحصول على البيانات هى :

١ — المقابلة الشخصية .

٢ — المقابلة غير المباشرة .

٣ — الملاحظة .

٤ — الاتصال التليفونى .

وسندرس طريقة استخدام كل من هذه الطرق كما سنستعرض عيوب كل منها حتى يساعدنا على اختيار الطريقة التى تناسبنا فى بحثنا أكثر من غيرها ، على أنه يجب أن يكون معلوماً أن أياً من هذه الطرق قد يأتى بنتائج مضللة أو غير صحيحة إذ لم يكن التصميم دقيقاً .

المقابلة الشخصية Personal Interview

يطلق اسم المقابلة الشخصية على طريقة التحقيق التى تتميز بالاتصال وجهاً لوجه. وعلى ذلك فهى تتطلب محققاً ماهراً للحصول على بيانات يسأل عنها عدداً معيناً من الأفراد بطريقة مباشرة. والباحثون الذين يقومون بهذه المهمة يجب أن يختاروا بدقة وأن يمرنوا على الطرق الفنية للحصول على البيانات المطلوبة وتسجيلها ، وعلى تعاون المختبرين معهم.

وعلى الرغم من أن أنسب مكان لعملية التحقيق هو البيت الذى يسكنه أفراد العينة فإنه من الممكن أن تتم هذه العملية فى أى مكان آخر يوجد فيه هؤلاء الأفراد كمقر العمل أو النادى أو الشارع أو أى مكان يوجدون فيه.

وتلازم طريقة المقابلة الشخصية عملية فحص عينة من عمل كل باحث ، وذلك عن طريق أحد المراجعين ، وهذه العملية تتضمن أن البيانات قد جمعت متفقة مع التعليمات التى وضعت بشأنها ، فإذا حدث وكان هناك ما يدعو إلى الشك تمكن المراجع من مقابلة المختبر ثانية لتصحيح البيانات قبل البدء فى استخدام عملية التبويب.

ويختلف الوقت اللازم لكل مقابلة شخصية باختلاف طبيعة البحث. فقد يتراوح هذا الوقت بين عدة دقائق وساعة كاملة ، وهذا يتوقف طبعاً على نوع البيانات المطلوب جمعها وعلى طبيعة الأشخاص الذين يعطون هذه البيانات ، وأخيراً يتوقف ذلك على الباحث نفسه ومقدرته فى الحصول على ما يريد.

ومن أهم ما تتميز به طريقة المقابلة الشخصية ارتفاع نسبة الحالات التى يمكن الحصول عليها وخاصة إذا كان كل من الإعداد والتنظيم دقيقاً ، وقد وجد أنه فى الإمكان دائماً الحصول على حوالى ٨٠ ٪ من الحالات المطلوب دراستها ، بل إن هذه النسبة قد تصل فى بعض الأحيان إلى ٩٥ ٪.

ويقترن استخدام طريقة المقابلة الشخصية بجداول لتسجيل البيانات Schedules يتوقف شكلها وتصميمها على نوع البيانات المطلوبة وتصميم هذه الجداول عادة للحصول

على عدد من البيانات المطلوبة على أن يستقل كل جدول بموضوع معين ، ثم تسجل فيها الإجابات التى يحصل عليها الباحث . ومن أمثلة هذه الموضوعات الناحية التعدادية كالسن والنوع وعدد أفراد الأسرة ومكان الميلاد وغيرها من بيانات لها طابع تعدادى ، كما قد تكون أسئلة الرأى أو الشعور حول موقف معين أو مشكلة اجتماعية سائدة ، كما قد تكون أسئلة تتعلق بالعادات أو التصرفات أو التفضيل بين أشياء معينة . ومهما كان الغرض من البحث فإن كلا من وضع وتصميم الجدول يتطلب مهارة فنية وسعة اطلاع وخبرة .

وقد لا تكون البيانات المطلوبة على أساس أسئلة معينة وإنما على أساس الرواية الحرة وهنا يشجع الباحث أفراد العينة على أن يتكلموا فى موضوع معين ، ثم يقوم الباحث بتسجيل اتجاهاتهم وانطباعاتهم أثناء الرواية . إلا أن هذه الطريقة كثيراً ما تكون عرضة للخطأ نظراً لتأثر الباحث بوجهة نظره هو ؛ وقد يختلف تسجيل باحثين لرواية شخص واحد .

وككل الطرق المختلفة للحصول على البيانات نجد لطريقة المقابلة الشخصية عدداً من المزايا كما نجد لها عدداً من العيوب وسنلخص ذلك فيما يلى :

مزايا طريقة المقابلة الشخصية :

١ – الحصول على نسبة كبيرة من الحالات وهذا من شأنه أن تكون العينة أكثر تمثيلا للمجموع وذلك نتيجة لإمكان الاتصال المباشر بأفراد العينة وما وجد من أن معظم الناس ميالون للمعاونة .

٢ – تميل المعلومات التى يحصل عليها الباحث إلى الصحة أكثر منها فى الطرق الأخرى ذلك لأن الباحث يمكنه استبعاد الإجابات غير الواضحة بشرح الأسئلة للمختبر ، كما يمكنه أيضاً بشىء من المهارة الحصول على الإجابة الصحيحة إذا ما حاول المختبر أن يزيف فى إجابته عمداً .

٣ – يتمكن الباحث من الحصول على بيانات إضافية عن صفات المختبر الشخصية والبيئة التى يعيش فيها ، ولهذه البيانات أهميتها فى التفسير والتقدير .

٤ – يمكن عن طريق المقابلة الشخصية استخدام بعض أجهزة القياس لمعرفة تأثر المختبر بها .

٥ — يمكن العودة إلى المختبر ثانية لتكملة بعض الأسئلة أو لتصحيح بعض الإجابات وهذا من شأنه زيادة نسبة الحالات الصحيحة .

٦ — يمكن عن طريق المقابلة الشخصية إثبات ردود الأفعال التى تبدو على المختبر حال توجيه الأسئلة إليه .

٧ — تحدد هذه الطريقة الشخص الذى أجاب عن الأسئلة بينما يصعب تحديد ذلك إذا استخدمنا بعض الطرق الأخرى كطريقة المقابلة غير المباشرة مثلا وحيث يحتمل اشتراك كل أفراد الأسرة وغيرهم فى الإجابة .

٨ — يمكن للباحث إطالة وقت المقابلة حتى يوجه المختبر نحو موضوع البحث ، وهذا مما يصعب تحقيقه فى المقابلة غير المباشرة مثلا .

٩ — يمكن للأسئلة الحساسة أن توجه إلى المختبر بمهارة ، فإذا حدث ولاحظ الباحث حرجاً على المختبر أمكنه تغيير الموضوع أو شرح المشكلة التى يقوم البحث من أجلها وذلك إذا ما بدأ المختبر فى العصيان . وإجمالا يمكن للنواحى الحساسة أن تعالج عن طريق المقابلة الشخصية عنها فى الطرق الأخرى .

١٠ — يمكن عن طريق المقابلة الشخصية أن يحصل الباحث على فترة أطول من وقت المختبر عما لو تمت الإجابة فى غير وجوده .

١١ — يمكن للغة البحث أن تبسط لتتناسب والمستوى الثقافى للمختبر ، وبذلك يمكن تجنب عيوب الأسئلة التى تتميز بعدم الوضوح أو بصعوبة الصياغة .

عيوب طريقة المقابلة الشخصية :

١ — يعيش كل من المختبَر والمختبِر عادة فى عالمين مختلفين فلكل منهما فلسفته الاجتماعية ووجهة نظره ومثله فى الحياة وفى تفسير الظواهر الاجتماعية ، وقد لا تلتقى وجهات نظرهما إطلاقاً ، وهذا من شأنه أن يؤثر فى البيانات التى يحصل عليها الباحث ويجعلها قليلة الأهمية من ناحية الأغراض العلمية نتيجة لتأثر البيانات بالشعور الشخصى للباحث .

٢ — قد يتأثر المختبر فى إجابته نتيجة خطأ فى الإدراك أو الذاكرة ، وكلما كانت الظاهرة حديثة سهل تذكرها .

٣ — تتطلب هذه الطريقة تنظيماً كبيراً فى عملية اختيار وتمويل وملاحظة الباحثين

إذ غالباً ما تكون البيانات التى يحصل عليها الباحث غير دقيقة أو غير كاملة إذا لم يكن متمرناً وموجهاً توجيهاً كاملا .

٤ — تقترن طريقة المقابلة الشخصية عادة بكثرة مصاريف الانتقال وخاصة إذا ما كانت إقامة أفراد العينة بعيدة عن بعضها وما يصاحب ذلك أيضاً من إضاعة كثير من الوقت فى معرفة محال الإقامة

٥ — تتطلب عملية التحقيق عن طريق المقابلة الشخصيه وقتاً اطول للقيام للبحث وذلك إذا قورن بالوقت الذى تتطلبه الطرق الأخرى التى سنتكلم عنها فيما بعد .

٦ — يؤخذ على هذه الطريقة أن البحث إذا تم أثناء النهار كان أغلب من توجه إليهم الأسئلة من الزوجات ، أما إذا أردنا إجابات الأزواج أصبح ضرورياً أن يتم البحث فى المساء أو فى يوم العطلة الأسبوعية ؛ ولما كانت الفترة المسائية المناسبة لا تتجاوز عادة ساعة أو ساعتين كان لابد فى هذه الحالة من استخدام عدد كبير من الباحثين وهذا من شأنه زيادة مصاريف البحث .

ويمكن الاستفادة من استخدام طريقة المقابلة الشخصية إذا راعينا النواحى الفنية التالية :

١ — يجب أن يسبق استخدام طريقة المقابلة كثير من الإعداد والتفكير الذين يتفقان وظروف كل وضع اجتماعى ، وعلى ذلك يجب أن تظل خطة الاستمارة مرنة وعرضة للتغيير والتعديل قبل وضعها بصورتها النهائية ، وذلك بحسب ما سنجده من ظروف المختبرين .

٢ — على الباحث أن يعلم بموضوع الدراسة عن طريق قراءاته الخاصة فى الكتب أو البحوث السابقة ، أما أن يذهب لاختبار الغير وهو جاهل أو غير واع لاصطلاحات أو تفصيلات معينة فإنه يضيع بذلك الكثير من أهمية البحث .

٣ — يفضل دائماً أن يقدم الباحث للمختبر بطريقة شخصية ؛ وذلك بعد أن وجد أن خطابات التقديم لا تقوم بهذه المهمة كما يجب ، على أن يكون هذا التقديم عن طريق بعض المتحمسين للبحث ، وإذن يفضل أن تكون زيارة الباحث منتظرة حتى يمكن التعرف عليه بمجرد ذكر اسمه .

٤ – يستحسن أن يكون الباحث على علم بظروف المختبر حتى يمكن تعيين الوقت والمكان المناسبين للمقابلة .

٥ – يتجاهل بعض الباحثين قواعد اللياقة والمجاملة وخاصة عند مقابلتهم لأفراد من الطبقات العاملة البسيطة ، مع العلم بأن أى فرد من هذه الطبقات تأسره الكلمة اللطيفة المهذبة .

٦ – عند دراستنا لجماعة أو منظمة أو هيئة يجب على الباحث أن يبدأ بمقابلة قيادتها أو ذوى السلطة فيها قبل أية محاولة مع من هم دونهم وذلك لكى يضمن تعاون هؤلاء القادة وتزكيتهم له عند باقى الأفراد أو الأعضاء .

٧ – عقب توجيه التحية المناسبة يبدأ الباحث فى شرح الغرض من المقابلة على أن يبسط فى هذا الشرح قدر طاقته ، وهذا الشرح ضرورى إذا راعينا حق المختبر فى أن يعلم سبب التحقيق معه . ويتوقف مدى تعاون المختبر مع الباحث على مهارته فى إقناعه لانعدام مصلحة المختبر ، ولكن الواقع يثبت غير ذلك دائماً فالباحث طالما كان حسن التوجيه ، عالماً بالموضوع الذى يحقق فيه ، موفقاً فى اختيار الوقت والمكان المناسبين ، وفى إقناع المختبر بأنه فى حاجة إلى معونته بطريقة موضوعية ولأغراض علمية وبأنه ليس ثمة دوافع أخرى تختفى وراء هذه الغاية ، إذا وفق الباحث فى كل هذا تمكن من الحصول بدون مشقة على ما يريد من بيانات .

٨ – من التعليقات التى يذكرها الباحث أثناء المقابلة ما يكون له تأثير كبير على المختبر فيكون أكثر استجابة ووضوحاً ، بشرط أن توجه هذه التعليقات بإخلاص وأن تخلو من أى أثر للتهكم ، ومن هذه التعليقات .

« قليل جداً من الناس من لديهم مثل هذه المعلومات التى لديك » .

« إن ما تذكره من بيانات له قيمة لا تقدر » .

« لقد أوضحت لى بكلامك زاوية جديدة كانت خافية على » .

« لقد أوضح كلامك كثيراً من الحقائق » . . إلخ .

٩ – على الباحث أن يخلق أثناء المقابلة جواً يشعر فيه المختبر بحرية فى الكشف عن قضيته بطريقته الخاصة وعلى راحته وبخاصة فى البحوث التى قد يرى المختبر أنها تهمه شخصياً ، والمختبر هنا فى حاجة إلى مستمع متجاوب لا إلى محقق رسمى .

المقابلة غير المباشرة

Questionnaire

يعتبر استخدام المقابلة غير المباشرة كوسيلة لجمع البيانات من أوسع الطرق انتشاراً ، ولكنها برغم ذلك تتميز أيضاً بأنها من أكثر الطرق عرضة للنقد وتتمثل هذه الطريقة فى أبسط صورها فى جدول للأسئلة يرسل بواسطة البريد إلى عدد من الأشخاص الذين يختارون كعينة للبحث على أن يقوم هؤلاء الأشخاص بملء الإجابات المطلوبة ثم إرسالها ثانية إلى القائم بالبحث. إلا أن هذه الطريقة قد تختلف فى تفاصيلها وتأخذ شكلا من الأشكال الآتية :

(ا) الاستغناء عن إرسال قائمة الأسئلة عن طريق البريد والاكتفاء بنشرها فى صحيفة أو مجلة على أن يكون الرد عليها بواسطة البريد .

(ب) إرفاق الأسئلة بنوع معين من السلع على أن يرسل المستهلك إجابته عن طريق البريد .

(ح) إذاعة الأسئلة عن طريق الراديو أو التليفزيون .

(د) توزيع الأسئلة باليد على أفراد العينة ثم جمعها منهم ثانية باليد أو ردها عن طريق البريد .

وتتراوح استمارة البحث بين قائمة صغيرة للأسئلة لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة إلى كتيب صغير قد يتجاوز العشر صفحات ، كما تختلف الاستمارة من ناحية نوع الأسئلة فتأخذ أحد الأشكال الآتية :

(ا) أسئلة مقفلة ، وذلك عندما لا يتعدى المطلوب أكثر من الاختيار من بعض الإجابات المعدة فعلا فى الاستمارة . وقد تحدد هذه الإجابات تفضيل شىء على آخر أو ذكر رأى معين أو اتجاه معين .

(ب) أسئلة مفتوحة ، وذلك عندما تتطلب الاستمارة كتابة مقال أو موضوع يتصل بالبحث كأن يسأل الشخص عن العوامل التى تؤثر فى ترابط الأسرة أو عدم

ترابطها . ويستعمل هذا النوع من الأسئلة عادة عندما يتطلب الأمر دراسة عدد محدود من الحالات أو إذا كانت تمهيداً لدراسة مشكلة جديدة .

(ح) أسئلة مصورة ، والغرض من هذه الأسئلة مجرد الترغيب فى الإجابة أو تبسيطها فيوضع السؤال لتكون إجابته عن طريق الاختيار من بين عدد من الرسوم ، فإذا كان السؤال مثلا ، كم عدد أفراد أسرتك ؟ كان على المختبر أن يختار العدد من بين عدد من الرسوم يوضح أحدها اثنين والآخر ثلاثة والثالث أربعة وهكذا .

وسنقتصر فى نقدنا لهذه الطريقة على الشكل الأكثر انتشاراً وهو ذلك الذى يتمثل فى إرسال قائمة الأسئلة ثم إعادتها بعد الإجابة عنها عن طريق البريد .

مزايا طريقة الاستبيان :

١ — يمكن للبحث أن يشتمل منطقة جغرافية أوسع من تلك التى يشملها البحث الذى تجمع بياناته عن طريق الاتصال الشخصى وذلك دون زيادة فى النفقات .

٢ — قلة نفقات البريد إذا قيست بنفقات الاتصال وجهاً لوجه .

٣ — ضآلة نفقات تمرين الباحثين وتوفير الجهد والوقت الذى يضيع بسبب هذا التمرين ، هذا علاوة على أنها لا تتطلب عدداً كبيراً منهم لجمع البيانات .

٤ — ضآلة نفقات الحالات التى يرفض أصحابها الإجابة إذا قيست بمثل تلك الحالات إذا استخدمت طريقة المقابلة الشخصية .

٥ — يكون لدى المختبر عادة الاستعداد للإجابة بحرية وصراحة أكثر مما يكون لديه فى حالة المقابلة الشخصية طالما أن شخصيته مجهولة . وإن كان هذا لا يعنى أنه ليس هناك من الناس من يخشى أن يكتب رأيه بصراحة خشية إمكان معرفة شخصيته من مجرد الكتابة .

٦ — يمكن لقائمة البحث أن تصل إلى الأشخاص الذين يصعب مقابلتهم شخصياً مثل هؤلاء الذين يسكنون القصور وحيث يحميهم خدمهم أو موظفوهم عادة من مقابلة الغرباء ، وإن كان هذا لا يمنع أيضاً من إلقاء قائمة البحث فى سلة المهملات عقب استلامها بواسطة الشخص نفسه أو سكرتيره بمجرد قراءة عنوانها .

٧ — التخلص من ظاهرة عدم استلطاف المختبر للباحث فى بعض الأحيان والتى تدعو عادة إلى عدم الاستجابة معه .

٨ — تمكن هذه الطريقة وضع أسئلة على مستوى معين غير قابل للتغيير أو التعديل فى الوقت الذى يمكن للباحث فيه فى طريقة المقابلة الشخصية أن يعدل من حقيقة السؤال أو يوحى بإجابة معينة .

٩ — تهيئ هذه الطريقة للمختبر الوقت المناسب للإجابة عن الأسئلة كما تهيئ له فرصة البحث عن بعض البيانات المطلوبة التى لا يتذكرها أو لا يكون متأكداً منها وهى فى الوقت نفسه محفوظة لديه فى مكان ما من منزله أو مكتبه .

١٠ — تدعو هذه الطريقة إلى ارتفاع نسبة الردود التى تمثل رأى رجل البيت عنها فى تلك التى تأتى عن طريق المقابلة الشخصية أو الاتصال التليفونى وحيث يمثل أغلبها رأى سيدة البيت .

عيوب طريقة الاستبيان :

١ — لا يمثل الأشخاص الذين يبعثون بردهم العينة التى أرسل إليها الاستبيان ، ذلك لأن نسبة من يردون تختلف بحسب النوع والثقافة والمستوى الاقتصادى وغيرها من المتغيرات المختلفة ، ويعتبر هذا أكبر عيب يمكن أن يوجه إلى هذه الطريقة ، بل إنه عيب يفوق وحده كل المزايا التى ذكرت لهذه الطريقة وعلى ذلك أصبح ضرورياً أن نبتعد فى دراستنا عن هذه الطريقة ما لم يصحبها من الوسائل ما يمنع تحيز العينة وذلك وبالحصول على رد أكبر عدد ممكن ممن أرسل إليهم استمارة البحث ، أو تعويض النقص عن طريق المقابلة الشخصية .

٢ — وجد أن الردود التى تصل من الأشخاص الذين أرسلت إليهم الاستمارة تكون فى العادة ضئيلة . وتتراوح نسبتها فى العادة بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من مجموع ما يرسل . وتتغير هذه النسبة زيادة أو نقصاً تبعاً للمختبرين أنفسهم . وعلى هذا الأساس ترتفع نسبة الردود إذا روعى عدد من الأسس فى تصميم استمارة البحث خلاف الأسئلة مثل شكل الاستمارة وطولها ولون الورق المطبوعة عليه والخطاب المرفق ، ومدى تحدى المعلومات للمختبرين وإثارتها لهم .

٣ — يكتب المختبر إجاباته دون مساعدة الباحث ، وهذا من شأنه احتمال الخطأ فى فهم بعض الأسئلة أو عدم الإجابة عن بعضها أو كتابة إجابات يصعب تفريغها مما يؤدى إلى استبعاد نسبة كبيرة من الردود . ويمكن تحاشى هذا العيب إذا راعينا فى تصميم الاستمارة البعد عن الأسئلة الغامضة ، والتى تأتى فى الوقت نفسه بإجابات غامضة ، وإذا راعينا أيضاً أن تكون أسئلتنا محددة وتتميز بالبساطة والسهولة ، وأن نتجنب الأسئلة التى توحى بإجابات أو تقديرات شخصية ، فلا نسأل مثلا ، ما رأيك فى البرامج التليفزيونية ؟ ونسأل بدلا عن ذلك ، كم عدد الساعات التى تقضيها أمام التليفزيون ؟ أو أى البرامج تحب ؟

٤ — يصعب فى كثير من الحالات صياغة الأسئلة بالبساطة والوضوح المطلوبين لكى يفهمها كل الأفراد بمختلف ثقافاتهم ومستوياتهم الحضارية ، وذلك حتى يتمكن المختبر العادى أو أقل من العادى من فهمها .

٥ — لضمان الحصول على أكبر نسبة من الردود يلجأ مصمم الاستمارة إلى اختصار عدد الموضوعات وعدد الأسئلة مع ما قد يصاحب هذه التضحية من قصور فى البحث .

٦ — صعوبة الاعتماد على صحة البيانات وصدقها فى غياب الباحث .

٧ — يصعب عمليًّا إعادة الاستمارات غير الواضحة أو الناقصة إلى أصحابها لتكملتها أو توضيحها .

٨ — يفضل الناس الكلام على الكتابة عادة وعلى ذلك فإذا أردنا ردهم كتابة تطلب هذا أن تكون لغة الجدول من نوع معين يجذب الاهتمام ، وقد يكون ذلك على حساب بعض الموضوعات أو الأسئلة .

٩ — يصعب الحصول على قائمة بعناوين الأفراد ذوى الدخل المحدود .

١٠ — يميل أغلبية الناس إلى التأخر فى الرد وهذا يتطلب الانتظار فترة طويلة لضمان الحصول على أكبر عدد من الردود .

١١ — يستبعد من قائمة الأسئلة عادة الأسئلة التى قد تضايق أو تحرج المختبر بينما يكون التمهيد لها سهلا فى طريقة المقابلة الشخصية .

هذا ويمكن التغلب على عدد كبير من العيوب السابقة إذا ما وزع الاستبيان باليد عن طريق بعض من يهتمون بالمساعدة أو يكون لديهم الاستعداد لذلك على أن يكونوا مسئولين عن إعادة الردود ثانية . وقد نجحت هذه الطريقة فى بعض البحوث التى اعتمدنا فيها على طلبة المدارس فى تسليم الاستبيان لأولياء أمورهم . كما يمكن أن نتجنب تحيز العينة أيضاً عن طريق الاستعانة بالمقابلة الشخصية فى الحالات التى لم ترد بعد فترة معينة .

الملاحظة Observation

تعتبر الملاحظة من أهم الطرق المستخدمة لجمع البيانات . كما أنها فى الوقت نفسه أقدم هذه الطرق جميعاً إذا لم يكن عند الإنسان فيما مضى سوى هذه الطريقة للدراسة ، والواقع أن كثيراً من أنماط السلوك يمكن دراستها عن طريق الملاحظة المباشرة كما هو الحال فى ملاحظة الأطفال وتصرفاتهم عندما يجتمعون معاً ، كيف يلعبون وكيف يتشاجرون وكيف يتعاونون وكيف يعتدون على بعضهم ، كل هذا يمكن ملاحظته فى كثير من السهولة واليسر . أما من ناحية دراسة المشاكل الاجتماعية فقد خلقت الملاحظة مجالات كثيرة للدراسة ، بدأت أولا بالكتابات الصحفية التى كثيراً ما أوحت بدراسة عدد كبير من المشاكل علمياً ، وعلى الرغم من أن العلماء لا يقبلون فى العادة ما يكتبه الصحفيون كأساس للتعميم إلا أنهم كثيراً ما يستفيدون فى دراساتهم العلمية بما يكتبه هؤلاء الصحفيون .

وتنقسم الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات إلى نوعين يختلفان عن بعضهما فى الطرق التى تجمع بواسطتها هذه البيانات . وهذان النوعان هما الملاحظة غير الموجهة والملاحظة الموجهة وسنتكلم عن كل منهما :

الملاحظة غير الموجهة Non-Controlled Observation :

وهى الملاحظة التى يلجأ إليها الباحث دون استخدام آلات ضابطة أو وسائل معينة لقياس الظاهرة موضوع الدراسة . وفى هذه الحالة إذن ، تترك الظروف التى تتم فيها الملاحظة ، والمواد التى تسجل للباحث نفسه وإلى العوامل التى قد تؤثر عليه . وقد استخدم كثير من الباحثين الأول هذا النوع من الملاحظة للوصول إلى البيانات التى يريدونها كما كان يفعل بوث ولنبرج Lundberg ، وقد تميزت دراساتهم بما كان يصاحبها من بيانات وصفية .

ويعيب طريقة الملاحظة غير الموجهة أنها تعطينا شعوراً بأننا نعلم عما نلاحظه أكثر مما نعلم فعلا ، وعلى هذا الأساس يتجه بنا شعورنا نحو التحيز دائماً . ولكننا مع ذلك

وفى كثير من الظروف لا نجد أمامنا سوى هذا النوع من الملاحظة لاستخدامه لأن مواقف الحياة التى يمكن أن نطبق عليها ظروف الملاحظة الموجهة قليلة . وهذا يدعونا إلى أن نلجأ إلى الملاحظة غير الموجهة فى حالات كثيرة : وما علينا والأمر كذلك إلا أن نختار الوقت المناسب للملاحظة ، وذلك من ناحية الظروف التى تتم فيها الملاحظة وأوضاعها الاجتماعية المناسبة ، ولهذا يحسن دائماً أن ندخل على هذا النوع من الملاحظة عدداً من الطرق والأجهزة التى تتناسب وموضوع الدراسة كلما أمكن ذلك .

وقد تتميز الملاحظة غير الموجهة بعدم المشاركة وذلك حينما تكون الملاحظة عن بعد ودون علم الأشخاص موضوع الملاحظة كأن يمر الباحث فى أحد الأحياء لملاحظة ما يفعله الناس ثم يسجل مايراه دون علم هؤلاء الناس ويطلق على هذا النوع من الملاحظة :

Non-controlled and non-participant observation.

ويعيب هذا النوع أن أثر العامل الشخصى يكون واضحاً وذلك حينما لا يتمكن الباحث من فهم أو تعليل كثير مما يدور أمام عينيه .

وقد تتميز الملاحظة غير الموجهة بالمشاركة ويطلق عليها :

Non-controlled participant observation.

والباحث فى هذه الحالة يعيش وسط الجماعة موضوع الملاحظة كما قد يشاركها حياتها وبذلك تكون الجماعة على علم بشخصيته وبالغرض من وجوده معها ومن دراسته وبذلك يمكننا أن نقرر بأن شارلز بوث قد استخدم طريقة الملاحظة المشاركة فى دراسته لسكان لندن حينما اشترك فى حياة هؤلاء الناس لفترة من الزمن استطاع خلالها أن ينفذ إلى أعماق حياتهم الخاصة وكان من المستحيل أن يصل إليها ما لم يكن قد استبعد تلك الفوارق الاجتماعية والعقلية التى كانت تقوم حائلا بينه وبين هؤلاء الناس ، وذلك عن طريق المشاركة الفعلية .

أما فى بحث Middletown لروبرت وهلين ليند فقد لجأ الباحثون الذين كانوا يعاونونها فى البحث إلى المعيشة مع الأسر فى غرف يؤجرونها من أصحابها وذلك لكى تسهل عليهم عملية الملاحظة المشاركة ، موجهة كانت أو غير موجهة . ويكتب روبرت وهلين ليند عن ذلك : « لقد كان القائمون بالبحث يشاركون السكان حياتهم فى المدينة كلما أمكن

ذلك ، كانوا يعقدون الصداقات ويشاركون فى شتى المناسبات كما لو كانوا من سكان ميدلتون، وقد مكنهم هذا من الحصول على بيانات تلقائية كثيرة (بعيدة عن التكلف) ، كانوا يتناولون عشاءهم أحياناً مع مدير أحد المصانع ، وأحياناً أخرى مع أحد زعماء العمال أو مع أحد عمال اليومية ، كما كانوا خلال فترة البحث يذهبون إلى الكنائس ويحضرون الاجتماعات المدرسية والسياسية وجلسات المحاكم والاجتماعات العمالية والمحاضرات وحفلات العشاء السنوية ، كما كانوا يترددون على الأندية ويشاركون حتى فى حفلات اللعب بالورق وهكذا تمكنوا فى نهاية فترة الدراسة من الحصول على كثير من البيانات التى ما كان يمكن الحصول عليها إلا عن هذا الطريق »(١).

الملاحظة الموجهة Controlled Observation :

تعتبر الملاحظة الموجهة امتداداً للملاحظة غير الموجهة من ناحية أن الثانية هى التى مهدت الطريق للأولى . وتقوم الملاحظة الموجهة على أسس منظمة وخطط محددة تسبق عملية الملاحظة نفسها وتوجه هذه العملية فى الوقت نفسه . وعلى ذلك وجدناها تتميز بتعريفها الدقيق للوحدات التى ستكون موضع الملاحظة ، والبيانات التى ستسجل دون أن يترك ذلك لعامل الصدفة أو للاختيار الوقتى ، كما تتميز أيضاً باستخدام الوسائل الآلية والاختبارات وكل ما يساعد على الدقة فى الملاحظة قدر الاستطاعة .

ومن أهم الدراسات التى قامت على أساس هذا النوع من الملاحظة تلك التى قامت فى ميدان الطفولة وحيث استخدمت مجموعة متنوعة من الأدوات مثل أجهزة تسجيل الصوت والحركة وجداول تسجيل مراحل النمو والتى تستخدم فى العادة فى مرحلة ما قبل بلوغ سن المدرسة بدلا من اختبارات الذكاء . كما تستخدم الملاحظة فى هذا المجال أيضاً عدداً من الأدوات الميكانيكية والجداول والرسوم والتى تستخدم لتسجيل ما يحدد وعى الطفل الفعلى وتصرفاته ومدى تحكمه فى جسمه ورد الفعل الاجتماعى ، على أن يسجل فى الجدول تفصيلات ما يقوم به الطفل من جهد نحو هدف معين .

ومن هذه البحوث ما عمل على أطفال الحضانة فى الولايات المتحدة وأشهرها

(١) The Lynds, Middletown, p. 506.

ما قامت به دوروثى سوين Swaine فى معهد Yale للعلاقات الإنسانية، وحيث كان الأطفال يهيأون للملاحظة دون تنبيههم إلى أنهم ملاحظون ، وكان الاهتمام يوجه أساساً إلى التصرفات الاجتماعية وأساليب رد الفعل نحو مجموعة مختلفة من المؤثرات يوجهها الأطفال أثناء وجودهم فى الحضانة وخاصة ما تعلق منها بالأشياء التى تخص غيرهم ، وتصرفاتهم نحو غيرهم من الأطفال . وإذن فالملاحظة كأداة من أدوات البحث تتميز بأنها تسمح بتسجيل السلوك وقت حدوثه مما يقل معه تأثير ما يمكن للذاكرة أن تحرفه ، هذا علاوة على أن هناك كثيراً من الموضوعات التى يكون من الأفضل أن تستخدم فيها طريقة الملاحظة إذا أريد دراستها كما هو الحال فى دراسة العادات الاجتماعية وطريق التعامل بين الناس وطريق تربية الأطفال ، كما تتميز الملاحظة عن غيرها من الطرق بأنها لا تتطلب من الأشخاص موضع الملاحظة أن يقرروا شيئاً ، بل إنهم فى كثير من الأحيان لا يعلمون أنهم موضع الملاحظة إطلاقاً ، وبذلك تخلصنا الملاحظة من حرج المقابلات الشخصية والاختبارات والتجارب التى قد يتردد الناس فى المعاونة فيها أو الإجابة عن أسئلتها ، كما قد يضيقون بها أولا يجدون لها متسعاً من الوقت .

هذا ولا تخلو طريقة الملاحظة من عيوب ، فقد يتطلب الأمر دراسة ظواهر معينة عن طريق الملاحظة ولكن قد يصعب فى حالات كثيرة التنبؤ بوقوعها مقدماً ، بل إنه فى حالة وقوعها قد نجد أن ملاحظتها تتطلب كثيراً من العناء والجهد . وهذا ما يحدث إذا أردنا ملاحظة ما يحيط بظاهرة كالزواج أو الوفاة فى مجتمع معين ، وحيث يضطر الباحث إلى انتظار مثل هذه الظواهر فترة غير محدودة ، هذا علاوة على أن هناك من الموضوعات ما يصعب أو تتعذر ملاحظته كما هو الحال فيما يختص بالسلوك الجنسى أو الخلافات العائلية وحين يصبح من الأيسر فى مثل هذه الحالات أن نلجأ إلى طرق أخرى كالمقابلة الشخصية .

الاتصال التليفونى Telephone Interview

يعتبر الاتصال التليفونى للحصول على البيانات فى البحوث الاجتماعية من أحدث الطرق التى استخدمت لهذا الغرض ، وبخاصة للحصول على البيانات التى تتعلق برأى المستمعين إلى الراديو أو مشاهدى التليفزيون ، كأن يسأل الشخص الذى يرد على المكالمة إن كان جهاز الراديو وقت طلبه مغلقاً أو شغالا ، فإن كان شغالا ، يسأل عن البرنامج أو المحطة التى يستمع إليها ، كما قد يسأل عن رأيه فى برنامج معين يكون قد استمع إليه خلال فترة معينة تسبق الاتصال التليفونى .

ولا تقتصر طريقة الاتصال التليفونى على البيانات الخاصة بمستمعى الراديو ومشاهدى التليفزيون بل إن كثيراً من البحوث التى يرغب أصحابها فى توفير الوقت والنفقات تلجأ إلى استخدام هذه الطريقة كأن يقوم الباحث بالاتصال بربات البيوت للحصول على رأيهن فى سلعة معينة أو الحصول على بيانات تتعلق بأجور الخادمات وساعات عملهن وكيفية تأمينهن وغير ذلك من موضوعات .

ويمكن عند اختيار العينة أن يقتصر الاتصال التليفونى على من لديهم تليفونات ، وأن يكون الاتصال شخصياً بمن ليس لديهم تليفونات .

ونظراً لما توفره هذه الطريقة من وقت ونفقات أصبحت – وخاصة فى الولايات المتحدة – من الطرق التى يعتمد عليها فى البحوث التى تتطلب السرعة والرخص ، إذ يمكن لباحث واحد أو باحثين عمل الاستفسارات اللازمة بين جزء كبير من سكان مجتمع ما فى وقت قصير ذلك لأنه فى الإمكان الاتصال بعدة مئات من الأفراد فى يوم واحد وطريقة الاتصال التليفونى كغيرها من الطرق لها مزاياها وعيوبها ويمكن تلخيصها فيما يلى :

مزايا طريقة الاتصال التليفونى :

١ – تعتبر أسرع طريقة للحصول على البيانات إذ يمكن للباحث أن يقوم بثلاثين اتصالا فى ساعة واحدة إذا كانت مهمته قصيرة .

٢ — وجد أن نسبة رفض الإجابة محدودة فى العادة ولا تزيد على ٣ ٪ من أفراد العينة ، وينحصر العيب هنا فى عدم رفع السماعة إطلاقاً أو فى انشغال التليفون .

٣ — يمكن استخدام هذه الطريقة فى الوقت المناسب للحصول على البيانات وهذا من شأنه استبعاد عامل النسيان أو ما تحرفه الذاكرة .

٤ — يسهل تمرين ومراقبة الباحثين وحيث يمكن اجتماعهم مع المراقبين أو المراجعين فى غرفة واحدة أثناء العمل .

٥ — يسهل تعديل الأسئلة وجعلها تتناسب من باحث لآخر .

٦ — قلة نفقاتها والتى لا تتجاوز قيمة المكالمة التليفونية .

٧ — الاطمئنان إلى توزيع أفراد العينة وذلك لسهولة الحصول على قائمة بأسمائهم وعناوينهم .

٨ — تعتبر هذه الطريقة مطمئنة من ناحية تمثيل أفراد العينة للمجموع إذا ما كانت الدراسة تتعلق بطبقات معينة يملك أغلب أفرادها أجهزة تليفون .

٩ — يمكن باستخدام هذه الطريقة أن يشمل البحث أفراداً تفصل بينهم مسافات طويلة فى مدينة معينة دون أن يكون ذلك سبباً فى زيادة النفقات .

عيوب طريقة الاتصال التليفونى :

١ — لا يكون أفراد العينة فى العادة ممثلين للمجموع بشكل يدعو إلى الاطمئنان . ذلك لأن هؤلاء الذين يملكون تليفونات فى بيوتهم لا يمثلون سكان أى مجتمع تمثيلا صحيحاً لأنهم يكونون فئة معينة من ناحية الدخل . ولما كان للوضع الاقتصادى دائماً ارتباط بالوضع الاجتماعى أصبح مما يعيب البحث الاقتصار على عينة من هذا النوع ، والعينة على هذا الأساس تكون متحيزة ومضللة إن لم تعتمد هذه الطريقة على وسائل تعمل على استبعاد هذا العيب بأن نضيف إلى العينة نسبة ممن ليست لديهم تليفونات نحصل على بياناتها عن طريق الاتصال الشخصى مثلا . أما إذا كان البحث مركزاً على طبقة معينة كالطبقة الوسطى أو الطبقة الغنية فى مجتمع من المجتمعات فإن العينة تصبح أكثر تمثيلا للمجموع .

٢ — لا يمكن للمكالمة إلا أن تقتصر على عدد محدود من الموضوعات ، لأن فترة

الاتصال يجب أن تكون قصيرة في حدود دقيقتين مثلا ، أما إذا كانت قائمة البحث طويلة فغالباً ما تدعو إلى ضيق المختبر الذى قد يلجأ إلى إنهاء المكالمة أو إعطاء بيانات خاطئة عمداً يضطر الباحث إلى قبولها دون مناقشة خاصة وأنه لا يرى المختبر شخصياً ؛ ولا يمكن والأمر كذلك أن يستنتج ما يدور فى ذهنه من مغالطة .

٣ — يصعب عن طريق الاتصال التليفونى الحصول على البيانات الشخصية مثل تلك التى تتعلق بالسن والدخل والجنسية .

٤ — يصعب الإباحة تليفونياً ببعض البيانات التى تتعلق بالرأى خاصة وأن وضع المختبر لا يمكنه من التأكد من شخصية الذى طلبه .

٥ — تقتصر مثل هذه البحوث على المدن نظراً لأن نسبة من لديهم تليفونات فى المجتمعات الريفية ضئيلة جداً .

٦ — لا يكون لدى المختبر فى العادة الوقت الكافى لتركيز إجابته أو تهيئة نفسه للإجابة .

٧ — يكون الباحث فى وضع لا يمكنه من ملاحظة الأثر الذى يتركه السؤال على المختبر ، ولهذا أهميته فى بعض البحوث .

٨ — يصعب تأمين سرية البيانات فى التليفونات المشتركة ، وهى شائعة فى الخارج .

٩ — لا تستغرق المكالمة سوى فترة قصيرة جداً ، والباحث لكى يعمل أربع ساعات فى اليوم مثلا لا بد له أن يقوم بعدد كبير من المكالمات ، وفى هذا كثير من المضايقة والملل .

الفصل الرابع

العينات وطرق اختيارها

- مقدمة
- طرق اختيار العينة
- طرق اختيار وحدات العينة
- حجم العينة

الفصل الرابع

العينات وطرق اختيارها

مقدمة :

من أهم المسائل التى تواجه الباحث الاجتماعى عند شروعه فى القيام ببحثه هو تحديد نطاق العمل . وعلى الرغم من أن لكل باحث ظروفه الخاصة التى تحدد نطاق العمل اللازم له والمجهود والمال الممكن بذلهما فى سبيل إنجازه ، إلا أنه من الواضح أنه كلما زاد عدد المفردات التى يشملها البحث أيًّا كان نوعه أصبحت النتائج التى يتوصل إليها الباحث مستندة إلى أساس أقوى ، غير أن مشقة العمل من جهة وإمكان الحصول على نتائج لا بأس بها بإجراء التجارب على عدد محدد من المفردات من جهة أخرى ، هو الذى يجعل البحوث العلمية تقوم على أساس دراسة عينات محدودة ، مختارة من المجموعات التى نرغب فى التعرف على خواصها بدلا من دراسة المجموعات الأصلية ذاتها . والواقع أنه فى معظم الحالات يكاد يكون من المستحيل عمليًّا وصف المجموعات الكبيرة إلا عن طريق دراسة عينات تمثلها ، على أنه من الواضح أن محاولة التعرف على خواص المجموع عن طريق دراسة عينة مختارة منه تنطوى على بعض التضحية فى دقة النتائج التى نحصل عليها . ويتوقف مقدار هذه التضحية إلى حد كبير عن طريقة اختيار العينة التى ستكون موضوع البحث .

وهناك نقطتان يجب مراعاتهما فى اختيار العينات ، تختص الأولى بخلو العينة من التحيز فى صوره المختلفة ، وتختص الثانية بحكم العينة وعلاقته بدرجة الدقة التى يمكن أن نتوقعها عند تعميم النتائج التى نحصل عليها من دراسة العينة على المجموع الذى اختيرت منه ، وهو الهدف الذى نسعى إليه دائماً من دراسة العينات ، كما يجب أن يكون هناك تعريف واضح للمجموع ومفرداته يوضح تماماً ماذا تمثل العينة .

طرق اختيار العينة

هناك عدد من الطرق التى تتبع فى اختيار العينة منها الطريقة العشوائية والطريقة الطبقية والطريقة الغرضية ، Purposive Sampling والتى تتمثل فى اختيار عينات تكون متوسطاتها عند الاختيار متفقة مع المتوسطات المعروفة للمجموع وذلك فى عدد من النواحى تمهيداً لاختيار نواح أخرى غير معروفة . ولاختيار العينة طريقة أخرى لا يراعى فيها أى نظام معين فى الاختيار ويطلق عليها Unsystematic Sampling . وسنكتفى فى هذا الجزء من الكتاب بدراسة الطريقتين الأوليين لأنهما أوسع طرق اختيار العينة انتشاراً وأكثرها اعتماداً على قانون الاحتمالات وأبعدها عن التحيز تبعاً لذلك .

الطريقة العشوائية Random Sampling :

يطلق هذا الاسم على طريقة اختيار العينة التى تعطى كل مفردة من مفردات المجموع نفس الفرصة للظهور ، وسنرى فيما بعد كيفية ممارسة هذه الطريقة . وهى تتميز بما يلى :

١ — لا تتطلب معرفة سابقة بمميزات أو صفات المجموع ولا بكيفية توزيع هذه الصفات بين أفراد ، وعلى ذلك فلا داعى لمعرفة صلة الأفراد بالظاهرة موضوع الدراسة مقدماً .

٢ — تعتمد هذه الطريقة أكثر من غيرها على قانون الاحتمالات مما يبعدها عن عنصر التحيز إذا كان استعمالها دقيقاً .

وإلى جوار هاتين الميزتين ، نجد لهذه الطريقة عيوباً منها :

١ — يحتاج الأخذ بها إلى قائمة حديثة كاملة بأسماء مفردات المجموع .

٢ — يتطلب استخدامها ترقيم كل أفراد المجموع مع ما يتبع ذلك من عملية الاختيار وما تتطلبه من إضاعة كثير من الوقت والجهد .

٣ — يتطلب الأخذ بها أن يكون حجم العينة كبيراً إذا قيست بحجمها إن اختيرت بالطريقة الطبقية التي سنشرحها بعد .

٤ — يكون أفراد العينة الذين يختارون بهذه الطريقة فى أغلب الأحوال مبعثرين جغرافياً فى مدى أوسع مما يعمل على بذل جهد أكبر ونفقات أكثر .

الطريقة الطبقية Stratified Sampling :

تختلف هذه الطريقة عن الطريقة العشوائية فى أننا نبدأ أولا عند الأخذ بها بتصنيف المجموع طبقياً إلى قسمين أو أكثر ، ثم نأخذ العينة المطلوبة بعد ذلك من كل طبقة بإحدى الطرق العشوائية العادية . فإذا أردنا مثلا أن نحصل على عينة تمثل طلبة إحدى كليات الجامعة تطلب الأمر أولا أن نقسم المجموع إلى قسمين الأول للطلبة والثانى للطالبات ، فإذا أردنا عينة قدرها ١٠٪ أخذنا من كل من القسمين النسبة المطلوبة بإحدى الطرق العشوائية . وبذلك نضمن أن تكون العينة ممثلة للنوعين بحسب توزيعهما الحقيقى فى المجموع ، بينما لو كنا قد أخذناها منذ البداية بالطريقة العشوائية من قائمة واحدة ما كان مؤكداً أن تصبح العينة ممثلة للتوزيع الحقيقى . وعلى ذلك يمكن إجمال مميزات هذه الطريقة فيما يلى :

١ — ضمان تمثيل العينة للمجموع عن طريق أخذ نسبة معينة من كل طبقة .

٢ — يمكن باستخدام هذه الطريقة الاكتفاء بعدد محدود من كل طبقة ، ويدعو ذلك بالتالى إلى صغر حجم العينة ، وذلك بعد أن تأكدنا من تقسيم المجموع إلى طبقات متقاربة ، وهذا يدعو فى النهاية إلى توفير الجهد والنفقات .

٣ — يمكن فى بعض الحالات باستخدام هذه الطريقة أن نحصل على عينة تتميز بعدم بعثرتها جغرافياً مثل تلك التى نختارها بالطريقة العشوائية ، وذلك فى حالة اختيار عينة تمثل مدينة معينة قبل وبعد تقسيم المدينة إلى أحياء معينة .

٤ — تفيد الطريقة الطبقية كثيراً فى حالة استخدامنا لطريقة المقابلة غير المباشرة فى الحصول على البيانات لأننا سنعرف منذ البداية نواحى التمييز فى العينة لنعمل على تجنبها باستخدام بعض الوسائل الأخرى لتكملة الحالات الناقصة .

ولهذه الطريقة عيوبها أيضاً من ناحية أن تقسيم المجموع إلى طبقات معينة، ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية يتطلب أن يكون القائم بالتصنيف على علم مقدماً بعدد كبير من المتغيرات وصلتها بموضوع البحث ، هذا علاوة على أن عملية التصنيف فى حد ذاتها مضيعة للجهد والوقت .

طرق اختيار وحدات العينة

يجب أن يكون اختيار مفردات العينة على أساس عشوائى بصرف النظر عن الطريقة التى تستخدم لاختيار العينة نفسها ، عشوائية أو طبقية أو غيرها ، وفيما يلى توضيح لطرق هذا الاختيار :

١ – الاختيار بالقرعة Selection by lot :

ويتمثل هذا الاختيار فى إعطاء كل فرد من المجموع رقماً يكتب على ورقة صغيرة ، على أن تكون كل الأوراق متساوية فى المساحة والسمك ، ثم توضع الأوراق فى إناء أو صندوق وتخلط جيداً ثم يسحب العدد المطلوب من الأوراق دون نظر للإناء أو الصندوق أثناء عملية السحب . ولاشتراط تساوى الأوراق فى المساحة والسمك أهمية من ناحية أننا إذا كنا نسحب أوراقاً مطوية فى إناء مثلا نجد أن الأصابع تميل إلى التقاط الأوراق الكبيرة .

وواضح من هذه الطريقة أنها مضيعة للوقت من ناحية ضرورة إعداد قطع صغيرة من الورق ثم إعطاء رقم لكل اسم أو حالة فى القائمة الأصلية للمجموع ، ثم كتابة الأرقام على الأوراق ، وأخيراً تسجيل الأسماء من الكشف الأصلى بعد السحب . وقد يستعاض عن هذه الطريقة بقائمة الأرقام العشوائية ، وهى قوائم رتبت الأرقام فيها بطريقة غير متحيزة بحيث تعطى الأرقام جميعاً فرصة متماثلة للظهور ، كما قد تستعمل عجلة الروليت فى اختيار الأرقام عشوائياً ؛ وإن كان من الضرورى التأكد من أن العجلة غير متحيزة لأرقام معينة .

٢ – الاختيار على أبعاد منتظمة Selection at regular intervals :

وتتمثل هذه الطريقة فى اختيار العدد المطلوب للعينة من القوائم أو من بطاقات الأسماء على أبعاد رقمية ثابتة أو مسافات معينة واحدة ، فإذا أردنا اختيار عشر الأسماء التى فى القوائم مثلا اتبعنا لذلك الخطوتين التاليتين :

(ا) إحضار عشر أوراق صغيرة ورقمناها من واحد إلى عشرة ، ثم نسحب واحدة منها لتحديد الرقم الذى سنبدأ به ولنفرض أنه كان سبعة .

(ب) نبدأ بعد ذلك باختيار الاسم رقم ٧ ثم ١٧ ، ٢٧ ، ٣٧ وهكذا حتى تنتهى كل الأسماء التى فى القوائم . وتعتبر الحالات التى اختيرت هى العينة المطلوبة .

ويمكن القيام بنفس الخطوتين بالنسبة للبطاقات إن كان لكل فرد فى المجموع بطاقة. فإذا ما كانت هناك صعوبة لكبر عدد البطاقات أو لأن البطاقات مثبتة فى أحد الأدراج يصبح من الأفضل فى هذه الحالة أن يكون الاختيار على أساس الأبعاد المتساوية وذلك بضم البطاقات إلى بعضها واستعمال المسطرة لاختيار بطاقة كل سنتيمتر واحد أو كل ٢سم بحسب ما يتطلبه حكم العينة . ويشترط فى هذه الحالة أن يكون سمك البطاقات واحداً وإلا كانت النتيجة متحيزة للبطاقات السميكة . وإذا كانت البطاقات مثبتة فى أكثر من درج ينقل الباقى بعد آخر اسم إذا تبقى شىء لكى يضاف إلى البطاقات التى فى الدرج الذى يليه .

وقد يكون الاختيار على أساس مكان أو أمكنة معينة فى القائمة كأن يختار مثلا أول اسم أو آخر اسم أو الاسم الذى يتوسط كل صفحة وإلى آخر ذلك من طرق للاختيار .

٣ – الاختيار على أساس المربعات Selection from grids :

وهى طريقة تستعمل إذا أردنا اختيار عينة تمثل إقليماً أو قطراً أو مدينة بواسطة تقسيم الخريطة الخاصة بالإقليم أو المدينة إلى مربعات متساوية . وليس من الضرورى تقسيم الخريطة نفسها وإنما يستخدم لذلك عادة ورقة شفافة مقسمة إلى مربعات توضع فوق الخريطة ثم ترقم مربعاتها إذا لم تكن مرقمة ، ونختار بعد ذلك الأماكن المطلوبة كعينة على أساس الأرقام التى تكون قد اختيرت عشوائياً ولتكن مثلا المربعات رقم ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ إلخ ولهذه الطريقة عيوبها فى الدراسة لأنها قد لا تعبر عن سكان القطر أو المدينة لأنها تعطى المربعات ضئيلة أو عديمة السكان نفس الفرصة التى تعطيها للمربعات مكتظة السكان ، كما أنها تعطى الأقاليم الكبيرة فى القطر الواحد فرصة للظهور أكبر من تلك التى تعطيها للأقاليم الصغيرة .

٤ – الاختيار بواسطة الباحثين أنفسهم :

قد يترك الأمر فى بعض البحوث للباحثين أنفسهم أمر اختيار أفراد العينة ، ويحدث ذلك فى العادة عندما لا يكون هناك مجموع محدد ، كأن يكون هناك اتجاه للاستفتاء حول موضوع أو مشكلة معينة ، ويترك للباحثين فى هذه الحالة حرية اختيار عينة عشوائية بقدر الاستطاعة . ويأخذ على هذا النوع من العينات أنها كثيراً ما تكون متحيزة إذا لم يراع فى اختيارها عدد من الاحتياطات التى يمكن تلخيصها فيما يلى[1] :

١ – تجنب الاختيار المتعمد ، فلا يختار أفراد العينة بحكم كونهم تحت يد الباحث أو لأنهم مهتمون بموضوع البحث أو بحكم مستواهم الثقافى .

٢ – عدم تركيز الاختيار فى أحياء معينة أو أماكن بالذات كالمحلات التجارية أو المصانع .

٣ – عدم سؤال الأقارب أو الأصدقاء القريبين .

٤ – عدم البحث عن أشخاص معينين بحكم استعدادهم للتعاون أو لأن لديهم آراء طريفة .

٥ – تكون مقابلة المختبرين فى منازلهم إذا كان للبحث صلة بالمسكن .

٦ – عدم التمييز فى اختيار البيوت ، فلا يكون هذا الاختيار على أساس معرفة الباحث لأهلها أو لأنها مما يسهل دخوله أو لأن مظهرها يعجب أو لا يعجب الباحث .

٧ – عدم اختيار أكثر من فرد واحد من الأسرة فى البحث الواحد .

٨ – عدم اختيار الأشخاص وهم فى وسط جماعة .

٩ – القيام بعدد من الاختبارات فى فترة بعد الظهر وكذلك خلال العطلة الأسبوعية .

١٠ – أخذ فكرة عامة أولا من المنطقة المطلوب عمل البحث فيها لأن هذا يساعد على الاختيار غير المتحيز .

---

(١) Mildred Parten; Survey, Polls and Samples. (N.Y., 1950) pp. 271 - 272.

Royal

حجم العينة
Size of sample

(1)

حجم العينة Size of Sample :

إن أهم ما يسعى إليه الباحثون فى الدراسات الحقلية من ناحية اختيار العينة هو أن تكون هذه العينة ممثلة للمجموع تمثيلا صحيحاً حتى تصبح النتائج مما يمكن تعميمه على المجموع . أما عن حجم العينة ذاته فإنه عامل ثانوى من ناحية الصغر أو الكبر ما دام تمثيل المجموع متوافراً . وعلى ذلك فلا صحة لما يقال من أن العينة يجب أن تكون على درجة معينة من الكبر أو الصغر أو أن العينة يجب أن تحددها نسبة مئوية من مجموع المفردات لا تقل عن ١٠٪ أو عشرين فى المائة وإلى آخر ذلك من النسب التى قد يكون توافرها مستحيلا فى كثير من البحوث التى تتميز بارتفاع عدد من يشملهم البحث ، حتى يبلغ هذا العدد الملايين فى بعض الحالات . وكما يغالى البعض فى ضرورة إجراء البحث على عينة كبيرة يمكن الاعتماد عليها ، يرى البعض الآخر على العكس من ذلك أنه « إذا أمكن اختيار العينة بحيث تكون نموذجاً صحيحاً للمجموع أصبح فى الإمكان الحصول على نتائج دقيقة من عينة تصل فى حجمها إلى ٠,٠١٪ من المجموع »[(١)] .

ويقول رمرز Remmers فى موضوع تحديد حجم العينة « تكون العينة كافية إذا كانت دقيقة وممثلة ، وتعتمد كفايتها على الطريقة المستعملة فى اختيارها ، وعلى نوع التحقيق . ومع أن حجم العينة يعتبر عنصراً هاماً فى تحديد كفايتها ، إلا أن الأساس لا يجب أن يكون النسبة المئوية للعينة إلى المجموع ، بل معرفة مدى كفاية العينة للتعميم »[(٢)] .

وتقول ميلدرد بارتن Parten « إنه لمن الخطأ أن يكون حجم المجموع هو الذى يحدد حجم العينة الكافية . . . . يجب ألا يكون اهتمامنا مركزاً على عدد وحدات المجموع بل على عدد وحدات العينة »[(٣)] .

وتقول بولين ينج Young « إذا كان المجموع متجانساً من ناحية الصفات التى

---

(١) Royal Anthropological Institute of Great Britain, Notes and Queries on Anthropology (London, 1951) p. 53.

(٢) H.H. Remmers, Introduction to Opinion and Attitude Measurement (N.Y., 1951) p. 39.

(٣) Mildred Parten; Surveys, Polls and Samples, (N.Y., 1950) p. 291.

نريد دراساتها فإن عينة صغيرة قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التى نحصل عليها من عينة كبيرة لمجموع مختلف من ناحية هذه الصفات »[١].

ومن كل ما سبق نرى إجماع العلماء على مدى كفاية العينة للتعميم وليس على حجمها نفسه حتى ولو بلغ حجمها من الصغر مبلغاً كبيراً « غير أن مشقة العمل يجب ألا تتخذ عذراً لجعل العينات من الصغر بحيث لا تتوافر فيها صفة تمثل المجموع بدرجة معقولة من الدقة . إذ أنه بدون توافر هذه الشروط يصبح البحث الذى نجريه لا قيمة له مطلقاً ، بل ربما أصبح مضللا وخطيراً إذا بنينا آراءنا وتصرفاتنا عليه . فمن الخطأ مثلا أن نعلن نظافة قطر يضم عشرين مليوناً من السكان من وباء حل به على أساس فحص عشرات أو حتى مئات من الأفراد والتثبت من خلوهم من هذا الوباء . وبالمثل فلا يجوز أن نقول إن متوسط أجر العامل فى مدينة كبيرة كمدينة الإسكندرية خمسة جنيهات فى الشهر إذا كان عدد العمال الذين سجلنا أجورهم ١٠ عمال أو ٥٠ عاملا أو حتى ٥٠٠ عامل . وإنما تكون نتائجنا أقرب إلى الدقة إذا كان بحثنا شاملا لخمسة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسين ألف عامل ، إذ من الواضح أن درجة الدقة تزداد كلما زاد عدد المفردات التى يشملها البحث أو بعبارة أخرى زاد حجم العينة »[٢].

ولم تعد مسألة تحديد حجم العينة تترك للتخمين أو للتقدير الشخصى وإنما أصبحت تخضع لعدد من المقاييس والنظريات الإحصائية التى تحدد حجم العينة المناسب لمجموع بالذات . ولما كنت لا أجد هذا الكتاب مجالا لشرح مثل هذه المقاييس والنظريات الإحصائية فإنى أكتفى بتوجيه من يريد التوسع فى هذا الموضوع إلى الباب الثانى عشر من كتاب « طرق الإحصاء » للدكتور محمد حمدى مظلوم وإلى الباب الثامن من كتاب « الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية » للدكتور السيد محمد خيرى ويعتبر هذان المرجعان على رأس المراجع التى كتبت فى هذا الموضوع باللغة العربية .

(١) Pauline Young, Scientific Social Surveys and Research (N.Y., 1953) p. 332.

(٢) محمد حمدى مظلوم : طرق الإحصاء (الإسكندرية ، ١٩٤٨) صفحتا ٣٦٢ – ٣٦٣ .